

الإخوان المسلمون في مصر
شيخوخة تصارع الزمن؟

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ - ديسمبر ٢٠٠٧ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٢٥٦٥٩٢٩
المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة
تليفون: ٢٣٩٢٨٠٧١ - ٢٣٩١٢٠٧٢
Email. < shoroukintl @ hotmail. com >
< shoroukintl @ yahoo.com >

خليل العناني

الاخوان المسلمون في مصر شيئٌ جَدُّ تَضَارُعِ الزَّمَنِ؟

تقديم

د. محمد سليم العوا

ضياء رشوان

مكتبة الشرق الدولية

الغلاف: إهداء من الفنان حامد العويضي



الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٧
مقدمة: د. محمد سليم العوا	٩
مقدمة: ضياء رشوان	١٥
مقدمة المؤلف	٢١

القسم الأول

الإخوان المسلمون... رؤية مغايرة

الفصل الأول: الإخوان المسلمون . . . إعادة التأصيل	٣٣
الفصل الثاني: الإخوان والمجتمع المصري . . . ثمرة الثمانين عاماً	٤٧
الفصل الثالث: إخوان القواعد . . . عالم ملئ بالأسرار	٧٣
الفصل الرابع: الهيكل التنظيمي للإخوان المسلمين . . . لا مركزية محسوبة	٩٥
الفصل الخامس: الإخوان وقضية الديمقراطية . . . الداء المزمن	١٢٣
الفصل السادس: حادثة الأزهر . . . هل تغيرت قواعد اللعبة؟	١٥٣
الفصل السابع: الإخوان وأمريكا . . . التوظيف المتبادل	١٧٧

القسم الثاني

الصعود السياسي للإخوان المسلمين

آلياته ودلالاته

- الفصل الثامن: مصر وأمريكا . . . توتر أفاد الإخوان ١٩٥
- الفصل التاسع: الإخوان والنظام . . . جدل السلطة ومشروعيتها ٢١٥
- الفصل العاشر: الإخوان وقوى المعارضة . . . زواج المتعة ٢٣٧
- الفصل الحادي عشر: كيف فعلها الإخوان؟ ٢٤٩
- الفصل الثاني عشر: الإخوان المسلمون . . . صعود البديل الإسلامي؟ ٢٧١
- الفصل الثالث عشر: صعود الإخوان . . . دلالات تستحق التوقف ٢٨٥
- الفصل الرابع عشر: الإخوان المسلمون . . . شيخوخة تصارع الزمن؟ ٢٩٥

إهداء

إلى رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده ...

إلى رشيد رضا وعلى عبد الرازق ...

إلى جمال حمدان وأحمد رزق ...

إلى طارق البشرى ومحمد السيد سعيد ...

إلى كل متيم بهذا الوطن .. أهدى هذا الكتاب

مقدمة

بقلم الدكتور محمد سليم العوا

هذا كتاب جديد عن قضية قديمة .

وقدّمُ القضية لا يعنى خروجها من دائرة الاهتمام ، بل لعله يعنى أو يؤدي إلى زيادة الاهتمام بها ، وبذل الجهد تلو الجهد لكشف أسرارها والتحرى عن حقيقتها وعرض الرؤية التى يقتنع بها الباحث على الناس .

القضية القديمة التى يتناولها هذا الكتاب هى قضية : (الإخوان المسلمون) كبرى الجماعات الإسلامية فى العصر الحديث ، كما أطلق عليها أحد الباحثين الجادين من قبل ، وهو إطلاق أصبح مثار فخر الإخوان أنفسهم والمتعاطفين معهم بقدر ما أصبح مسوغ أعدائهم فى نشر فكرة الخوف منهم محلياً وعالمياً !!

والكتابات عن الإخوان المسلمين لم تتوقف منذ نشأة الجماعة ، على يد مرشدها المؤسس الشهيد حسن البنا ، عام ١٩٢٨ م . وليس من المتوقع أن تتوقف ، أو يتناقص عددها ، أو يتضاءل الاهتمام الثقافى والسياسى بها فى أى مدى زمنى منظور .

فجماعة الإخوان المسلمين تقدم مجموعة من المقولات ذات الجاذبية الهائلة لأجيال وراء أجيال من الشباب والفتيات ، وهى كلما تعرضت للتضييق عليها كلما نجحت فى جذب مزيد من المؤيدين والمتعاطفين الذين لا يلبثون أن يتحولوا إلى أعضاء عاملين فى إطار تنظيمى محكم مهما كان رأى فى المحتوى الفكرى والثقافى والسياسى الذى يقدم لأعضاء هذا التنظيم .

والذين يقفون في صف الحرية بوجه عام - ولو كانوا من خصوم الإخوان فكرياً وسياسياً - يرون أن من حق هذا التنظيم أن يعمل في علانية، وأن تتاح له فرص المشاركة السياسية الحرة، وأن يلج أبواب المنافسة المشروعة على صناديق الانتخاب العامة والخاصة، أي في مؤسسات المجتمع المدني بجميع أشكالها وفي الانتخابات البرلمانية وانتخابات السلطات المحلية سواء بسواء.

والذين يخافون من الإخوان فعلاً، ويرونهم خطراً حقيقياً على أنظمة الحكم القائم، أو يروجون لهذه الخطورة طمعاً في توسيع نطاق العداء لهم، وأمثالاً في صرف الناس عنهم، لا يرون للإخوان المسلمين حقاً من أي نوع كان في المشاركة في الحياة السياسية أو الاجتماعية المنظمة، ويصفون تمسكهم بهذه المشاركة بأوصاف تملأ صفحات الصحف بحيث لا يحتاج القارئ إلى إعادتها هنا، وهي لا تؤدي إلا إلى مزيد من التأييد للإخوان المسلمين على المستويين المعنوي والمادي.

* * *

سُقت ما تقدم لكى أبين أهمية هذا الكتاب الجديد عن هذه القضية القديمة المستمرة. وهي أهمية لا تنبع من القضية نفسها بقدر ما تنبع من طريقة تناول المؤلف لها. فالمؤلف يستخدم في كتابه كله مناهج التحليل الاجتماعية لفهم الظاهرة الإخوانية، وإذا كان الفصلان الأول والثاني من الكتاب يتحدثان أساساً عن المنهج ومسوغاته فإن الفصول التالية يمارس فيها المؤلف تطبيقاً عملياً لهذا المنهج. وهو تطبيق أدى إلى الكشف عن آليات التجنيد والاستقطاب والمبادئ التي تعتمد عليها، وعن دوائر الدعوة وتدرجها، وعن المناهج التربوية لقواعد الإخوان في الطفولة والشباب وما بعدهما، وعن التنشئة السياسية للقواعد، وهو ينتقد انتقاداً ظاهراً بعض المؤلفات التي يقوم عليها الإعداد السياسي للإخوان المسلمين ويظهر مواطن ضعفها أو قصور خطابها، وما أدى إليه ذلك من تناقض مواقف القواعد الإخوانية من عدد من القضايا السياسية، أو غموض فكرتهم عنها، أو تشوهِ رؤيتهم لها. ولم يكن وصول المؤلف إلى نتائجه من خلال قراءات ومراجعات لنصوص مكتوبة عن الإخوان، وإنما كان - على نحو أساسي - من خلال لقاءات ومقابلات أجراها بنفسه مع قيادات وأفراد من جماعة الإخوان المسلمين.

ومن أهم فصول الكتاب فصله الخامس المعنون «الإخوان وقضية الديمقراطية . .
الداء المزمن» وهو يستعرض فيه فهم الإخوان للديمقراطية وموقفهم من قضية إنشاء
حزب سياسى، وخطاب الإخوان الفلسفى فى هذا الشأن، وتنظيمها الداخلى،
وموقفها من الآخر داخل الوطن، وفكرتها عن المرجعية الدينية . ومن أصدق مقولات
المؤلف ما ذكره من «أن المرجعية الدينية أمر مصيرى وأصيل فى تكوين هوية الشعوب
العربية والإسلامية يصعب التخلص منه تحت أى مبرر»(!!)

وكاتب هذا التقديم يعجز عن فهم السبب الذى يدعو عاقلاً، يعرف طبيعة
الإسلام، وحقيقة الرابطة بينه من حيث هو دين وفلسفة حياة وبين المؤمنين به، إلى
محاولة التخلص من المرجعية الدينية . إننى أوافق المؤلف فى أن الجزء الأكبر من
مسؤولية بيان كيفية الاستخدام الأمثل لفكرة المرجعية الإسلامية يقع على عاتق الفقهاء
والمجتهدين ورجال الدين المصلحين . ولكن تقصير هؤلاء، أو ضعف أدائهم، أو عدم
انتشار ما يدعون إليه لا يجيز لأحد أن يدعو إلى التخلص من المرجعية الدينية للأمة
الإسلامية . إن القول الصحيح هو أن هذه الأمة إذا تخلصت من هذه المرجعية تكون قد
تخلصت من وجودها نفسه!!

* * *

ناقش المؤلف فى الفصل السادس العلاقة بين الإخوان والحكومة المصرية بعد الموقف
الذى عُرف باسم «حادثة الأزهر» (١٠/١٢/٢٠٠٦) . وقد اعتبر المؤلف هذه الحادثة
مفروق طريق فى العلاقة بين الإخوان والحكومة المصرية . لكنه استدرك - بحق - ليقول إن
هذه الحادثة «لا تعدو أن تكون مجرد غطاء للصدام الذى وقع بين الجماعة والنظام، فقد
بدا هذا الأخير طيلة عام ٢٠٠٦ وكأنه يتحين الفرصة لتصفية الحساب مع الجماعة ورغبته
فى وقف حال التمدد والانتشاء التى عاشتها إثر فوزها الكبير فى انتخابات ٢٠٠٥» .

ويختتم المؤلف هذا الفصل بعبارة بالغة الدلالة يقول فيها: «إن أزمة النظام المصرى
مع الجماعة كانت ستعبر عن نفسها حتماً مع أى فصيل يلقى قدراً من الشرعية
المجتمعية حتى ولو لم يكن من أتباع حسن البنا»(!)

والفصلان السابع والثامن من الكتاب يتعرضان بصورة مباشرة للعلاقات، التى
ترصدها جهات عديدة، بين الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية . ويناقد الفصل

الثامن بوجه خاص أداء الإخوان فى الانتخابات الرئاسية الذى كان استعداداً، فى وقته، للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥ التى خصص لها المؤلف فصله التاسع وأجرى فيه تحليلاً دقيقاً لأحداثها ونتائجها يصعب تجاهله فى أى دراسة للنشاط السياسى للإخوان المسلمين فى المرحلة الراهنة. ويكمل هذا التحليل، ببراعة تحسب للمؤلف، الفصل الحادى عشر المعنون «كيف فعلها الإخوان» الذى يتحدث عن الإدارة الفعلية للمعركة الانتخابية. لقد اشتملت هذه الإدارة - بحسب المؤلف - على التنسيق مع الحزب الوطنى فى بعض الدوائر (!)، وعلى التنسيق مع الجبهة الوطنية للتغيير فى دوائر أخرى وعلى المواجهة حيث لم يكن التنسيق ممكناً.

ولا يستقيم فهم رؤية المؤلف لمسألة نجاح الإخوان الكبير فى انتخابات ٢٠٠٥ إلا بقراءة الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من كتابه، وبوجه خاص الوقوف على ما رصده من نتائج ودلالات الصعود السياسى للإخوان المسلمين بالنسبة للجماعة، وبالنسبة للنظام، وبالنسبة للمشهد الإصلاحى فى مصر.

وفى الكتاب دراسة ممتعة عن العلاقة بين الإخوان وقوى المعارضة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين حتى الآن.

* * *

إن الرسالة النهائية التى يقدمها المؤلف هى ما احتوى عليه فصله الأخير من وصفه الإخوان «بأنها جماعة عجوز على مفترق طرق فى تاريخها النضالى. فإما القيام طوعاً بشورة إصلاحية داخلية تخلص الجماعة من عيوبها التاريخية... وإما أن تتعرض لنوع من الانفجار الداخلى ربما يكون بداية الاندثار للطبيعة الكلاسيكية للجماعة، بما قد يمهد الأرض لبروز تيار إسلامى جديد ينعم بالجدة والحيوية».

والمؤلف يستعرض فى هذا الفصل بعض ما يراه أمراض شيخوخة تعترى جماعة الإخوان المسلمين وتقف عقبة فى طريق تطورها التاريخى. ولا يملك القارئ عندما يصل إلى هذه النتيجة من حديث المؤلف إلا أن يقارن بينها وبين تقريره فى مطلع الفصل الثانى أن «الجماعة نجحت فى تطوير خطابها السياسى بأنساقه المختلفة وأساليب عملها الميدانى، كى تتماشى مع طبيعة التحولات التى حدثت فى البيئة المصرية طيلة الفترة المذكورة» (يقصد فترة حكم الرئيس محمد حسنى مبارك)!!

كما لا يملك القارئ- لاسيما إن كان من أمثالي الذي يُعْتَوَن بالعمل مع الناس وبينهم- أن يقبل الاحتمال الذي يورده المؤلف في فصله الثاني، أيضاً، من احتياجنا إلى سبعة آلاف عام (!) لإزالة أثر الهيمنة الفرعونية الموروثة، وترسيخ أقدام فكرة الحرية في العقل المصرى .

والواقع أن مثل هذا القول لا يُقبل إلا على سبيل الدعوة إلى عمل فعال منتج، فى مجال إحياء الوعي السياسى والثقافى، للتخلص مما تعانيه جمهرة المصريين من قبول للاستبداد وخضوع له واستكانة لطرائقه فى حكم البلاد والسيطرة على مقدرات العباد . أما أن يكون انتظار سبعة آلاف سنة دعوة جادة من خليل العنانى للمصريين فهو أمر لا أتصوره وأظن كثيرين لا يقدرّون على احتماله .

* * *

لقد استمتعت بقراءة هذا الكتاب استمتاعاً أدعو القارئ إلى مشاركتى فيه، وأتمنى أن يستمر المؤلف فى عطائه العلمى الجاد سواء أكانت النتائج التى يقدمها لنا مقبولة، أو مقتضية للمناقشة، أو مستعصية على التسليم بها . ذلك أن التقدم الثقافى والعلمى لا يتم إلا إذا توافرت شجاعة البحث، وكُفُل الحق فى التعبير للجميع، موافقين ومخالفين . والحقيقة الثقافية والفكرية ليست مطلقة إلا فى نطاق الإيمان وما يتصل به، أما ما سوى ذلك فالحقيقة فيه بنت الخلاف فى رأى وثمرته وحاصل ما يؤدى إليه .

والحمد لله رب العالمين .

محمد سليم العوا

شعبان ١٤٢٨ هـ

أغسطس ٢٠٠٧ م

مقدمة

بقلم الأستاذ ضياء رشوان

أن يسطر باحث أو كاتب مقدمة لكتاب أعده باحث أو كاتب آخر ، فهذا يعطى انطباعاً أولياً للقارئ الذى يعرف الاثنين أو أحدهما أو لا يعرف أيهما بأنهما بالضرورة متفقان فى كل وجهات النظر والرؤى والأحكام المتعلقة بموضوع هذا الكتاب وبالضرورة أكثر ما أتى منها فى فصوله وثناياه .

والحقيقة أن هذا الانطباع ليس بالضرورة صحيحاً فى كل الحالات ، ففى كثير منها تتباين رؤى وأحكام مؤلف الكتاب وكاتب المقدمة وصولاً إلى التناقض فى بعضها ، إلا أن « شيئاً » مشتركاً بينهما يظل عميقاً وقوياً إلى الحد الذى يدفع المؤلف إلى مطالبة الثانى أن يقدم له كتابه ، ويدفع الأخير إلى القيام بذلك مرحباً به .

أساس هذا « الشئ » المشترك القوى والعميق بين كاتب هذه السطور ومؤلف هذا الكتاب الباحث الجاد الواعد الأستاذ خليل العنانى ، والذى يبقى قائماً ومستمراً قبل الكتاب والمقدمة ويبقى بعدهما ، هو الاحترام المتبادل والانتماء إلى طائفة واحدة مهنتها وهمها الوحيد هو البحث عن المعرفة الحقبة بكل ما يجرى فى المجتمع والعالم الآن وبعض ما جرى فى مراحل سابقة من التاريخ . وبعد هذا الأساس الجوهرى المشترك ، فإن الكاتب والمؤلف يتشاركان الاهتمام العميق المتواصل بالظاهرة الإسلامية بكل تجلياتها المحلية والإقليمية والعالمية ويسعيان عبر ما أوتيا من مناهج ومقتربات علمية وما اكتسبا من خبرات متنوعة فى مجال البحث السياسى لكى يحيطا بها فهماً وتفسيراً أو على الأقل بأقصى ما يستطيعان الوصول إليه منهما .

إلا أن هذا المشترك بين مؤلف الكتاب ومحرر مقدمته لا يكون عادة كافياً لأن يطلب الأول من الثانى كتابة المقدمة وأن يرحب الثانى بها ، فالاحترام المتبادل والانتماء المشترك لطائفة الباحثين لا يمثل دافعاً لخوض هذه التجربة ، فلا بد من توافر دوافع أخرى على الأقل لدى كاتب المقدمة . وتبدو هذه الدوافع فى أنه على اختلاف العمر والتجربة فى هذا الاهتمام بين المؤلف والكاتب ، فإن الأخير يشهد بأنه لم يقابل خلال ربع القرن الذى قضاه باحثاً فى ميدان البحث السياسى والاستراتيجى منذ التحاقه بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية استغرق جله فى الاهتمام بالظاهرة الإسلامية ، إلا ندرة من الباحثين الشباب العرب والمصريين فى تلك الظاهرة المهمومين بها ليل نهار والساعين دون كلل لاستجلاء ما غمض من جوانبها وأبعادها مع حرصهم البالغ على إتباع قواعد مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الدقيقة فى سعيهم ، فى نفس الوقت الذى يحافظون فيه على المسافة الضرورية بينهم وبينها لأن تتسم دراساتهم بأقصى قدر ممكن من الموضوعية والحيدة . ومن بين هذه القلة النادرة من الباحثين الشباب المصريين فى الظاهرة الإسلامية يأتى الأستاذ خليل العنانى ، الذى تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٦ ، واحترف مهنة الكتابة والبحث السياسى العلمى بعدها بسنوات قليلة ، قاطعاً فى سنوات احترافه هذه - على قلتها - مسافات طويلة تتجاوز عمره البحثى ، وربما تحتاج من غيره لكى يقطعها أكثر من ضعف تلك السنوات . وفى خلال هذه السنوات والمسافة تعددت إسهامات الباحث الشاب الواعد حقاً فى مختلف ميادين البحث السياسى وبخاصة ما يتعلق منها بالظاهرة الإسلامية على عمومها ، وأخذت تلك الإسهامات الصور المعروفة لهذا البحث من مقالة ودراسة ومشاركات فى مؤتمرات علمية ، وآخرها هذا الكتاب الذى نسعد بتقديمه للقارئ .

وفى هذا الكتاب ، كما فى أعمال سابقة للباحث ، فإن أبرز ما يحسب له فى مناقشته لمختلف القضايا الفرعية المتعلقة بموضوع الإخوان المسلمين ، فضلاً عن تحريره الدقة المطلوبة فى جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها والخلوص منها بالنتائج والدلالات التى رأى أنها تنتهى إليها ، هذا الاقتراب الميدانى العملى الذى سعى لاستخدامه فى عدد من فصول كتابه للتعرف المباشر على ما يدور بداخل صفوف جماعة الإخوان . والحقيقة أن

استخدام هذا النوع من الاقتراب من ظاهرة الإخوان المسلمين فى مصر ليس شائعاً فى دراستها سواء من باحثين مصريين أو غير مصريين ، على الرغم من المؤلفات والكتابات الكثيرة التى تناولتها وخصوصاً فى السنوات الأخيرة . ولا شك أن هذا الاقتراب له مميزاته العديدة ، وفى مقدمتها التخلص من الهالات الإيجابية أو السلبية التى تحيط عادة تلك الظاهرة الخلافية ممن يكتبون عنها وحولها وتنتقل عادة إلى الباحث إذا ما اعتمد فقط فى دراسته لها على تلك المصادر الثانوية . ومن هنا فقد سعى الباحث بقدر ما أتىح له من جهد ووقت وإمكانية إلى الاقتراب المباشر من جماعة الإخوان عبر لقاءات وأحاديث منظمة وأخرى عفوية مع ممثلين لمختلف مستوياتها التنظيمية ومناطقها الجغرافية وأجيالها ، فى محاولة جادة للتعرف على ما لديهم من رؤى وتصورات فكرية وحركية للقضايا الرئيسية محل الجدل الواسع فى المجتمع السياسى المصرى والجماعة ، وللتعرف أكثر على ما يجمعهم من مشتركات فى تلك الرؤى وما يختلفون بشأنه فيما يخص بعضها . وبهذا الاقتراب الميدانى المباشر بما انتهى إليه الباحث من نتائج فيما يخص هذه المشتركات وتلك الاختلافات بين صفوف الإخوان المسلمين ، يصبح لدى الباحثين الآخرين المهتمين ببحث أحوال الجماعة تراكم مهم من المعلومات والفرضيات التى تستحق مواصلة التدقيق والبحث فيها فى دراساتهم التالية لها .

كذلك يحسب للباحث دمج فى معظم فصول كتابه بين عديد من مناهج الدراسة للجماعة ، وهو التعدد الذى يتسق مع تعدد وتعقد الظاهرة الدينية السياسية فى بلادنا عمومًا ومع تعدد وتعقد مستويات وجوانب ومكونات ظاهرة الإخوان المسلمين نفسها . وفى هذا السياق ، فقد كان سعى المؤلف إلى «الخروج من عباءة المنهج الكلاسيكى» ، حسب عبارته فى الفصل الأول من الكتاب ، يعكس ثلاثة أمور مهمة : الأول هو إطلاعه الدءوب على معظم الكتابات والمؤلفات السابق نشرها حول الإخوان المسلمين بما مكنه من معرفة المناهج التى استخدمها مؤلفوها فى دراستها ، وهى لم تلب ما يبحث عنه من أدوات لفهم هذه الظاهرة . وهنا يظهر الأمر الثانى المهم ، وهو امتلاك الباحث قدرة نقدية جادة ، أياً كان الاختلاف مع نتائجها ، مكتته من استخلاص ما رأى أنها مثالب فى «المنهج الكلاسيكى» الذى استخدمه سابقوه ، وهو ما رفض تقليدهم فيه والرضا بسنتهم البحثية . أما الأمر الثالث المهم ، فهو ما ولده هذا الرفض وعدم الرضا

لدى الباحث من دوافع قوية للسعى إلى «إعادة اكتشاف الإخوان المسلمين حسب عبارته في الفصل الأول نفسه، فراح يغامر ويسبح في لجة المنهج السوسيولوجي المترامية العميقة، لكي يستخرج منها ما رأى أنه صالح وضروري لمعرفة وفهم الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الباحث لم يعط تعريفات نظرية للمناهج البحثية الأخرى التي استخدمها في دراسة الإخوان المسلمين كما فعل مع المنهج السوسيولوجي، فهو من ناحية شمل بتعريفه هذا بعض تلك المناهج الأخرى مثل المنهج التاريخي والثقافي، ومن ناحية ثانية نجح في الإمساك بناصية معظمها في عرضه وتحليله لأحوال وتطورات وجوانب ظاهرة الإخوان المسلمين.

وكما سبق لنا القول، فإن كل ما هو مشترك وقوى عميق بين مؤلف الكتاب ومحرر المقدمة لا يعنى أبداً أنهما متفقان في كل وجهات النظر والرؤى والأحكام المتعلقة بموضوع هذا الكتاب، وبالضرورة أكثر ما أتى منها في فصوله وثناياه. وبالعودة إلى ما يمكن أن يمثل بعض الاختلاف بين مؤلف الكتاب وكاتب المقدمة في شأن بعض ما ورد فيه من رؤى وأحكام، فإن أبرزه هو عنوان الكتاب نفسه: «شيخوخة تصارع الزمن»، حيث يرى محرر المقدمة أنه يحمل حكماً متعجلاً بعض الشيء على حال جماعة الإخوان المسلمين في مصر اليوم، وإن كان من الممكن فهم أسباب الوصول إليه. ومعظم هذه الأسباب يكمن في تركيز الباحث في كتابه هذا وفي كثير من أعماله السابقة على الأبعاد الفكرية للظواهر التي يدرسها، وهو البعد الذي يجده الباحث، ويتفق معه كاتب المقدمة، الأكثر جموداً لدى الجماعة والأقل تطوراً من بين كل أبعادها الأخرى. إلا أن الخروج من هذا الوصف الدقيق للبعد الفكري لجماعة الإخوان المسلمين بأنها تمر بحالة من الشيخوخة التي تصارع الزمن إنما يحمل من ناحية بعض المبالغة في دور هذا البعد في صياغة حاضر ومستقبل الجماعة، ويتضمن من ناحية أخرى بعض الإغفال والتهوين من أهمية الأبعاد الأخرى التنظيمية والسياسية والاجتماعية والدينية التي ربما يكون لها الدور الأهم والأبرز في هذه الصياغة. أما أقل الأسباب في توصل المؤلف لنتيجة دراسته المركزية التي جعلها عنواناً لكتابه، فهي ربما تتعلق ببعض الخلط بين طريقة ومناهج دراسة الفكر السياسي لحزب أو لجماعة سياسية - اجتماعية مثل الإخوان المسلمين والذي يتسم دوماً بالبساطة والمباشرة وبعض الحركية

بما يجعله فى معظم الأحيان طافياً على سطح المجتمع ويغوص أحياناً فى داخله حتى يلامس قاعه، وبين تتبع وتحليل الإنتاج الفكرى لفرد يضع رؤية أو نظرية سياسية متكاملة والذى يتسم عادة بالتركيب والتجريد والتحليق فى الفضاءات النظرية وصولاً فى بعض الأحيان إلى أعلاها وهو فضاء الفلسفة السياسية.

ولا شك أن هذا الخلاف الرئيسى بين رؤيتى مؤلف الكتاب ومحرر مقدمته لم يأت من مجرد العنوان (الحكم)، بل تجمع من بعض الخلافات الأخرى الأقل مركزية التى تناثرت فى بعض فصول الكتاب وصفحاته. فهناك مثلاً وصف واستخلاص المؤلف لرؤية ومواقف الإخوان من الديمقراطية، حيث يعتقد المحرر أنهما لم يعبرا بدقة عن رؤية الجماعة ومواقفها من هذه القضية المحورية لمستقبل بلادنا، والتى يظن أنها تتسم بدرجات أعلى من التطور الإيجابى فى الفكر والممارسة والاقتراب الحثيث من قيمها وممارساتها الجوهرية، على الرغم من إقراره مع المؤلف بأن جهداً إضافياً وسريعاً يجب على الجماعة القيام به لتوضيح وبلورة رؤيتها وموقفها من قضايا مهمة وفى مقدمتها حقوق المرأة وأبناء مصر من الأقباط بكل كنائسهم. كذلك هناك وصف المؤلف للأحوال الداخلية فى الجماعة وما يربط أو يفرق بين مختلف مستوياتها التنظيمية ومناطقها الجغرافية وأجيالها والذى ينتهى منه إلى وجود تشققات واسعة بينها بما يدعم تيجته وعنوان كتابه، وهو الأمر الذى يخالفه فيه كاتب هذه السطور وصفاً واستخلاصاً، حيث إن مثل تلك الاختلافات والخلافات التى ركز عليها الباحث إنما هى سمة طبيعية وشائعة فى الحركات السياسية - الاجتماعية الكبيرة وبخاصة ذات العمر الطويل منها مثل جماعة الإخوان، وهى فى الغالبية الساحقة من الحالات لم تنته إلى ما يصفه ويتوقعه الباحث لهذه الجماعة فى الحاضر والمستقبل. ولا شك أن هناك قضايا أخرى شملها المؤلف فى كتابه بالوصف والتحليل واستخلاص الدلالات والنتائج تحمل بعض الاختلاف عن رؤية المحرر وطريقته فى النظر إليها، سواء تعلق بالجماعة من الداخل أو بموقفها وتطورها من الخارج أو بالسياق العام فى البلاد الذى أحاط بكل ذلك، ومع ذلك يظل ذلك الاختلاف ضمن المشتركات التى تجمع الاثنين ويبقى تناول المؤلف لتلك القضايا ضمن الجدية التى يتمتع بها والموضوعية التى يتوخاها والمنهجية العلمية التى يسعى دوماً للالتزام بها.

إن هذا الكتاب بهذا الباحث يحمل عديداً من المعانى والدلالات الإيجابية المهمة التى تتجه كلها إلى المستقبل . وأول هذه المعانى والدلالات هو تعدد واتساع القضايا والموضوعات الفرعية المتعلقة بجماعة الإخوان المسلمين والتى ضمنها الباحث فى كتابه وقام بوصفها وتحليلها واستخلاص نتائج بشأنها ، فكل منها يصلح بمفرده لأن يعالج فى كتاب مستقل ، وسيدكر للباحث أنه وضع ما يشبه «خريطة طريق» لمثل تلك الدراسات نشر فيه علامات متفاوتة العمق قد يكون بعضها هاد ودافع للباحث نفسه لأن يتوسع فى بعضها فى المستقبل ، فيفرد لها كتباً يقوم بتأليفها . وثانى تلك المعانى والدلالات يتجاوز الكتاب ومؤلفه ، وإن مثلاً حلقة مهمة فيهما ، حيث يبدو اليوم واضحاً أن هناك تطوراً حقيقياً عرفته السنوات الأخيرة فى تشكّل مدرسة مصرية وعربية لدراسة الظاهرة الإسلامية على عمومها وبكل تفاصيلها ، يمثل الباحثون الشباب عصبها الرئيسى ، وهو التطور الذى يمثل الكتاب الحالى ومؤلفه الشاب دفعة مهمة له إلى الأمام . أما ثالث وآخر تلك المعانى والدلالات فهو ذلك الأمل الذى يطلقه الباحث عبر كتابه المهم فى مستقبل مصر كلها عموماً ومهنة البحث السياسى العلمى خصوصاً ، فالجدية والعلمية والموضوعية والإخلاص والدأب التى اتسم بها فى معالجته لظاهرة الإخوان المسلمين تؤكد بالفعل أن الأمل فى مصر أفضل وأجمل وأعدل ، وسيظل قائماً وحقيقياً وأنها بالفعل «ولادة» بالرغم من عمق واتساع وخطورة كل ما تعانىه اليوم وأبناؤها المخلصون .

ضياء رشوان

القاهرة ١٤ / ٧ / ٢٠٠٧ م

مقدمة المؤلف

شرعت فى كتابة هذا المؤلف فى الربع الأول من عام ٢٠٠٥م، وهو عام ستثبت وقائع الأيام اللاحقة أنه كان عام «الفورة السياسية» فى مصر، بما شهدته من تقلبات سياسية ومجتمعية شكلت قطيعة مع الماضى القريب .

وقد خططت لنشره أوائل عام ٢٠٠٦م، وذلك طمعاً فى الإلمام بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات عن جماعة الإخوان المسلمين، واستغلال حال المكاشفة والانفتاح التى بدت عليها الجماعة طيلة الأعوام الثلاث الماضية، وتحديدًا منذ إعلان مبادرتها الشهيرة للإصلاح فى الرابع من مارس ٢٠٠٤م، والتى ستظل تمثل نقطة تحول رئيسية فى الخط السياسى والحركى للجماعة، وانتهاء بالفوز الكبير الذى حققته الجماعة فى الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥م .

بيد أن ثمة أسباباً كثيرة دفعتنى لتأجيل النشر، منها الرغبة الملحة فى تقديم رؤية واقعية للجماعة، تخرج من أسر الرؤى التقليدية لها، وتمثل إضافة حقيقية للتراث الفكرى والمعرفى حول هذه الجماعة، وهو ما يصعب إنجازه إلا من خلال دراسة ميدانية جادة، وما تفرضه من ولوج فى دروب معقدة ومظلمة لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لا يمكن تحقيقه فى وقت وجيز .

ومنها صعوبة التخلص من النزعة الفضولية لأى باحث يرغب فى إعادة اكتشاف جماعة بحجم جماعة الإخوان المسلمين، تلك النزعة التى كانت تجدد نفسها كلما شعرت برغبة فى التوقف، وكثيراً ما دفعتنى إلى عدم القبول بما هو متاح ومعلوم، وأرغمتمنى على الغوص فى أعماق كل ما هو مجهول ومسكوت عنه، وأحياناً إلى دحض كثير من المسلمات التى تلوّكها ألسنة الكثير من الباحثين والمراقبين حول الجماعة دون دراسة استكشافية .

ومنها طبيعة التحولات التى شهدتها الجماعة نفسها منذ انتهاء الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥م ودخولها مجلس الشعب كأكبر قوة معارضة فى تاريخ البرلمان المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، وهو بالطبع أمر يجرى على التريث والانتظار. وهى تحولات لا تزال جارية حتى وقتنا هذا، منها ما يتعلق بالأهداف الكبرى للجماعة على المستوى المجتمعى، وأخرى تتعلق بإدارة العلاقة مع النظام السياسى، وثالثة تتعلق بإدارة العلاقة مع القوى السياسية بمختلف أطيافها. وقد بدت هذه التحولات كما لو كانت بمثابة فتح «تاريخى» للقبو السرى الذى ظل يكتنز الكثير من أسرار وأخبار الجماعة.

وفى منتصف عام ٢٠٠٦م قررت التوقف عن الكتابة والشروع فى إجراءات النشر، ولا أدرى لماذا توقفت، بيد أن التوقف هذه المرة جاء مفيداً، لسببين رئيسيين أولهما وقوع أحداث «جامعة الأزهر»، التى تشكل من وجهة نظرى إحدى نقاط التحول فى علاقة الجماعة بالنظام السياسى، وستظل تمثل، فيما بعد، إحدى محطات الصدام التاريخى بين الطرفين. وثانيهما التعديلات التى جرت على الدستور المصرى ووضعت قيوداً تستهدف بالأساس النشاط السياسى لجماعة الإخوان المسلمين.

وسط هذا الزخم السياسى والمعرفى سال حبر الكتابة؛ كى يرصد ويحلل ديناميكيات التفاعل بين الجماعة وبيئتها المجاورة بمختلف أجوائها وملابساتها، وكان لا بد للقلم أن يتوقف عن الكتابة، ولو مؤقتاً؛ كى يقدم للقارئ رؤية من قريب لجماعة الإخوان المسلمين، قد تمثل إضافة لكل ما هو معروف عنها.

وبرأى أن جماعة الإخوان المسلمين فى مصر وبقدر ما تمثل ركناً أصيلاً فى فهم تفاعلات الإسلام السياسى فى المنطقة العربية، إلا أنها تظل تمثل أيضاً كائناً مجهولاً أمام الكثير من المراقبين والباحثين فى مجال الإسلام السياسى.

وخلال دراستى وصلت إلى قناعة هامة مفادها أنه ليس بمقدور أحد أن يتحدث عن مثل هذه الجماعة بقلب مطمئن وحجة مقنعة دون أن يمارس قدرًا من الدراسة الميدانية الجادة لاختبار مدى صدق مقولاته من عدمها، ولذلك يبدو كثير من المقولات والافتراضات التى يجرى تداولها حول الجماعة، يعوزها الدقة، وأحياناً الصحة، والأدهى أن يجرى التعاطى معها باعتبارها حقائق يقينية يتم تقييم الجماعة من خلالها.

ومنذ آخر دراسة ميدانية أجريت على جماعة الإخوان المسلمين، والتي تصدى لها الباحث البريطاني «ريتشارد ميتشيل» في أطروحته للدكتوراه أواخر الستينيات من القرن الماضي^(*)، لم يقم باحث عربي - على الأقل في حدود ما اطلعت عليه من كتب ووثائق - بعمل ميداني لاستكشاف مدى التطور الذي طرأ على البنية الهيكلية والتنظيمية والفكرية للجماعة.

وعلى مدار أكثر من عامين قمت بدراسة ميدانية لجماعة الإخوان المسلمين، تجولت خلالها بين أروقة الجماعة، وقابلت أعضاء من مستويات مختلفة، ما بين شخصيات قيادية، وما بين كوادر قاعدية، ريفية وحضرية، بعضهم هاتفته تليفونيا، وبعضهم قابلته وجهاً لوجه، وبعضهم تعرفت عليه من خلال فعاليات وأنشطة فكرية وسياسية. فضلاً عن متابعة أخبار وأنشطة الجماعة عبر وسائل الإعلام بمختلف أصنافها وألوانها الفكرية والأيدولوجية.

وكان تركيزي منصباً على المستويات القاعدية في الجماعة أو ما يمكن أن أطلق عليه «إخوان القواعد»، حاولت التعرف من خلاله على كيف يفكرون، وكيف ينظرون للجماعة في إطارها السياسي، وكيف يقيمون أداء قياداتهم، وكيف يفهمون قيم الديمقراطية، وكيف ينظرون لعالمهم الخارجي (خارج الجماعة) وكيف يتعاملون مع قضايا غيرهم، واكتشفت بالفعل عالماً مجهولاً للكثيرين.

وكنت كلما شعرت بأنني قد أوشكت على الاقتراب من الإلمام بكافة التفاصيل المرتبطة بهذه القضايا، توقفت لأجد نفسي ما زلت في بداية الطريق، إما لاستغرابي من ردود أفعال بعض المنتمين للجماعة واندهاشي لأجوبتهم، وإما لحجم الفجوة التي تفصل بيننا نحن - المثقفين والمراقبين - وبين الجسد الحقيقي لهذه الجماعة، وإما لسذاجة الأفكار والقناعات التي تحوط بكثير من الباحثين باعتبارها مفاتيح لفهم الجماعة، في حين أنها لا تعدو مجرد قشرة سطحية، تخفي تحتها طبقات من الحقائق والمعارف لم يصل إليها أحد بعد.

(*) ريتشارد ميتشيل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبدالسلام رضوان، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ط ١، ١٩٧٧.

اكتشفت أن هناك عالماً من الأسرار لم تطأه قدم بعد، ولا يزال خافياً على الكثيرين، وهو ما زاد من لهفى وشغفى أن أكون أول من يرتاد هذه المساحة الشاسعة من الحقائق والأفكار، وأن أبني رؤيتي لهذا الكائن الضخم انطلاقاً من لبته الأولى «الفرد»، وليس من رأسه كما يحلو للبعض أن يفعل.

قابلت العشرات من «إخوان القواعد» وتسامرت معهم بكل أريحية، وغصت معهم فى موضوعات وقضايا معقدة ومتشابكة، انتقدتهم، وحاورتهم، وحاججتهم، واستدرجتهم أحياناً، وأوقعوا بى أحياناً أخرى، فمجاهيل الإخوان عميقة، ودروبهم عويصة، وإلا لما بقيت الجماعة على قيد الحياة لنحو ثمانين عاماً.

رصدت خلال دراستى ملاحظات متنوعة، بيد أن السمة الغالبة على معظمها أنها تسقط الكثير من الأكلاشيهات والمقولات المعلقة عن الجماعة، سلباً أو إيجاباً. وأدركت مدى التبسيط والاختزال، وأحياناً الجهل، الذى يعتمد البعض التعاطى به مع جميع ما يصدر عن الجماعة من حركات وأفعال.

كما رصدت منطق التربص والترصد الذى لا يزال يهيمن على عقول البعض ممن لا يحملون موقفاً موضوعياً من الجماعة، وكنت أستغرب كثيراً لطريقة «الفلاش باك» التى يصر عليها البعض فى تقييم مواقف الجماعة من العديد من القضايا التى تجاوزها الزمن مثل الموقف من العنف، والتعددية السياسية والحزبية والديمقراطية... إلخ، والتى يجرى خلالها استحضار العامل التاريخى وإسقاطه على الواقع لتفسير موقف ما للجماعة، أو «تركيب» ذاك التفسير التاريخى على واقعة حاضرة لإيجاد رابط «قسرى» يتسق مع قناعات السائل وأيديولوجياته.

رصدت أيضاً حركة السلحفاة التى تسير بها الجماعة فى سبيل الوصول لأهدافها: تلك التى يختلط فيها التردد بالدهاء، والخوف بالمغامرة، والدينى بالسياسى. وقد انصب تركيزى فى جزء من هذه الدراسة على اكتشاف وتحليل الصعود السياسى المفاجئ للجماعة فى الانتخابات التشريعية الماضية ٢٠٠٥م، دون التوقف فحسب عند ميكانيزمات هذا الصعود ودلالاته متعددة الأبعاد، وإنما أيضاً فى تأثيره على مستقبل الجماعة، وما إذا كان يشكل إضافة لها أم خصماً من قوتها.

ولم يكن البحث فى هذا الصعود، بحثاً عن المسببات والدوافع الكامنة وراءه، فهذه مهمة يسيرة يمكن استقراؤها من خلال التعرف على أداء الجماعة، سياسياً وتنظيمياً، إبان الانتخابات البرلمانية التى جرت أواخر عام ٢٠٠٥م، ولكنه بالأحرى بحث فى المعانى والمدلولات المختلفة لطبيعة العلاقة «الانسيابية» بين الدين والسياسة فى النسق العقيدى المصرى، والتى تظل كلما سنحت لها الفرصة بذلك، وهى أوضح ما تكون فى حالتنا الراهنة.

كما لم يكن البحث فى هذا الصعود مجرد محاولة «استقرائية» لمعرفة المصير الذى يمكن أن تؤول إليه الجماعة، تحديداً فيما يخص علاقتها بالنظام المصرى، فهذه أيضاً مهمة غير عسيرة، خصوصاً فى ظل فهم ديناميات هذه العلاقة، ومعرفة حدود المحظور والمباح فى تكتيكاتها. بقدر ما هى محاولة «استكشافية» للوقائع والتحويلات التى أفضت إلى حدوث ما حدث، وحياسة الجماعة على أكبر قسط من المقاعد البرلمانية فى تاريخها وتاريخ البرلمان المصرى. وذلك طمعاً فى الإجابة على سبل منهمر من الأسئلة ذات المعانى البعيدة، التى فجرها ذلك الصعود الإخوانى، يتعلق معظمها بخريطة التحويلات السوسولوجية والفكرية، التى حدثت للعقل المصرى طيلة العقود الثلاثة الماضية، وبدا صعود الإخوان بالنسبة إليها أشبه بإخراجها من «قمقم» الذاكرة التاريخية وإعادة الروح إليها، ليس أقلها ما يرتبط بالخيال السياسى للمصريين، وقدرته على إنضاج بدائله، من خلال إرادة حرة ووعى مستنير. وأخرى ترتبط بطبيعة المكون الدينى - السياسى المهيمن على قطاع كبير من جمهور الناخبين، والمؤمنين بالقدرة على تحديد خياراتهم، وتحمل أكلافها.

وثالثة تنظر فى حال الانفصام السلوكى لدى قطاع أكبر من المصريين، يمارس طقوسه الدينية بأريحية وإخلاص، ولا يكثرث لأى طقوس سياسية، إن لم يكن يخشاها، حتى وإن بدت أكثر انسجاماً مع رغبته فى التغيير.

ورابعة تبحث فى الدور الوظيفى الذى يمكن أن يؤديه الدين فى إنجاز التغيير السياسى، وبالتبعية المجتمعى، ومدى إدراك الكثيرين لطبيعة هذا الدور.

وخامسة تسعى لاستكشاف مخزون الأقانيم التاريخية المصرية، التى تزخر بالمفاهيم الأسطورية حول الدين والسلطة، وهل ما حققه الإخوان، يعبر - فى أحد تجلياته - عن

فتح هذه الأقانيم ووآد ما رسخته من مفاهيم بالية لثقافة اتكالية - انهزامية ، تمجد حركة القطيع عن «الفعل الفردي الواعى» .

وأخيرة تتعلق بقدرة الوعى المجتمعى المصرى على إنجاز وظيفته التاريخية فى إحداث التغيير ، وقدرته على قطع علاقته بالماضى «السلطوى» ، ومخاوف الاتجاه نحو «مستقبل» أكثر سلطوية ، ولكنه ذو نكهة دينية .

بكلمات أخرى إلى أى مدى يقترب (أو يبتعد) الصعود السياسى للإخوان المسلمين عن غيره من الظواهر الدينية المتنامية فى مصر ، كالحجاب والنقاب والتدين «الصارخ» والدعاة الجدد . إلخ . وهل ثمة ما يجمع بينها جميعاً ، أم هى فقط المصادفة؟

تلك هى الأسئلة التى فجرها صعود جماعة الإخوان المسلمين ، وبروزها على السطح كقوة سياسية ومجتمعية كاسحة ، قد لا يهدأ لها بال ، إلا وقد حققت ما أنشئت لأجله ، وإن طال أمده .

ولا أدرى أحسن الحظ ، أم لسوءه ، أن يجرى قلب الوعى المصرى على إثر الصعود السياسى للإخوان ، وإعادة طرح العديد من الأسئلة حول التطور التاريخى للمجتمع المصرى ، والتى من المفترض أنه قد تم تجاوزها فى دولة قديمة مثل مصر ، يدور أغلبها حول معنى الدين ، ودوره فى تحديد العلاقات الاجتماعية - السياسية؟ ومدى قدرة المجتمع على تقديم مفاهيم أكثر «مدنية» وحضارية للدين ، ومدى نجاعة المؤسسات الدينية فى تحقيق التوازن الروحى والسياسى للأمة المصرية ، ومدى نجاحها فى حل إشكالية العلاقة بين الدين والممارسة السياسية ، وهل تخلت عن دورها التاريخى فى إلهام الشعب المصرى القدرة على التغيير ، ناهيك عن الأسئلة المتعلقة بطبيعة الدولة ونظام الحكم ، ودورهما فى «تفريغ» ذلك الوعى من معانيه الوظيفية ، وتجميده عند حدود كسب الولاية ، وإضفاء الشرعية على احتكار السلطة ، عبر أدوات للقمع والقهر تجدد نفسها تلقائياً كلما مر طارئ ، كما هو الحال بعد الصعود السياسى للإخوان المسلمين .

كل هذه الأسئلة ، وغيرها مما قد يرد فى ذهن العامة والخاصة ، وإن كانت تصعب الإجابة عليها بمجرد تتبع مسارات الصعود السياسى للإخوان المسلمين ، إلا أنه على

الأقل يمثل «تمرينا» فكريًا، يدفع بحتمية إعادة التفكير في الظاهرة الدينية بوجه عام، وطبيعتها الإسلامية على وجه الخصوص، وما إذا كانت هذه الظاهرة تعبر في جوهرها عن أعراض طبيعية لثلة كبيرة من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنخر العظام السياسية في البلدان العربية، وعلى رأسها مصر، أم أنها إفراز طبيعي لحال الفراغ الفكري والروحي الناجمة عن القطيعة المعرفية مع التراث الفكري الإسلامى، وتوقف آليات تجديده، أم كليهما معًا.

ذلك أن النمو الساحق في هذا النوع من النشاط السياسى الذى يختلط فيه الدينى بالسياسى يبدو للكثير من المفكرين والمختصين بسوسيولوجيا الأديان كما لو كان ظاهرة شاذة وغير طبيعية. أو على نحو ما يراه برهان غليون فى مؤلفه الشهير «نقد السياسة . . . الدولة والدين»، فإن مبعث الحيرة والقلق لدى نفر كبير من المهتمين بتحليل الظاهرة الإسلامية، أنها «تبدو معاكسة للتوقعات، ومخالفة لكل ما تفيدته مقولات ومناهج العلوم الاجتماعية». فالشاهد أن تقاليد العلم الاجتماعى الحديث تقرر أن التطور المجتمعى لا بد أن يفضى فى النهاية إلى تغليب منظومة الحداثة وقيم العقلانية، وذلك مقابل تراجع الممارسات الدينية، ليس فقط فى المجال السياسى، وإنما على مستوى الممارسة اليومية والشعائرية.

أو على نحو ما يشير إليه رضوان السيد من أن صعود حركات الإسلام السياسى يشير بحد ذاته مشكلات كبرى فى مسألة أساسية هى المتعلقة «بعلائق الدين بالدولة، وقبل ذلك الدين بالمجتمع». حيث يرى أن ثمة ميولاً جارفة لدى الجمهور المسلم لاستدخال القيم والمبادئ والأحكام والممارسات التى يعتبرها من مقتضيات الإسلام فى قوانين الدولة وممارساتها، وذلك على السواء داخل مذهبى الإسلام السنى والشيعى، وفى الإسلام السنّى المعاصر هناك حديثٌ كثير عن نظرية الحاكمية (المودودى وسيد قطب)، وفى الإسلام الشيعى هناك تطبيق دستورى وفعلى لرؤية ولاية الفقيه». (جريدة الحياة ٢٥ فبراير ٢٠٠٦).

وهو ما يفضى بشكل أو بآخر إلى ضرورة تحليل العلاقة بين المتغيرين «الدين والمجتمع» من زاوية الثابت والمتغير، وأيهما أكثر تأثيراً فى الآخر. بعبارة أخرى كيف يمكن تفسير سوسيولوجيا الهيمنة الدينية داخل المجتمعات العربية، ذلك أن الدين ليس مجرد حالة فردية «مزاجية»، أو مجرد نظم من المعتقدات فحسب، وإنما أيضاً

«نسق لتنظيم الحياة» بمشتملاتها، وهو ما يؤكد عليه ماكس فيبر في تعريفه للدين بوصفه «نوعاً خاصاً من أشكال العمل الجمعى أو الطائفى»، وبوصفه أداة هامة وضرورية لشرعية السلطة، أى سلطة.

أردت من هذه المقدمة الطويلة أن أمهد للقارئ سبيل الولوج إلى ما بين يديه، وأن أضعه مبكراً فى الأجواء التى دفعتنى، ربما، للبحث عن طريق جديدة ومفيدة فى تناول جماعة الإخوان المسلمين، ليس فقط من خلال القراءة التراثية والسياسية لما كتب، ولا يزال يكتب عنها، وإنما من مصادرها الأولية، من الفرد الإخوانى ذاته، ومستهدفاً فى الوقت ذاته وضع لبنة فى البناء المعرفى والمنهجى لكتلة بشرية كبيرة بحجم جماعة الإخوان المسلمين.

باختصار، هذا العمل هو فى جوهره محاولة أولية للإجابة عن سؤال طرحته محددات اللحظة الراهنة فى مصر، يدور حول مدى قدرة الجماعة على الصمود فى وجه المتغيرات التى وسمت البيئة السياسية المصرية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وما إذا كان الصعود السياسى الذى تحقق لها سيمثل عنصر إضافة بما يمكنها من المضى قدماً فى مشروعها التغيرى وتحقيق أحلامها المؤجلة، أم أنه سيكون بداية انفجار للجسد الإخوانى الكبير، خصوصاً إذا لم تنجح الجماعة فى تطوير أبنيتها الفكرية والسياسية والتنظيمية كى تستوعب هذه التغيرات.

وبالأحرى هو محاولة من أجل الاقتراب من الحقيقة، حقيقة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر. وقد أثرت أن يكون الكتاب على قسمين، الأول يسعى لإعادة اكتشاف جماعة الإخوان المسلمين من مختلف النواحي النظرية والعملية، والثانى يبحث فى حقيقة الصعود السياسى للجماعة الذى خلفته انتخابات ٢٠٠٥م، وما لحق بالجماعة والمجتمع نتيجة لهذا الصعود الكبير.

وفى الختام، لا يفوتنى إلا أن أرد الفضل لأهله، وأن أتوجه بالشكر والثناء لكل من ساهم فى وصول هذا الجهد إلى أيدى القارئ الكريم، وأبدأ بالأستاذ الدكتور/ محمد سليم العوا، المفكر الإسلامى المعروف، والذى شرفنى باقتطاع جزء من وقته الثمين لقراءة الكتاب وتقديمه، وذلك رغم مسئولياته ومشاغله الكثيرة، وأسأل الله أن يجزيه

عن ذلك الوقت خيراً . كما أتوجه بالشكر للأخ والصديق العزيز الأستاذ/ ضياء رشوان الخبير البارز فى ملف الحركات الإسلامية، على وقته الذي قضاه معى فى جولات من الحوار والنقاش كان لها عميق الأثر على الكتاب وصاحبه وأثر أن يشرفنى بكتابة مقدمة لهذا الكتاب، فضلاً عن حماسه المستمرة لإكمال هذا العمل وإخراجه على النحو المطلوب .

كما أشكر أخى وصديقى الدكتور معتز بالله عبد الفتاح مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة على ما بذله معى من وقت وجهد فى سبيل تدقيق الكثير من الإحصاءات والبيانات التى أثرت الدراسة، وأخرجت مكنونات أرقامها .

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأخى وصديقى الفنان حامد العويضى الذى قام بتصميم غلاف الكتاب، وأضفى بلمساته الإبداعية قدراً من الجدية والرصانة، أتم بها الجهد المبذول فى متن الكتاب . كما أشكر الزميل مصطفى علوان على جهده المميز فى إخراج غلاف الكتاب .

ولا يفوتنى أيضاً أن أتوجه بالشكر لزملائى وإخوتى فى جريدة المصرى اليوم الأساتذة أحمد الخطيب وأحمد البحيرى ومحمد زيادة، وصديقى بجريدة الأسبوع الأستاذ أحمد بديوى، الذين أمدونى بالكثير من الأخبار والمعلومات ووسائل الاتصال اللازمة بالعديد من قيادات الجماعة وقواعدها .

كما أشكر كل من ساهم، بالوقت والمعلومة والنصح، فى إتمام هذا العمل، سائلاً المولى - عز وجل - أن يؤجرنى عليه، وأن ينفع به غيرى .

والله من وراء القصد، وهو يهذى السبيل، ، ،

القاهرة أغسطس ٢٠٠٧م

القسم الأول

الإخوان المسلمون.. رؤية مغايرة

الفصل الأول

الإخوان المسلمون... إعادة التأصيل

على الرغم من عمرها المديد، لم تنل جماعة الإخوان المسلمين حظها من الاهتمام الأنثروبولوجي المنهجي، كما لم تنل نصيباً وافراً من الدراسة السوسولوجية العميقة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات أوجه متعددة. وكثيراً ما تم تناول الجماعة من خلال الاقتراب التاريخي السردى، الممزوج بكثير من المواقف الأيديولوجية والسياسية للقائم بالتناول.

ولأسباب عديدة، بعضها يتعلق بالوضع القانوني للجماعة، وما فرضه من حواجز سياسية وأمنية، وبعضها يتعلق بالطبيعة السيكلولوجية للجماعة، وما فرضته من محاذير تربوية وتنظيمية، لم يفلح كثير من الباحثين فى فك رموز وطلاسم الواقع الفعلى لجماعة الإخوان المسلمين.

وتظل معظم الآراء التى يتم تداولها حول الجماعة مستقاة من أحد مصدرين، إما من خلال الخبرة الشخصية لبعض قيادات الجماعة، الذين تبرعوا لكتابة مذكرات الجماعة من وجهة نظرهم الخاصة، على غرار الموسوعة الثلاثية لمحمود عبد الحليم «الإخوان المسلمون... أحداث صنعت التاريخ»^(١)، والموسوعة الحديثة التى أصدرتها الجماعة تحت عنوان «أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين» التى يقوم بتحقيقها الشيخ جمعة أمين عبد العزيز^(٢). وإما أن يتم تناول الجماعة من خلال كتابات المختلفين معها سياسياً وأيديولوجياً، وأبرز الأمثلة على ذلك كتاب الدكتور رفعت السعيد عن

«الإرهاب المتأسلم» بجزأيه^(٣)، أو كتاب «الإخوان المسلمون فى الميزان» لمحمد محسن أحمد، والذي أعيد طبعه مؤخراً بمقدمة للدكتور وحيد عبد المجيد^(٤).

وعلى الرغم من كثرة الأدبيات والبحوث الأخرى التى تناولت جماعة الإخوان المسلمين بالتشريح والتحليل والتفصيل، وفى مقدمتها دراسة ريتشارد ميتشيل التى نشرت منتصف الستينيات من القرن الماضى، إلا أن معظمها غلب عليها أحد جانبين، إما الجانب التاريخى الذى يقوم برصد حركة الجماعة منذ نشأتها وتفاعلاتها السياسية فى محيطها الداخلى والخارجى، وإما الجانب التقويمى لأداء الجماعة، وذلك على غرار كتاب جمال البنا «ما بعد الإخوان المسلمين».

فى حين ارتكزت معظم الاقترابات البحثية التى اهتمت بتفسير الصعود السياسى «الثانى» للجماعة عقب انقضاء محنة النظام الناصرى على أبعاد مختلفة ما بين السياسى والاقتصادى والثقافى. وسعى معظمها إلى وضع هذا الصعود فى سياق الصعود المتنامى للظاهرة الإسلامية بوجه عام أوائل السبعينيات من القرن الماضى.

ولم أتصور مطلقاً حين شرعت فى وضع هذا المؤلف أن أسير على الطريقة التقليدية نفسها التى جرى من خلالها التعاطى مع الجماعة، وآثرت البحث عن اقتراب جديد يعيد تأصيل الواقع الفعلى لجماعة الإخوان المسلمين، بحيث يضع لبنة منهجية يمكن للآخرين البناء عليها لاحقاً.

ولربما تهيأت لى بعض الظروف والإمكانات التى لم تتح لغيرى من الباحثين، وأهمها حال الانفتاح والمكاشفة التى تعيشها الجماعة منذ تحقيق فوزها الكبير فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م بشكل يغرى أى باحث على استغلالها من أجل تقديم صورة واقعية وحقيقية عن جماعة الإخوان المسلمين.

الخروج من عباءة المنهاج الكلاسيكى

لعل أكثر ما يثير الاضطراب والحيرة فى تحليل الصعود المتنامى لظاهرة «الإسلام السياسى» وفى القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، أنها استنفدت معظم الاقترابات والتفسيرات التى سادت طيلة العقود الثلاثة الماضية، وتحديدًا منذ هزيمة يونيو

١٩٦٧م، والتي شهدت أولى موجات المد الإسلامى بجناحيه السلمى والعنيف، وسقطت معها الكثير من المقولات الأيديولوجية الثابتة التى كانت تمثل متكاً ومخرجاً لإيجاد تفسير مقنع للظاهرة^(٥).

وهى الاقتربات التى تراوحت ما بين السياسى، ممثلاً فى تحليل آثار نكسة ١٩٦٧م وإخفاق «الفكرة» القومية فى تحقيق الآمال والطموحات العربية، وبالتالي تراجع القوى التقدمية اليسارية والليبرالية لمصلحة نظيرتها الإسلامية.

ومنها ما يرتبط بالمدخل الاقتصادى - الاجتماعى، الذى يركز إلى التفسير المادى «الماركسى» كمفسر للصعود الإسلامى، ويحمل النظم القومية والعلمانية مسئولية الأزمة الاقتصادية المتفاقمة فى البلدان العربية آنذاك، ناهيك عن فشل أيديولوجيات وخطط التنمية، التى أفرزت كثيراً من ملامح التشوه الاجتماعى، وانهيار السلم الطبقي «التقليدى».

ومنها ما يتعلق بالمدخل الثقافى فى التحليل، والذى يربط بين نمو الظاهرة الإسلامية وطبيعة الثقافة السائدة فى المجتمعات العربية، سواء تلك المستمدة من الدين ذاته، وتتغذى على تفسيرات «ضيقة» لأحكامه، أو تلك المتعلقة بطبيعة الثقافة العربية ومكوناتها من عادات وتقاليد وصور نمطية بناها المجتمع تجاه الفكرة الإسلامية^(٦).

فى حين يقف المدخل الحضارى فى تحليل صعود الإسلام الإحيائى، والذى يركز على طبيعة الصراع بين الحضارتين الغربية والإسلامية، كما لو كان إطاراً عاماً (ماكرو) يمكن الاستفادة به فى تفسير حالة الإحياء الدينى المستمرة لدى تيارات الإسلام السياسى، وذلك دون الاكتفاء به فى التحليل الجزئى (الميكرو)^(٧).

أقول إن هذه الاقتربات فقدت رونقها وزخمها، فى إيجاد تفسير مقنع للصعود «الثانى» للظاهرة الإسلامية (الصعود الأول كان أواخر الستينيات من القرن الماضى)، خصوصاً بعدما استنفدت معظم أسانيدھا الواقعية، سواء لانقضاء آثار النكسة وتداعياتها السياسية والثقافية، أو لتبدل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل جذرى خلال العقود الثلاثة الماضية، أو لحدوث تحولات فكرية وأيديولوجية على المستويين المحلى والعالمى لا يمكن تجاهل تأثيرها. ناهيك عن تأسيس البعض منها وفق

أحكام ومواقف مسبقة من الظاهرة الإسلامية بوجه عام، وهو ما يضعف الحجج التفسيرية لمتغيراتها.

وفي حالة كحالة جماعة «الإخوان المسلمين» تعرف نفسها تعريفاً سوسيولوجياً محضاً، فهي حسبما يراها مؤسسها حسن البنا «أنها فكرة جامعة تضم كل المعانى الإصلاحية فهي دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية»^(٨)، كان أجدر بالباحثين والمهتمين بتحليل هذه الظاهرة الالتفات إلى جدوى وحيوية المنهج السوسيولوجى، باعتباره الأكثر قدرة على استكشاف أبعادها المختلفة، وفهم تشابكاتها وارتباطاتها التفسيرية.

وكان لزاماً، والحال كهذه، ضرورة البحث عن منهجية جديدة لتفسير النمو المتصاعد للظاهرة الإسلامية، ووضع أنموذج Paradigm أكثر عمقاً ودينامية لفهم مدلولات الظاهرة وعلاقتها بالتحويلات الدينية والاجتماعية التى شهدتها مصر طيلة العقود الثلاثة الماضية. وذلك كمحاولة للتغلب على ثغرات تلك الاقترابات التقليدية، وتجاوز فجوة الزمن التحليلي.

ويفترض البحث عن اقتراب جديد لتفسير صعود الظاهرة الإسلامية، ونقصد هنا تحديداً تزايد الدور السياسى للجماعات الدينية، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، أن يتم الابتعاد عما علق بالاقترابات السابقة من شوائب ونواقص. ولا يتعلق الأمر هنا، بالطبع، بالمواقف السلبية أو الإيجابية من الظاهرة، أو حتى بالطبيعة «الفجائية» لبروزها مجدداً، خصوصاً عقب تجربة العنف التى مرت بها البلاد منذ منتصف الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات من القرن المنصرم. فالأمر، وحسبما يقرر برهان غليون، محاولة «موضوعية» للبحث عن تفسير مقنع للظاهرة، ذلك أن «موضوع البحث العلمى ليس هو معرفة هل من الطبيعى أو من السليم أن يكون هناك ارتباط بين السياسة والدين، ولكن معرفة الأصل فى هذا الارتباط والسبب الموضوعى الذى دعا إليه»^(٩). أى أنه بالأساس محاولة للوقوف على شطآن حقيقية لوضع بناء نظرى - معرفى قادر على تحليل الأبعاد الحقيقية للظاهرة، ويتجاوز حدود تفسيراتها التقليدية، وقوالبها الجامدة، ويتجاوز أيضاً النظرة «الآنية» لتفسير صعودها.

نقول ذلك، مع إدراكنا لحجج المدافعين عن صعوبة التعميم، خصوصاً في الحال المصرية، وحدود النظر للصعود السياسى للإخوان المسلمين بوصفه مؤشراً على الهيمنة الدينية فى المجتمع المصرى، وذلك رغم ضعف المشاركة السياسية فى الانتخابات الماضية. بيد أن هذا، بالأحرى، ما يزيد من أهمية البحث فى علاقة «التدين» بالتصويت، وهل ثمة علاقة بين كلا المتغيرين، فضلاً عن الكشف عن محددات «التصويت» الدينى لدى شريحة، ليست ضئيلة، من الناخبين، ناهيك عن دوافع التصويت لدى هذه الشريحة، وما إذا كان تصويتاً من أجل التغيير فقط أم إدراكاً لقيمة وأهمية البديل، وهو فى هذه الحال البديل الإسلامى.

لذا، فبدلاً من السؤال حول أسباب الصعود السياسى للإخوان فى مصر، يجب التساؤل قبلاً عن طبيعة الميل المتعاضد للربط بين الدينى والسياسى فى العقل المصرى، وبدلاً من الاستفسار عن التحولات الفكرية والسياسية التى حدثت لجماعة الإخوان المسلمين خلال العقود الثلاثة الماضية، يجب الغوص فى أعماق التحولات التى حدثت فى منظومة القيم والمعتقدات التى هيمنت على المجتمع المصرى طيلة هذه الفترة. وبدلاً من التشوق لمعرفة مستقبل الجماعة، ككيان سياسى، تصبح الرغبة فى التعرف على مستقبل الوعى السياسى - الدينى لدى المصريين أمراً ملحاً.

الأكثر من ذلك، تفرض طبيعة التطور الفكرى والسياسى والتنظيمى الذى مرت به جماعة الإخوان المسلمين، وذلك منذ نشأتها عام ١٩٢٨م وعلى مدار ما يزيد عن ثلاثة أرباع القرن، حتمية تطوير منهجية «بحثية» جديدة للتعاطى معها وتحليل مكوناتها بشكل سليم، ذلك أنه من الخلل «المناهجى» أن يتم تقييم أوضاع الجماعة الآن بالطريقة نفسها التى كان يتم بها ذلك قبل ثلاثة عقود على الأقل.

وهو ما يفرض أيضاً كسر غمطية التحليل، والخروج من عباءة الاقتربات التقليدية التى سبقت الإشارة إليها، وهنا يبدو المدخل السوسيولوجى، أكثر شمولاً للمداخل السابقة، فهو، فضلاً عن احتوائه لها جميعاً، يقدم تفسيرات أكثر قرباً من الظاهرة، بوصفها جزءاً من نسيج أكبر ينظر فى العلاقات المركبة بين الدين والمجتمع، بكل جوانبها الثقافية والسياسية والاقتصادية، أى أنه أقرب لأن يكون اقتراباً لدراسة «سوسيولوجيا الدين» فى المجتمع المصرى، من خلال نظرة «كلانية» أكثر عمقاً وشمولاً.

المنهج السوسيولوجي .. وإعادة اكتشاف الظاهرة الإسلامية

إذا كانت الاقتربات السابقة الإشارة إليها قد عجزت عن تقديم تفسير عميق لتنامي صعود الظاهرة الدينية (الإسلامية على وجه التحديد) في العالم العربي، أو على الأقل فقدت الكثير من بريقها المنهاجي، فإن المنهج السوسيولوجي الذي يطرح نفسه كأحد الأطر البحثية الجادة في تفسير هذه الظاهرة، قد يعوض ما علق بتلك الاقتربات من عوامل نقص أو قصور.

بيد أنه تجدر الإشارة قبلاً إلى أن الأخذ بالمنهج السوسيولوجي كأداة للتحليل، لا يسقط ما توصلت إليه الاقتربات الأخرى من نتائج، بقدر ما يقدم إطاراً أشمل لهذه النتائج، أو بالأحرى يحاول ردها إلى حالتها الأولى والتعاطى مع مسبباتها بشيء من التأني والتأمل.

وبوجه عام، يقوم المنهج السوسيولوجي على أساس «فهم النشاط الاجتماعي عن طريق التفسير»^(١٠) أي البحث عن العلاقات التفاعلية بين الوحدات الإنسانية داخل المجتمع، وهو يحاول الإجابة على تساؤلات من قبيل: كيف ينتظم الأفراد داخل المجتمع؟ ولماذا يحدث التفاعل بينهم كوحدات متشابكة؟ وما هو حدود التأثير الذي تمارسه الخلفيات الاجتماعية والدينية والأيدولوجية على سلوك الأفراد داخل مجتمع ما؟ بكلمات أخرى، يسعى المنهج السوسيولوجي إلى تقديم تفسير أكثر شمولاً للظاهرة الإنسانية، يراعى فيه الأبعاد الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية. الأكثر من ذلك أنه يفسر بشكل دقيق لماذا تقوم مجموعة من الأفراد باتباع سلوك بعينه، دون غيره، وذلك من خلال تشريح سلوك الجماعات البشرية داخل المجتمع، والنظر في أهم العوامل المؤثرة في تشكيل هذا السلوك.

وينظر إلى المنهج السوسيولوجي كما لو كان «عنقوداً» تحليلياً تتدلى منه اقتربات أخرى أقل شمولية، مثل «التحليل الطبقي»، و«الديموغرافيا» و«سوسيولوجيا النوع» و«سوسيولوجيا الدين»... إلخ.

وفي هذا الإطار يبدو اقتراب «سوسيولوجيا الدين» الأكثر قدرة على تقديم تحليل منهاجي لفهم الصعود السياسي للظاهرة الدينية في العالم بوجه عام، والعالم

الإسلامى بوجه خاص . ولعل ما يهمنا هو كيفية الإفادة من هذا الاقتراب فى تقديم تفسير أكثر عمقاً لفهم الصعود السياسى لجماعة مثل «الإخوان المسلمين» فى مصر .

ويقوم اقتراب سوسيولوجيا الأديان على تفسير علاقة الدين بالمجتمع ، وذلك عبر تحليل الممارسات الفردية والبنية الاجتماعية والخلفيات التاريخية . وفى سبيل ذلك يسعى لتفكيك تأثير الدين على المجتمع ، وتأثير المجتمع على الدين .

وتتلخص أهم المقولات الرئيسية لهذا الاقتراب فيما يلى :

أولاً: مركزية الدين فى حياة المجتمعات ، وذلك باختلاف أنماطها الفكرية والعقائدية ، وتباين أشكال نظمها السياسية . وهو ما يفترض وجود تأثير للدين داخل أى مجتمع ، بغض النظر عن طبيعة هذا الدين ، من حيث الرسالة والهدف والتعاليم . وذلك انطلاقاً من أهمية المعتقدات فى حياة البشر ، أو كما يقول أليكس دى توكفيل «أن يكون لدى البشر معتقدات يتلقونها بثقة دون أن يخضعوها للنقاش»^(١١) . وقد يمتد تأثير هذه المعتقدات كى تشمل مختلف جوانب حياة البشر ، بحيث تصبح متغيراً مؤثراً فى السلوك السياسى والاجتماعى للأفراد . ويزداد تأثير هذا المتغير كلما كان المجتمع أكثر ارتباطاً بتراثه الدينى ، بحيث يتوقع أن يأتى السلوك منسجماً مع ما يفرضه الشعور بتنفيذ تعاليم الدين . ولا فرق فى هذه الحال بين مجتمعات منخرطة بذاتها فى ثقافة «الحداثة» ، أو مجتمعات لم تصل بعد إلى هذه الثقافة ، فالعبرة هنا بكيفية تفكير البشر فى الحياة الآخرة ، وما إذا كانت أفعالهم صادرة عن إيمان بهذه الحقيقة .

ثانياً: الفائدة الاجتماعية للدين ، وهى مقولة كلاسيكية طورها الكثير من مفكرى التنوير كل بطريقته ووفقاً لمعتقداته الإلهية . بيد أن المفكر الفرنسى المعروف أليكس دى توكفيل أضاف إليها بعداً آخر يتعلق بالحرية السياسية ، والتى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق العدل «السياسى» من خلال قاعدة «المساواة فى الظروف» .

وتنطلق هذه المقولة من حقيقة أن الدين يسمح «بإحياء معنى المستقبل لدى البشر»^(١٢) وذلك على حد تعبير توكفيل ، الذى ربط بين روح الحرية وروح الدين ودورهما فى تحقيق الديمقراطية داخل المجتمعات المختلفة . وفى هذا الإطار يفند توكفيل المقولة «الوهمية» التى سيطرت على بعض مفكرى التنوير ، والتى تقوم على افتراض أن «الحماس الدينى يقل ويهدأ ، بقدر ما يتقدم التنوير والحرية وينتشران» .

بكلمات أخرى يرفض توكفيل الفرضية القائمة على أنه كلما كان هناك مزيد من الحداثة قل وجود الدين . وهى فرضية انساق وراءها الكثير من مفكرى النهضة الأوروبيين ، من أجل تقليل الدور السياسى للكنيسة ، وسار على نهجهم بعض الحداثيين فى العالم العربى .

ثالثاً: مركزية الدين بالنسبة للديمقراطية، وهى مقولة كثيراً ما لاقت ، ولا تزال ، رفضاً من معظم الاتجاهات الفكرية الحديثة ، خصوصاً تلك المنخرطة فى فكر الحداثة فى ثوبها «العلمانى» . وفى هذا الإطار يشير توكفيل إلى أن للدين دوراً كبيراً فى تعميق الممارسة الديمقراطية ، وذلك انطلاقاً من قدرته على تلطيف وتهدئة الانفعالات والحماسة الديمقراطية ، وبالتالي ضبط وتنظيم التفاعلات الاجتماعية داخل النظام السياسى .

رابعاً: مشروعية السلطة الدينية، وتنطلق هذه المقولة من فرضية التبجيل الذى تعطيه المجتمعات للسلطة الدينية ، والتى تخلق قدراً من «الإيمان المجتمعى» بشرعية السلطة . وهنا يشير عالم الاجتماع الألمانى «ماكس فيبر» صاحب النموذج الأشهر لأنماط الشرعية والتى قسمها بين ثلاثة أنواع رئيسية هى (العقلانية ، والتقليدية ، والكاريزمية) ، وما يهمنا فى هذا الصدد هو السلطة الكاريزمية التى تقوم على أساس دينى ، وقد تأخذ ثلاثة أشكال حسب فيبر هى (أسقف الكنيسة ، والساحر ، والنبى) .

وقد طور علماء الاجتماع نموذج السلطة الدينية فيما بعد ، كى تشمل تسعة أنواع هى : (مؤسس الدين ، والمصلح الدينى ، والنبى ، والعراف ، والساحر ، والكاهن ، والقديس ، والأسقف ، والورع) . ومن خلال هذه الأنواع تكتسب السلطة الدينية مشروعيتها داخل أى مجتمع ، وتمارس تأثيرها على سلوك الأفراد فى مختلف شئون حياتهم .

خامساً: العلاقة بين الدين والأوساط الاجتماعية، وتقوم هذه المقولة على افتراض أن هناك اختلافات اجتماعية للتدين ، فالطبقات التى تعاني «الفقر والعوز» يعكس سلوكها نمطاً من التدين ، يعوض النقص بالشعور بالكرامة الشخصية للفرد ، وذلك بالنظر لوضعه الاجتماعى . من جهة أخرى يمثل اللجوء إلى الدين نوعاً من الرغبة فى «الخلاص الدنيوى» وهو ما ينطبق على الفئات الفقيرة والغنية على حد سواء .

وعلى الرغم من أن هذه الفرضية قد لا تصمد أمام انخراط بعض الفئات الغنية فى ممارسة سلوكيات «تدنية»، أو انخراط طبقات فقيرة فى أنشطة حدائية من أجل تحسين الوضع، إلا أن علماء الاجتماع ربطوا بين طبيعة المهن والطبقات وبين أنماط السلوك السياسى والدينى. فالتجار على سبيل المثال أكثر تحرراً فى تفكيرهم نظراً لارتباط مهنتهم بالأشياء المادية، فى حين أن الفلاحين والمزارعين أكثر تأثراً بالأفكار اللاعقلانية كالسحر وأرواح الطبيعة.

سادساً: سوسيولوجيا الهيمنة الدينية، وهى التى تقوم على افتراض وجود بعض الجماعات التى تمارس نوعاً من الهيمنة على البشر، أو ما يطلق عليه ماكس فيبر «التجمعات الهيروقراطية»^(١٣). وتعتبر سوسيولوجيا الهيمنة الدينية عن انتظام الجماعة الدينية فى بناء محدد ووفق نظام عقيدى منتظم، يوجه طاقاتها باتجاه خدمة القيم والمبادئ التى جاء لأجلها هذا الدين. ذلك أن الأديان جميعها ليست مجرد نظم من المعتقدات، ولكنها بالأساس «أنساق لتنظيم الحياة»، بحسب ماكس فيبر.

ويؤكد فيبر على أن ثمة مبدأين يميزان الدين كظاهرة اجتماعية هما: الصلة الاجتماعية التى يولدها، ونموذج السلطة التى يتيحها. وهنا يمكن القول بأن كلا المبدأين يوفران قدرًا كبيراً من المشروعية لأى جماعة أو تنظيم دينى يحمل أجنحة سياسية، ويسعى لتقديم نفسه كبديل يسهم فى تحقيق الخلاص المجتمعى.

سابعاً: الدين كحالة روحية غير قابلة للاختزال، وهى المقولة التى وضعها عالم الاجتماع الألمانى «جورج زيميل - Georg Simmel» (١٨٥٩ - ١٩١٨م) وهو هنا يركز على أن الدين ليس فقط مجرد مؤسسة أو منظمة أو جماعة تمارس تأثيرها على المجتمع، وإنما هو بالأساس علاقة «عاطفية» تخلق شعوراً بالدين يدخل فى ثنايا القضايا المختلفة التى يواجهها الفرد.

هذه النظرة للدين، تقدم تفسيراً ناجعاً لدرجات الدين التى قد تهيمن على مجتمع من المجتمعات لفترة من الزمن، كما أنها تقدم تفسيراً لحالات التذبذب والتأرجح الدينى، أو حسبما يطلق عليه زيميل «دين شارد بلا هدف»^(١٤).

ثامناً: سوسيولوجيا الذاكرة الدينية، وهي مقولة وضع أساسها عالم الاجتماع الفرنسي «موريس هالبواش - Maurice Halbwachs» (١٨٧٧ - ١٩٤٥ م) في كتابه «الأطر الاجتماعية للذاكرة». وهو يعرف الذاكرة باعتبارها «اللحمة والبنية ذاتها للهوية الجماعية والهوية الفردية»^(١٥). وتقوم هذه المقولة على افتراض حاجة المجتمعات إلى إعادة إحياء منظومة من الشعائر والمعتقدات التي تأتي من الماضي، والتي لا تزال تتمتع بحيوية داخل البنية الفكرية لمجتمع ما. وهنا يؤكد «هالبواش» على أن «الإحياء الديني» لا يعنى «بعثاً للماضي» وإنما إعادة استخدام المصادر الدينية «المحفورة في ذاكرة البشر» باعتبارها وسيلة «ملهمة» للعناصر الدينية من أجل التغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية المتلاحقة.

ويلعب الإيمان الديني دوره في استدعاء وإعادة شحن الذاكرة في نمط محدد يسمح بتأمين استمرارية الرسالة الدينية، وذلك من خلال تعاقب الأجيال المؤمنة، وكذلك التعرف على مواءمتها المطلقة التي لا تتغير في ظل ظروف اجتماعية وثقافية لا تكيف عن التبدل والتغير. وبهذا الشكل يرى «هالبواش» أن للذاكرة الدينية نظامين للزمن، الزمن المتعلق بالتاريخ، والزمن الأزلي. وتجد للذاكرة الدينية مرجعيتها في حقبة تاريخية قديمة، لكنها تسعى جاهدة إلى الابتعاد عن هذا الزمن التاريخي مستخدمة في ذلك كل الوسائل من أجل بناء هذه الذاكرة وتحويلها إلى حقيقة أزلية مطلقة.

تاسعاً: جغرافية الممارسة الدينية، وتقوم على اختبار مدى الانتظام في أداء الشعائر الدينية من قبل الأفراد والجماعات. وكيف يتوزع هذا الانتظام بين الريف والحضر. وتفترض هذه المقولة ازدياد أداء الشعائر الدينية في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية «المدينة». وهو ما يفترض ارتفاع نسبة التصويت داخل المناطق الريفية لصالح التيارات الدينية، خصوصاً إذا ما كانت تقوم على نوع من التعبئة والحشد «النفسي» باعتباره أحد الواجبات الدينية التي قد يحاسب عليها الفرد إذا ما فرط في أدائها.

عاشراً: سوسيولوجيا الأمل، وهي مقولة تبدو أقرب لمقولات المتصوفين الزاهدين، وكان أول من لفت الأنظار إليها هو المفكر الفرنسي «هنري ديروش - Henri Derssoche» (١٩١٤ - ١٩٩٥ م) وحاول من خلالها التركيز على مدى ارتباط الجماعات الدينية «الإحيائية» على الرغبة في تجاوز الحاضر بكل مشاكله ومآسيه والنظر

إلى المستقبل نظرة أكثر تفافلاً . وقد انبثقت هذه المقولة من تجربة الإصلاح الدينى التى عرفتھا أوروبا فى القرنين الخامس والسادس عشر فيما عرف بالحركة «البروتستانتية»^(١٦) .

عشر مقولات تمثل أعمدة أساسية لاقترب سوسولوجيا الأديان ، وبإمكانها تقديم رؤية منهاجية وواقعية لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر ، ويمكن النظر إليها باعتبارھا مقولات «مفتاحية» فى فهم التركيبة السحرية لجماعة الإخوان المسلمين ، وذلك على نحو ما سيرد ذكره فى بقية فصول هذا الكتاب .

* * *

هوامش الفصل الأول

- (١) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل ١٩٢٨ - ١٩٤٨، (الإسكندرية: دار الدعوة)، ١٩٨٣ م.
- (٢) جمعة أمين عبد العزيز، سلسلة «أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين»، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية)، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- (٣) د. رفعت السعيد، الإرهاب المتأسلم . . لماذا وأين ومتى؟، (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر)، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- (٤) محمد محسن أحمد، تقديم د. وحيد عبد المجيد، الإخوان المسلمون في الميزان، (القاهرة: دار المحروسة)، ط ٢، ٢٠٠٦ م.
- (٥) للمزيد حول هذه الاقتربات وما أثارته من جدل فكري يرجى الرجوع للكتاب الحوارى المتميز بين برهان غليون وسمير أمين، (حوار الدولة والدين)، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ١٩٩٦ م.
- (٦) قدم د. عمرو الشوبكى محاولة جادة لتأطير «مدخل ثقافى» لفهم الظاهرة الإسلامية، ولكنه ركز بالأساس على مفهوم «الموروث الثقافى» كمتغير «مستقل» وعلاقته بالأنساق المجتمعية «متغير تابع» فى تفسير الظاهرة الإسلامية. للمزيد راجع: عمرو الشوبكى، الأبعاد الثقافية فى فهم الظاهرة الإسلامية، التقرير الاستراتيجى العربى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٧٥ م.
- (٧) ضياء رشوان، الناصرية والإسلام . . محاولة للفهم، فى عبد الحليم قنديل (محرر)، (القاهرة: روتابرينت)، ١٩٩٨، ص ٨٦ م.
- (٨) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد: (رسالة المؤتمر الخامس)، (الإسكندرية: دار الدعوة ١٩٨٨) ص ١٧٤، وكذلك مجلة «الإخوان المسلمون» العدد ٣٠ بتاريخ: ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ م.
- (٩) برهان غليون، نقد السياسة . . الدولة والدين، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ١٩٩٣، ص ٢٣٤.
- (١٠) دانيال هيرفيه وجان بول ويلام، سوسيولوجيا الدين، ترجمة: درويش الحلوجى، (القاهرة: إصدارات المجلس الأعلى للثقافة) الطبعة الأولى، عدد ٨٠٤، ص ٩٧.
- (١١) Alex De Tocqueville, Democracy in America, Chicago: The University of Chicago Press 2000, p.84.

Ibid, p 95. (١٢)

(١٣) دانيال هيرفيه ليجيه، وجان بول ويلام، سوسيولوجيا الدين، مرجع سابق، ص ٩٤ م.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٥٩ م.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٥٩ م.

(١٦) المرجع السابق، ص ٣٦٨ م.

الفصل الثانى

الإخوان والمجتمع المصرى.. ثمرة الثمانين عاماً

ماذا حدث للمصريين؟ يكفى طرح السؤال على هذا النحو «التعجبى» لإثارة العديد من التأملات حول طبيعة التحولات السوسولوجية التى شهدتها مصر على مدار العقود الثلاثة الماضية، والتى انتقل خلالها المجتمع المصرى من حال إلى حال، وذلك على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد صبت هذه التحولات فى مصلحة التيارات الدينية، بدرجات متفاوتة، وفى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وذلك باعتبارها حركات احتجاجية تركز على عنصر الدين كأداة للتوظيف والتعبئة من أجل إنفاذ مشاريعها السياسية.

ومن هنا، فإن البحث فى كيفية إفادة حركة ما، على غرار جماعة الإخوان المسلمين، من طبيعة الفضاء السوسولوجى السائد فى مصر، يعنى التعرف على طبيعة التحولات التى حدثت فى هذا الفضاء وأنتجت واقعاً حياتياً عظم مكاسب الجماعة، وزاد من وزنها السياسى على غرار ما شهدته انتخابات ٢٠٠٥م. وفى المقابل، يقف هذا الفضاء حجة على فشل الوسائط السياسية الأخرى، وفى مقدمتها الأحزاب السياسية جميعاً، فى الإفادة منه وتحويله إلى نقاط قوة حاسمة فى المعترك السياسى على غرار ما فعلت جماعة الإخوان المسلمين.

بيد أن هذا لا يعنى بالضرورة تلازم حال التدهور، كشرط لصعود الإخوان، إذ الحق أن الجماعة نجحت فى تطوير خطابها السياسى بأنساقه المختلفة، وأساليب عملها الميدانى، كى تتماشى مع طبيعة التحولات التى حدثت فى البيئة المصرية طيلة الفترة المذكورة.

وإذا كان من العسير أن نستعرض خريطة التحولات السوسولوجية التي مرت بها مصر طيلة العقود الثلاثة الماضية، أو على الأقل طيلة عمر النظام الحالى (نظام الرئيس مبارك)، فإنه يمكن الإشارة إلى أهم ما أفضت إليه من نتائج، صبت فى نهاية المطاف فى تعضيد مكاسب جماعة الإخوان المسلمين.

وبرأينا فإن ثلاثة تحولات رئيسية شكلت الخلفية السوسولوجية التى استفادت منها جماعة الإخوان المسلمين فى تعزيز صعودها السياسى، ربما بقصد أو دون قصد، وهى تتلخص فى العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعلاقة بين الدين والمجتمع، والدورة التاريخية للوعى المصرى.

١- الدولة والمجتمع .. انفصال تاريخى

جاءت انتخابات ٢٠٠٥م والمشهد المجتمعى المصرى فى حالة اضطراب وفوضى، ولربما يقول قائل إن هذه الحال لم تكن جديدة، وقد تعود لأكثر من عقدين، وهو بالقطع قول لا تكذبه الوقائع، بيد أن الجديد هنا هو حال الهزال والضعف التى بدت عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر. ذلك أن ثمة انفصلاً تاريخياً قد حدث لهذه العلاقة، عطفاً على تدهور الدولة تحت وطأة الهرم والشيخوخة التى أصابت عقلها، وانتقلت إلى الجسد (المجتمع). فعادة ما تعرف مصر بكونها دولة مركزية، وأهم ما جسده هذه السمة تاريخياً قيام الدولة بإدارة وتنظيم شئون الأفراد، وإحكام قبضتها على عملية توزيع الموارد الطبيعية، وفى مقدمتها مياه النيل، بشكل جعلها تمثل نموذجاً مثالياً لما تحدث عنه عالم السياسة الشهير هارولد لاسويل فى تحديده للوظيفة الأساسية للنظام السياسى بكونها «توزيع الموارد على الأفراد أو: من يحصل على ماذا وكيف؟». كما أنها جسدت أشهر أنماط الاستبداد التى عرفت بها البشرية وهو «الاستبداد الشرقى» أو «الآسيوى».

وكان لهذه القاعدة مفعول السحر فى صياغة كثير من سمات الشخصية المصرية (حاكم ومحكوم) وأنتجت نمطاً خاصاً للعلاقة بين الدولة والمجتمع، قوامه تقديس السلطة واحترام هيبتها، حتى فى أوقات الضعف والانحلال. وقد قامت هذه

القاعدة، لقرون عديدة، على روافع ثلاثة، أولها: قدرة الدولة على تحقيق الحد الأدنى من العدل الاجتماعى، بما ضمن للكثيرين العيش فى كنفها والذود عنها ضد الأخطار الخارجية. وثانيها، حيابة الدولة المصرية على قدر من القبول والشرعية (بأوجهها المختلفة). وثالثها فن استخدام الردع بأقل درجات التدخل السلطوى.

وما كان لذلك أن يتحقق إلا فى وجود شرطين متلازمين، الأول قيام الدولة بوظائفها الأساسية كمدخل لضمان الهيمنة «الشاملة». والثانى تناغم هذه الروافع فى العمل معاً دون غياب لأى منها أو تغليب لأحدها على الآخر.

وكانت ثمرة هذه الخلطة نمطاً «فرعونياً» للحكم استمر لفترات طويلة، ولا تزال آثاره تطفو بين الفينة والأخرى، وذلك برغم اختلاف شكل الحكم ما بين ملكية وجمهورية، مدنية أو عسكرية حسب اختلاف العصور.

فى حين أنتجت مجتمعاً مصرياً متطرفاً فى الاعتدال، إلى حد السلبية والعجز، على حد وصف جمال حمدان، مجتمعاً ينظر للحرية باعتبارها «كلمة مستوردة لم تدخل قاموس السياسة المصرية منذ عصر الفرعونية وحتى اليوم إلا رمزاً أو شكلاً، فى حين أن رأى الآخر (المعارضة) لا يوجد إلا فى نفس صاحبه فقط، قد يهمس به سرّاً أو يطلقه شائعات» (شخصية مصر ج ١، ف ٦).

مثالب هذه القاعدة لا تكمن فى تراثها السوسيولوجى الثقيل الذى لا يزال يهيمن على «العقل» المصرى (بمستوييه الرسمى والشعبى) منذ أكثر من سبعة آلاف عام، والذى قد يحتاج لفترة مثلها كى يزول أثره، وإنما فى تداعيات حدوث أى خلل فى توليفة هذه القاعدة «الذهبية» على منوال العلاقة بين الطرفين، ذلك أن سقوط أحد أضلاعها لابد وأن يخل حتماً بسلامة التحليل القائم عليها، على غرار ما هو حادث حالياً.

والأدهى ألا يدرك أى من الطرفين أن ثمة تغييراً قد حدث فى ترابعية هذه العلاقة، ويكون الحال أشبه بقصة الجن مع نبي الله سليمان ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبا: ١٤].

وعشية الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بدا أن ثمة سقوطاً مروّعاً (وليس مجرد غياب) قد حدث للأضلاع الثلاثة سالفه الذكر، وهو ما نسف تلك القاعدة من جذورها، وجعلها تراثاً من الماضي.

نظرة فاحصة على المشهد العام فى مصر بجميع صوره (السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى) تكشف مدى الضعف والترهل الذى أصاب «جسد» الدولة وعقلها بشكل غير مسبوق، وقضى على هذه المعادلة التاريخية.

ولا مبالغة فى القول إن المجتمع المصرى كان قد وصل إلى ذروة تدهوره وانهارت مكوناته الأساسية عشية إجراء تلك الانتخابات، مما خلق فراغاً سوسولوجياً تحوطه حالٌ من الخواء والهشاشة المجتمعية، بحيث يمكن لأى بديل اجتماعى - سياسى على قدر من التنظيم الاستفادة من هذه الحال، والسعى لملء فراغها، وهو ما أفاد جماعة الإخوان المسلمين التى سعت بكل قوتها للاستفادة من هذه الأوضاع السيئة.

فعلى المستوى السياسى، بلغ التآزم والركود الذى أصاب الحياة السياسية فى مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية مبلغه، وبدا النظام السياسى بمختلف مكوناته (نخبة، وأحزاب، ومجتمع مدنى، ومثقفين) عاجزاً وهزياً أمام التحولات الداخلية والخارجية المتسارعة.

بيد أن أشد ما واجهه النظام الحالى عشية انتخابات ٢٠٠٥م هو أزمة الشرعية، وهو الذى استنفد جميع محاولات تجديد شرعيته على مدار ربع قرن، ولم يسع إلى إحداث أى تغيير جوهري فى المعمار السياسى الذى خلفه السادات، بل على العكس جرى تدعيمه بأعمدة أخرى أكثر صلابة وتأثيراً كحال الطوارئ والقضاء الاستثنائى، الذى حول السلطة القضائية إلى مسخ لا يقوى على لعب دور «الوسيط» كحافظ للتوازن فى النظام السياسى. ناهيك عن «القتل» البطيء للوسائط السياسية، وإضعاف بدائلها الممكنة، والنظر إليها بوصفها «نتوءات» من شأنها إعاقة التمدد الطبيعى للجمهورية الوليدة.

وهنا يشير الدكتور محمد السيد سعيد إلى أن البلاد قد وصلت خلال الأعوام الماضية إلى المنعطف الأخير فى سلم «التحلل السلطوى» الذى بدأ منذ عقود، مما أفقدها القدرة على تجديد مؤسساتها السياسية. فقد فشل النظام فى كل شىء تقريباً،

و«لا يزال يمارس التسلط والبطش ويرفض التحول إلى الديمقراطية، بل ويواصل تدمير نسيج المجتمع لكي يخمد ويقوض ما بقى من قوى اجتماعية وثقافية قادرة على إنقاذ البلاد»^(١).

ويعدد نبيل عبد الفتاح أسباب هذا التحلل فيما يلي^(٢):

- التضخم المفرط فى أجهزة الدولة وأدوارها وصلاتها دون فعالية فى الإنجاز.
- شخصنة الدولة وأجهزتها السياسية. والخلط بين الصفوة الحاكمة والحكومة والدولة.
- اختصار الدولة فى مفهوم الأمن وأجهزته، وتفريغ العمل السياسى من معناه، مما زاد من عمليات تهيش المصريين.
- غياب دولة القانون وانعدام العدالة السياسية والاجتماعية.

فى حين وصل الحزب الحاكم إلى مستوى متدنٍّ من المشروعية والقبول المجتمعى، لم يصل إليه من قبل أى تنظيم سياسى خلال العصر الجمهورى، وذلك عطفًا على عاملين، الأول: تحوله إلى جمعية أو «نادى» اقتصادى يجمع صفوة رجال المال والاقتصاد، ويدار من خلال إحدى اللجان التى يسيطر عليها نجل الرئيس. والثانى دخوله فى شرنقة من الصراع والتنافس الداخلى بين نخبته القديمة والجديدة، بشكل هز الصورة التقليدية لمؤسسة الحكم، ودحض مصداقيتها فى أعين الكثيرين، بما فيهم المنتمون للحزب الوطنى ذاته.

وكان من شأن وضع كهذا أن يفجر الأرض من تحت أقدام النظام وحزبه، فكان العام ٢٠٠٤م بمثابة نقطة تحول جوهريّة فى مسيرة الحقبة «المباركية»، وكان شاهداً على عمق التحولات التى طرأت على مصر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فمن جهة شهدت البلاد ميلاد أول حركة احتجاجية «مدنية» خلال ربع قرن، تمثلت فى تدشين الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التى جاء قيامها بمثابة صرخة مكتومة انفجرت فى وجه النظام الحالى، رافعة شعاراً جذاباً «لا للتمديد، لا للتوريث». وعلى إثرها تناسلت حركات وقوى احتجاجية كثيرة، جميعها يرفض الوضع القائم ويسعى إلى تغييره.

ومن جهة أخرى حدث نوع من الارتباك فى أروقة الحكم، نتيجة للضغط الخارجى، وانفجار الوعى الداخلى، عبّر عن نفسه فى مبادرة الرئيس بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى والخاصة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية؛ ليصبح بالاقتراع المباشر بدلاً من الاستفتاء من خلال مجلس الشعب، كما كان عليه الوضع طيلة ثلاثة عقود.

وكان من شأن وضع كهذا إفادة أى فصيل سياسى لديه قدر من التعبئة وحسن التنظيم على غرار جماعة الإخوان المسلمين، التى لم تتوقف عند حد انتقاد الحال التى آل إليها النظام وحزبه، وإنما طرحت، وللمرة الأولى فى تاريخها، برنامجاً للإصلاح فيما يعرف بـ «مبادرة الإصلاح» التى أطلقت فى الثالث من مارس ٢٠٠٤ م بنقابة الصحفيين.

أما على المستوى الاقتصادى، فقد بدا الحال أكثر ألماً، حيث فقدت الدولة المصرية إحدى مزاياها التاريخية كمخزن «للفائض» كان يجرى إعادة توزيعه فى إطار قيام الدولة بوظائفها وواجباتها التى تضمن لها الشرعية، وباتت أقرب لسوق «استهلاكي» لا يكثر بقيم الإنتاج، أو التصنيع. وباتت موارد الدولة، وما تبقى من مؤسساتها البيروقراطية، مغنماً ومطمعاً لطبقة طفيلية نشأت مع دولة الانفتاح التى أسسها الراحل أنور السادات قبل ثلاثة عقود.

فى حين أنتجت أنماط اقتصادية مشوهة ليس أقلها «مأسسة الفساد» واستنزاف مؤسسات البيروقراطية المصرية العتيقة وإحدى ركائز الدولة المركزية، انتهاء بثقافة مجتمعية «موتورة» لا تعرف إلا الاستهلاك، ومروراً ببيع أصول الدولة عبر سياسات مزيفة ظاهرها الرخاء وباطنها الفقر والشقاء. وذلك من خلال توجهات نخبة «كومبرادورية»^(*) إقصائية لا ترعى سوى مصالحها، وتنازع المجتمع ما تبقى من مداخل عبر فرض مزيد من الرسوم والضرائب، وتركته فريسة لقوى السوق تنهشه بآلتها الدعائية.

ونتيجة للسياسات الاقتصادية المشوّهة المتواصلة منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن، وصلت البلاد إلى مرحلة غير مسبوقة من التدهور والتدنّى فى مستويات الإنتاج

(١) يقصد بها النخب التى تتحالف مع الخارج بهدف استغلال الداخل.

والتنمية، وهى الحال التى نعتها البعض بالانهيار الشامل^(٣)، ويمكن النظر لهذا الانهيار من خلال مثلث تتجسد أضلاعه فى الفساد، والرأسمالية الجديدة، وتدنى معدلات الأداء الاقتصادى.

ومن سوء الحظ أن هذه الأضلاع هى ثمار عمليات الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق، والتى كان من المفترض لها أن تعيد بناء الاقتصاد المصرى كى يصبح أكثر فعالية وإنتاجية فى مواجهة العولة الاقتصادية، بما يعود بالفائدة على قطاعات الشعب المصرى. ودون الاستغراق فى تفاصيل الوضع الاقتصادى، فإنه يمكن القول إن معدلات الفساد قد تجاوزت حدود المعقول خلال فترة حكم الرئيس مبارك، حيث تكاثفت جميع العناصر المؤهلة لذلك، من عمليات للبيع والخصخصة تتم دون رقابة شعبية أو مؤسسية، إلى انخفاض وتدنى شديد فى الدخول والأجور، إلى تضخم فى عمليات الاحتكار والاستحواذ دون وجود تشريعات أو قوانين تجرم ذلك.

وقد باتت مقولة «مأسسة الفساد» شائعة لدى الكثيرين، وساعد على انتشارها جرائم الاختلاس والرشوة التى أغرقت مختلف القطاعات الخدمية، كالقطاع المالى المصرفى، ناهيك عن التهرب الجمركى والضريبى، والتواطؤ مع موظفين مرتشين، وتسهيل الاستيلاء على أموال الدولة، وتسهيل تهريب الآثار.

وقد وضع الفساد جلياً فى القطاع المالى والمصرفى طيلة العقد الماضى، وذلك نتيجة للفساد فى منح القروض والتأثير السيئ لازدواج النفوذ السياسى والمالى فى اختراق القواعد والقوانين المنظمة للعمل المصرفى.

ويكفى أن نشير إلى الأرقام التى أوردها البنك المركزى فى نشرته الإحصائية لشهر يونيو ٢٠٠٥م للتدليل على حجم الأموال المهتدة نتيجة للفساد المصرفى، حيث بلغت مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها ما يقرب من ٤, ١٤ بالمائة من قيمة القروض التى قدمها الجهاز المصرفى المصرى فى مارس ٢٠٠٥م، وهو ما يعنى أن قيمة الديون المشكوك فى تحصيلها تصل إلى نحو ٤٩ مليار جنيه، أما الفوائد غير المحصلة فإنها تزيد على هذا الرقم بكثير. فى حين ارتفعت قروض القطاع الخاص من ٢٩ مليار جنيه عام ١٩٩٢م أى عند بدء برنامج التحول نحو الاقتصاد الحر إلى ما يقرب من ٢٠٤ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٤، وذلك حسب بيانات البنك المركزى المصرى^(٤).

أما طبقة الرأسمالية الجديدة، فهي التي تجسد حالياً ذلك التحالف «الأصيل» بين رأس المال والسلطة في مصر، وهي أقرب ما تكون للنخبة الكومبرادورية التي تربط مصالحها بالاقتصاد العالمي وتسخر في سبيل ذلك كافة الإمكانيات الاقتصادية داخل البلاد.

وقد ترعرعت هذه الطبقة على أخطاء السياسات الاقتصادية وتضاربها، ما بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، وجنت ثرواتها عبر التحالف مع البيروقراطية الحكومية «العتيقة»، وكانت أول المستفيدين من برامج الإصلاح الهيكلي «المشوه»، بحيث بدا بقاؤها رهناً باستمرار برامج الإصلاح على حالها من التخطيط والتردد. ورغم محاولات الاختباء التي اتبعتها هذه الطبقة خلف عباءة الرأسمالية واقتصاد السوق، إلا أن حجم الثروات التي حققتها طيلة العقد الماضي، كشفت كثيراً من عوراتها، وباتت وكأنها تنقض على تراث الرأسمالية المصرية الحقيقية الذي ضم مع إجراءات التأمين في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

وكان التحول الأبرز خلال السنوات الأخيرة هو تحول البلاد من نمط رأسمالية الدولة، كما جسده البيروقراطية المصرية العتيدة، إلى نمط الرأسمالية الفئوية، ثم الفردية لاحقاً، وهي أقرب ما تكون لمكون فاسد يتغذى على رأسمالية البيروقراطية التقليدية، التي فسدت بفعل سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينيات، واستمرت بفعل سياسات الخصخصة إبان العهد الحالي.

وقد تحول دور الحكومة من دعم ورعاية الاستثمار الخاص، فضلاً عن مراعاة الأبعاد الاجتماعية لعمليات التحول، من خلال التدخل مثلاً لضبط السوق في حالة ارتفاع أسعار النقد الأجنبي أو السلع الأساسية، إلى عدم التدخل، وتقلص دورها إلى حد كبير. بما أتاح للرأسمالية الجديدة الاستفراد بالسوق واستغلال قطاعات واسعة من المجتمع.

ويعود الصعود السريع لسطوة رأس المال وسيطرته المتزايدة على السلطة إلى تحول البيروقراطية العسكرية والأمنية المسيطرة على البلاد إلى رأسمالية تقليدية؛ لأنه مع تراكم السلطات لدى أفرادها حدث تناقض بين مصالح الفرد منها والمصلحة الجماعية

للفتة . وكان أول مؤشر على صعود دور رجال الأعمال فى الحياة السياسية خلال العقدين الماضيين ، ما حدث فى يوليو ٢٠٠٤م حين استحوذ ما يقرب من ٢٥ بالمائة منهم على مناصب فى الوزارة الجديدة التى تشكلت حينذاك ، وتحديدًا عقب عودة الرئيس مبارك من رحلة علاجية بألمانيا .

أما فيما يخص تدهور مؤشرات الأداء الاقتصادى ، فتشير معظم التقارير الاقتصادية إلى أن الاقتصاد المصرى فى حالة تراجع مزمن منذ تطبيق برامج التحول الهيكلى والانتقال إلى اقتصاد السوق ، وحسبما يرى الخبير الاقتصادى أحمد السيد النجار ، فإن الاقتصاد المصرى شهد فى عهد الرئيس مبارك أقل معدل للنمو خلال نصف قرن ، فبينما بلغ هذا المعدل ٦ بالمائة فى الخمسينيات ووصل إلى ٣, ٨ بالمائة فى النصف الأول من الستينيات فإنه قد وصل إلى ما يقرب من ٤ بالمائة خلال عام ٢٠٠٤م ، وذلك وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولى . فى حين وصل الدين الخارجى إلى ما يقرب من ٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٥م ، مقارنة بنحو ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠١م . ووصل الدين المحلى إلى ما يقرب من ٤٧١ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٠٥م ، وبما يوازى ٩٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى .

وقد وصل معدل التضخم إلى مستويات مرتفعة خلال عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م ترواحت ما بين ١١ - ١٢ بالمائة ، وهو أعلى معدل للتضخم خلال ربع قرن من حكم الرئيس مبارك^(٥) .

ولعل السؤال المنطقى هنا هو : ما دلالة هذا الوضع الاقتصادى المتأزم بالنسبة للصعود السياسى للإخوان المسلمين ؟ وهو ما يمكن الرد عليه بثلاث إجابات محددة .

● الأولى : تتمثل فى الآثار والتداعيات التى يخلفها مثل هذا الوضع على البنيان المجتمعى وخلق مناخ محتقن ينتظر الانفراج ، وأقل ما يقال هنا إن مثل هذا الوضع أنتج واقعًا اجتماعيًا مشوهًا أهم ملامحه الفقر والتهميش والحرمان والبطالة .

ويكفينا أن نستعرض فى هذا الصدد بيانات البنك الدولى للتعرف إلى أى حد وصلت مستويات الفقر فى مصر ، حيث يشير تقرير مؤشرات التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥م إلى أن هناك ما يقرب من ٣٠ مليون شخص فى مصر يعيشون ما دون خط

الفقر (أى أقل من دولارين فى اليوم). وهو معدل عائد فى جزء كبير منه لفشل السياسات الاقتصادية فى تحسين الدخل والأجور، وعدم الاتساق بين الحد الأدنى للأجور والزيادة الهائلة فى الأسعار وتكاليف المعيشة خصوصاً بعد تحرير سعر الصرف أواخر يناير ٢٠٠٣ م.

أما عن البطالة فالمسألة أكثر وضوحاً، وهى نتاج مباشر للسياسات الاقتصادية الفاشلة، حيث وصل معدلها إلى ما يقرب من ٣٠ بالمائة، إذا ما تم تعريف العاطل بأنه «الشخص القادر والمؤهل للعمل والذي يطلب العمل عند مستويات الأجور السائدة ولا يجد عملاً» وذلك على عكس التعريف الحكومى للعاطل الذى يقف عند حدود «من لا يوجد له مصدر للرزق» بحيث يستبعد من لهم مورد رزق من ميراث أو نتاج عمل سابق بالداخل والخارج^(٦).

وفى ظل هذا الوضع يبدو الدور الاقتصادى - الاجتماعى الذى تقوم به جماعة الإخوان المسلمين مؤثراً، على الأقل بالنسبة للشرائح متدنية الدخل، والتى لا تجد أى نوع من المساندة الحكومية أو الحزبية من أجل تحسين أوضاعها المعيشية فى ظل وطأة السياسات الاقتصادية القاسية.

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دور المشروعات الإنتاجية والخدمية التى تدشنها الجماعة فى الأوساط الشعبية والاجتماعية المتواضعة، والتى يمتد بعضها لعقود مضت. وهنا يمكن الإشارة إلى ملمح بسيط من النشاط الاقتصادى لجماعة الإخوان، والذي تم الكشف عنه خلال الحملة العنيفة التى شنّها النظام على البنية الاقتصادية والمالية للجماعة عقب أحداث الأزهر.

فعلى الرغم من عدم وجود معلومات موثقة حول الحجم الحقيقى «للاقتصاد الإخوانى» إلا أن بعض وسائل الإعلام أشارت إلى أن حجم استثمارات الجماعة فى مصر قد يبلغ ٧ مليارات جنيه مقسمة على ٣ أنواع من الشركات: الأولى: شركات خاصة بالجماعة وتعود أرباحها على الجماعة، أما النوع الثانى: فهو شركات خاصة بأعضاء الجماعة وليس بالجماعة نفسها، أما النوع الثالث: فهو خليط بين النوعين الأول والثانى^(٧).

كما أشارت مصادر أخرى إلى أن حجم استثمارات المهندس خيرت الشاطر النائب الثانى للمرشد العام للجماعة، والذي تم اعتقاله على خلفية قضية «مليشيات الأزهر» يبلغ ٨٠ مليون جنيه، ويعمل بشركاته ما يقرب من ألف عامل. فى حين يقدر البعض استثمارات رجل الأعمال حسن مالك الشهير بلقب «مليونير الجماعة» بأكثر من ٢٥٠ مليون جنيه، خاصة أنه يملك واحداً من أشهر معارض الأثاث فى مصر، وهو «استقبال»، فضلاً عن شركة «مالك للتجارة والملابس الجاهزة»، و«شركة مالك للغزل والنسيج»، كما أنه يساهم فى عدد من الشركات الأخرى مثل «شركة الأنوار للتجارة والتوكيلات»، و«شركة فادوج للملابس»، و«معرض العباءة الفريدة»، ويقدر عدد العاملين بمشروعاته التى تم فرض الحراسة عليها فى إطار الحملة الحكومية نفسها بأكثر من ٥٠٠ عامل، أغلبهم ينتمون إلى الجماعة^(٨).

● أما الإجابة الثانية، فتنتلق من طبيعة الوعى المجتمعى الذى يتكون فى ظل هذا الوضع الاقتصادى المتأزم، ويساهم فى تحديد رؤية بعض قطاعات المجتمع للبدايل السياسية - الاجتماعية، أو على الأقل تقييمهم للنظام وحزبه الحاكم، وهو ما ينعكس بشكل أو بآخر، على سلوكهم التصويتى كناخبين، فيما قد يسمى بالتصويت الاحتجاجى كعقاب للحزب الوطنى على أداء حكومته المزرى.

وفى هذا الصدد يمكن استعراض واقعة حدثت أثناء انتخابات ٢٠٠٥م ورصدها جريدة الشرق الأوسط اللندنية باقتدار، وهى واقعة تحمل من الدلالات ما تبرهن به على مدى نجاعة هذه الفرضية. ففى إطار بحثها عن أسباب فوز الإخوان بعدد كبير من المقاعد خلال المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، حاولت الجريدة تقصى أسباب هذا الفوز فى دائرتين انتخابيتين، شهدتا صراعاً محموماً بين مرشحي الحزب الوطنى والإخوان المسلمين. إحداهما دائرة شعبية فقيرة فى حى شبرا شمال القاهرة، والثانية دائرة نخبوية غنية فى حى مدينة نصر ومصر الجديدة شرق العاصمة، وكل منهما فاز فيها مرشح الإخوان.

ومن المعروف أن منطقة شبرا تعد واحدة من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان من مختلف الطبقات، غير أن غالبيتها العظمى من الطبقتين الوسطى والفقيرة. وبرغم

اختلاف الطبقات والمستوى التعليمى لأبناء المنطقة ، إلا أن أسباب اختيارهم لعضو البرلمان الذى يمثلهم جاءت متقاربة .

فقد أشار بعض النخبين فى دائرة الساحل إلى أنهم اختاروا مرشح الإخوان (د. حازم فاروق) لأخلاقه وتدينه وما يقدمه للمحتاجين من خلال لجنة الزكاة بالجمعية الشرعية . وكانت المفاجأة فى إجابة بعض الأقباط الذين أكدوا أنهم اختاروا مرشحاً يرفع شعار «الإسلام هو الحل» ، ليس لأنه يعنى إقامة دولة خلافة إسلامية بقدر ما يعنى إقامة دولة العدالة والمساواة ، ويهتم بمحاربة الرشوة وفساد الذم وكل الموبقات «انتخبت الدكتور حازم طلباً للتغيير ، وأملأ فى أن يقدم شيئاً للناس» «لقد جربنا نواب الحزب الوطنى لعدة دورات ولم يقدموا لنا شيئاً» هكذا علق أحدهم ، ويزيد «الناس اختاروا صاحب السمعة الحسنة ، ولأن المصريين (كفروا بالحزب الوطنى) كما قال عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق ، فقد آمنوا بشعار الإخوان «الإسلام هو الحل» . ومن يقول إن الفقراء والبسطاء خدعوا بالشعار ، أرد عليهم بأن طبقة المثقفين من أطباء ومهندسين ومحاسبين وغيرهم قد انتخبوا الدكتور حازم ؛ لأنهم يؤمنون بأن الإسلام نظام اجتماعى سياسى يقضى على الفساد . فيما يقول آخر : «أنا لم أكن أعرف مرشح الإخوان ولكنى سمعت عنه وعن علاجه للفقراء بالمجان ثم رأيت فى رمضان وأعجبت بشخصيته ، ولو كنا رأينا من سلفه مرشح الحزب الوطنى خيراً لانتخبناه» .

فيما قالت امرأة قبطية : «أعرف الكثيرين من الأقباط الذين انتخبوا الدكتور حازم لأنه على خلق ، أما أنا فلم أذهب لأدلى بصوتى خوفاً من البهدة ، فقد سمعنا أن البلطجية يقفون أمام اللجان لمنع الناس» .

وفى ميدان «داير الناحية» بمنطقة «منية السيرج» التى تتميز بالكثافة السكانية والتصويتية ، قالت أخرى - وهى فتاة فى العشرينيات تعمل بمحل للبقالة : «أنا مجرد واحدة ممن عملوا دعاية لمرشح الإخوان ، هناك من ساهم بتحمل تكلفة اللافتات وهناك من استخدموا سياراتهم فى عمل الدعاية ، وهناك من تبرع بالمال ، وأغلبهم لا ينتمون إلى الإخوان ، وإنما هم من طالبى التغيير والإصلاح . الناس تريد أن ترى الشارع منضبطاً وأن يختفى الفساد» .

على الطرف الآخر، هناك دائرة مدينة نصر ودائرة مصر الجديدة، وغالبية سكانهما من الطبقة الوسطى العليا، التي تصوت تقليدياً لصالح الحزب الحاكم، لكنها اختارت الإخوان في هذه الانتخابات، وقد عزا البعض ذلك إلى كون غالبية السكان ممن عملوا وعاشوا في دول الخليج يميلون تقليدياً إلى دعم الإسلاميين، لكن هذا التفسير لا يكفي وحده لفهم ظاهرة مدينة نصر.

ففي هذه الدائرة استطاع عصام مختار مرشح الإخوان الفوز بمقعد العمال، معتبراً أن الفضل في حسم أمر الانتخابات كان لدوره الاجتماعي والتعايش مع الناس. ويشير مختار في تعليقه للجريدة «أنا أمين لجنة الزكاة في أحد المساجد، وألتقى مع الناس ويعرفونني وأعرفهم، وكذلك أعمل عضواً في جمعية حج وعمرة. وهذه المهام تجعلك في حالة تقارب مع الناس، وأظن أن الناس فقدت الأمل في الحزب الحاكم بسبب الفساد والبطالة والأزمات الاقتصادية المتفشية وتبحث عن بديل». في حين أشار بعض الناخبين إلى أنهم صوتوا للمرشح الإخوان عن وعى كامل، إن لم يكن حباً فيهم فعلى الأقل كرهاً في الحزب الوطني وسياساته^(٩).

● أما الإجابة الثالثة فتجد نفسها في البرامج الانتخابية للمرشحين، وإذا كان من السذاجة افتراض تصويت الناخب المصري على أساس البرامج، فإنه من السذاجة أيضاً افتراض اقتناع هذا الناخب بأي برنامج قد يقدمه مرشحو الحزب الوطني.

بيد أن المغزى من الحديث عن برامج المرشحين في هذا السياق أمران متلاصقان، أولهما: كشف التضارب والتناقض الذي يميز برنامج الحزب الوطني عن غيره من البرامج، حيث استند إلى كثير من البيانات والأرقام التي تكذبها الحقائق على الأرض^(١٠).

وثانيهما، كشف التقدم الذي أحرزته جماعة الإخوان المسلمين بتقديمها برنامجاً اقتصادياً للمرة الأولى في انتخابات مجلس الشعب، حتى وإن كان من باب الدعاية الانتخابية. وقد احتوى هذا البرنامج على العديد من الخطوط العريضة فيما يخص قضايا التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وللمرء أن يتخيل مدى تأثير مثل هذه العناوين المتفائلة في مجتمع بلغ فيه التشاؤم والإحباط مبلغه.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد انقلب السلم الطبقي في مصر رأساً على عقب خلال السنوات الأخيرة، ليس على مستوى التراتبية الطبقيّة فحسب، وإنما على مستوى منظومة القيم والفلسفة الاجتماعية السائدة. وباتت مؤسسات الدولة في خدمة طبقة بعينها، مقابل التضحية بالمكون الرئيسي للمجتمع ممثلاً في الطبقة الوسطى، في حين ساهمت سياسات الخصخصة وتجسيد القيم الاستهلاكية، كمحرك رئيسي للسوق الداخلي، إلى إشاعة أنماط أخلاقية «كارثية» تهدد المرجعية الأخلاقية للأمة المصرية، وتضرب ثوابتها التاريخية في مقتل.

وإذا كان البعض يتحدث عن حدوث تقلص وانحسار الطبقة الوسطى من ناحية الحجم، فإن الأخطر هو التحول الذي طرأ على وعي ودور هذه الطبقة، وانتفاء أي دور سياسي يمكن لها القيام به.

وثمة فرضية يراها البعض سبباً رئيسياً في انتهاء الدور الاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى تمثل بالأساس في ظهور شكل جديد لهذه الطبقة، أطلق عليه البعض «الطبقة الوسطى الجديدة»، بيد أن سمة الجدة لا تحمل بعداً إيجابياً وإنما، ولسوء الحظ، تبدو مرادفة لنوع من التهميش السياسي «الإرادي» تمارسه هذه الطبقة. وتقوم على أنه بالرغم من تدمير الطبقة الوسطى الجديدة بسبب سوء خدمات الدولة، فهي تظل فئة موالية للاستقرار، فلديها بعض المكاسب من الوضع الحالي، كما لديها العديد من المخاوف في حال سقوط النظام القائم.

فقد أفرزت سياسات الانفتاح في السبعينيات ثم برامج التحول الهيكلي منذ ١٩٩١م فئات اجتماعية منخرطة في القطاعات الجديدة المتماشية واعتبارات إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، وتشمل تلك القطاعات البنوك والمصارف الخاصة، والشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الصناعية سواء ذات رؤوس الأموال الوطنية أو بالشراكة مع استثمارات أجنبية. ويغلب على هذه الفئة الطابع التكنوقراطي الذي يضمن لها تأمين مقدراتها على التنافسية المتلائمة مع السوق العالمي (قطاعات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والأعمال المتعلقة باكتساب مهارات خاصة بالحاسبات واللغات الأجنبية والتأهيل في مجالات الأعمال والدعاية والاستثمار والإدارة وغيرها).

يمكن تصنيف الطبقة الوسطى الجديدة ضمن الفئات غير الحاكمة، والتي لا تسهم بشكل مميز في تشكيل النخبة القائمة على عملية صنع القرار، وفي ظل غياب إطار عام للمشاركة السياسية لفئات عريضة من المجتمع تقف الطبقة الوسطى الجديدة عازفة عن المشاركة السياسية من ناحية، ومفتقرة لإطار تنظيمي أو مؤسسي يمثلها بخلاف فئات أخرى - نتجت عن ذات عملية التحول الرأسمالية كرجال الأعمال - نجحت في توفير مقعد لها في مؤسسات صنع القرار كمجلس الشعب.

ويتحدد وعى هذه الطبقة بدور الدولة في مصر من خلال متغيرين، الأول: استقلال هذه الفئات عن الدولة في العمل، والثاني: اعتمادها على الدولة في مجال الخدمات العامة. بالنسبة للمتغير الأول، يمكن القول إن هذه الطبقة قد نشأت وتطورت بمعزل عن مؤسسات الدولة بحكم عملها في القطاع الخاص الوطني أو في مشروعات مرتبطة بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يجعلها متميزة عن الطبقة الوسطى التقليدية من موظفي البيروقراطية الحكومية التي تعمل لدى الدولة منذ العهد الناصري، حتى إن بعض قطاعات الطبقة الوسطى الجديدة تحصل على دخولها بالعملة الصعبة أو بمعادلها، وهو ما يزيد من انفصالها عن الدولة في مسألة التأمينات، ويضاف إلى ذلك انفصال الأجيال الجديدة من تلك الطبقة عن مؤسسات الدولة التعليمية والعلاجية بظهور المدارس والجامعات الخاصة، والمستشفيات الاستثمارية والاستناد إلى مكافآت نهاية الخدمة كعوض عن التأمينات الاجتماعية والمعاشات المتوفرة من قبل النقابات أو وزارة الشؤون الاجتماعية.

على أن انفصال تلك الفئة عن الدولة في مجال العمل لا يعني استقلالها التام عن الدولة، إذ إن ثمة عناصر أخرى تضمن اتصالها وتواصلها مع دور الدولة المصرية، وذلك من خلال اعتبارين:

الأول: احتياج الدولة لمزيد من الإيرادات، الأمر الذي يجعلها تتوجه لهذه الشريحة من أجل إخضاعها لمزيد من الضرائب في الوقت نفسه الذي تستهدف الحكومة الطبقة الوسطى الجديدة في تطوير خدماتها العامة لتكون أكثر ربحية، وبخاصة في مسائل النقل والاتصالات والتعليم، ولعل ظهور وسائل النقل المكيفة، وأقسام الدراسة باللغات في كليات الاقتصاد والتجارة والحقوق يقف دالاً على هذا التحول.

الثانى : الاعتماد الأمنى لهذه الشريحة على الدولة ، سواء بشكل مباشر فى مواجهة الفئات الأكثر فقراً وتهميئاً ، أو فى مجال صيانة عمل بعض المؤسسات كالبنوك والمصارف وشركات التأمين والبورصة ، وهى المعتمدة ولو جزئياً فى أدائها على سياسات البنك المركزى وتوجيه الحكومة للبنوك الحكومية إضافة للوضع الاقتصادى الكلى فيما يمس التضخم والعجز فى الميزان التجارى وأسعار العملة الوطنية .

ورغم صغر عدد هذه الفئة النسبى إلا أنها تشكل رأس حربة الطبقات غير الحاكمة من جهة ، وأكثرها ارتباطاً بتلك الفئات المهيمنة من جهة أخرى ، ومن هنا يمكن أن نسمى العلاقة بين الطبقة الوسطى الجديدة والنظام علاقة «تحالف متذمر» . فالطبقة الوسطى الجديدة لها مصلحة أساسية فى استمرار الوضع الحالى . فمن ناحية هى تميل إلى استقرار المجتمع وعياً منها بخطورة التناقضات الاجتماعية على وضعها كطبقة ، ونقص ذلك عرضة الطبقة الوسطى العليا لتكبد خسائر فادحة فى حالة انهيار الأوضاع فى البلاد سواء فيما يخص النظام المصرفى ، أو وقوع الاقتصاد فى الركود وهروب الاستثمارات ، الأمر الذى يضيق من فرص العمل المتميزة لشباب هذه الفئة ، هذا بالإضافة - بالطبع - إلى تعرض هذه الفئة لضغوط أمنية بسبب تفشى الفقر وعدم المساواة . وكل هذا قد يدفع هذه الفئة للتمسك باستقرار النظام بغض النظر عن كونه نظاماً سياسياً تعددياً أو أحادياً .

على أن هذه الفئة التى لا تملك إلا الاستثمار فى قدراتها ومكاناتها الفنية - لم تزل فى مأزق ؛ لأن النظام القائم يحد من طموحاتها بسبب غياب معايير الكفاءة فى توزيع المناصب والوظائف والاعتماد على الانتماء العائلى أو المحسوبية ، والتى تهدد أولئك الذين استثمروا فى تعليمهم الخاص جزئياً (كأقسام اللغات فى الجامعات الحكومية أو الجامعات والمعاهد الخاصة والمدارس الأجنبية ، وتعلم اللغات والكمبيوتر ، الخ) . بالإضافة إلى ذلك ، فإن سياسات الدولة لا تحقق طموحات هذه الفئة بالكامل ، باعتبار أنها لا تشجع بقدر كاف الاستثمارات الأجنبية ، ولا تسير فى اندماج مصر فى الاقتصاد العالى إلا ببطء^(١١) .

ويظل السؤال هو : كيف استفاد الإخوان المسلمون من مثل هذا الوضع الاجتماعى ؟ سبقت الإشارة إلى أن جماعة الإخوان تمثل فى أحد وجوهها حركة

اجتماعية «احتجاجية»، شأنها في ذلك شأن بقية القوى والحركات الاجتماعية، وقد اعتاد كثير من الباحثين التأكيد على أن المكون الاجتماعى فى الجماعة يمثل نموذجًا مثاليًا للطبقة الوسطى المصرية التى تجمع بين المدنية والريف، وقد شكلت هذه الطبقة العمود الفقرى للجماعة منذ نشأتها وحتى الآن. وإذا كان المركب العمرى فى مصر الآن يتجه نحو فئة الشباب من ١٨ - ٣٠ عامًا، فإنه يعد وضعًا مثاليًا للجماعة من أجل النفاذ إلى هذه الفئة والتأثير على خياراتها الاجتماعية والسياسية.

كما أفادت الجماعة من حال التذمر المجتمعى السائدة، خصوصًا لدى أرباب المهن التقليدية كالمدرسين والمحامين والأطباء والمهندسين، فضلاً عن جيوش العاطلين. وكان بوسع أى قوة «منظمة» مناوئة للحزب الحاكم أن تستغل هذا الوضع لمصلحتها، وتجنّى ثمار هذه الحال، وذلك دون النظر لطابعها السياسى أو الدينى. وهو ما توفر للجماعة، التى نجحت عبر عقود سبعة فى أن تثبت قواعدها داخل جماعات كبيرة تضم البورجوازية الصغيرة فى المدن، فضلاً عن صغار الموظفين وقطاع عريض من منتسبى النقابات المهنية، وغيرهم من المهمشين الذين عانوا من أخطاء السياسات التنموية طيلة العقود الثلاثة الأخيرة.

وقد عكست المنافسة بين مرشحي الإخوان ومرشحي الحزب الوطنى قدرًا من التحول الذى حدث فى السلم الطبقي، فقد بدت وكأنها صراع بين طبقتين رئيسيتين، الأولى تملك وتحكم، وهى طبقة «الأثرياء الجدد» ممثلة فى غالبية مرشحي الحزب الوطنى الحاكم الذين خاضوا الانتخابات العامة تحت لوائه، والثانية لا تملك وتحاول أن تحكم، وهى «البورجوازية الصغيرة» التى خرجت لتوها من رحم الطبقة الوسطى «التقليدية» بعد الانحسار العمدى الذى تعرضت له هذه الطبقة طيلة عقود الانفتاح الاقتصادى التى بدأت قبل ثلاثة عقود^(١٢).

لذلك كان بديهيًا أن تحقق الجماعة أفضل نتائجها فى محافظات الشمال والجنوب، التى وصل بها الاحتقان الاجتماعى و«العوز» الاقتصادى مداه، ناهيك عن الميراث السلبي الطويل تجاه ممارسات غالبية المنتمين للحزب الحاكم فى مستوياته القاعدية. ولم يكن التصويت لمصلحة الجماعة سوى تعبير «عفوى» عن إنهاء احتكار الفئة «القليلة»، ووضع حد لحال «التشوه» الطبقي التى تئن تحت وطأتها جموع الأسر البسيطة.

بالطبع ، لعبت المؤثرات النفسية والدينية لجماعة الإخوان دورها فى حشد الآلاف للتصويت لمرشحي الجماعة ، بيد أن الرغبة فى كسر احتكار «الطبقة الجديدة» لجميع المنافع ، كانت أقوى من أن تهددها شعارات من قبيل «حماية محدودى الدخل» و«توفير آلاف الوظائف للعاطلين» ، تلك التى رفعها مرشحو الحزب الحاكم . ولم يكن الصراع بين الطرفين (الإخوان والحزب الوطنى) سوى انعكاس لصراع آخر أشد سخونة وضراوة ، تدور رحاه بامتداد مصر ، «صراع طبقي» وصل إلى أقصى درجاته «استقطاباً» ، وكشفت عنه المنافسة الشرسة بين كافة المرشحين .

٢- الدين والمجتمع .. ارتباط تاريخي

إذا كانت الفرضية الأولى التى يقوم عليها اقتراب سوسيولوجيا الأديان فى هذه الدراسة تنطلق من مقولة «مركزية الدين فى حياة المجتمعات» ، فإن المجتمع المصرى يمثل تجسيداً حياً لهذه الفرضية . بل يكاد يقدم نموذجاً الخاص فى علاقته بالدين ، والذى يتعاطى معه ليس فقط بوصفه رابطاً غيبياً بعالم الخلود ، وإنما أيضاً بوصفه رابطاً عضوياً بالحياة الدنيوية ، يتدخل فيها بوصفه محدداً رئيسياً فى رسم العلاقات الإنسانية داخل المجتمع .

وعلاقة المجتمع المصرى بالدين علاقة أبدية ، وإذا كان هذا البحث غير معنى بدراسة التطور التاريخى للعلاقة بين كلا المتغيرين ، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى الطبيعة الأنثروبولوجية التى تميز ميكانيزمات هذه العلاقة وتصبغها بطابع تكاد تنفرد به مصر دون غيرها من البلدان التى عرفت كلمة التوحيد . وفى هذا الصدد فإن علاقة الدين بالمجتمع المصرى تعبر عن نفسها بشكل واضح فيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع ، أو السلطة ورعاياها .

ولعل أخطر ما أفرزته هذه العلاقة المميزة بين الدين والمجتمع ، ما يتعلق منها بالمجال السياسى ، وذلك انطلاقاً من قاعدتين رئيسيتين جرى تجذيرهما فى الشخصية المصرية هما :

- ارتباط المحن القومية والاجتماعية لدى المصريين بالتحلل الأخلاقى والتفسخ المجتمعى للطبقات السائدة ، وهو ما أدى إلى تحريك البحث فى أسباب الأزمة ، وتحويله ،

إلى المجال الدينى والأخلاقى بدلاً من المجال السياسى . وبالتالى يبدو الخلاص بالنسبة للمصريين باعتباره خلاصاً أخلاقياً ودينياً، أكثر منه خلاصاً سياسياً واجتماعياً^(١٣).

- التركيز على العامل الخارجى كأساس للانهيأار الحضارى، مما يرفع المسئولية عن السلطة (الحاكم)، باعتبارها المسئول الحقيقى عن حدوث مثل هذا الانهيأار، مما مكن لكثير من الحكومات البقاء فى الحكم لفترات طويلة .

ولا ينصب الحديث هنا على سياقات العلاقة «الخام» بين الدين والمجتمع، بقدر ما ينصرف إلى تلك العلاقة «النشطة» بين منتجات هذا الارتباط التاريخى على صعيد السياسة والفكر والتجمعات البشرية .

فقد ولدت هذه العلاقة مركباً ثنائياً أكثر تسيساً وحركية يتمثل فى ازدهار العلاقة بين التدين المجتمعى والظاهرة الإسلامية الحركية . وهو المركب الذى بدأت بواكيره الأولى أواخر الستينيات من القرن الماضى، واستمر على حاله بأشكال متفاوتة طيلة العقود الثلاثة الماضية، إلى أن وصل إلى ذروته خلال النصف الأول من هذا العقد .

وفيما يتعلق بالمتغير الأول للعلاقة (التدين المجتمعى)، فبعد أن كانت العلاقة بين الدين والمجتمع علاقة سائلة و«انسيابية» تعبر عن نفسها دون صحب أو طلاء خارجى، تحولت إلى نوع زاعق من ممارسة التدين بطقوسية وخشونة واضحة منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم . أو حسبما يرى نبيل عبد الفتاح، فقد انتقلت الحالة الدينية من محض استلهامات خلقية ومعيارية وسلوكية من المجال الخاص إلى المجال العام السياسى والثقافى . ويشير إلى أن أبرز مظاهر هذا التحول تتمثل فى تحول ظاهرة العودة للدين إلى ظاهرة اجتماعية، وتغلغل فى أوساط اجتماعية عديدة منها الفئات الوسطى الصغيرة، وبعض أعيان الريف وصغار الملاك والفلاحين، ثم تمددت داخل الفئات الوسطى - الوسطى، وانتقلت إلى بعض شرائح الفئات العليا، ممن راكموا ثرواتهم من خلال النشاط التجارى والاستثمارى، أو بسبب العمل المبكر فى دول الخليج^(١٤).

فى حين يشير جمال البنا إلى أهم مظاهر هذه الثقافة الدينية التى طغت خلال السبعينيات، فيما أطلق عليه «الإسلام النفطى» وهو الحرص على تربية اللحية، وحلق الشارب ولبس الجلابية القصيرة، والطاقيـة على الرأس، ولبس المرأة للحجاب^(١٥).

بيد أن الفرق الرئيسى بين حالة السبعينيات والثمانينيات التى تحدث عنها عبد الفتاح والبنا، وما عليه الحال الآن هو الهيمنة الواسعة لثقافة التدين على مختلف شرائح المجتمع، وممارستها من قبل أفراد وهبئات ليس لها جذر حقيقى فى التراث الدينى للمجتمع المصرى. فضلاً عن انسداد الحياة السياسية بدرجة أكبر مما كانت عليه خلال مرحلة السادات، ما يفترض قدماً تصاعد مثل هذه الثقافة الدينية.

أى أن ما يراه البعض الآن من تمدد لظاهرة التدين، ليس نتاج السنوات القليلة الماضية، بقدر ما هو امتداد لعقود ثلاثة، انتقل خلالها الدين من حالته الكلاسيكية، كحالة سيكولوجية خاصة، إلى حالة شعبية عارمة تحتاج مختلف فئات المجتمع.

وتثبت هذه الحال الفرضية الثانية فى المنهج السوسيولوجى، والتى تمت الإشارة إليها فى الفصل السابق، والتى تركز على الفائدة الاجتماعية للدين، والتى تنطلق من قدرة الدين على «إحياء معنى المستقبل لدى البشر»، وهى الحال التى ظهرت عليها البلاد عشية الهزيمة القاسية فى يونيو ١٩٦٧م، وأدت إلى شعور عميق بالانسحاق الحضارى والسياسى تجاه إسرائيل، دفعت بالكثيرين إلى التشبث بأهداب الدين كمخرج من تلك الأزمة. وهى ذات الحال التى أصابت الكثيرين عشية وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ونقلت المنطقة العربية إلى مركز الاهتمام العالمى من منظور سلبى بالطبع، مما أفرز شعوراً هائلاً بأزمة الهوية فى مواجهة حملات التشويه الغربية تجاه الإسلام والمسلمين، وهو ما خلق بدوره شعوراً بالحاجة إلى التمسك بشعائر الدين كحائط صد أمام هذه الهجمة الأمريكية.

وخلال السنوات الأخيرة طغت ظاهرة التدين المجتمعى بشكل غير مسبوق، وبدا الدور الذى يمكن أن يؤديه الدين كوظيفة اجتماعية، أكثر منه حالة روحية، بحيث تحول التفكير الدينى إلى نوع من الهوس المجتمعى، نقل الإسلام من منظومة قيمية حضارية عامة إلى «دين شعبى» يتغلغل فى كافة مفاصل الحياة المجتمعية.

وأهم صفات هذا الدين الشعبى هو البحث عن صياغات توفيقية ووظائف استرضائية، علاقتها ضعيفة بالتأويل النصى المكتوب، حيث يتكيف مع دعاة التغيير الاجتماعى. إنه على حد تعبير على الكنز «إسلام الحياة العملية» أو إسلام «نك أوأى

Take Away»^(١٦) وليس أدل على ذلك من انفجار ظاهرة الدعاة الجدد التي تمددت واستشرت دون أية ضوابط دينية أو اجتماعية .

وخطورة تمدد هذه الظاهرة لا تنصرف على الفئات الدنيا، ذات الخلفيات الاجتماعية والتعليمية المتواضعة، والمسكونة بهاجس التخوف من المدنية وتدابيرها على المنظومة الأخلاقية المكونة لثقافة أفرادها، ما يصرفها عن ممارسة أى سلوك سياسى خوفاً من دخول المعترك العام، وإنما لسيطرتها على الشريحة العليا فى المجتمع المصرى، والتي من المفترض، نظرياً، أن يزيد وعيها السياسى ومشاركتها فى الحياة العامة عطفاً على أوضاعها الاقتصادية والتعليمية .

يبد أن أخطر ما فعلته هذه الظاهرة بالمجتمع المصرى، على حد تعبير أكرم إسماعيل، هو تثبيت مبدأ «موت السياسة»، الذى يستعرض مدى النفوذ «السيكولوجى» الذى يمارسه الدعاة الجدد على بعض شرائح المجتمع المصرى، خصوصاً فى المستويات العليا، إنها تحل إشكالية الرفاهية الاستهلاكية وارتباطات هذه الطبقات بل وقرابتها للقيادات البيروقراطية والأمن، وعدم التعبير عن مصالحها سياسياً^(١٧) .

فبينما تواجه الدولة المصرية ضغوطاً دولية لاستكمال برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة وتطبيق بنود معاهدات التجارة الدولية، تندمج شرائح من الطبقة الوسطى الجديدة تدريجياً مع الاقتصاد العالمى، وتتلور مصالحها بدون أى تعبير سياسى عن هذه المصالح، مما قد يجعل هذا الخطاب الدينى هو سبيل أيدولوجى للتعايش مع الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق فى ظل غياب التمثيل السياسى .

ولكن المشكلة، كما يراها إسماعيل، أن هذا الخطاب لا يمكن أن يغنى عن السياسة، فهو قد يساعد على تسويق أيدولوجيا الليبرالية الجديدة، ولكن يظل وعى هذه الشريحة بمصالحها الاجتماعية مشوهاً وغير مكتمل بدون تمثيل سياسى يفرض بعض المعايير ويحرضها على تبنى خيارات واقعية تعزز مواقعها وتحميها .

ومن هنا تتبنى هذه الشريحة الاجتماعية فى أحيان كثيرة ادعاءات الأمن المفترضة مثل تهديد الفقراء وسكان العشوائيات لأمنهم ومصالحهم، ومن خلال هذا تنجح

الدولة فى لعب دور الشرطى المسئول عن تأمين مصالحهم ، فى مواجهة جمع الفقراء الخطرين مقابل التنازل عن التمثيل أو حتى المطالب السياسية . وبالتالى يتربع خوف مفترض من جماهير الفقراء فى تصور هذه الشريحة عما يهدد مصالحها ، مما يشكك فى تبنيتها لأى مشاريع تنمية حقيقية ، بل يقطع هذا التصور الأمنى الطريق على تبنى هذه الشريحة الاجتماعية أى مشروع اجتماعى يتبنى تحسين الأحوال المعيشية لجمع الفقراء حتى يمكن أن نأمن جانبهم . وتظل تسلك طريقتين فى التعامل مع جموع المهمشين ، إما من خلال العمل الخيرى ، أو من خلال النظرية الأمنية .

أما فيما يخص صعود الظاهرة الدينية بشكلها الحركى المسيحى ، فعلى الرغم من أن عقد السبعينيات قد شهد انبلاج ظاهرة الإسلام السياسى ممثلة فى ظهور العديد من الحركات الإسلامية ، سواء العنيفة والمتشددة ، أو عودة الحركة المعتدلة ممثلة فى جماعة الإخوان المسلمين إلى العمل العلنى مرة أخرى . إلا أن المستفيد الرئيسى من هذا الانبلاج كان جماعة الإخوان ، وذلك لأسباب مختلفة نذكر منها :

- استفادة الجماعة من مناخ الأسلمة الذى طغى طيلة السبعينيات كما سبقت الإشارة ، حيث نجحت الجماعة فى اختراق المؤسسات الوسيطة فى المجتمع ، كأندية أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، والنقابات المهنية المؤثرة^(١٨) .

- الانتقال من العمل الدعوى المحض ، إلى المعترك السياسى من خلال المشاركة فى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ م ، بالتحالف مع عدد من الأحزاب السياسية .

- استفادة الجماعة من مناخ الاستقطاب الحاد بين الدولة المصرية وجماعات العنف الراديكالية ، وحاولت الجماعة الظهور بمظهر المتضامن مع الدولة مقابل هذه الجماعات .

- عملت الجماعة كبطانة سميكة بين المجتمع المصرى والتنظيمات الإسلامية الراديكالية ، وبات الفرز واضحاً بين منهج الجماعة ، ومنهج هذه الجماعات ، مما زاد من قبول النهج الإخوانى فى أوساط مختلفة .

- استفادة الجماعة من انشغال الدولة بالصراع مع تلك التنظيمات المتشددة من أجل توسيع نشاطها وإعادة بناء هيكلها التنظيمى الذى توقف منذ حل الجماعة عام ١٩٥٤ م .

ولا أجد كلمات تعبر عن الاستفادة الهائلة التي حققتها جماعة الإخوان المسلمين من المناخ التدينى «الجديد» فى مصر أفضل مما صرح به الدكتور محمود عزت الأمين العام للجماعة وأقدم أعضاء مكتب الإرشاد، فى حديثه للزميل أحمد بديوى بجريدة الأسبوع حين أشار فى رده على سؤال بخصوص تداعيات القبض على عدد من قيادات الجماعة فى قضية «ميليشيات الأزهر» وتأثير ذلك على البناء التنظيمى للجماعة، حيث قال بالحرف «... . عندما دخلت السجن عام ١٩٦٥م كنت طالباً فى الجامعة دخل معى جيل كامل، إلى السجن الحربى، وقبل دخولى السجن لم يكن هناك طالبة محجبة، والمسجد فى كلية الطب كان عبارة عن غرفة خلف المشرحة، وعدد من يصلون فيه يعد على أصابع اليد الواحدة، لكن عندما خرجت كان هناك مسجد ضخم ومئات الفتيات يرتدين الزى الإسلامى، عندها سألت نفسى: هل كنت تتخيل عند القبض عليك أن تخرج والحال كذلك؟ بالتأكيد لا، لم أكن أحلم بذلك»^(١٩).

٣- الدورة التاريخية للوعى المصرى

من الصعوبة بمكان على أى مجتمع، ينعم بقدر من النبض والحيوية، أن يظل ساكناً أمام تحولات متسارعة تمس كيانه وتهدد مصالحه دون التحرك لمواجهة، فالتغير هو القاعدة، والسكون هو الاستثناء، وتصبح الدورة التاريخية للوعى المجتمعى أمراً مهماً وحاسماً فى إحداث التغير إذا ما توافرت الفرصة لذلك. وهو ما أثبتته الانتخابات البرلمانية، ذلك أن أفضل ما جاءت به فترة الحراك السياسى التى مرت بها مصر خلال العامين الأخيرين أنها أطلقت العنان لحالة نفسية قوامها ليس فقط الرغبة فى التغير، وإنما أيضاً الإحساس بالقدرة على صنعه من خلال صناديق الاقتراع. أى أن ثمة تحولاً «نسبياً» قد حدث فى الوعى العام لدى جمهور الناخبين بضرورة التغير، حصده الإخوان، وهم القوة المنظمة والمتأهبة لذلك، جزءاً كبيراً من ثماره.

بيد أن هذا قد لا يكفى، وحده، لتفسير النتائج التى حققها الإخوان فى الانتخابات، ولماذا تم التصويت لهم دون غيرهم من مرشحي المعارضة. وهنا يأتى دور «الثقة» المجتمعية التى غرستها الجماعة فى نفوس قطاعات كبيرة من الجماهير طيلة العقود الماضية، والتى خلقت بدورها شعوراً بالتعاطف مع مرشحي الجماعة، ليس بوصفهم

هذا فقط ، وإنما لكونهم قد يمثلون بديلاً حقيقياً مقارنة بمرشحي الحزب الوطنى الذى لا يحتفظ الكثير من أعضائه بسجل جيد مع الناخبين . وبدا أن قسماً كبيراً من الناخبين لم يعد يرغب فى التعامل مع رموز الحزب الحاكم ، خصوصاً فى ظل ارتباطهم بالعديد من قضايا الفساد ، وعدم الاكتراث بالمشاكل الحقيقية لجمهور الناخبين ، لذا فقد بدا للكثيرين أنه قد آن أوان التخلص منهم . أى أن الإخوان ، وبالعلاقتهم التاريخية مع قطاع عريض من الناخبين ، شكلوا بديلاً جيداً فى نظر الكثيرين يمكنه أن يحل محل الوجوه التقليدية للحزب الوطنى أو لأحزاب المعارضة .

ولا يخفى على أحد أن جماعة الإخوان المسلمين تعد واحدة من أقدم الجماعات الدينية والسياسية الموجودة فى مصر ، وهى بذلك تصبح «أم» القوى والأحزاب السياسية التى شاركت فى الانتخابات الماضية ، وهى جماعة تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع المصرى ، وتبدو انعكاسات هذا العامل مؤثرة فى أى نشاط سياسى يقوم به الإخوان ، على الأقل لدى الجماهير التى ترتبط بعلاقة «قوية» مع أعضاء الجماعة ، قوامها الاحترام والتقدير ، وذلك مقارنة بالعلاقة مع بقية المرشحين وعلى رأسهم مرشحي الحزب الوطنى فى مستوياته القاعدية التى تحتفظ بسجل سيئ فى علاقتها بالجماهير .

وتنبع أهمية هذا العامل بالنسبة للجماعة من خلال ما يلى :

- قدرة الجماعة على مخاطبة الجماهير بنفس اللغة التى يقبلها هؤلاء ، وهو ما يعنى عدم وجود حواجز نفسية مسبقة أو اعتراضات أخلاقية تجاه ممارسات الجماعة .

- قدرة الجماعة على صياغة برامجها ودعايتها الانتخابية على هدى ونور من معرفة الاحتياجات الحقيقية للجماهير نتيجة للتلاحم بين الطرفين ، وهو ما يضيف قدراً من المصداقية على أهدافها فى نفوس الناخبين .

- قدرة الجماعة على ملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من الحيز المجتمعى للناخبين ، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الخيرية والاجتماعية التى تقدم خدماتها لكافة الطبقات . وفى مجتمع لا تتعدى فيه نسبة المشاركة ٢٥٪ على أقصى تقدير ، ويعانى من ضعف المشاركة السياسية ، تصبح الخدمات هى أقصر الطرق نحو المشاركة والتصويت .

هوامش الفصل الثانى

- (١) د. محمد السيد سعيد، الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر، (القاهرة: دار ميريت)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص ٣٤.
- (٢) نبيل عبد الفتاح، الحرية والمراوغة... مساهمة في الإصلاح ونقد الدولة والسلطة، (القاهرة: دار ميريت)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص ٥٥.
- (٣) أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك، (القاهرة: دار ميريت)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- (٤) المرجع السابق، ص ١١٨.
- (٥) المرجع السابق، ص ٥٩، ٦٠.
- (٦) واقع الإفكار والتهميش في مصر وإمكانية مواجهته، (في) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، ص ٣٤٨ و ٣٥٠.
- (٧) سبعة مليارات جنيه حجم استثمارات الإخوان في مصر، جريدة الوفد، ١٤ يناير ٢٠٠٧م.
- (٨) عبده زينه، الأذرع المالية للإخوان، جريدة الشرق الأوسط، ٢ فبراير ٢٠٠٧م.
- (٩) عبده زينه ومنال عجرمة، دائرتان ترويان... كيف نجح الإخوان؟، جريدة الشرق الأوسط، ٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.
- (١٠) للتعرف على البرنامج الاقتصادي لمعظم الأحزاب والقوى التي خاضت الانتخابات التشريعية، يمكن العودة لتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦م (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- (١١) عمرو إسماعيل، التحالف المتذمر: الدولة والطبقة الوسطى الجديدة، مجلة البوصلة الإلكترونية، العدد الثاني، دخول بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦م على الرابط: http://bosla.blogspot.com/2006/08/blog-post_115680654117093208.html
- (١٢) خليل العناني، عن تحولات النخبة في مصر بعد صعود الإخوان المسلمين، جريدة الحياة، ٢٢ يناير ٢٠٠٦م.
- (١٣) أحمد أبوزيد، الحياة الدينية، في محمد السيد سعيد (محرر)، حكمة المصريين، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ١٠١.

(١٤) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص . . الإسلام السياسى والأقباط وأزمات الدولة الحديثة فى مصر، (بيروت: دار النهار)، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٣٣٠، ٣٣٦ .

(١٥) جمال البناء، ما بعد الإخوان المسلمين؟؟؟، (القاهرة: دار الفكر الإسلامى)، ١٩٩٦م، ص ٩٧ .

(١٦) على الكنز، الإسلام والهوية . . ملاحظات للبحث، (فى) الدين فى المجتمع العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص ١٠٦ .

(١٧) أكرم إسماعيل، تدين الطبقة الوسطى الجديدة: تدين بلا توبة . . وإيمان بلا تجربة، مجلة البوصلة الإلكترونية، دخول بتاريخ ١٢ فبراير، على الرابط:

http://bosla.blogspot.com/2006/08/blog-post_115680674852493641.html

(١٨) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٦ .

(١٩) أحمد بديوى، حوار مع د. محمود عزت أمين عام جماعة الإخوان المسلمين، جريدة الأسبوع، العدد ٥١٨، ٥ مارس ٢٠٠٧م.

الفصل الثالث

إخوان القواعد .. عالم ملء بالأسرار

لا يقوم بنیان دون قواعد، ولولا القواعد لسقطت أعمدة جماعة الإخوان المسلمين منذ أمد بعيد، وهى حقيقة أدركها قادة الجماعة منذ عهد مؤسسها الأول حسن البنا الذى خصص أحد رسائله لمخاطبة الشباب والطلاب وحثهم على حمل رسالة الجماعة مهما كلفهم الأمر. فيقول فى رسالته: «أيها الشباب، لستم أضعف من قبلكم، ممن حقق الله على أيديهم هذا المنهاج، فلا تهنوا ولا تضعفوا، . . . أيها الشباب سنربى أنفسنا ليكون منا الرجل المسلم، وسنربى بيوتنا ليكون منها البيت المسلم، وسنربى شعبنا ليكون منه الشعب المسلم، وسنكون من بين هذا الشعب المسلم، وسنسير بخطوات ثابتة إلى تمام الشوط، وإلى الهدف الذى وضعه الله لنا لا الذى وضعناه لأنفسنا، وسنصل بإذن الله ومعونته . . . فليكن ذلك من صميم السياسة الداخلية والخارجية، . . . ونجد أن التفريق بين الدين والسياسة ليس من تعاليم الإسلام الحنيف . . .»^(١).

وستظل القواعد الإخوانية إحدى مصادر الجذب لدى جمهور الباحثين، ليس فقط لدورها المؤثر فى إمداد الجماعة بالعديد من قيادات الصف الثانى والثالث، ما يتطلب معه تمحيصاً ودراسة للمناهج الفكرية والتربوية التى يتم على أساسها تشكيل عقول هذه القواعد، وإنما أيضاً لحسم الكثير من المقولات التى عادة ما تثار من أجل التمييز بين مواقف القيادات ومواقف القواعد فيما يخص القضايا الإشكالية كالديمقراطية والشورى والموقف من المرأة والأقباط، فضلاً عن رؤيتهم لأهداف الجماعة وطرق تحقيقها.

وأزعم أنه من الصعوبة بمكان أن يتعرف أحد على طريقة تفكير هذه القواعد دون أن ينزل إليها ويتعرف عليها بنفسه من خلال إجراء مقابلات وحوارات وجهًا لوجه بعيداً عن أية تحيزات مسبقة، وهو ما قمت به في هذا الجزء من الكتاب. فقد قابلت العشرات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مختلف المستويات القاعدية، ما بين نقباء أسر ومسؤولي شعب وأعضاء عاديين، وطرحت عليهم عدداً من الأسئلة بعضها يتعلق بموقفهم من قضية الديمقراطية، كقيم وممارسات، وبعضها الآخر يتعلق بموقفهم من إمكانية تحول الجماعة إلى حزب سياسى، والبعض الثالث يتعلق بموقفهم من الأقباط والمرأة، والبعض الأخير يختبر مدى وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة نفسها. وسوف أعرض لهذه المواقف على صفحات هذا الفصل، وبعض الفصول اللاحقة حسبما يتطلب السياق ذلك.

وقد كان الباعث الرئيسى وراء هذه المقابلات اختبار فرضية رئيسية تدور حول مدى اختلاف الخطاب السياسى للقواعد عنه لدى القيادات، وما إذا كانت هناك بالفعل فجوة كبيرة فى مفردات هذا الخطاب بمستوييه أم لا، ذلك أن ثمة افتراضات ومقولات، تحولت لدى البعض إلى اتهامات، تؤكد وجود حالة من الجمود والتكلس لدى قواعد جماعة الإخوان المسلمين، وأن حديث الجماعة المتكرر حول الديمقراطية والعلاقة مع الآخر ليس سوى مجرد خطاب تكتيكى ولا يعبر عن الموقف الحقيقى للجماعة.

وللحق، فقد كشفت اللقاءات والأسئلة التى طرحتها على القواعد عن وجود كلا الأمرين، بمعنى أن هناك بعض القضايا، التى يوجد فيها انفصال واضح بين خطاب وفهم قيادات الجماعة، عن خطاب وفهم القواعد لها. ولكن أيضاً هناك قضايا أخرى، قد يتجاوز فهم القواعد لها نظيره لدى بعض القيادات، وهو ما يكشف مقدار الترصد، والتحيز المسبق، الذى يسم مواقف الكثيرين تجاه هذه القواعد، دون أن يكون له سند من الواقع.

وقد قمت بتصميم نموذج استبيانى يحتوى على مجموعة من التساؤلات التى تستوضح موقف القواعد من العديد من القضايا، وقد قمت بتوجيه هذه الأسئلة لنحو خمسين شخصاً، تراوحت أعمارهم ما بين ١٩ و ٤٣ عاماً، من مختلف الفئات

العمرية والاجتماعية والتعليمية، وقد كشفت المقابلات عن نتائج مغايرة تمامًا لما يعتقده البعض عن الجماعة، وهو ما ستوضحه السطور اللاحقة.

أولاً: آليات التجنيد والاستقطاب

أول ما يلفت الانتباه في مسألة التجنيد والاستقطاب داخل جماعة الإخوان المسلمين هو الطريقة ذاتها، والتي تستند بالأساس على البعد الديني، فلما أن يتم التجنيد من خلال اللعب على أوتار الغريزة الإيمانية الدينية، واستشارة الحس الديني لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري. وإما أن يتم من خلال استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية والعائلية لتوسيع دائرة المتعاطفين، ومن ثم الراغبين في الانخراط في الجماعة لاحقاً.

فعلى سبيل المثال يرى ٧٥٪ من الأفراد الذين قابلتهم أن السبب الرئيسي لانضمامهم للجماعة هو الدين، وهو أمر قد لا يبدو غريباً في ظل جماعة دينية تستهدف بالأساس تقديم مشروع ديني متكامل، يكون بديلاً للأوضاع القائمة، ولكن من خلال تغيير المحتوى الفكرى والثقافى للمجتمع حتى يقبل بهذا المشروع.

بيد أن اعتماد الدين كمصدر وحيد للتجنيد يضرب الخطاب السياسى للجماعة في مقتل، وينفى عنها أى محاولة للتسييس والظهور بمظهر القوة السياسية الناضجة، ذلك أنه من غير المنطقي أن يتم التجنيد على أساس ديني، في حين تسعى الجماعة لممارسة دور سياسى يفترض أنه منفتح على قيم الديمقراطية والمساواة وحرية المشاركة دونما النظر للدين أو العقيدة. وهو ما يطرح شكوكاً كثيرة في إمكانية تحول الجماعة إلى حزب سياسى كما سيرد شرحه في فصل لاحق.

وكما جاء في الجزء التأصيلي من هذا الكتاب فإن آليات التجنيد داخل جماعة الإخوان المسلمين تنهض على مبدأين رئيسيين أولهما: مبدأ سوسيولوجيا الذاكرة الدينية، وهى مقولة وضع أساسها عالم الاجتماع الفرنسى «موريس هالبواش - Maurice Halbwachs» (١٨٧٧ - ١٩٤٥ م) فى كتابه «الأطر الاجتماعية للذاكرة» وذلك على نحو ما جاء ذكره فى الفصل الأول من هذا الكتاب. ولا بأس من إعادة

التذكير به حيث ينطلق هذا المبدأ من مقولة كلاسيكية تفترض حاجة المجتمعات إلى إعادة إحياء منظومة من الشعائر والمعتقدات التي تأتي من الماضي، والتي لا تزال تتمتع بحيوية داخل البنية الفكرية لمجتمع ما. وذلك على غرار الحال في المجتمعات الإسلامية التي لا تزال تنظر للعهد الإسلامي الأول نظرة مثالية، وقد يكون بالفعل كذلك، بيد أن المعضلة هي في محاولة البعض إعادة «تمثل» هذا العهد بكل عناصره، دون القدرة على تجديد أدواته في فهم متغيرات الواقع الراهن.

وقد وفرت هذه الفكرة وقوداً هائلاً لكافة حركات الإحياء الديني التي شهدتها العالم الإسلامي طوال تاريخه. وكما يقول هالبواش فإن الذاكرة الدينية مرجعيتها في حقبة تاريخية قديمة، لكنها تسعى جاهدة إلى الابتعاد عن هذا الزمن التاريخي مستخدمة في ذلك كل الوسائل من أجل بناء هذه الذاكرة وتحويلها إلى حقيقة أزلية مطلقة.

ويلعب الإيمان الديني دوره في استدعاء وإعادة شحن الذاكرة في نمط محدد يسمح بتأمين استمرارية الرسالة الدينية، وذلك من خلال تعاقب الأجيال المؤمنة، التي تمثلها الجماعات الدينية التي تسعى لكسب الساحة وتوسيع دائرة المتعاطفين معها.

أما المبدأ الثاني فهو **سوسيولوجيا الأمل**، وهي مقولة تبدو أقرب لمقولات المتصوفين الزاهدين، وكان أول من لفت الأنظار إليها هو المفكر الفرنسي «هنري ديروش - Henri Derssoche» (١٩١٤ - ١٩٩٤ م)، وحاول من خلالها التركيز على مدى ارتباط الجماعات الدينية «الإحيائية» على الرغبة في تجاوز الحاضر بكل مشاكله ومآسيه والنظر إلى المستقبل نظرة أكثر تفاؤلاً. وقد انبثقت هذه المقولة من تجربة الإصلاح الديني التي عرفت أوروبا في القرنين السادس والسابع عشر فيما عرف بالحركة «البروتستانتية».

وتتجسد هذه المقولة بشكل واضح في طريقة وأداء جماعة الإخوان المسلمين التي تقوم على إعطاء المنتمين إليها والمولعين برسالتها الأمل والرغبة في استعادة الماضي التليد، وتؤكد الجماعة على أن تحقق مثل هذا الأمل لن يأتي إلا من خلال العمل في إطار جماعي يحقق مصلحة الأمة.

وللتأكد من مدى نجاعة هذين المبدأين لم يكن من سبيل أمامي سوى اختبارهما من خلال التعرف على طبيعة الفكرية الإخوانية لدى أعضاء جماعة الإخوان المسلمين،

فكان أن قابلت الكثير من إخوان القواعد، وكان أول سؤال وجهته للكثير منهم هو : لماذا انضمت للجماعة؟ قد يبدو السؤال مباشراً وبسيطاً لا يتوقف عنده كثيرون، بيد أنه بدا في كثير من الأحيان سؤالاً «مفتاحياً»، وفي الوقت نفسه سؤالاً «إشكالياً»، لأنه يفترض إما عدم فهم السائل بطبيعة الروابط العضوية التي تربط العضو بالجماعة، وإما أنه يرمى من ورائه لمعرفة مدى التطور الذي حدث لديناميات العلاقة بين الجماعة والمنتسبين إليها، وما إذا كانت ثمة روابط جديدة قد حلت محل تلك القديمة.

أحدهم قال لي : « انضمت للجماعة بوعى كامل ودونما تأثير من أحد، فالأمر بالنسبة لي مصلحي بحت، ومصلحتي هنا هي خدمة هذا الدين «الإسلام»، لقد كنت سلفياً، وكنت على وشك الاتجاه ناحية السلفية الجهادية، ولكنني أدركت أن الطريق الوحيدة لخدمة ديني هو العمل من خلال هذه الجماعة»^(٢).

وتختلف أساليب التجنيد من شخص لآخر، ومن مكان لآخر، فهناك أساليب تجنيد خاصة بالطلاب خصوصاً في المرحلة الجامعية، وهناك أساليب تجنيد خاصة بإخوان الريف والقرى، وثالثة خاصة بتجنيد إخوان المدن والحضر.

بيد أن الجميع يهيمن عليه قدر من الذاكرة التاريخية الدينية يحن لظلالها ويضعها كهدف يسعى لتحقيقه، بما يجسد الأمل الحقيقي الذي يجب أن يعيش لأجله المرء، ويضحى لأجله بالنفس والمال والولد.

وفي هذا السياق يمكن أن أورد بعض الملاحظات :

- من الناحية العمرية ليس هناك سن محدد لتجنيد أعضاء جدد داخل الجماعة، وإن كانت نسبة التجنيد تظل أعلى في مراحل الصغر أو ما يطلق عليه البعض مرحلة «البراعم»، وكثيراً ما يكون المسجد أولى الخطوات باتجاه التجنيد داخل الجماعة. وقد روى لي أحدهم أنه انضم للجماعة في مرحلته الجامعية، بعد أن تعرف عليها من خلال الأنشطة التي يقوم بها قيادات الجماعة في الجامعة.

- ترتفع نسبة التجنيد في المحافظات، وتحديدًا في القرى والأرياف عنها في المدن الكبيرة والحضر، ولا غرو في أن الكتلة الحقيقية للجماعة موجودة بالمحافظات خصوصاً في الوجه البحري، عنها في القاهرة.

- يظل العامل الدينى يمثل محدداً أساسياً فى انضمام الأفراد للجماعة، وإن كانت ثمة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية مثلت حوافز إضافية للانضمام، على غرار ما ذكره لى بعضهم بالرغبة فى الاستفادة من الغطاء الاقتصادى والاجتماعى الذى توفره له الجماعة.

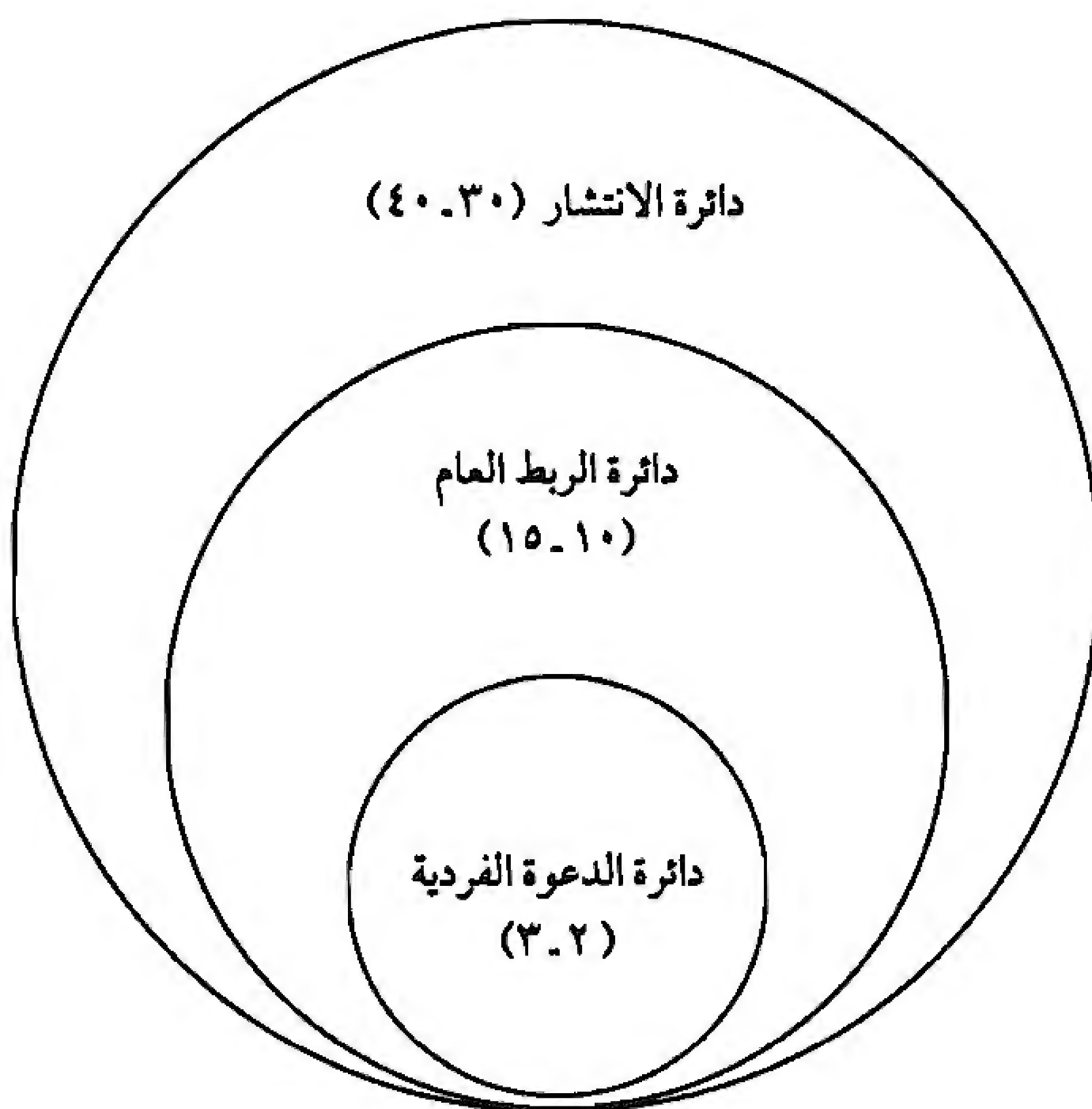
أما عن آليات التجنيد فتظل الدعوة الدينية أهم الأدوات الناجعة فى استقطاب وتجنيد أعضاء جدد فى الجماعة، بل تكاد تكون الممول الحقيقى للعنصر البشرى داخل الجماعة. وتنقسم الدعوة إلى ثلاث دوائر رئيسية هى:

- دائرة الدعوة الفردية (٢-٣) أفراد.

- دائرة الربط العام (١٠-١٥) فرداً.

- دائرة الانتشار (٣٠-٤٠) فرداً.

شكل (١)



ثانياً: المناهج التربوية للقواعد

تهتم جماعة الإخوان المسلمين بتربية كوادرو قيادات تحمل رسالة الجماعة وتدافع عنها، وذلك حتى تضمن البقاء والاستمرار، لذا يحتل الجانب التربوي حيزاً مهماً في أدبيات الجماعة ربما يفوق ما عداه من أنشطة داخل الجماعة.

وقد وضعت الجماعة مناهج خاصة بالتربية على العضوية، وذلك لتكملة أى نقص قد يرد في المناهج العامة. فبعد أن تتأكد الجماعة من استقطاب الأفراد إلى الحلقات العامة والخاصة تبدأ في إجراء عمليات انتقاء دقيقة لعناصر تصلح للانضمام للجماعة، وتربيتهم على العضوية داخل الجماعة^(٣).

وكثيرة هي المراجع التي تناولت قضية التربية لدى جماعة الإخوان المسلمين، ليس أقلها ما ورد في كتابات قيادات الجماعة وفي مقدمتهم حسن البنا الذي ألقى محاضرة في التربية الدينية بدار العلوم عن التربية الدينية عام ١٩٤٤م، فضلاً عن مقالاته في جريدة الإخوان المسلمين و«مجلة الشبان المسلمين»، ومروراً بكتابتى الدكتور يوسف القرضاوى حول التربية الإسلامية والتربية السياسية عند الإمام حسن البنا، وكتاب محمد قطب «منهج التربية الإسلامية»، وسعيد حوى «المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين»... إلخ.

ومن نافلة القول، إن مناهج التربية تختلف لدى القواعد بحسب المستويات (الأسرة - الشعبة - المنطقة... إلخ)، كما تختلف حسب نوعية العضوية (مجاهد، عامل، مساعد).

وفي دراسته الرائدة عن مناهج التربية وتطبيقاتها لدى جماعة الإخوان المسلمين يقدم أحمد ربيع خلف الله أشكال التربية المختلفة يمكن إيجازها فيما يلي^(٤):

١ - مناهج التربية في مرحلة الطفولة

وتنقسم إلى تربية روحية تشمل العبادات (طهارة - وضوء - صلاة - صوم)، والقصص وتشمل (سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتراجم لأشهر الصحابة، وقصص الأنبياء، وقصة انتشار الإسلام، والغزوات الإسلامية). فضلاً عن الأناشيد

التي تحمل شعار الجماعة وتقوية الروح الدينية لدى الأطفال . كما كان يتم تدريب الأطفال على أداء بعض التمارين الرياضية .

٢- مناهج التربية في مرحلة الشباب وما بعدها

وهي تنقسم إلى مناهج عامة وخاصة . أما المناهج العامة فهي بمثابة المرحلة التمهيديّة للالتحاق بالجماعة لإعطاء صفة العضوية ، أما المناهج الخاصة فهي تختص بتربية كوادر الجماعة ، وتشمل مناهج العضوية بمختلف درجاتها (المحب ، المنتظم ، العامل) ، والتي يتم التركيز فيها على المفاهيم التربوية والتنظيمية وكيفية المساهمة في أنشطة الجماعة بشكل يعود على التنظيم بالفائدة . وتوجد لجان للتربية في مختلف المستويات الإدارية ومهمتها تحديد المحتوي الموضوعي للمناهج التربوية ومتابعة تنفيذه .

٣- مناهج التربية في الوقت الراهن

منذ فوزها في الانتخابات البرلمانية الماضية ٢٠٠٥م شرعت الجماعة في إعادة تقويم الأوضاع داخلها من حيث مستوى الأعضاء ، خصوصاً في القواعد ومستوى القيادات في المستويات المختلفة . كما وضعت مناهج جديدة للتربية الدينية والسياسية .

ومن خلال مقابلاتي مع العديد من القواعد تعرفت على قدر مهم من المناهج التربوية المعاصرة التي يلتزم بها إخوان القواعد ، ويمكن حصرها فيما يلي :

* مصادر رئيسية وهي :

- القرآن والسنة (قراءة وتفسيراً وحفظاً) .

- رسائل الإمام البنا .

- الأصول العشرون للإمام البنا .

* مصادر مكملّة وهي :

- هناك بعض الكتب التي ينصح بالرجوع إليها ، وهي تختلف من شخص لآخر

ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال :

- فتحي يكن ، كتاب (ماذا يعنى انتمائى للإسلام) .
- د . علي محمد الصلابى (السيرة النبوية) .
- منير الغضبان (المنهج الحركى للسيرة النبوية) .
- محمد أحمد الراشد (أصول الفقه والاجتهاد - سلسلة إحياء فقه الدعوة - صناعة الحياة) .
- بعض كتب الدكتور يوسف القرضاوى .
- بعض كتب الدكتور محمد سليم العوا .
- كتابات الأستاذ فهمى هويدى .

✱ دورات خاصة للنقباء :

تم مؤخراً استحداث لجنة للتربية والتدريب على مهارات القيادة (لجنة الموارد البشرية) ، ويعقد اجتماع لهذه اللجنة كل أسبوعين ويطلق عليه «لقاء التربية» ، وذلك بالتناوب مع لقاء الشعبة لمتابعة أحوال اللجان .

وتقوم الجماعة حالياً بإعطاء دورات خاصة للنقباء على مستوى الأسر ، وذلك لتدريبهم على كيفية إدارة الأسر وتربيتهم حسبما تقتضى أهداف الجماعة وتعقد اجتماعاتها كل أسبوعين .

وحسبما روى لى أحد النقباء فإن مدة الدورة التى حصل عليها بلغت ١٤٠ أسبوعاً أى ما يقرب من عامين . ويتم خلال الدورة تدريس كتاب «المدخل فى التربية من المعرفة إلى السلوك» وهى دراسة ماچستير للباحث الأردنى زياد إبراهيم عدنان ، وهى تركز على ثلاث نقاط رئيسية :

- بناء الذات الإخوانية ، ويقصد بها كيفية بناء شخصية الطالب الإخوانى من خلال الالتزام بالمعايير والسلوكيات التى قال بها مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا ، وذلك من خلال شرح واف للأصول العشرين . كما تحض على تربية النفس على الجهاد والتضحية والطاعة والثبات .

- تنمية مهارات القيادة من خلال التربية على مبادئ الولاء والقُدوة والالتزام وتنمية الثقة فى نفوس الأعضاء ، والتأكيد على أهمية الجماعة للأسرة وللمجتمع وللأمة بأسرها .
- تنمية القدرة على التخطيط وإدارة العمل الدعوى والسياسى وهى مجموعة إرشادات تساعد النقباء على وضع خطط للأسر وتكليف الأعضاء بمهام محددة لخدمة أهداف الجماعة .
- وكما ذكر لى أحدهم ، فإن الدورة التى يأخذها النقباء حالياً تسمى «دورة مناهج النقباء» ، ويتم خلالها الاطلاع على المراجع التالية :
- محمد عبد المعطى (زاد السائرين فى شرح أحاديث مختارة من كتاب رياض الصالحين) .
- د . محمد عبد الرحمن (المذاهب والملل) .
- ماجد بن يحيى العويسان (طرق التدريس الحديثة بين النظرية والتطبيق) .
- د . على محمد الصلابى (السيرة النبوية . . عرض وقائع وتحليل أحداث) .
- د . على محمد الصلابى (الدولة العثمانية . . عوامل النهوض وأسباب السقوط) .
- حسام حميدة (إرشاد المجتمع فريضة شرعية وضرورة اجتماعية) .

ثالثاً: التنشئة السياسية للقواعد

- يكاد الجانب السياسى يكون الأضعف فى مناهج التربية لدى جماعة الإخوان المسلمين ، على الأقل مقارنة بالمناهج الأخرى ، ولتلافى هذا النقص قامت الجماعة منذ فوزها فى انتخابات ٢٠٠٥م باستحداث ما أطلق عليه «اللجنة السياسية» أو «لجنة التثقيف السياسى» ، وهى لجنة تم تعميمها فى مختلف المستويات التنظيمية للجماعة بدءاً من الأسرة وانتهاء بمكتب الإرشاد . وهدفها الرئيسى زيادة الوعى السياسى لدى أعضاء الجماعة ، وتتلخص مهام هذه اللجنة فيما يلى :
- تعريف الأعضاء بأهم الأحداث السياسية خاصة على الساحة المحلية .
 - تعريف الأعضاء بكيفية التحاور مع الآخرين من منظور سياسى .
 - تعريف الأعضاء بكيفية التعاطى مع وسائل الإعلام وفهم مضمون رسالتها .

وتكاد المكتبة الإخوانية تخلو من مناهج للتنشئة السياسية، وهو ما يمثل نقطة ضعف حقيقية لدى الجماعة، ولتفادى مثل هذا النقص قامت الجماعة فى مارس ٢٠٠٦م بنشر كتاب يحوى بعض المفاهيم السياسية الأولية، قام بإعداده المهندس فتحى شهاب الدين، وقدمه الدكتور عصام العريان. ويحمل الكتاب اسم «أوراق فى التربية السياسية» وهو مؤلف ضعيف للغاية إذا ما قورن بجماعة منظمة ولها مشروع كبير مثل جماعة الإخوان المسلمين.

فعلى سبيل المثال، يتناول الكتاب مفاهيم المشاركة السياسية والثقافة السياسية والوعى السياسى بنوع من التبسيط والاختزال، فى حين يمر على مفاهيم مثل مفهوم المجتمع المدنى وأشكال الحكم والنظم السياسية مرور الكرام.

فى حين يستطرد الكتاب فى شرح طبيعة المشروع الإسلامى الذى تستهدفه الجماعة والذى وضع لبناته الأولى مؤسس الجماعة حسن البنا، ويحدد خصائصه فى تسع هى: الربانية، والعالمية، والتميز، والشمولية، والعلمية، والعقلانية، والاستقلالية، والعملية، والوسطية.

ويتناول الكتاب المنهج الذى يمكن أن يتحقق من خلاله هذا المشروع الإسلامى ويحدده فى أربع أدوات هى:

- الاحتكام إلى السنن الإلهية فى جميع مجالات العمل.
 - الاحتكام إلى سنة التدافع فى عملية الصراع مع أهل الباطل وأعداء الإسلام.
 - الاحتكام إلى سنة التمكين فى بلوغ مواقع الحكم والقرار والإمساك بالسلطات.
 - الاحتكام إلى الفقهيات الشرعية فى كل حركة (التكوين والتبليغ والتنفيذ وفقه الواقع وفقه الأولويات، وفقه الموازنات، وفقه الدعوة، وفقه الحسبة، وفقه الخطاب . . . إلخ).
- ويستطرد الكتاب فى شرح المحاور الأساسية لهذا المشروع الإسلامى، والتى يحددها فى أربعة محاور رئيسية سأتناولها نصاً كما وردت هى:

١- المشروع الإسلامى والحكم

من الأهداف الرئيسية للمشروع الإسلامى إقامة حكم الله فى الأرض، واستئناف

الحياة الإسلامية من خلال تطبيق شرع الله . فالإسلام يعتبر أن التشريع حق الله وحده ولا يقبل أن تكون الحاكمة لغير الله ، فى أى شأن من شئون الحياة . والمشروع الإسلامى يعتبر السعى لإقامة حكم الله فرض عين لا يسقط إلا بإقامته ، لما يترتب على ذلك من تعطيل لشرع الله ورضوخ حتمى للقوانين الوضعية وللحكم بغير ما أنزل الله وهو كفران مبين تؤكد الآيات الكريمة ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : ٤٤] وفى آية : الظالمون وفى أخرى : الفاسقون .

لقد كانت المؤامرة الكبرى على الأمة الإسلامية فى القرن الماضى إسقاط الخلافة ، وكان هذا هو السبب الرئيسى لكل التداعيات التى شهدتها المسلمون منذ ذلك الحين وحتى اليوم ومنها :

نشوء الكيان الصهيونى فى فلسطين واحتلال البلاد الإسلامية وتمزق العالم الإسلامى إلى دويلات وفق معاهدة «سايكس بيكو» والاحتكام إلى القوانين الوضعية ، وتعطيل فريضة الجهاد فى سبيل الله . . إلى ما لا نهاية له من ارتكاسات على كل صعيد .

٢- المشروع الإسلامى والوحدة

إن من أولويات المشروع الإسلامى إقامة الوحدة بين الإسلاميين ، فضلاً عن عموم المسلمين ، فالذين يتذرعون من العلماء بالآية الكريمة ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩) ﴿ [هود : ١١٨-١١٩] ، متجاوزين الاستثناء البين فى الآية المذكورة ، إن هؤلاء موكلون أمرهم إلى الله فيما اجتهدوا فيه ووصلوا إليه ، ولكن موقفهم لا يلزم المشروع الإسلامى فى شىء .

إن وحدة العمل الإسلامى ، كما وحدة المسلمين ، مبدأ من مبادئ الإسلام وفريضة شرعية لا يجوز تجاوزها أو التقليل من شأنها وأهميتها ، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة المتعددة تقطع بفرضية هذه الوحدة .

ثم إن ضراوة التحدى والحرب المعلنة على الإسلام والمسلمين التى تقوم بها أحلاف وجبهات عالمية على مستوى القارات الخمس ، وبخاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر تحتم قيام تلك الوحدة .

يضاف إلى ذلك أن الدور الكبير المكلف به المسلمون يحتم الخروج من الدوائر الفتوية والمحلية والقطرية إلى رحاب متماسكة متراسة تذوب فيها الأنانيات وتنعدم التعدديات وتختفى الصراعات ، وينزل فيها الجميع عند أمر الله وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٤٥) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٤٦) . [الأنفال ٤٥-٤٦] .

والمشروع الإسلامى يجب أن يلحظ الوحدة فى دائرتيه الاثنتين (العربية والإسلامية) ، إذ لا تناقض بينهما ولا تضاد ، ما دام الإسلام يشكل المضمون العقائدى لكليهما ، وإن فشل التجارب الوحدوية السابقة إنما يعود إلى اختفاء العنصر الجامع ، والشيجة الأساسية الموحدة المتمثلة بالأخوة الإسلامية .

٢- المشروع الإسلامى والمرأة

والمشروع الإسلامى يجب أن يلحظ دور المرأة فى الأسرة والمجتمع والدولة والأمة وكل جوانب الحياة ، وبخاصة أن هناك خلافاً فقهياً بين الإسلاميين حول هذا الموضوع . إن المفاهيم الشائعة فى الساحة الإسلامية هى أن التكاليف الشرعية العامة تلزم الرجل ولا تلزم المرأة وبخاصة تلك المتصلة ببناء الحياة ومعتك الصراع ، بصرف النظر عن الخصوصيات الشرعية المتعلقة بكل منهما ، والتى لا يستطيع أن ينكرها أحد .

الإسلام يخاطب المرأة كما يخاطب الرجل سواء بسواء فى كل ما يتصل بدورهما ومسئوليتهما العامة ، والآيات القرآنية فى ذلك واضحة وجلية ، من ذلك ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٩٧] ، وقوله تعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة : ٧١] .

ثم إن الضوابط الشرعية التى تصون المجتمع تكاد تكون واحدة بالنسبة للرجل والمرأة، كغض البصر، وحفظ الفرج، وعدم جواز الخلوة وغيرها.

٤- المشروع الإسلامى وحقوق الإنسان

الحقوق العامة للأفراد تتمثل فى حق المساواة بجميع أشكالها أمام القانون وأمام القضاء، والحريات، خصوصاً الحرية الشخصية وحرية إبداء رأى، بل والاحتفاظ بعقيدته حتى لو خالفت الشرع. والحق فى التفكير، فضلاً عن الحقوق السياسية مثل حق انتخاب الحاكم، وللأمة الحق فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله وأعمال معاونيه، وانتخاب الحاكم لا يضيفى عليه أية قدسية أو تطاول على الشرع والقانون، وكذلك حق الترشيح. بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية كالزواج، والحقوق الاقتصادية كالملكية الفردية. واحترام حقوق المرأة، وحقوق أهل الذمة كافة كحرية العقيدة وحماية النفس وحماية الكرامة والأعراض والأموال وحرية العمل والكسب.

ولكن فيما يخص حق الولاية العامة فلا يجوز لأهل الذمة توليها، وكذلك قيادة الجيوش والقضاء بين المسلمين والولاية على الصدقات ونحو ذلك، وكذلك كل وظيفة تتعلق بوضع الخطط العملية وتوجيه رأى العام أو نظام من أنظمة الدولة لا تصح ولايته لغير المسلمين، وما عدا ذلك فيجوز إسناد وظائف الدولة إلى أهل الذمة.

ولعل أول ما يلفت الانتباه فى هذا المشروع عموميته وعدم اختلافه عن غيره من المشاريع التى تطرحها الحركات الإسلامية، بما فيها تلك التى تنتمى للمدرسة السلفية، باختلاف الطريقة بينها وبين الإخوان بالطبع. فإذا كانت النظرة السلفية للتغيير تنطلق من إصلاح عقيدة الفرد بالأساس وعدم الاشتغال بالسياسة، فإن جماعة الإخوان تعتقد بشمولية الحركة بدءاً من الفرد وانتهاء بالمجتمع ووصولاً للأمة بأسرها.

كذلك فإن ثمة تماساً واضحاً بين هذا المشروع والمشروع السلفى التقليدى، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة الحاكمية وتطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن تحقيق الهدف «الحلم» الأصيل للجماعة، وهو بناء الدولة الإسلامية الكونية.

وإذا كان مثل هذا المشروع، بأفكاره العامة الفضفاضة، يمثل ركنًا مهمًا في التنشئة السياسية للقواعد الإخوانية، فإن ثمة تضاربًا يهيمن على الخطاب السياسى للجماعة التى ترفض فيه فكرة «الأمية» والعالمية. وهو ما يدفع للتفكير بأحد احتمالين، أولهما: إما أن الجماعة تمتلك خطابين مختلفين أحدهما للقيادات والآخر موجه للقواعد بهدف الحفاظ على دعمها المطلق والبقاء تحت مظلة الجماعة، وثانيهما: أو أن الجماعة تؤمن بالفعل بهذا المشروع «الأمى»، ولا يعدون فيه سوى تكتيك مؤقت لرد الاتهامات المتكررة تجاه الجماعة بالرغبة فى إعادة الخلافة الإسلامية وأستاذية العالم على حد قول حسن البنا.

رابعاً: الخطاب السياسى للقواعد

يقصد بالخطاب السياسى للقواعد، فى هذا الإطار، حقيقة المواقف السياسية للقواعد الإخوانية من مختلف القضايا الإشكالية كالديمقراطية والحزبية والتعددية والمرأة والأقباط. وقد كشفت المقابلات التى أجريت مع العديد من هؤلاء عن قدر واضح من اللبس الفكرى والسياسى الذى يسم موقف القواعد من هذه القضايا.

فعلى سبيل المثال ترى القواعد الإخوانية أنه لا يوجد تعارض بين الديمقراطية ومبادئ الإسلام، ويبدو واضحاً أنه كلما اعتقد كوادرا الإخوان بأن الديمقراطية تتناقض مع مبادئ الإسلام فإنهم يميلون لرفضها (علاقة سلبية)، والعكس صحيح، فإذا حدث ربط ناجح بين الديمقراطية ومبادئ الإسلام فإن كوادرا الإخوان يميلون إلى دعم الديمقراطية. وهى نتيجة تبدو منطقية، حيث إن الإسلام يمثل عند كوادرا الإخوان القيمة الأمثل والأعلى والمعياري الذى يحكمون به على قبول ما دونها أو رفضه. بل الأكثر من ذلك أن كثيرين منهم يتفقون على أن الأمة هى مصدر السلطات.

ولكن فى الوقت نفسه، يرى كثيرون فى القواعد أن الديمقراطية ليست هدفاً فى حد ذاتها، وإنما مجرد وسيلة لتحقيق نظام الحكم الإسلامى، بل يرفض البعض منهم أن تكون هناك أحزاب على أساس علمانى وشيوعى؛ لأنها تتناقض مع مبادئ الإسلام.

وفيما يخص موقف القواعد من إمكانية أن تتحول الجماعة إلى حزب سياسى، فقد كانت نتيجة ملفتة أن معظم من قابلتهم يرفضون مطلقاً التخلي عن فكرة «الجماعة»

لمصلحة «الحزب»، ويرون أنه يجب ممارسة العمل السياسى من خلال الجماعة، وليس من خلال تحول الجماعة إلى حزب. وإذا كان لا بد من وجود حزب سياسى، فالمرجعية تكون للجماعة وليست للحزب.

وفى هذا الإطار يرى البعض أنه لا يمكن أن تتحول الجماعة إلى حزب سياسى، ولكن أن يكون الحزب السياسى أحد أدوات الجماعة لأن ممارسة السياسة هى إحدى وظائف الحركة الإسلامية، وليست هدفًا بحد ذاته على حد قول البعض.

وفيما يخص موقف القواعد من الأقباط، فقد بدا أنه هناك تأييد مطلق لانخراط الأقباط فى العمل السياسى، وقد بدا أن هناك علاقة طردية قوية بين ميل الإخوان نحو قبول حق الأقباط فى المشاركة فى الحياة السياسية وبين دعمهم لقيم الديمقراطية، وهى نتيجة تعطى أملاً فى أنه لو نجحت مؤسسات التنشئة السياسية داخل الجماعة فى وضع الأقباط فى خانة المواطنة المصرية، فإنهم سيميلون نحو دعم الديمقراطية.

والنتيجة مثيرة للتأمل من حيث إن ٢٣٪ من كوادر الجماعة قد أبدوا درجة عالية من التسامح الدينى تجاه الأقباط بإعلانهم قبول أن يصل أحد الأقباط لرئاسة الجمهورية طالما يتمتع بالكفاءة والوطنية المطلوبة كما أن نسبة مقاربة قد أعطتهم الحق فى أن يتولوا الوزارة وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء. وهو ما يعطى صورة مغايرة نسبياً لما هو سائد من أن طريقة ومنهج تربية الإخوان تتعارض مع قيم المواطنة المصرية.

بل الأكثر من ذلك فإن ما يقرب من ٧٣٪ من الذين قابلتهم لا يمانعون فى انضمام الإخوة الأقباط للجماعة، مقابل رفض ٣ بالمائة منهم، والبقية محايدون. وعند سؤالهم عن مسألة الجزية، رفض ٨٦ بالمائة منهم أن يدفع الأقباط الجزية، فى حين رأى ١٣٪ ضرورة أن يدفع الأقباط الجزية، فى حين بقى الآخرون محايدين فى موقفهم إزاء هذه المسألة.

وعندما سألت عن مفهوم «الدولة المدنية» لدى القواعد، أجاب ما يقرب من ٦٣٪ بأنها تعنى بالنسبة لهم «دولة ذات مرجعية دينية»، فى حين أن كلمة المواطنة تعنى بالنسبة لهم المساواة بين المسلمين والأقباط دون تمييز فى الحقوق والواجبات.

أما فيما يخص الموقف من المرأة فقد أبدى كثيرون عدم معارضتهم لخروج المرأة من المنزل من أجل العمل ، بل وافق ما يقرب من ٤٠٪ على أحقية المرأة فى الوصول لعضوية البرلمان والمجالس المحلية ، بل ورئاسة الوزراء ، فى حين رفض الجميع تولى المرأة لمنصب الرئاسة . وأزعم أن موقف القواعد الإخوانية فى هذه النقطة الأخيرة لا يختلف كثيراً عن موقف المصريين العاديين منها ، وهو ما يكشف مدى التأثير الذى تمارسه الثقافة المجتمعية والدينية على قطاعات واسعة من الشعب المصرى .

ملاحظات على الخطاب السياسى للقواعد

من خلال المقابلات التى أجريتها مع عدد كبير من أعضاء القواعد ، ومن خلال استقراء نتائج النموذج الاستببانى يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات :

أولاً: إن ثمة تناقضاً يسم مواقف القواعد فى بعض القضايا ، وهو تناقض قد يكون مرده لأسباب إما تتعلق بالثقافة العامة لدى غالبية المصريين ، كالموقف من المرأة مثلاً والذى قد يستوى فيه موقف الرجل العادى مع موقف العضو الإخوانى ، أو قد يكون مرده للتنشئة السياسية والدينية لدى الجماعة كالموقف من الأقباط .

فعلى سبيل المثال فى الوقت الذى يقر فيه بعض أعضاء الجماعة فى القواعد أنه من حق أى قبطى الترشح لمنصب الرئاسة ، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة اختياره والتصويت له ، حتى وإن تمتع بالكفاءة والسمات الوطنية المطلوبة . وهو ما سمعته بنفسى خلال مقابلاتى مع بعض القواعد ، ويفسر البعض ذلك بأنه لا يجوز ، دينياً ، ولاية القبطى على المسلم . وقد جسّد البعض هذا الموقف فى مقولة محددة مفادها «من حق القبطى أن يرشح نفسه للرئاسة ، ولكن من حقى أيضاً ألا أختاره» .

ثانياً: فيما يخص مدى وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة ، وما هى أهم مظاهرها ، أكد جميع من قابلتهم على وجود ديمقراطية داخل الجماعة ، ولكن مفهوم الديمقراطية لديهم يختلف عن المفهوم الشائع لها ، فعلى سبيل المثال يرى كثيرون أن الديمقراطية بالنسبة له تتجسد فى مبدأ السمع والطاعة وعدم الاختلاف مع القيادات .

جدول (١)

ملامح الخطاب السياسى للقواعد الإخوانية

القضية	المؤشر	نسبة التأييد %	نسبة الرفض %	مدى الاختلاف عن خطابات القيادات *
المرأة	التوافق بين الديمقراطية والإسلام	٨٠ %	٢٠ %	لا يوجد
	العمل خارج المنزل	٧٧ %	٢٣ %	لا يوجد
	المشاركة فى الحياة السياسية	٩٧,٧ %	٣,٣ %	لا يوجد
	التصويت فقط	١٣,٣		يوجد اختلاف كبير
	عضوية البرلمان والمجالس المحلية	٤٠ %		
	رئاسة الوزارة	٤٠ %		
	رئاسة الجمهورية	صفر		
الأقباط	المشاركة فى الحياة السياسية	٩٧,٧ %	٣,٣ %	يوجد اختلاف كبير
	التصويت فقط	١٠ %		
	عضوية البرلمان والمجالس المحلية	٢٦,٧ %		
	رئاسة الوزارة	٢٦,٧ %		
	رئاسة الجمهورية	٢٣,٣ %		
	دفع الجزية	١٣ %	٨٦,٧ %	هناك تضارب فى موقف القيادات
	انضمام الأقباط للجماعة	٧٣ %	٣ %	لا يوجد اختلاف
	تحول الجماعة إلى حزب سياسى	١٦ %	٧٤ %	يوجد اختلاف كبير

* تمت مقارنة هذه النتائج بتصريحات العديد من قيادات الجماعة حول هذه القضايا .

فى حىن أكء الجمىع أن هناك انءخابات ءورىة ءجرى على مءءلف المسءوىاء القىاءىة فى الجماعة ءصوصاً فى الشعب والمكاءب الإءارىة والمناطق .

ءالءاً: ىنطوى مفهوء الءولة المءنىة على ءلط واءء بىن عءء من القواعد، ءىء ىراها البعض مراءفاً للءولة العلمانىة، فى حىن ىراها البعض مراءفاً للءولة المءىنة الءى كانت على أيام الرسول الكرىم، صلى الله علیه وسلم . كما ىفسر بعضهم مفهوء المواءنة على أنه مراءف للعلمانىة، وءلك على الرغم من أن معظمهم ىفهمه على أنه المساواة الءامة بىن المسلمىن والأقباط ءون ءمىز فى الءقوق والواءباء .

راءعاً: مفهوء الءولة لءى بعض القواعد هو «إقامة ءولة الإسلام على كل شبر وصل إلیه الإسلام»، بغض النظر عن الشكل، فقد ءكون ءولة اءءلافیة أو ءولة وءنىة فى الءءوء الجغرافىة لكل بلء، المهم هو ءلق مناآ ىمارس فىه الناس عباءءهم بءرىة .

ءامساً: على الرغم من ءاكىء نسبة كبىرة من القواعد على أن الأمة هى مصدر السلطاء، كمبءأ عام، إلا أن هذا لا ىعنى عءم الاءءكام للمرجعىة الءىنىة، الءى ءسم أیضاً بقءر من عءم الوضوء فى مءیلة هؤلاء .

سادساً: ءمة غموض بىن فى فهم القواعد للفكرة الءىمقراءىة، ففى الوقت الءى ىباركون فىه كافة مظاهر الءىمقراءىة كالمشاركة فى الءىاة السىاسىة، إلا أن الءعاطى مع «قىم» الءىمقراءىة ىواجه باءءراض واءء . فعلى سبىل المءال ىرفض البعض فى القواعد أن ءكون هناك آءزاب علمانىة أو شىوعىة، ما ىسقط مباءأ أصیلاً من مباءئ الءىمقراءىة وهو المساواة .

ءوار مع القواعد

ىمءل لقاء الباءء بمفرءة الظاهرة محل الءراسة، أءاة مهمة فى ءسجىل انطباعاته عنها، وهو ما ىساءء بشكل مهم فى آءءبار الفرضىاء والوصول إلى الأحكام الءى ىمكن وصف الظاهرة من ءلالها . وفى هذا الإطار ءرصء على الءءءول فى ءواراء ونقاشاء مءعءءة مع كءىر من أعضاء القواعد . وقد اكءشفء عالمأ ملیئاً بالأسرار، ىءءلف فى كءىر من أفكاره وأطروءاءه عما قد ىءور فى ءهن نفر من الباءءىن والسىاسىىن .

فعلى سبيل المثال دخلت فى مناورة فكرية مع أحد شباب الجماعة، على قدر من الثقافة، ويحظى بمكانة تنظيمية فى قطاع الجامعات، كان نصها كالتالى :

- سألته فى البداية عن أوجه القصور التى تعاني منها الجماعة .

- فأجاب بكل ثقة : مشكلتنا أننا جسد بلا رأس ؟

- استوضحته فأفاض : لدينا تراث فكرى ونظرى كبير ، ولكن لا يجد منا الاهتمام الكافى للاعتناء به ونشره وتوصيله للناس ، حيث تأخذنا تفاصيل الحياة اليومية والصراع مع النظام والقوى السياسية عن مهمتنا الأساسية وهى «نشر الدعوة» .

- وهنا بادرت به بالسؤال : إذا لماذا لا تستجيب الجماعة لدعوات الحل ، على غرار دعوة الدكتور عبد الله النفيسى التى أطلقها فى مجلة المنار الجديد ، كى تتفرغ للعمل الدعوى ؟

- أجابنى ، من خلال مثل ضربه لى كى يفى بالإجابة ، وسألنى : هل تعرف ما الفرق بيننا كجماعة ذات بناء تنظيمى وبين الجماعات الدعوية والسلفية غير الجهادية ؟ واستدرك قائلاً : الفارق هو فى دور الفرد فى الأمة المسلمة .

- سألته : ماذا تقصد ؟

- أجاب : الأخ السلفى يحمل على ظهره تراثاً فقهياً ومعرفياً كبيراً ، ربما يفوق أى عضو «إخوانى» بيد أنه لا يعرف كيف يحافظ عليه ويبلغه للناس ، وبالتالي يصبح طاقة معطلة ومهدرة ، أما الفرد الإخوانى ، فقد لا يحظى بالقدر نفسه من المعرفة والعلم الدينى ، بيد أنه قادر على الوصول للناس والتأثير فيهم ببراعة ، إننا جماعة -- يضيف - لا يمكنها أن تعيش دون أن يشعر الفرد فيها بملازمة «كتفه» لكتف أخيه ، كالبنيان المرصوص ، فكيف تطلب منا العيش دون تنظيم ؟ .

حوارى مع هذا الشاب تكرر مع كثيرين ، وقد أوصلنى إلى قناعة تامة مفادها صعوبة ، إن لم يكن استحالة ، أن يحدث تحلل لهذه الجماعة أو اندثارها تحت أى مسمى ، وأوصلنى إلى كلمة السر فى بقاء هذه الجماعة على قيد الحياة رغم الضربات العنيفة التى توجه إليها بشكل منتظم ، وهى أن «بقاء الفرد من بقاء الجماعة» ، وكادت

أن أصل إلى بلورة حكم قيمى بأنه « طالما كانت هناك حياة على كوكب الأرض ، ستظل هناك جماعة الإخوان المسلمين » حتى وإن اختلفت الأشكال والمسميات .

وسأدلل على ذلك من خلال سؤال طرحته على كل من قابلت ، وهو : هل توافق على تحول الجماعة إلى حزب سياسى ؟ وكانت الإجابة بالنفى القاطع ، وكأن هذه القضية خط أحمر لدى هذه القواعد ، وهى تكشف مدى الارتباط العضوى بين المشروع الفردى « للعضو » ، وبين مشروع الجماعة كفكرة دعوية . وكأن الفرد لا يشعر بنفسه ووجوده إلا من خلال الجماعة فقط ، بحيث إذا انتهت فقد مبرر وجوده فيها .

وخلاصة القول : إن « إخوان القواعد » ليسوا تياراً واحداً ، شأنهم فى ذلك شأن جميع التيارات السياسية والفكرية ، فمنهم من يوافق على جميع مبادئ الديمقراطية ويقبل بقواعدها ، ومنهم من يرفضها جزئياً باعتبارها قد تتعارض مع الإسلام فى بعض الوجوه . منهم من يرفض تولى المرأة لمنصب الولاية العامة ، ومنهم من يرفض خروجها من المنزل أصلاً إلا للضرورة . منهم من يؤيد وصول الأقباط للسلطة فى مصر ، بما فيه منصب الرئاسة ، ومنهم من يرفض ذلك ويقصره على المستويات الأدنى كعضوية المجالس المحلية والبلدية . منهم من يرى فى الديمقراطية مجرد وسيلة لإقامة الدولة المسلمة ، ومنهم من يرى فيها هدفاً بحد ذاته . منهم من يقبل الدولة المدنية ، ومنهم من يرفضها ، ومنهم من لا يعرف معناها أصلاً .

مصطلحات خاصة بالقواعد

- إخوان الصف = إخوان الجماعة
- الربط العام = المتعاطفون مع الجماعة
- الربط الخاص = الذين على وشك الانضمام للجماعة
- الانتشار = مجال الدعوة الواسعة



هوامش الفصل الثالث

- (١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، إلى الشباب وإلى الطلبة خاصة، (الإسكندرية: دار الدعوة)، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٩٧ .
- (٢) مقابلة مع أحد طلاب جامعة الأزهر، رفض ذكر اسمه، جرت المقابلة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٧ م.
- (٣) أحمد ربيع عبد الحميد خلف الله، الفكر التربوي وتطبيقاته لدى جماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: مكتبة وهبه)، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١٩٤ .
- (٤) المرجع السابق، ص ١٥٨ .

الفصل الرابع

الهيكل التنظيمى للإخوان المسلمين.. لا مركزية محسوبة

كان منطقياً وقد تغير الوزن السياسى لجماعة الإخوان المسلمين داخل الخريطة السياسية فى مصر، أن تسعى الجماعة لإعادة النظر فى بعض القضايا التى كانت معلقة منذ أمد، وأهمها طبيعة الهيكل التنظيمى الداخلى للجماعة، وشبكة التفاعلات البينية التى تحكم العلاقة بين المستويات الإدارية والفنية داخل التنظيم الإخوانى.

وبوجه عام لا يختلف الهيكل التنظيمى الحالى للجماعة كثيراً عما هو معروف، والذي يبدأ بالأسرة وينتهى بمكتب الإرشاد (أعلى سلطة إدارية). بيد أن ثمة تغييرات بعضها شكلية والآخر جوهرى طرأت على شكل وتركيب بعض الوحدات التنظيمية، وذلك نتيجة للظروف الجديدة التى تمر بها الجماعة منذ ثلاثة أعوام، واستوجبت إعادة النظر فى ميكانيزمات العمل التنظيمى وشبكة التفاعلات الداخلية.

وهى تغييرات ترتبط بطبيعة الأهداف التى تسعى الجماعة لتحقيقها خلال هذه المرحلة، والتى يأتى الانفتاح على المجتمع فى مقدمتها، وهو ما يتطلب ضرورة إحداث بعض التغييرات فى حركة التنظيم وأدواته، كى تنسجم مع تحقيق هذا الهدف، ويتم ترسيخ الرسالة الإخوانية بين أفراد المجتمع.

لذلك فقد تم استحداث بعض اللجان الفنية، وتم تغيير شكل العضوية داخل الجماعة، كما جرى إعادة النظر فى آليات الترقى والحراك الداخلى فى الجماعة، بحيث بات أسلوب الانتخاب المباشر أحد الوسائل المهمة فى تشكيل المستويات الإدارية المختلفة.

ولعل الملفت فى هذا الصدد هو تأكيد الجماعة على ضرورة وجود مجالس إدارة منتخبة لجميع المستويات الإدارية، حيث يتم اختيار مجلس إدارة ومسؤول ونائب لكل مستوى تنظيمى، وذلك عبر آلية الاقتراع السرى المباشر، مع الالتزام بتحديد دورات زمنية لشغل هذه المواقع.

وللتعرف على الهيكل التنظيمى للجماعة فى المرحلة الراهنة لابد من التفرقة بين مستويين أحدهما إدارى والآخر فنى.

أولاً: التقسيم الإدارى للتنظيم

ربما لم يطرأ جديد على شكل التقسيم الإدارى للتنظيم «الإخوانى» بوجه عام، بيد أن الجديد هو فى كيفية إدارة الوحدات التنظيمية، وفى اختصاصاتها وأنشطتها، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

١- الأسرة

تعد الأسرة هى اللبنة الأولى فى التنظيم الإخوانى، وتتكون الأسرة (البعض يسميها الخلية) من عدة أفراد يتراوح عددهم ما بين ٥ - ٧ أشخاص، يترأسهم شخص يطلق عليه مسمى «النقيب». وتعد الأسرة الوحدة التربوية الأولى فى الجماعة، وغالباً لا يوجد فرد فى الجماعة لا يلتزم بالأسرة.

وتعقد الأسرة لقاء أسبوعياً يستمر حوالى ساعتين تدرس فيها المناهج التربوية المقررة على الأسرة، سواء الشرعية من دراسة للقرآن والتفسير والحديث والسيرة والعقيدة وغيرها، أو الإخوانية من دراسة لكتب الإمام حسن البنا والدكتور محمد أحمد الراشد وسيد قطب وغيرهم، وتتابع فيها الأوراد وأحوال أفرادها.

ولعل الجديد فى هذا المستوى أنه تم استحداث نشاط جديد داخل الأسرة يعنى بشرح الأوضاع السياسية وتبيينها للأعضاء، خصوصاً فى ظل الصعود السياسى المتواصل للجماعة، وانكشاف الأوضاع السياسية فى مصر بشكل غير مسبوق.

٢- الشعبة

هى الوحدة الثانية فى التنظيم الهرمى للجماعة، وهى تجمع يضم عدة أسر يختلف عددها حسب التوزيع الجغرافى للأسر من حيث النطاق والعضوية، بيد أن متوسط عدد الأسر داخل الشعبة الواحدة قد يتراوح ما بين ٥-٦ أسر، أى ما يقرب من ٣٠ - ٤٠ عضو إخوانى داخل الشعبة الواحدة. وتختصر الشعبة بمباشرة العمل الدعوى والتنظيمى على مستوى منطقة جغرافية بعينها، وتعد الشعبة أصغر وحدة إدارية فى التنظيم «الإخوانى».

ولعل الجديد الذى أضيف مؤخراً على الشعبة هو أنه يجرى انتخاب مسئول عن الشعبة ونائب له، ولا بد أن يكون كلاهما من الأعضاء العاملين بالجماعة، ويتم انتخابهما لمدة دورتين فقط، مدة كل دورة أربع سنوات. وقد تم التأكيد على إجراء هذا السلوك الانتخابى بعد فوز الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥ م.

٣- المنطقة

هى عبارة عن تجمع جغرافى لعدد من الشعب يتراوح ما بين ٣-٤ شعب، وتتبع المنطقة المكتب الإدارى للمحافظة، وتقوم بتنفيذ خطط العمل على مستوى نطاق جغرافى محدد. ويختلف عدد المناطق من محافظة لأخرى، ويمكن لأكثر من منطقة أن يشكلوا سوياً إقليماً بعينه.

والجديد هنا أنه يتم انتخاب مسئول للمنطقة ونائب له بالاقتراع السرى المباشر، ويجدد لهما نصفياً كل أربع سنوات.

٤- المكتب الإدارى

هو تجمع لعدة مناطق جغرافية، ويعد هو السلطة الإدارية التى لها حق الإشراف على أداء الجماعة داخل محافظة بعينها. وهو يتبع مكتب الإرشاد مباشرة. وغالبا ما يكون لكل محافظة فى مصر مكتب إدارى، ولها أيضا مسئولها ومجلس إدارتها ولجان تتابع أعمال لجان المناطق. ولكل محافظة مجلس شورى، يتم انتخاب أعضائه

بطريقة الانتخاب المباشر من الشعب الموجودة داخل المحافظة ، ويقوم مجلس شورى المحافظة بانتخاب أعضاء المكتب الإدارى لمدة أربع سنوات .

٥ - مجلس الشورى العام

وهو بمثابة الجمعية العمومية للجماعة التى تتشكل من كافة الأعضاء العاملين من المحافظات التى بها تواجد إخوانى ، وذلك بطريقة التمثيل النسبى ، أى حسب حجم العضوية داخل كل محافظة .

وحسب اللائحة القديمة للجماعة التى أقرت عام ١٩٣٨ وتم تعديلها فى يوليو ١٩٨٢ ، فإن المواد من (٣٠) وحتى (٤١) تحدد طبيعة مجلس الشورى العام ، ويمكن استعراض أهم نقاطها كما يلى :

* مادة (٣٠) : مجلس الشورى العام هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين ، وقراراته ملزمة ، ومدة ولايته أربع سنوات هجرية .

* مادة (٣١) :

(أ) يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضوا (تم تعديل اللائحة فى أوائل التسعينيات كى يصبح عددهم ٩٠ عضواً) يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة فى مختلف الأقطار ، ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى فى الأقطار أو من يقوم مقامهم . ويحدد عدد ممثلى كل قطر بقرار من مجلس الشورى .

(ب) يجوز لمجلس الشورى أن يضم إليه ثلاثة أعضاء من ذوى اختصاص الخبرة يرشحهم مكتب الإرشاد العام .

(ج) يمكن تمثيل أى تنظيم إخوانى جديد فى مجلس الشورى إذا اعتمده مكتب الإرشاد العام .

* مادة (٣٢) : يشترط فىمن يختار لمجلس الشورى الشروط الآتية :

(أ) أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذى أو مجلس الشورى فى أقطارهم .

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

(ج) أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الأقل .

(د) أن يكون متصفا بالصفات الخلقية والعلمية التى تؤهله لذلك .

(هـ) أن لا تكن قد صدرت فى حقه عقوبة التوقيف خلال الخمس سنوات .

• مادة (٣٣) : يقوم مجلس الشورى العام بالمهام الآتية :

(أ) انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام وفق المادتين (١١) و(١٩) .

(ب) إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة - وتحديد مواقفها من مختلف الاتجاهات والتجمعات والقضايا المتنوعة .

(ج) إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة .

(د) مناقشة التقرير العام السنوى والتقرير المالى وإقرارهما ، واعتماد الميزانية للعام الجديد .

(هـ) انتخاب أعضاء المحكمة العليا التى تنظر فى القضايا التى تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو مجلس الشورى العام ، ومحاسبة أعضاء مكتب الإرشاد العام مجموعة وأفرادا ، وقبول استقالتهم بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

(و) إعفاء المرشد العام أو قبول استقالته وفق المادة (١٦) من هذه اللائحة .

(ز) تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو اقتراح يوافق عليه ثمانية من أعضاء مجلس الشورى العام ، ويجب إبلاغ الأعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه ، ويتم التعديل بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس إلا فى المواد التى نص عليها بنصاب خاص . فلا تعدل إلا بموافقة ثلثى الأعضاء .

• مادة (٣٤) : يجتمع مجلس الشورى العام دورياً كل ستة أشهر (لم يجتمع

المجلس منذ عام ١٩٩٥) ، فى موعد يحدده لنفسه ، ويجتمع

استثنائياً بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه أو بقرار من مكتب الإرشاد العام أو بناء على طلب يوافق عليه ثلاثة أعضاء من مجلس الشورى، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة إلا في الحالات التي اشترط فيها نصاب خاص فإذا لم يتوفر العدد أجل الاجتماع لموعد آخر، وأعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع . فإذا لم يتوفر النصاب مرة أخرى تطبق المادة (٣٧) من هذه اللائحة . وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت بموافقة أغلبية الحاضرين المطلقة إلا في الحالات التي اشترط لها نصاب خاص .

❖ مادة (٣٥): يجب إبلاغ أعضاء المجلس بموعد أى اجتماع قبل انعقاده بشهر على الأقل، ويرفق مع التبليغ جدول الأعمال إلا في الحالات الطارئة أو المستعجلة .

❖ مادة (٣٦): إذا تم استبدال أحد الأعضاء وفق النظام الداخلى للقطر الذى ينتمى إليه، فيجب إبلاغ مكتب الإرشاد العام بذلك فوراً .

❖ مادة (٣٧): إذا تعذر اجتماع مجلس الشورى العام يقوم مكتب الإرشاد العام بجميع صلاحياته باستثناء تعديل اللائحة أو إعفاء المرشد العام حتى يتيسر اجتماع المجلس .

❖ مادة (٣٨): يشكل مجلس الشورى العام محكمة عليا تحدد صلاحياتها وأصول المحاكمة لديها فى لائحة خاصة، وللمجلس حق تشكيل لجان تحكيمية عند الحاجة .

❖ مادة (٣٩): إذا قصر أحد أعضاء مجلس الشورى العام فى واجباته أو أخل بشروط عضويته نصحه فضيلة المرشد العام، فإذا تكرر منه نفس الفعل أحاله إلى المحكمة العليا إلا إذا كان عضواً بالمكتب فيتخذ بشأنه ما نص عليه فى المادة (٢٣) .

❖ مادة (٤٠): تزول صفة العضوية عن عضو مجلس الشورى العام بقرار من المجلس نفسه أو من المحكمة العليا، كما يجوز لفضيلة المرشد العام

أن يأمر بإيقاف أى عضو عن عمله على أن يعرض أمره فوراً على
الجهة المختصة للنظر فى شأنه، وله أن يتظلم لدى فضيلة المرشد
العام.

• مادة (٤١): يؤلف مجلس الشورى العام من بين الإخوان العاملين أقساماً ولجاناً
دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بدراسة أحد أوجه النشاط، وكل
لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى.

٦ - مكتب الإرشاد العام

وهو يمثل أعلى سلطة إدارية فى الجماعة، ولم تجدد عضوية المكتب منذ أوائل
التسعينيات من القرن الماضى، وحسب اللائحة نفسها فإن عضوية المكتب وصلاحيته
تقرر على النحو التالى:

• مادة (١٨): مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين،
والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياساتها وإدارتها.

• مادة (١٩): يتألف مكتب الإرشاد من ثلاثة عشر عضواً عدا المرشد العام يتم
اختيارهم وفق الأسس التالية:

(أ) ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من الإقليم الذى يقيم فيه
المرشد العام.

(ب) خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعى فى اختيارهم
التمثيل الإقليمى.

(ج) يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أميناً للسر وأميناً للمالية

• مادة (٢٠): يشترط فىمن يرشح لعضوية مكتب الإرشاد العام ما يلى:

(أ) أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى العام.

(ب) ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية.

• مادة (٢١): إذا تم انتخاب أعضاء المكتب يؤدي كل منهم أمام المجلس العهد التالي:

(أعاهد الله - تعالى - على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وأن أكون حارساً أميناً لمنهج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسى منفذا لقرارات مكتب الإرشاد العام وإن خالفت رأى ، مجاهداً فى سبيل تحقيق غاية الجماعة السامية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وأبايع الله على ذلك ، والله على ما أقول وكيل).

• مادة (٣٢): مدة ولاية مكتب الإرشاد العام أربع سنوات هجرية ، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة ، وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضى المدة المحددة حل محله الذى يليه فى عدد الأصوات فى انتخابات المكتب ، وإذا كان أحد أعضاء المكتب مراقباً عاماً فى قطره ، فعلى القطر أن يختار مراقباً بدلاً منه .

• مادة (٢٣): من واجبات عضو المكتب الحرص على مصلحة الجماعة ، والمواظبة على حضور الجلسات والحفاظ على سرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص ، وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهام التى يكلف بإنجازها على أكمل وجه ، وإذا قصر فى واجبات عضويته كان للمكتب أن يؤاخذ به على التقصير بلفت نظره أو إنذاره أو بالإيقاف مدة لا تزيد عن شهر . أو بالإعفاء من عضويته بالمكتب ويجب أن يصدر قرار الإعفاء من مجلس الشورى فى جلسة يحضرها العضو ليشرح وجهة نظره فيما نسب إليه .

• مادة (٢٤): يقوم مكتب الإرشاد العام بالمهام الآتية :

(أ) تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية ، أو تلك التى ترتبط بسياسة الجماعة أو تؤثر فى أى قطر من الأقطار ، وذلك فى ضوء الخطة العامة التى يضعها مجلس الشورى مع مراعاة أحكام المادة (٤٣) من الباب الخامس ، وله أن يقوم بنفسه أو يكلف من يرى بتأليف الرسائل وإصدار

النشرات والتعليمات التي تكفل شرح الدعوة وبيان أغراضها ومقاصدها ،
ومراجعة ما تصدره تنظيمات الأقطار قبل نشره لصلته بصميم الفكرة .

(ب) الإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها وتنفيذ أحكام اللائحة العامة ومراقبة
القائمين على التنفيذ .

(ج) رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام فى جميع الأقطار

(د) تكوين اللجان والأقسام المتخصصة فى المجالات اللازمة واعتماد لوائحها
ومحاسبتها

(هـ) وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها .

(و) إعداد التقرير السنوى العام عن أعمال القيادة وأحوال الجماعة والوضع المالى
لعرضه على مجلس الشورى العام .

(ز) اختيار مراجع للحسابات من غير أعضائه .

*** مادة (٢٥) :** جلسات المكتب دورية ، وتحدد بقرار منه ، وعلى كل عضو حضور
الجلسات الدورية دون حاجة إلى دعوة ، ويجتمع المكتب فى غير
الموعد الدورى إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو
من يقوم مقامه ، أو بطلب يقدم إليه من أحد أعضائه وبموافقة أربعة
أعضاء على الطلب . وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية
الأعضاء المطلقة وتكون القرارات صحيحة متى صدرت عن الأغلبية
المطلقة للحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات رجح جانب رئيس
الجلسة .

*** مادة (٢٦) :** يرأس اجتماعات المكتب المرشد أو نائبه عند غيابه أو أكبر الأعضاء
سناً فى حالة تخلف النائب ، يتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق
عليه ، ثم ينظر فى جدول الأعمال ، ولا يكون القرار المتخذ فى
غياب المرشد ونائبه نافذاً إلا بعد اعتماده من أحدهما .

✽ مادة (٢٧): أمين السر العام يمثل مكتب الإرشاد العام تمثيلاً كاملاً فى كل المعاملات إلا فى الحالات الخاصة التى يرى المكتب فك انتداب أخ آخر بقرار قانونى منه .

✽ مادة (٢٨): مهمة أمين السر العام متابعة تنفيذ قرارات مكتب الإرشاد العام ، ومراقبة نواحي النشاط وأقسام العمل ، وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين ، ولكنه هو المسئول أمام المكتب عما يسنده إليهم من أعمال ، وفى حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يحل محله مؤقتاً .

✽ مادة (٢٩): مهمة أمين المالية ضبط أموال الجماعة ، وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالى والحسابى ، والإشراف على تنظيمها وفق اللائحة المالية وإحاطة المكتب علماً بذلك فى فترات متقاربة ، وله أن يستعين بغيره من الإخوان العاملين تحت مسئوليته ، وفى حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من يقوم بمهمته مؤقتاً .

٧- المرشد العام للجماعة

يقف المرشد العام للجماعة على رأس الهرم التنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين ، وقد نصت اللائحة المذكورة على صفات ومهام وصلاحيات المرشد على النحو التالى :

✽ مادة (٩) : المرشد العام للإخوان المسلمين هو المسئول الأول للجماعة ، ويرأس مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام - ويقوم بالمهام التالية :

(أ) الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة .

(ب) تمثيل الجماعة فى كل الشئون والتحدث باسمها .

(ج) تكليف من يراه من الإخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له .

(د) دعوة المراقبين العاملين الممثلين للأقطار للاجتماع عند الحاجة .

• مادة (١٠) : يشترط فيمن يرشح مرشدا عاما ما يلي :

- (أ) ألا يقل عمره عن أربعين سنة هلالية .
- (ب) أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة - أخا عاملا - مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة هلالية .
- (ج) أن تتوفر فيه الصفات العلمية (وخاصة فقه الشريعة) والعملية والخلقية التي تؤهله لقيادة الجماعة .

• مادة (١١) : يتم اختيار المرشد العام وفق المراحل الآتية :

- (أ) يقوم مكتب الإرشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار - بترشيح أكثر اثنين قبولاً لدى هذه المكاتب إذا لم يتم الإجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة (١٠) .
- (ب) بناء على ذلك وبقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد العام الدعوة إلى مجلس الشورى العام لاجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد - ويحدد في الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب - وتوجه الدعوة قبل شهر على الأقل من الموعد المحدد .
- (ج) ينعقد اجتماع مجلس الشورى العام برئاسة نائب المرشد العام ، فإن كان هو المرشح فأكبر الأعضاء سناً ، وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس على الأقل ، فإذا لم يحضر العدد القانوني خلال الأسبوع أجل الاجتماع إلى موعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد عن شهرين من تاريخ الاجتماع الأول ، ويجب أن تتوفر في هذا الاجتماع أكثرية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ، فإذا لم يحضر هذا العدد أجل الاجتماع مرة أخرى ، وعلى المجلس تحديد موعد الاجتماع الجديد في مدة كالسابق بيانها مع الإعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من أجلها وأنه سيكون صحيحاً بالأغلبية المطلقة .
- (د) إذا كان المرشح واحداً فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة ، فإذا لم ينل الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس

إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع ، ويرشح مكتب الإرشاد العام أخا آخر ، ويمكن إعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضا ، فإذا لم ينل الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع ، ويرشح مكتب الإرشاد العام أخا آخر ، ويمكن إعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضا ، فإذا لم ينل الأكثرية المذكورة يعاد التصويت بين المرشحين وفق الفقرة التالية :

(هـ) إذا كان هناك مرشحان يعتبر منتخبا من ينال العدد الأكثر من الأصوات على أن لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى .

❖ مادة (١٢) : عندما يتم اختيار المرشد العام يؤدي العهد التالى أمام مجلس الشورى العام :

«أعاهد الله - تعالى - على التمسك بكتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، والالتزام بمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسى منفذا لقرارات الجماعة المناطة بى ولو خالفت رأى ، والله على ما أقول شهيد» . ثم يعدد أعضاء مجلس الشورى العهد أمام فضيلة المرشد العام مستشعرين أركان البيعة العشرة .

« أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله ، والقيام بشروط عضوية مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتهم فى المنشط والمكره فى غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل» .

❖ مادة (١٣) : يضطلع المرشد العام بمهمته فور انتخابه وأدائه للعهد ، وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التى اختير لها ، ويبقى فى مسئوليته ما دام أهلا لذلك .

❖ مادة (١٤) : لا يصح للمرشد العام بشخصه ولا بصفته أن يشترك فى إدارة شركات أو أعمال اقتصادية حتى ما يتصل فيها بالجماعة وأغراضها صيانة لشخصه وتوفير الوقت ومجهوده ، على أن يكون له الحق فى مزاوله الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام .

• مادة (١٥): تتحمل الجماعة نفقات المرشد العام وفق اللائحة المالية الخاصة بالمتفرغين .

• مادة (١٦): تنتهى ولاية المرشد العام فى الحالات التالية :

(أ) إذا أخل المرشد العام بواجباته ، أو فقد الأهلية اللازمة فلمجلس الشورى دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب . فإذا وجد أن مصلحة الدعوة تقتضى إعفاءه يدعو إلى جلسة أخرى مخصصة لذلك ، ويجب أن يصدر قرار الإعفاء بأكثرية ثلثى أعضاء المجلس .

(ب) إذا قدم المرشد العام استقالته ، يدعو مكتب الإرشاد مجلس الشورى لدراسة أسباب الاستقالة واتخاذ القرار المناسب ، وفى حالة إصرار المرشد على استقالته يتم قبولها بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس .

(ج) إذا توفى المرشد العام يتولى نائبه صلاحياته كافة ويتم انتخاب مرشد جديد وفق المادة (١١) من هذه اللائحة .

• مادة (١٧) : يختار المرشد العام نائباً له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام .

- قواعد عامة تحكم الهيكل الإدارى للجماعة

ثمة قواعد عامة يجرى تطبيقها على مختلف المستويات الإدارية داخل التنظيم ، تتعلق بطريقة الاختيار ، والتصويت على القضايا الأساسية والصلاحيات ، وهو ما يمكن توضيحه فى النقاط التالية :

- المجالس المنتخبة فى كل مستوى إدارى هى صاحبة القرار فى كافة نواحي دوائر اختصاصها .

- الشورى ملزمة ، وليست فقط معلمة ، وذلك فى اتخاذ القرار داخل أى مستوى إدارى ، حيث يتم التصويت على أى قرار .

- هناك تصويت استشارى غير ملزم ، ولكن يشترط أن يتم الإعلان عن ذلك قبل بدء التصويت على موضوع ما .

- قرار الجهة الإدارية الأعلى ملزم للجهة الإدارية الأقل .
- اتخاذ القرارات يتم وفقاً لقاعدة الأغلبية فى التصويت .
- لا تكون اجتماعات المجالس الإدارية صحيحة إلا بحضور نصف أعضاء المجلس الإدارى على الأقل .
- فى حالة تساوى الأصوات فى اتخاذ قرار ما يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع ، ويتم التصويت مجدداً ، وفى حالة تساوى الأصوات مرة أخرى ، يتم الأخذ بالرأى الذى يرجح كفة مسؤول المستوى الإدارى .
- من حق المسؤول عن مستوى إدارى بعينه ، أن يتخذ قرارات طارئة قبل انعقاد المجلس على أن تعرض هذه القرارات فى أول اجتماع ، ويحق للأعضاء الموافقة على هذه القرارات أو إلغاؤها بأثر رجعى .
- تشكيل اللجان الفنية من اختصاص المستويات الإدارية .
- يمتلك المكتب الإدارى حق التعيين داخل المناطق والشعب .
- لابد من وجود ميزانية لكل مستوى إدارى ، تدون بها الإيرادات والمصروفات .

ثانياً: التقسيم الفنى للهيكـل التنظيمى

- إذا كان البناء الإدارى للجماعة مسئولاً عن وضع السياسات العامة للتنظيم ، فإن البناء الفنى هو الذراع التنفيذية التى تساعد الجماعة على تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ، حيث توجد مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة التى تنهض بأعباء تفاصيل العمل اليومى للجماعة .
- وغالباً ما يتم إنشاء هذه اللجان بطريقة لا مركزية ، ما يجعلها تحظى بقدر كبير من المرونة الحركية . وبهذا الصيغة توجد اللجان فى كافة المستويات التنظيمية للجماعة ، ابتداء من مكتب الإرشاد وحتى مستوى الشعبة .
- ويحدد كل مستوى إدارى احتياجاته من اللجان الفنية . فعلى سبيل المثال توجد لجان

عديدة تساعد مكتب الإرشاد فى تنفيذ السياسات العامة للجماعة ، ومنها لجان التربية والطلبة والدعوة والأخوات والجامعات . . . إلخ .

وقد نصت المادتان (٤١) و (٤٢) من اللائحة الداخلية للجماعة على أنه يحق لمجلس الشورى العام أن ينشئ من بين الإخوان العاملين أقساما ولجانا دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بدراسة أحد أوجه النشاط ، وكل لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى . كما أن الأقسام واللجان المقترحة يمكن زيادتها أو إنقاصها حسب ما يقتضيه نشاط الجماعة .

ومن اللجان المهمة التى تم استحداثها مؤخراً هى «اللجنة السياسية» التى تختص بالتوعية السياسية للأعضاء فى مختلف المستويات التنظيمية ، وهدفها رفع مستوى الوعي السياسى لدى القواعد الإخوانية ، وزيادة انخراطهم فى متابعة القضايا المحلية والإقليمية والعالمية .

ثالثاً: عضوية الجماعة

كثيراً ما يختلف الباحثون حول طبيعة العضوية ونوعيتها داخل جماعة الإخوان المسلمين ، وذلك على الرغم مما نصت عليه اللائحة «التقليدية» للجماعة بخصوص العضوية وشروطها ، والتى تلخصها المواد التالية :

• مادة (٤) :

(أ) يقضى المرشح لعضوية الجماعة مدة ستة أشهر على الأقل تحت الاختبار ، فإذا ثبت قيامه بواجبات العضوية مع معرفته بمقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها . ويعمل على تحقيق أغراضها ، ثم وافقت الجهة المسئولة عنه على قبوله عضواً فى الجماعة ، فيصبح أخاً منتظماً لمدة ثلاث سنوات .

(ب) إذا ثبت خلال السنوات الثلاث الآتية الذكر قيام الأخ بواجبات عضويته فللجهة المسئولة أن تعتبره أخاً عاملاً ويؤدى العهد التالى :

(أعاهد الله - العظيم - على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد في سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الإخوان المسلمين وواجباتها ، والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وأبايع على ذلك ، والله على ما أقول وكيل) .

✽ مادة (٥) :

على كل عضو أن يدفع اشتراكا مالياً شهرياً أو سنوياً وفق النظام المالي لكل قطر ، ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع والوصية والوقف وغيرها ، كما أن للدعوة حقاً في زكاة أموال الأعضاء القادرين على ذلك .

✽ مادة (٦) :

إذا قصر العضو في بعض واجباته ، أو فرط في حقوق الدعوة ، اتخذت الإجراءات الجزائية اللازمة في حقه وفق النظام الجزائي الخاص بقطره ، بما في ذلك الإعفاء من العضوية .

✽ مادة (٧) :

على الأعضاء أن يتكافلوا فيما بينهم ، وليتعهد بعضهم بعضاً بالسؤال والبر ، وليبادر كل إلى مساعدة أخيه ما وجد إلى ذلك سبيلا ، كما يأمرهم بذلك الإسلام ، وذلك صريح الإيمان ولب الأخوة .

مراتب ودرجات العضوية في جماعة الإخوان المسلمين:

يحيط مراتب العضوية داخل جماعة الإخوان المسلمين قدر من الغموض والتداخل ، وهو ما جعل الباحثين والمراقبين يدلون بدلوهم في تحديد مراتب العضوية ، كل حسب اجتهاده ، دون وجود معيار حقيقى لترتيب درجات العضوية داخل الجماعة .

وقد استقر العرف البحثى على شكلين للعضوية داخل الجماعة، الأول يقسم العضوية إلى المراتب التالية (الأخ المساعد، الأخ العامل، الأخ المجاهد) وقد كان هذا الترتيب سائداً خلال العقود الأولى لنشأة الجماعة. والثانى يرتبها على النحو التالى (المحب والمنتسب، والمنتظم، والعامل). بيد أنه وفى إطار إعادة الهيكلة التى تسعى إليها الجماعة، فقد بات متفقاً على أن مراتب العضوية هى (المحب والمنتظم والعامل)، وهى التقسيم المعتمد داخل الجماعة خلال هذه المرحلة، مع بعض الاختلافات البسيطة من مكان لآخر.

بيد أن دلالة هذا الترتيب لا تكتمل إلا بمعرفة خريطة التحرك الفعلى التى تقوم به الجماعة من أجل الوصول إلى هذا الترتيب، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

١- قاعدة العمل العام:

وهى الدائرة الأوسع لنشاط الجماعة، حيث يتم خلالها استهداف المجتمع كله من خلال الأعمال والمشروعات العامة. ولا يشترط فيها معرفة الشخص المستهدف، كما لو كانت الجماعة كالصياد الذى يقذف بشبাকে فى عرض البحر، فيقع فيها من يقع.

٢- دائرة الربط العام:

وهى تختص بكل شخص له علاقة «طبيعية» بعضو داخل الجماعة، سواء أكان صديقاً أم قريباً.

٣- الدعوة الفردية:

وهى بداية الارتباط الهادف، حيث يتم فى هذه المرحلة «استهداف» فرد بعينه يتمتع بمواصفات خاصة تمكن العضو الإخوانى بالتواصل معه بسهولة.

٤- العضو المحب:

وهذه الدرجة هى بداية الارتباط الفعلى للفرد بالجماعة، وهى درجة تنطبق على كل

من هو مقتنع بفكر الجماعة، ولكنه فى حاجة إلى تأهيل تنظيمى وفكرى ودعوى .
ويحضر الفرد «المستهدف» لقاءات تربوية، ويمارس نشاطه فى الجماعة، ويمكنه
الاشتراك فى عضوية لجنة من اللجان .

٥- العضو المنتظم:

هذه المرحلة هى التى تم فيها إدماج صفتى العضوية (المنتسب والمنتظم) فى مرتبة
واحدة هى «المنتظم»، وإن كانت بعض الوحدات الإدارية لا تزال تعمل بالتصنيف
القديم . وخلال هذه المرحلة يحصل العضو الإخوانى على برنامج تربوى مكثف
للتأكيد على المعانى التنظيمية للجماعة، ومنها: (الالتزام بأدبيات العمل الجماعى،
الالتزام بالعبادة، الالتزام السلوكى، والالتزام التنظيمى) . ولهذا العضو الحق فى
التصويت فى انتخابات مجلس إدارة الشعبة فقط .

٦- العضو العامل:

وهى المرتبة الأخيرة للعضوية، ويشترط أن يكون قد مر على العضو (المرشح) فيها
ثلاث سنوات على الأقل منذ انضمامه للجماعة، وألا يكون ارتكب مخالفة أخلاقية أو
تنظيمية . ويحق لهذا العضو الترشح فى كافة الانتخابات الداخلية فى الجماعة، كما
يلتزم بدفع اشتراك شهرى يتم تحديده بناء على دخله .
ويوضح شكل (٢) مراتب هذه العضوية وخريطة التحرك باتجاه نشر الفكرة
الإخوانية .

رابعاً: التقسيم الجيلى داخل الجماعة:

توجد داخل جماعة الإخوان المسلمين أجيال مختلفة، لكل منها صفاته ورموزه،
وهو ما يمكن تقسيمه على النحو التالى :

- جيل الستينيات :

ويقصد به الجيل الذى شهد أحداث الستينيات من القرن الماضى، وعاصر الأزمات

شكل (٢)
مراتب العضوية وخريطة التحرك



التي تعرضت لها الجماعة طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات . وهو جيل محافظ فكريا، وجامد سياسيًا . ويسيطر هذا الجيل على الكثير من عملية صنع القرار داخل الجماعة .

ومن أهم رموزه (مهدى عاكف، محمود غزلان، محمد هلال، محمود عزت، عبد الله الخطيب، سيد نزيلي، محمود حسين)، وتتراوح أعمار أعضائه ما بين (٦٥ - ٨٠) عامًا .

- جيل السبعينيات :

وهو الجيل الذي شهد أحداث السبعينيات، وعاصر عودة الجماعة للعمل العام في عهد السادات، وكان نشيطاً في الجامعات المصرية . وأهم رموزه (حلمى الجزار، عبد المنعم أبو الفتوح، عصام العريان)، وأهم ملامحه انفتاحه الفكرى والسياسى وإصراره على ترك بصماته على مستقبل الجماعة من خلال العمل على دمجها في المعادلة السياسية بشكل مشروع . ويتراوح عمر أعضائه ما بين (٥٠ - ٦٠) عامًا

- جيل الثمانينيات والتسعينيات :

وهو الجيل الذى تربى على أيدي شيوخ الجماعة وقادتها الكبار، وعاصر أحداث العنف بين الحكومة والتيارات الجهادية، كما عاصر أزمة الجماعة فى التسعينيات، وتأثر بالتضييق الأمنى على قيادات الجماعة . وهذا الجيل يدين بالفضل للقيادات المحافظة فى الجماعة، وهو يتحكم الآن فى المفاصل التنظيمية للجماعة على مستوى المكاتب الإدارية والمناطق والشعب، ولا يحظى هذا الجيل بالتأييد داخل صفوف شباب الجماعة نظراً لمحافظته الشديدة وعدم استعداده للانفتاح على متغيرات المرحلة . ويتراوح عمر أعضائه ما بين (٤٠ - ٥٠) عامًا .

جيل ٢٠٠٠ جيل المدونين :

ويقصد به الجيل الذى يتراوح عمره حالياً ما بين (٢٠ - ٣٥) عامًا، هو جيل أبرز سماته الانفتاح السياسى والعقلى، وتأثره بالتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية (خاصة

ثورة المعلومات المتمثلة فى شبكة الإنترنت و الإعلام المفتوح فى الفضاءيات)، و تفاعله معها . وهو جيل يتمتع بثقافة سياسية واضحة . و يعانى معظم أعضائه من الاضطهاد و التعتن من قبل القيادات الوسيطة المحافظة من جيل الثمانينيات و التسعينيات .

ويمكن التعرف على أفكار هذا الجيل من خلال متابعة مدوناتهم الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومنها مدونة محمد حمزة (واحد من الإخوان)، و مدونة إبراهيم الهضيبى، حفيد حسن الهضيبى المرشد العام الثانى للجماعة و مدونة سمية العريان، ابنة القيادى عصام العريان، و مدونة عبدالرحمن رشوان (شباب الإخوان)، و مدونة عبدالمنعم محمود (أنا إخوان). و تعد هذه المدونات إحدى الأدوات التى يعبر بها شباب الإخوان عن أفكارهم و تصوراتهم إزاء الجماعة و خطابها السياسى .

ملاحظة هامة :

هناك جيل إدارى فى الجماعة يقوم بإدارة العمل التنظيمى للجماعة، و يتعدد عن التحركات السياسية، كما يتجنب الظهور العلنى كثيراً، و يمثله خيرت الشاطر و حلمى الجزار، و قد نجح هذا الجيل فى تكوين جيل إدارى آخر يمارس دوراً مهماً على مستوى القيادات الوسيطة داخل الشعب و المناطق و المكاتب الإدارية، من أبرز أمثلته أيمن عبد الغنى صهر خيرت الشاطر .

خامساً: إخوان الجامعات .. مصدر الدعم القيادى للجماعة:

يحتل قطاع الطلاب مساحة مهمة داخل جماعة الإخوان المسلمين، فى حين يشكل القطاع الجامعى منه لبنة أساسية و مؤثرة فى الهيكل التنظيمى للجماعة، ليس فقط لقدراته التعبوية و التنظيمية الهائلة التى يجرى توظيفها بشكل فعال إبان المناسبات و الأحداث المختلفة، وإنما أيضاً باعتباره أحد المصادر المهمة لتنشئة و تربية الكوادر السياسية التى تحمل أهداف الجماعة فى مرحلة لاحقة .

ومنذ نشأة الجماعة قبل ثمانين عاماً كان هناك قسم خاص بالطلاب داخل مكتب الإرشاد، يتولى الإشراف و التوجيه و الإعداد لمختلف الأنشطة و الواجبات التى يضطلع

بها طلاب الجماعة خصوصاً في المرحلة الجامعية . ويوضح شكل (٣) طبيعة الهيكل التنظيمي للجماعة داخل الجامعات المصرية .

في إطار عملية إعادة التقييم التي جرت داخل الجماعة عقب فوزها الكبير في انتخابات ٢٠٠٥ ، كان لابد من تطوير الأداء الطلابي للجماعة ، بحيث يتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة التي تمر بها الجماعة على مستوى المجتمع ككل ، وقد تمثلت التغييرات التي أدخلت في هذا الإطار فيما يلي :

أولاً: المستوى الحركي:

لأول مرة منذ عودتها للساحة قبل ثلاثين عاماً ، يمارس طلاب جماعة الإخوان المسلمين نشاطهم الجامعي بأريحية وحرية ، حيث بدأ الطلاب يتحركون باسم الجماعة بدلاً من مسمى «التيار الإسلامي» . وقد تركز الهدف الرئيسي لنشاط الطلاب في رفع مستوى الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات بوجه عام . ولهذا الغرض حدث قدر من التحول النسبي في الهيكل التنظيمي لقطاع الجامعة يتمثل أهم ملامحه في :

- تم استحداث لجنة سياسية في كل جامعة ، تتكون من نحو خمسة أفراد ، تم توزيعهم على النحو التالي :

* القيام بالتنسيق مع القوى والتيارات السياسية الأخرى في الجامعة ، والوصول إلى توافق معهم في مسائل الانتخابات والتظاهر .

* الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان .

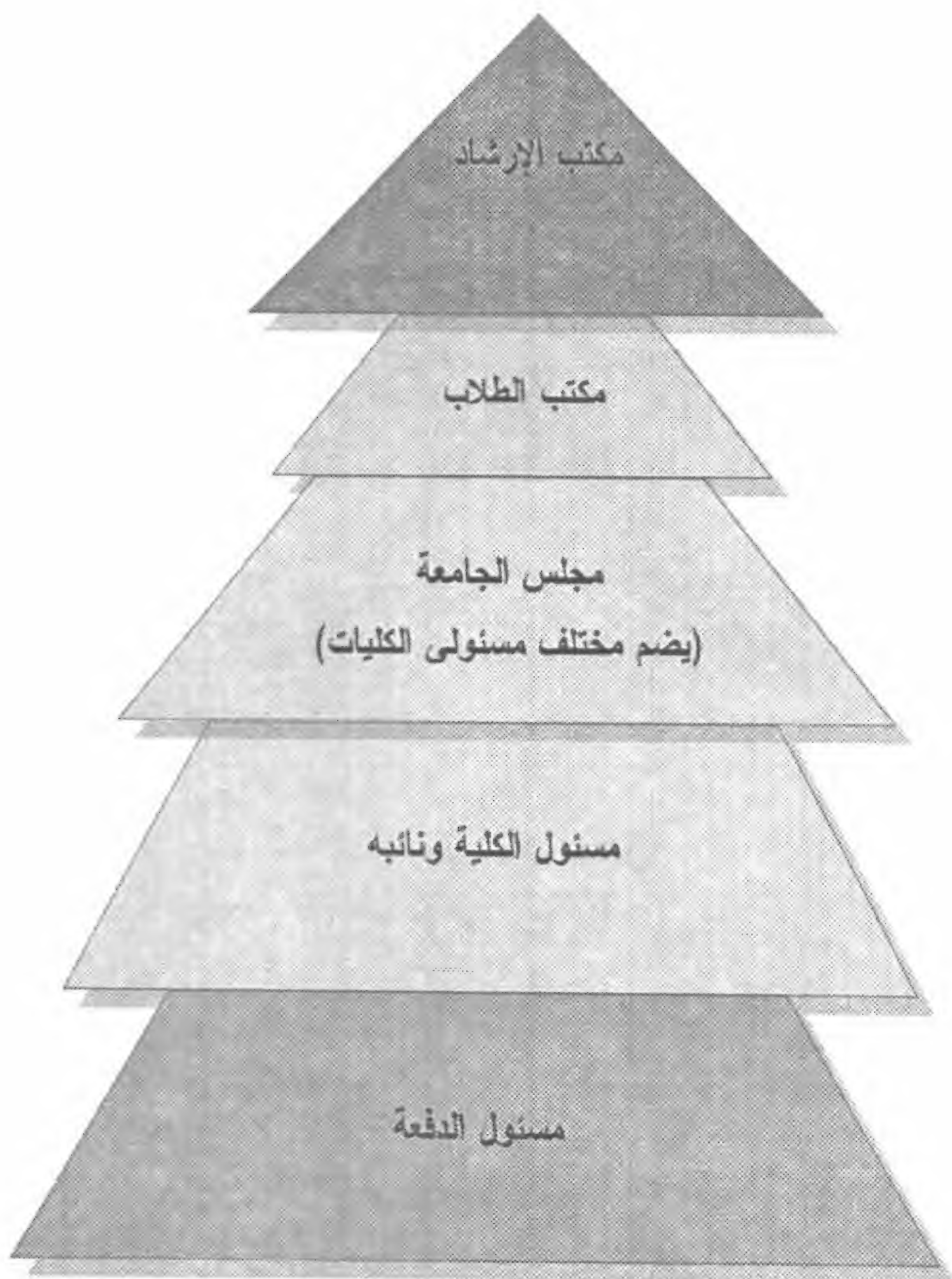
* عقد لقاءات سياسية تثقيفية وتوزيع نشرات وبيانات .

* مكتب إعلامي .

* حضور الندوات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها .

- تم التخلص من معضلة الإقصاء في الانتخابات الطلابية من خلال تنظيم ما يطلق عليه «الاتحادات الطلابية الموازية» وهي فكرة مستحدثة في الإخوان ، ولكن جرى تفعيلها بشكل كبير في العامين الأخيرين .

شكل (٢)
الهيكل التنظيمي لقطاع الجامعات المصرية



هناك لقاءات شهرية يتم عقدها مع مسئول مكتب الطلاب بمكتب الإرشاد .

- اللامركزية الشديدة في العمل الطلابي ؛ لذا يختلف شكل هذا العمل من جامعة لأخرى .

ثانياً: المستوى الفكري:

تم إعادة صياغة البرامج التربوية والتأهيلية لطلاب الجامعات ، بحيث تتماشى مع الهدف الرئيسى للجماعة ، وهو الانفتاح على المجتمع ، وذلك فى إطار التوجهات العامة التالية :

* الانفتاح على الآخر المجتمعى بمختلف أطيافه وأشكاله .

* المشاركة الإعلامية الكثيفة .

* التحرك الميدانى المجتمعى بشكل أكبر .

* تجسيد شعارات (لا للتصادم - مشاركة لا مغالبة - الانفتاح) .

التعاطى الرسمى مع طلاب الجماعة بعد حادثة الأزهر:

كان منطقياً فى ظل التزايد الملحوظ لنشاط طلاب الجماعة أن يجرى التعاطى معهم بشكل أكثر خشونة وحدة عما كان عليه الأمر من قبل . وقد زادت هذه الخشونة بعد حادثة الأزهر التى كانت وبالأعلى العمل الإخوانى داخل الجامعات .

ويمكن رصد الإجراءات التى جرى اتخاذها بحق طلاب الإخوان كما يلى :

انظر جدول (٢) .

- أصدرت محكمة القضاء الإدارى الدائرة الحادية عشرة (تعليم) برئاسة المستشار محمد إبراهيم سليمان النجار حكماً بوقف تنفيذ قرارات الفصل وما ترتب عليها من اثار والتى أصدرتها إدارة جامعة عين شمس ضد ١٢ طالباً وإدارة جامعة الأزهر ضد ٦ طلاب مع إلزام الجامعات بالمصروفات ، كذلك أصدرت الدائرة نفسها حكماً

جدول (٢)

الجامعة	الكلية	الإجراء	الاتهام	عدد الطلاب	التاريخ
حلوان	التجارة	حبس	تظاهرات	١٥ + ١٤ من ذريهم	٥ نوفمبر ٢٠٠٦ م
القاهرة	الزراعة	فصل لمدة أسبوعين	الاتحاد الحر	١٣	٥ ديسمبر
	الآداب	فصل لمدة أسبوعين	الاتحاد الحر	٤	١١ ديسمبر
	الطب	فصل لمدة أسبوع	تعليق لافتات مناهضة لأمريكا	٥	١١ ديسمبر
	الطب البيطري	التحقيق	الاتحاد الحر	٢٦	١١ ديسمبر
	دار العلوم	التحقيق	الاتحاد الحر	٢١	١١ ديسمبر
	التجارة	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٤	١١ ديسمبر
حلوان	التجارة	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٢٠	١١ ديسمبر
الأزهر	كليات مختلفة	اعتقال	أحداث الأزهر	١٨٠	١٤ ديسمبر
القاهرة	الزراعة	فصل أسبوع	تعليق لافتات	٣	١٧ ديسمبر
حلوان	الخدمة الاجتماعية	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	١٩	١٠ يناير ٢٠٠٧ م
	التجارة	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	١٩	٩ يناير
		مجلس تأديب + فصل لمدة فصل دراسي كامل	الاتحاد الحر	٣	١٥ يناير

تابع جدول (٢)

الجامعة	الكلية	الإجراء	الانتهاج	عدد الطلاب	التاريخ
	التجارة	فصل لمدة عامين		١٣	٢٤ يناير
	التجارة	فصل لمدة عام		٤	٢٤ يناير
	الخدمة الاجتماعية	فصل لمدة ٣ أعوام		١	٢٧ يناير
	التجارة	التحقيق	مناصرة الأقصى	١٥	٣٠ يناير
عين شمس	الحقوق	فصل لمدة عام دراسي	الاتحاد الحر	١٢	٢١ فبراير
	الهندسة	فصل لمدة شهر	توزيع ملازم على الطلبة	٥	٢١ فبراير
	الآداب	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٢٣	٢١ فبراير
	التربية	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٤	٢١ فبراير
الأزهر	الشريعة التربية أصول الدين التجارة	فصل شهر وفصل دراسي		١١ ٩ ٢ ١	٢٢ فبراير
المنصورة		فصل لمدة ٣ أسابيع	عرض مسرحي «مبروك الابن»	٢٣	٢٢ مارس
الأزهر - طنطا	الشريعة والقانون	فصل لمدة شهر	المشاركة في ندوة لأمن الحزب الوطني	٤	٢٦ مارس
القاهرة	الصيدلة	فصل لمدة أسبوع	نوزيع جدول محاضرات	٤	٢٧ مارس
الإجمالي				٤٦٢	

* تم رصد هذه الأرقام بمعرفة الباحث من واقع جرائد المصري اليوم ونهضة مصر والأهرام وموقع إخوان أونلاين.

بإنهاء الخصومة وإلزام رئيس جامعة حلوان بتحديد موعد لمجالس التأديب الاستثنائية لـ ٢٩ طالباً بالجامعة، وتم تأجيل باقى قضايا الطلاب وعددهم يزيد على الـ ٣٠ قضية للحكم الأحد ٨ / ٤ / ٢٠٠٧ م.

- قررت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار محمد إبراهيم سليمان النجار وقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بفصل ٣٢ طالباً ومنع عدد منهم من أداء الامتحانات مع ما ترتب على ذلك من آثار، وإلزام الجامعة بالمصروفات، كما قررت تأجيل الحكم فى قرارات فصل عشرة طلاب بجامعة الأزهر وثلاثة آخرين بجامعة عين شمس إلى ١٥ / ٤ / ٢٠٠٧ م.

ثالثاً: التجنيد الإخوانى داخل الجامعات:

لا يزال التجنيد الإخوانى داخل الجامعات يتم بالطريقة المعروفة نفسها، وذلك من خلال استقطاب الطلاب الجدد وحثهم على المشاركة فى أنشطة الجماعة عبر تقديم كافة التسهيلات والخدمات الطلابية التقليدية. أما عن مصادر التربية الإخوانية داخل الجامعة، فلا يوجد منهج محدد فى التربية لإخوان الجامعات، ولا تختلف مناهج التربية الدينية والسياسية لديهم عن تلك التى لدى مختلف فئات الشباب داخل الجماعة، والتى تتركز فى:

١-: التربية الدينية:

- القرآن والسنة (قراءة وتفسيراً وحفظاً).

- رسائل الإمام البنا.

- الأصول العشرون.

٢-: التربية السياسية:

ترتكز بالأساس على القراءة التطوعية لأهم ما أصدره منظرو الجماعة، وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض المراجع التى قد تختلف من شخص لآخر:

- * الفكر السياسى المعاصر لجماعة الإخوان المسلمين : تأليف الدكتور توفيق الواعى .
- * المشاركة السياسية فى ظل أنظمة الحكم المعاصرة : تأليف الدكتور مشير المصرى
القيادى بحركة حماس الفلسطينية .
- * المنهج الحركى للسيرة النبوية : تأليف منير الغضبان .
- * أصول الفقه والاجتهاد وسلسلة إحياء فقه الدعوة : تأليف محمد أحمد الراشد .
- * ماذا يعنى انتمائى للإسلام : تأليف فتحى يكن .
- * أوراق فى التربية السياسية : تأليف فتحى شهاب الدين .

* * *

الفصل الخامس

الإخوان وقضية الديمقراطية .. الداء المزمن

قد لا تمثل جماعة «الإخوان المسلمين» استثناء فيما يخص علاقة الإسلاميين بالديمقراطية، وهى العلاقة «الملتبسة» التى تمثل بحد ذاتها إشكالية فى تأويلات الفكر السياسى الإسلامى بشقيه التراثى والمعاصر.

بيد أن الاختلاف الرئيسى بين الجماعة «الأم» فى مصر وبقية فروعها المتناثرة فيما يقرب من نحو سبعين دولة إسلامية، أو حتى تلك التى تنتمى لمدرسة الفكر الإخوانى، باعتباره تجسيداً للوسطية والاعتدال، أنها لا تزال تقف على أول الطريق فيما يخص التعاطى مع ما تثيره الديمقراطية من إشكالات وقضايا شائكة، فى حين قطعت «الأطراف» - التى تنتمى لمدرسة الإخوان خارج مصر - شوطاً كبيراً فى الوصول إلى صيغة أكثر تقدماً فى التعاطى مع مثل هذه الإشكالات.

وقد ينافح البعض فى هذا الصدد بأحجية الوضع الصعب والمعقد الذى تعيشه الجماعة «الأم» فى مصر، والذى قد لا يتيح لها فرصة الاجتهاد والابتكار فيما يخص مسألة الديمقراطية، وهو قول مردود على أصحابه لأكثر من علة، فمن جهة لا يمكن قبول أن تظل جماعة، تحتفظ بجذور قوية فى بنية المجتمع المصرى، وتقدم نفسها باعتبارها البديل المأمول لما هو قائم، على حالها من التكلس الفكرى والعقلى بحيث لا يمكنها تطوير أطروحاتها الفكرية والتعاطى بواقعية مع مختلف الإشكالات والقضايا السياسية والفكرية المتجددة، والتى قد تمثل دليل إدانة للمستوى الفكرى للجماعة.

من جهة أخرى، كان من الأجدر بجماعة تعاني الاضطهاد السياسى والرفض النخبوى، أن تبذل جهوداً مضاعفة لأجل إثبات أحقيتها فى أن تحتل مركزاً مرموقاً كفصيل سياسى يطرح رؤية متقدمة للعلاقة بين الدين والسياسة، قد تمثل نموذجاً يحتذى لبقية القوى التى تدور فى الفلك الإسلامى. ومن جهة ثالثة، أن ثمة فروغاً للجماعة عانت، ولا تزال، من الاضطهاد السياسى والمجتمعى، على غرار الحال مع حركة النهضة التونسية، وجماعة الإخوان المسلمين فى سوريا، والأردن، بيد أن ذلك لم يمنعها من تطوير أفكارها ورؤيتها السياسية. ومن جهة أخيرة، ربما مثلت حجة الاضطهاد والتضييق الأمنى والسياسى، كعقبة فى سبيل التطور الفكرى للجماعة، حجة مقبولة إبان المحنة «الناصرية» التى كادت أن تودى بالجماعة، بيد أن ما تشهده الجماعة منذ عودتها للحياة السياسية قبل ثلاثة عقود ونصف، وانخراطها فى العمل السياسى بكافة أشكاله، يعرى مثل هذه الحجة، ويجعلها دليل إدانة أكثر من كونها حائط مبكى.

بالطبع نجحت الجماعة فى التخلص من العديد من آفات التاريخة، كالموقف من التعددية الحزبية التى رفضها المرشد الأول للجماعة حسن البنا، وكانت له أسبابه الخاصة حينذاك، وكذلك الموقف من العنف والمشاركة السياسية والدستور، ولا يمكن لعاقل أن ينكر التطور الملحوظ الذى شهد الخطاب السياسى للجماعة على مدار السنوات الأخيرة، بيد أنه من الصعوبة بمكان القول بوجود مشروع «سياسى» للجماعة تهيمن عليه الفكرة الديمقراطية، وهو ما يدفع بالكثيرين نحو إثارة الشكوك تجاه مدى إيمان الجماعة بقيم الديمقراطية ودفاعها عنها.

الفهم «الإخوانى» للديمقراطية

يبذل كثير من الباحثين جهداً طائلاً لإثبات التعارض التام بين أفكار جماعة الإخوان المسلمين ومسألة الديمقراطية، وقد تبارى البعض فى إطلاق الكثير من المقولات التى تحولت بفعل الزمن والتسييس إلى تهمة بديهية ألصقت بالجماعة منذ نشأتها.

وحقيقة الأمر فإن طرح مثل هذا الموضوع للنقاش يفترض التعرف على أمرين أولهما: طريقة فهم الجماعة لمسألة الديمقراطية، وإذا ما كان هناك مفهوم خاص للديمقراطية يسيطر على مخيلة قيادات الجماعة، وثانيهما: التعاطى الإخوانى مع مظاهر الديمقراطية وإشكالاتها.

بالنسبة للأمر الأول يمكن القول إن اقتراب جماعة الإخوان المسلمين من مسألة الديمقراطية كان قسرياً، لعبت فيه عوامل البيئة الخارجية دوراً أصيلاً، بحيث أصبح الشكل الاضطرارى هو المهيمن على نظرة الجماعة للديمقراطية. أى أن الديمقراطية كثيراً ما شكلت هاجساً وعامل ضغط على المحتوى الفكرى والتربوى للجماعة، ما دفعها إلى ضرورة البحث عن صيغة ما لنحت مفهوم خاص بالديمقراطية تتبناه الجماعة.

وتؤكد الخبرة التاريخية للجماعة هذه الفرضية، حيث لا يوجد فى أدبيات الجماعة حتى الآن مفهوم واضح ومحدد للديمقراطية، وكثيراً ما يجرى الحديث عن الشورى باعتبارها بديلاً عن الديمقراطية، ومعروف بالطبع حجم الإشكالات التى يثيرها هذا المفهوم، وهى حالة وإن لم تكن خاصة بجماعة الإخوان، إلا أن كثيراً من الحركات الإسلامية قد تخلص منها منذ أمد؛ لذا فقد كان اقتراب الجماعة من المفهوم اقتراباً وظيفياً، أى بمقدار ما يقدمه من خدمات تساهم فى تعضيد وضع الجماعة على الساحة السياسية من جهة، وتحقيق أهدافها السياسية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للأمر الثانى (التعاطى الإخوانى مع مظاهر الديمقراطية وإشكالاتها)، فيمكن القول إن حركة الجماعة فى هذا المجال كانت أسرع من سابقه، حيث طورت الجماعة أدائها السياسى، وحاولت تقديم أطروحات متقدمة فيما يخص إشكالات الديمقراطية كالنظرة للمرأة والعلاقة مع الآخر. وإن كان يغلب على هذه الأطروحات قدر من العمومية والغموض يزيد من شكوك الكثيرين تجاه الموقف الحقيقى للجماعة من هذه الإشكالات.

وباعتقادى أن مشكلة الجماعة مع مسألة الديمقراطية تنبع من التعاطى معها باعتبارها تحدياً خارجياً مفروضاً على الجماعة، وليست مطلباً داخلياً أو واقعياً يفترض التعاطى معه بجدية من أجل ترسيخه فى نفوس أعضائها وقواعدها. وليت نظرة

الجماعة للديمقراطية تكون بالحسم والوضوح اللذين يميزان موقفها من مسألة العنف وممارسة القوة لتحقيق الأهداف السياسية .

لذلك فكثيراً ما تتهم الجماعة بازدواجية الموقف من الديمقراطية، كما لو أن لديها مفهوماً مزدوجاً يقوم على الاعتقاد بأهمية الديمقراطية كأداة للحراك السياسى وتداول السلطة فى المجتمع، فى حين يعكس البناء الداخلى للجماعة، وطريقة التفاعل البينى رفضاً قاطعاً لمثل هذا المفهوم، وذلك على نحو ما سيرد لاحقاً .

ولا يجوز مطلقاً أن يتم الخلط بين الديمقراطية كفلسفة وكقيمة تستهدف مجتمع المساواة التامة والحرية والمشاركة فى اتخاذ القرار لكافة فئات المجتمع، وبين مظاهر الديمقراطية كالمشاركة فى الحياة السياسية والاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية . ذلك أنه كثيراً ما يفترض قادة الجماعة أن مجرد المطالبة بإفساح المجال للمشاركة السياسية كدليل على إيمان الجماعة بالفكرة الديمقراطية، فى حين تبدو الجماعة عاجزة عن إبداع مشروع سياسى حقيقى يستهدف الديمقراطية كقيمة أصيلة فى بناء النظام السياسى .

وسوء الأمر أن يعتقد البعض بأن مشاركة الجماعة فى الفعاليات السياسية من انتخابات عامة ونقابية لهى دليل كاف على إقناع الآخرين بإيمان الجماعة بالديمقراطية كقيمة إنسانية يمكن التضحية لأجلها ببعض من التراث الفكرى والسياسى التاريخى الذى قد يتعارض مع إقرار هذه القيمة . الأكثر من ذلك أنه لا يمكن فهم كيف يمكن لجماعة تسعى بكل جد لأن تعيد بناء المجتمع على أساس سليم يستهدف إقامة دولة مسلمة، أن تماطل فى توضيح موقفها الحازم من قضية الديمقراطية .

بالطبع قطع بعض قيادات الجماعة شوطاً مهماً فى سبيل تنقيح مواقف الجماعة من قضية الديمقراطية، بيد أن المفارقة أنه من الصعوبة بمكان إصدار حكم معمم على الجماعة ككل بأنها تحولت بالفعل كى تصبح جماعة ديمقراطية حقيقية . وهذا هو جوهر المشكلة لدى جماعة الإخوان المسلمين، ففى الوقت الذى يبدو سلوك الكثير من قياداتها الذين دخلوا البرلمان خلال الانتخابات الأخيرة أقرب لسلوك البرلمانين المخضرمين سياسياً، إلا أن ثمة فارقاً كبيراً بين هؤلاء وغيرهم من قيادات الجماعة الذين لا يزالون يعيشون فى كهوف الماضى، ولا يبذلون جهداً للخروج منها .

على أن ما جرت الإشارة إليه لا ينفي حقيقة مهمة تتمثل في طبيعة المناخ السياسى والثقافى السائد فى مصر على مدار العقود الثلاثة الماضية، والذى أسدل حجابهُ وستائره الفكرية على كافة القوى السياسية، وعطل نمو الفكرة الديمقراطية بداخل مؤسساتها وهياكلها التنظيمية. فقد عانت، ولا تزال، معظم الأحزاب المصرية من أزمة حقيقية فى مسألة الديمقراطية، وهو ما يرفع قدرًا من الحرج عن جماعة الإخوان المسلمين فيما يخص المسألة ذاتها.

ولا أحسب أننى أقر واقعًا حين أؤكد أن إحدى إشكاليات الديمقراطية فى مصر هى انتفاء «البذرة» ذاتها، وانعدام أصلها فى مختلف بنية النظام السياسى المصرى التى يحكمها الاستبداد، ويتغذى عليها حكم الفرد منذ أكثر من نصف قرن.

بين الجماعة والحزب .. صعوبة الحسم

نظريًا، لم تعرف النظم السياسية قوة اجتماعية ترغب فى ممارسة العمل السياسى، دون الاحتفاظ بهيكل حزبى يمكن من خلاله توفير عناصر للاستقطاب والممارسة والمشاركة السياسية. ولم تنشأ الأحزاب إلا كى تفى بهذا الغرض، بحيث تحظى بحق المشاركة فى صنع القرار السياسى، وبالتالي تحقيق برامجها وأهدافها التى قامت لأجلها.

لذلك فإن ثمة مفارقة كبيرة تعيشها جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، ففى الوقت الذى تنخرط فيه الجماعة بقوة فى المجال السياسى، بحيث يكاد يطغى على غيره من المجالات، لم تحسم الجماعة موقفها من مسألة التحول إلى حزب سياسى. وهى معضلة تضرب بجذورها فى طبيعة الفكرة الإخوانية ذاتها، والتى وضع لبنتها مؤسس الجماعة الذى عرف جماعته بكونها «دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية»^(١) وهو تعريف يجهض أى محاولة لنزع «اللباس» الدينى عن الجماعة، ويتركها عرضة لكافة سهام النقد الداخلى والخارجى.

معضلة الجماعة ليست فى وجود حزب من عدمه، فثمة اتفاق جامع على أنه مجرد وسيلة ليس أكثر، بيد أن السؤال هو وسيلة لأى هدف، هل هو الوصول للسلطة، أم

لإقامة الحكومة الإسلامية ، أم لتحقيق حلم الدولة الإسلامية وأستاذية «العالم»؟ أم لهذه الأهداف جميعاً .

وكثير ممن قابلتهم - خاصة على مستوى القواعد - لا يؤمنون بأهمية الحزب قدر إيمانهم بالجماعة ودورها الدينى والإرشادى ، ومن ثم فإن أى حديث عن نية الجماعة تأسيس حزب سياسى ، يهدف إما لرفع الضغط الذى يمارسه عليها النظام ، كما هو الحال فى معظم الحالات التى أعلنت فيها الجماعة نيتها تشكيل حزب منذ الثمانينيات من القرن الماضى ، وإما كتكتيك سياسى لتقليل مخاوف النخبة من أن تصبح الجماعة مجرد هيئة دينية لا تؤمن بالحزبية والتعددية السياسية .

مطالب الجماعة بأن يكون لهم حزب سياسى ليست جديدة ، بل متكررة منذ أواسط الثمانينيات رغم التأكيد المستمر لقيادة الجماعة على أنهم لن يتقدموا بطلب رسمى بذلك ، لاقتناعهم بعدم جدوى التقدم بطلب لتأسيس حزب فى ظل قانون الأحزاب القائم ، والذى لن يسمح لهم بأى حال من الأحوال بتكوين حزب سياسى ، وهو ما بات أكثر وضوحاً بعد تعديل المادة الخامسة فى الدستور المصرى ، والتى تحظر ممارسة أى نشاط حزبى أو سياسى على أساس دينى أو انطلاقاً من مرجعية دينية .

وقد نشأت فكرة تكوين حزب سياسى للإخوان عام ١٩٨٤م عندما قرر الإخوان دخول انتخابات مجلس الشعب ، وكان يتعين عليهم ، وفقاً لقانون الانتخابات الذى اعتمد نظام القوائم ، أن ينتموا لحزب سياسى ، كى تحق لهم المشاركة . وقد استدل المرشد العام للجماعة حينذاك محمد حامد أبو النصر بما قاله المرشد الثالث للجماعة عمر التلمسانى بضرورة أن يكون هناك حزب ينهض بجانب من نشاط الجماعة السياسى لتحقيق التكامل والشمول . وقد ظهرت الفكرة إلى النور بشكل كبير قبيل وفاة التلمسانى عام ١٩٨٦م ، وحملت اسم «حزب الشورى» ، ثم أعيدت المحاولة أوائل التسعينيات تحت اسم «الإصلاح» ، وتكررت للمرة الثالثة بالاسم نفسه عام ١٩٩٥م وقادها هذه المرة عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد ، وتم الكشف عن المحاولة الثالثة قبل القبض على مجموعة الـ «٨٢» عام ١٩٩٥م وتحويلها للمحاكمة العسكرية . وجرى الحديث عن محاولة رابعة قام بها عضو الإخوان محمد السمان عام

١٩٩٥م تحت اسم «الأمل»، ولكنها بدت كموقف شخصى من السمان ولا يعتبرها البعض محاولة إخوانية. ثم جاءت المحاولة الخامسة التى حملت اسم «الوسط» والتى أثارت جدلاً كبيراً داخل أروقة الجماعة أسفر عن انشقاق جزئى وخروج بعض الشباب عن الجماعة فى مقدمتهم أبو العلا ماضى وعصام سلطان^(٢).

ثم جاءت المحاولة الأخيرة فى منتصف يناير ٢٠٠٧م حين أعلن المرشد العام الحالى للجماعة محمد مهدي عاكف عن نية الجماعة تأسيس حزب سياسى. وقد بدا هذا الإعلان أقرب لرد الفعل على حملة التصعيد التى تتعرض لها الجماعة منذ أحداث جامعة الأزهر (ديسمبر ٢٠٠٦)، أكثر من كونها تعبيراً عن مراجعة فكرية بضرورة وجود حزب سياسى يعبر عن الجماعة، ويحقق طموحاتها السياسية.

وأغلب الظن أن هذه المحاولة قد تلقى المصير نفسه الذى لقيته سابقتها، ليس فقط لعدم اختلاف الظروف عما كان عليه الوضع فى السابق فحسب، وإنما أيضاً لعدم وجود جسم داخل الجماعة بشأن مسألة الحزب. ولعل أسوأ ما فى الأمر أن ينظر بعض قيادات الجماعة مع مسألة الحزب بمنطق الصفقات، أى أن يتم التعاطى مع الإشكالات التاريخية التى تعوق الفكر السياسى للجماعة كالموقف من المرأة والأقباط ومسألة الحريات والحدود والموقف من الأيديولوجيات والأفكار المغايرة كالعلمانية والشيوعية وغيرها، بالقطعة ومن خلال المزايدة على مواقف القوى السياسية الأخرى. وهو ما تجسده تصريحات بعض قيادات الجماعة حين يتم سؤالها عن مدى قدرة الجماعة على تقديم برنامج سياسى ديمقراطى.

إشكالات على طريق الحزب:

ثمة إشكالات عديدة تعترض طريق جماعة الإخوان المسلمين من أجل إنشاء حزب سياسى، وهى إشكالات يجب على الجماعة الالتفات إليها قبل التحرك فعلياً فى هذا الإطار.

● **لعل أول هذه الإشكالات يتعلق بالناحية الإجرائية، وهى تختص بالشكل النهائى الذى ينبغى أن تكون عليه الجماعة فى حال الحصول على ترخيص بتأسيس حزب سياسى.**

هنا تثار أسئلة عديدة: هل سيتم تفكيك الهيكل التنظيمي «الإخواني» القائم، وذلك لمصلحة قيام حزب سياسى ببنية تنظيمية وقيمة مختلفة تماماً عما درجت عليه الجماعة، أم ستظل الجماعة والحزب معاً، كى يصبح أمام «رأسين» لجسد واحد، على غرار الحال فى التجربة الأردنية .

وفى هذا الصدد يمكن القول بأن ثلاثة سيناريوهات يجرى تداولها داخل أروقة الجماعة بشأن الشكل الذى قد تصبح عليه الجماعة، إذا ما حظيت بفرصة تأسيس حزب سياسى، وجميعها يثير تساؤلات كثيرة .

السيناريو الأول، أن تتحول الجماعة كلية إلى حزب سياسى، ولكن مع وجود جمعية أهلية تمارس دوراً اجتماعياً واقتصادياً، ولكن ليس لها علاقة بالحزب مطلقاً . وهذا السيناريو يلقى تأييداً ما يمكن أن نطلق عليه التيار الإصلاحى داخل الجماعة .

السيناريو الثانى (مؤقت)، وهو أن يظل الحزب جزءاً من الجماعة ولو بشكل مؤقت، إلى أن تصبح هناك حياة ديمقراطية سليمة فى مصر، بحيث تضمن الجماعة عدم حظر أو تفكيك هذا الكيان الحزبى، حينئذ يمكن أن تتحول الجماعة إلى حزب حقيقى .

السيناريو الثالث، أن يظل الحزب جزءاً من الجماعة بشكل مستمر، وهذا السيناريو تؤيده غالبية القيادات المحافظة فى الجماعة، ولكنه يصطدم عملياً بتساؤلات كثيرة، سواء حول الصفة الرسمية للجماعة، وما إذا كانت ستحول إلى جمعية أهلية أم ستظل جماعة دينية دعوية؟، أو حول الصيغة التنظيمية، وما إذا كان الباب سيفتح أمام الجميع للانضمام بما فيهم الأقباط؟ وهنا يحق للبعض التساؤل: كيف تفتح العضوية للأقباط فى ظل وجود المعيار الدينى والتربوى كأساس للتجنيد والتنشئة والترقى . كذلك فإن ثمة تساؤلات مصيرية تطرح نفسها فى ظل هذا السيناريو منها: من الذى سيضع السياسة العامة للحزب؟ ولمن ستكون مرجعية القرار، للحزب أم للجماعة؟

ولعل الصيغة المثلى لحل هذه الإشكالية، تتمثل فى أن تمر الجماعة بمرحلة انتقالية، تبدأ بصيغة جمعية أهلية، إلى أن يتم تغيير البنى الفكرية والتنظيمية والهكيلية، بحيث يصبح أعضاء الجماعة مؤهلين للانخراط فى بناء حزب سياسى على أسس مدنية، بيد

أن هذه الصيغة لن تنجح إلا إذا ما حدثت انفراجة ديمقراطية حقيقية، ووجود ضمانات دستورية تسمح للجميع بالمشاركة فى الحياة السياسية.

● **الإشكالية الثانية،** هى إشكالية تنظيمية، وتتعلق بقدرة الجماعة على دفع فاتورة تحولها إلى حزب سياسى. وهنا لا غرو فى القول بأن الجماعة ذاتها قد تكون الطرف الأكثر تعرضاً للضرر إذا ما أقدمت على مثل هذه الخطوة. وذلك استناداً للحقائق التالية، أولاً: لا يوجد حسم داخل جماعة الإخوان المسلمين إزاء مسألة الحزب، خصوصاً فى ظل اقتناع نفر كبير من قياداتها بانعدام فرصة الحصول على رخصة قانونية. فى حين يخشى بعضهم أن يأتى ذلك على حساب الدور الدعوى للجماعة، وما قد يؤدى إليه من فقدانها لتعاطف جمهور عريض من قواعدها ومريديها.

لذا فكثير ما يصاب شيوخ الجماعة بالقلق لمجرد طرح فكرة الحزب، مما قد يسببه ذلك من قلق قد تهدد وحدة الجماعة وتماسكها الداخلى.

ثانياً: ثمة سجال «إخوانى» داخلى، لا تخطئه عين، وذلك فيما يخص المضى قدماً فى فكرة طرح برنامج لحزب سياسى، وهو سجال يعكس طبيعة الخلاف الفكرى والفقهى بين تيارى المحافظين والبراجماتيين داخل الجماعة، وتبدو فيه الغلبة لمصلحة القيادات المحافظة، التى تحظى بالتأثير الأوسع فى عملية صنع القرار فى مختلف الهياكل التنظيمية. ولا مبالغة فى القول بأن مصير أى محاولة حزبية من جانب جماعة الإخوان المسلمين قد يتوقف على حسم هذا الصراع، ولمصلحة أى الطرفين قد تميل الكفة.

ثالثاً: ثمة انقسام «إخوانى» فى المستوى القاعدى، حول مسألة الحزب السياسى برمتها، فمن جهة ترفض شريحة معتبرة من القواعد فكرة وجود حزب سياسى للجماعة، وذلك تحت وطأة عوامل كثيرة، منها الإيمان المطلق بالدور الدينى - الإرشادى للجماعة، والتخوف من طغيان النشاط السياسى على ما سواه. ومنها عدم هضم الكثير من هؤلاء لمفاهيم العمل الحزبى «العلى»، والرغبة فى استمرارية العمل التطوعى «السرى»، لما يوفره من حرية فى الحركة، وإتقان فى الأداء. ناهيك عن تخوف بعضهم من حدوث انشاقات داخلية بسبب مسألة الحزب، قد تدفع الجماعة تكلفتها.

وفى المقابل فإن ثمة شريحة «قاعدية» أخرى تتمتع بحس سياسى مرهف، وترغب فى مزاولة العمل السياسى من خلال كيان حزبى، مستلهمة فى ذلك تجارب عربية وإسلامية عى غرار الحال فى المغرب وتركيا، وهو ما يوفر عبئاً معنوياً مضاعفاً على قادة الجماعة بشأن ضرورة حسم مسألة الحزب. ولعل أحد المشاكل التى تتحسب لها الجماعة كثيراً، هى طبيعة رد الفعل المتوقع من إخوان «القواعد» تجاه مسألة الحزب إذا ما عرض عليهم برنامجهم.

● **أما الإشكالية الثالثة،** فهى إشكالية قيمية، وتتعلق بمدى قدرة الجماعة على إعادة تأسيس نفسها وفق أسس حزبية مدنية مغايرة لما درجت عليه الجماعة طيلة عمرها المديد. وهو ما يعنى ضمناً التعاطى مع أربع عقبات.

أولها تتعلق بإعادة النظر فى معايير الاستقطاب والتجديد والتنشئة، وضرورة تجاوز البعد الدينى - العقائدى كمعيار وحيد، وإنما إضافة معايير الانتماء السياسى والحزبى والإيديولوجى إليها. ذلك أن أحد الأسئلة البديهية التى قد تفرض على الجماعة، إذا ما فتح الباب للأقباط للدخول فيه هو: ما هى معايير التنشئة التى سيخضع لها هذا العضو؟ وما هى فرصه فى الترقى الحزبى؟ وهل سيكون من حقه الوصول إلى أعلى منصب داخل الحزب؟ بالطبع قد يبدو بعض هذه الأسئلة غير منطقى من الناحية العملية، بيد أنه يظل مطروحاً على الجماعة على الأقل نظرياً.

ثانيها، إعادة التفكير فى منظومة القيم «السرية» التى تهيمن على مجالات الترقى التنظيمى والحراك الداخلى، وإحلالها بقيم الشفافية والكفاءة.

ثالثها، تفكيك قيم «تصنيف» القيادة وتقديس الأفراد، وإتاحة الفرصة للاختلاف وتبادل الآراء، بعيداً عن منهج الثواب والعقاب.

ورابعها التخلص من عقلية «الترس» فيما يخص قيمة الفرد داخل الجماعة، وأن تصبح مصلحة الفرد وليس التنظيم هى الغاية النهائية للجماعة.

● **أما الإشكالية الأخيرة،** فهى إشكالية موضوعية، وتتعلق بالتعاطى مع المضمون الفكرى والسياسى لأى حزب سياسى قد تؤسسه الجماعة، ونقصد هنا كيفية تعاطى

الجماعة مع القضايا الخلافية التقليدية، كالولاية العامة (المرأة والأقباط)، والعلاقات الدولية، والرؤية الاقتصادية خصوصاً في مجالى السياحة والتوجه الاقتصادى .

وهنا يمكن القول بأن الجماعة لا تبدو مستعدة لتغيير موقفها من قضية الولاية العامة، التى تعد بالنسبة لبعض القيادات فى الجماعة كما لو كانت خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، وهو ما يعقد موقف الجماعة من قضية الديمقراطية بوجه عام، ويفقدها قدراً معتبراً من مصداقيتها أمام الراى العام .

وتكمن المعضلة الرئيسية التى تواجه الجماعة إزاء مسألة الولاية العامة، أنها لا تستند فى موقفها ذلك إلى حكم دينى، أو فتوى فقهية تمنع تولى المرأة والأقباط لمنصب رئاسة الدولة، وإذا كان الأمر محل خلاف، فضلاً عن صعوبات تحقيقه من الناحية العملية، فلا مبرر أن تظل الجماعة رابضة خلف موقف غير مبرر يقيد حركتها ويزيد الشكوك فى قدرتها على إنجاز نقلة نوعية فى أطروحاتها الفكرية .

الأكثر من ذلك أن الجماعة، لم تجهد نفسها فى البحث عن مخرج منطقى من هذه «الورطة»، وكان لها فى ذلك أن تستفيد من الاجتهادات الفقهية والروى الفكرية التى يقدمها علماء ومفكرون ذوو مصداقية عالية، كالدكتور محمد سليم العوا، والدكتور عبد المعطى بيومى، والمستشار طارق البشرى . . . إلخ .

أما فيما يخص الاتفاقات الدولية، فيبدو أن الجماعة فى حاجة لإعادة صياغة رؤيتها لمنظومة العلاقات الدولية، بحيث تتخلص من مفردات خطابها الأيديولوجى «العتيق» باتجاه شكل العلاقة مع الآخر، وكيفية التعاطى معه بشكل پراجماتى .

وفىما يخص الرؤية الاقتصادية، فتبدو الجماعة فى حاجة لإعادة ترتيب أجندتها وفق فقه الأولويات، قبل طرح أى برنامج اقتصادى على الأمة .

استحقاقات (فاتورة) إقامة حزب سياسى للإخوان،

تخطى جماعة الإخوان المسلمين إذا ما اعتقدت بأن إقامة حزب سياسى، عملية بسيطة يمكن أن تتم من خلال صياغة بعض البنود وملء بعض الصفحات، ثم إرسالها للمثقفين ليتداولوا أمرها فيما بينهم .

ذلك أن أى حديث عن رغبة الجماعة فى إقامة حزب سياسى يفترض قبلاً استعداد الجماعة لدفع «فاتورة» إقامة هذا الحزب، وذلك من خلال القيام بعمل إصلاحات جذرية داخلية بهدف تحويل التنظيم الإخوانى من جماعة دينية (دعوية)، حسبما تؤمن بذلك شريح واسعة من أعضائها، إلى تنظيم سياسى بحت، لا مكان فيها للوعظ والإرشاد.

كما أن إقامة حزب سياسى لا يتم من خلال إدخال «موتور» سيارة مرسيدس ٢٠٠٧ فى قلب عربة قولكس موديل عام ١٩٢٨، وإنما يتطلب الأمر تغيير العربة برمتها، كى تصبح أكثر أهلية للقيادة، لذا فإن ثمة استحقاقات يتوجب على الجماعة التعاطى منها، بعقلانية وإيجابية، قبل أى حديث عن إنشاء حزب سياسى، لعل أهمها ما يلى:

أولاً: على الجماعة أن تتخلص من طابعها الدينى الذى يميز هويتها السياسية، وهو ما يعنى إعادة النظر فى الميثاق التأسيسى للجماعة، وإعادة تعريف نفسها بعيداً عن الثوب الذى كساها به مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا حين عرف الجماعة بأنها «دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعية رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية». وأعتقد أن كل هذه الزوائد لم تعد الجماعة فى حاجة إليها حالياً بعد أن اشتد عودها وترسخت جذورها، ويكفيها فقط أن تكون حزبا سياسياً بكل معنى الكلمة. وهى بالطبع معضلة مركبة، يتمثل جزء منها فى طبيعة النظرة «التبجيلية» لتراث حسن البنا والتعاطى معه، أحياناً، باعتباره خارج مجال إعادة النظر والتطوير. ولا أدري لماذا لم تقم الجماعة بتطوير هذا التراث وإعادة تقديمه بشكل يتناسب مع واقع ٢٠٠٧ بدلاً من الوقوف به عند عام ١٩٣٨ الذى شهد التأسيس الحقيقة للجماعة فى مؤتمرها الخامس.

ثانياً: أن تبدأ الجماعة عملية نقد «جذرى» لخطابها الدينى، والذى يشكل حجر راوية فى درجة التطور السياسى للجماعة، فلا يعقل أن تتعاطى جماعة، تطرح نفسها بديلاً لما هو قائم، وتحمل على عاتقها مهمة تغيير المجتمع، مع الإشكالات والقضايا المطروحة بالطريقة القديمة نفسها، وكأن الزمن لا يتحرك، ولا شك أنه بدون تفكيك الإرث الدينى لجماعة الإخوان المسلمين، فلن تتحرك الجماعة خطوة للأمام، مهما علا نجمها السياسى وتطور أداؤها التنظيمى.

ثالثاً: أن تقوم الجماعة، إذا ما أرادت إقامة حزب سياسى، بإحداث قطيعة معرفية وسلوكية مع إرثها التنظيمى، القائم على المعايير الدينية الطهورية، وإعادة تأهيل أعضائها ومريديها وفق قيم ومبادئ سياسية محضة لا مكان فيها للسمع والطاعة وتقديس الزعامات، والابتعاد عن «تصميم» التنظيم.

رابعاً: أن تعلن الجماعة، أن الهدف الرئيسى لإنشاء مثل هذا الحزب هو الوصول للحكم، وذلك شأن أى حزب سياسى فى العالم، وهو ما يعنى قيام الجماعة بتحديد موقفها بوضوح من مسائل كثيرة، فى مقدمتها كيفية صياغة علاقتها مع الآخر، بنوعيه الداخلى والخارجى، ومنها أيضاً رؤيتها لإدارة شئون الدولة والمجتمع.

باختصار تبدو الجماعة فى حاجة إلى عملية جراحية صعبة للغاية، ولكنها ليست مستحيلة، من أجل تحويل طبيعتها وهيئتها كلياً، وأعتقد أن لدى الجماعة كفاءات و«أطباء» قادرين على القيام بمثل هذه العملية، إن توافرت لهم المساحة، وخلصت النوايا.

الخطاب الفلسفى للجماعة

برغم مظهرها السياسى، تظل جماعة الإخوان المسلمين جماعة دينية لا تختلف كثيراً عن الجماعات الدينية التى وجدت على مر التاريخ من حيث المرجعية وطريقة التفكير، لذا فإن الإطار الفلسفى الحاكم للجماعة ينطلق من مبدأ «سوسولوجيا الهيمنة الدينية» الذى سبق وشرحناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب، وهو المبدأ الذى ينصرف إلى انتظام جماعة دينية ما فى بناء محدد ووفق نظام عقيدى منتظم، يوجه طاقاتها باتجاه خدمة القيم والمبادئ التى جاء لأجلها هذا الدين. ويعبر هذا المبدأ عن نفسه فى أمرين أولهما الصلة الاجتماعية التى يولدها، ونموذج السلطة التى يتيحها. وترجم هذا المبدأ فى كافة القضايا التى تعترض الجماعة. ويمكن اختبار محددات الخطاب الفلسفى للجماعة من خلال تحليل مستوياته الثلاثة: الدينى، والفكرى، والسياسى.

فكثيراً ما اتهم الجماعة بعمومية خطابها الدينى، وتناقض خطابها الفكرى، وازدواجية خطابها السياسى، إلى الدرجة التى اعتبر فيها البعض أن مثل هذا الغموض

يمثل إحدى الأدوات التاريخية للجماعة، التي تتم ممارستها بشكل مقصود. بالطبع شهد الخطاب السياسى للجماعة على مدار السنوات الأخيرة تطوراً لافتاً، عطفاً على حال الزخم السياسى الذى مرت به البلاد، بيد أن ثمة شكوكاً لا تزال قائمة حول قدرة الجماعة على إنجاز تقدم حقيقى ينقلها إلى مستوى الحركات السياسية التقدمية، بدلاً من أن تظل مجرد حركة دينية احتجاجية.

فعلى مستوى الخطاب الدينى، يكاد المرء أن يجزم بأنه لم يحدث تغيير حقيقى فى مفردات هذا الخطاب منذ أن وضع أسسه حسن البنا قبل ما يزيد عن ثلاثة أرباع القرن، وهو الخطاب العام الذى يقوم على عدد من العناصر أوردها فى رسالة المؤتمر الخامس للجماعة المنعقد عام ١٩٣٨م أهمها^(٣):

- أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته، وهو السبيل النهائى للحياة بنواحيها كافة.

- الإسلام نابع من، وقائم على، مصدرية الأساسيين (القرآن، والسنة).

- الإسلام قابل للتطبيق فى كل زمان ومكان.

وهو ما يتجسد فى الشعار الشهير الذى أطلقه البنا بأن الإسلام «دين ودنيا». ومنذئذ لم يحدث تطور حقيقى فى الميراث الدينى الذى وضعه البنا للجماعة، وهو ما يسبب الكثير من الحرج للجماعة عند التعرض للعديد من القضايا والإشكالات التى تتطلب اجتهادات فقهية ودينية كقضية المرأة والأقباط وتطبيق الشريعة.

وحتى الآن تعاني الجماعة من ضعف واضح فى تراثها الفقهى، وينصرف الحديث هنا إلى قضيتين رئيسيتين أولاهما: ضعف تيار التجديد الدينى داخل الجماعة، فلا يكاد الخطاب الدينى الراهن للجماعة يختلف كثيراً عما وضعه مؤسس الجماعة حسن البنا على غرار ما سبقت الإشارة إليه.

أما القضية الثانية: فتتعلق بعدم قدرة الجماعة على الاستفادة من الاجتهادات الفقهية المتميزة التى أضافها رجال الأزهر المنتمين للجماعة من أمثال الشيخ محمد الغزالى والعلامة الدكتور يوسف القرضاوى، فضلاً عن الأطروحات المتقدمة التى قام بها المنتمون لمدرسة الإخوان والمقيمون فى الأطراف على غرار الكتابات الأولى للدكتور حسن الترابى، وإسهامات راشد الغنوشى وعبد الله النفيسى وغيرهم. وهو

ما يسبب الكثير من الحرج للجماعة عند التعرض للعديد من القضايا والإشكالات التي تتطلب اجتهادات فقهية ودينية كقضية المرأة والأقباط وتطبيق الشريعة والحدود والحريات والأيدولوجيا السياسية .

أما على الصعيد الفكري ، فيبدو الغموض والتردد جلياً في مواقف الجماعة ، ويكاد التراث الإخواني يخلو من اجتهادات فكرية تعبر في مجملها عن مشروع متكامل . وهى العضلة التي يطلق عليها جمال البنا «القصور فى التنظير» والتي تشير إلى انقطاع الإسهام الفكرى لجماعة الإخوان بوفاة مؤسسها حسن البنا ، ولم يقدم أحد من الذين شغلوا منصب المرشد العام عملاً يمثل إضافة مبدعة فى الفكر الإخواني باستثناء كتاب «دعاة لا قضاة» الذى صدر باسم المرشد العام الثانى حسن الهضيبى وعالج قضية التكفير التى ابتدعها سيد قطب . بل إن الخواء النظرى لدى الجماعة ، على حد تعبير جمال البنا ، هو الذى سمح بظهور اجتهادات مختلفة عن منهج الإخوان مثل كتابات سيد قطب «معالم على الطريق» وكتاب «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج^(٤) .

الأكثر من ذلك ، أن المفكر الإسلامى د . عبد الله النفيسى يرى بأن الريادة الفكرية لجماعة الإخوان فى مصر قد تقلصت إلى حد بعيد ، وانتقلت بعد إعدام سيد قطب إلى تنظيمات الإخوان فى بلدان الشام (سعيد حوى ، فتحى يكن) . ويؤكد النفيسى أن من يقرأ كتابات سعيد حوى ويستوعبها ، فقد قرأ واستوعب الفكر الحركى لدى الإخوان خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٣ م . ولعل أهم كتابين كتبهما حوى هما «المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين» ، و «دروس فى العمل الإسلامى» .

لذا يقسم النفيسى الفكر الحركى لجماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها عام ١٩٢٨م وحتى أوائل التسعينيات إلى ثلاث مراحل رئيسية تمثلها ثلاثة نماذج من المفكرين : حسن البنا ، وسيد قطب ، وسعيد حوى . وإذا كان البنا قد تمتع فى كتاباته بسعة نفسية وفكرية ، فإن قطب عبر عن فكر حركى صفوى طليعى ، أما حوى فهو خير معبر عن الازدواجية الفكرية والحركية التى تعيشها جماعة الإخوان المسلمين بين التزمت النظرى والفكرى داخل التنظيم ، والتسيب العقائدى خارجه على حد وصف النفيسى^(٥) .

أما على مستوى الخطاب السياسى فقد شهد تطوراً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك ارتباطاً بتغير الظروف السياسية فى مصر ما بين حكم الرؤساء عبدالناصر، والسادات، ومبارك. ويتضح هذا الأمر بجلاء عند اختبار موقف الجماعة من قضية الديمقراطية، بمختلف محدداتها من تعددية سياسية وحزبية ودولة مدنية وحقوق المواطنة. فبعد الرفض الشديد الذى كان يديه مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا لفكرة التعددية الحزبية، والذى استمر مهيمناً على قطاع عريض من قيادات الجماعة حتى بداية الثمانينيات، حدث تحول نسبى من مسألة الحزبية ودخلت الجماعة فى تحالفات حزبية لخوض انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ م، وبدأت الجماعة فى السعى من أجل تأسيس حزب سياسى منذ منتصف الثمانينيات، كى يصبح أداة سياسية فى يد الجماعة.

بيد أن مواقف الإخوان ظلت متضاربة من مسألة التعددية الحزبية حتى أوائل التسعينيات، فعلى الرغم من قبول الجماعة بالتعددية، إلا أنها كانت تشرطها بأن تكون داخل إطار مرجعية واحدة يمثلها الإسلام.

كما رفضها من قبل المرشد العام الأسبق للجماعة مصطفى مشهور فى مقال له نشرته مجلة الدعوة بقوله: «وفيما يختص بالأحزاب السياسية التى ظهرت وتظهر على ساحة البلدان الإسلامية، فالإخوان يرفضون هذا النوع من الأحزاب التى تقوم على مبادئ أرضية، وطالب الإخوان من زمن بحلها، فقد أساءت وتساء إلى البلاد، إذ توقد نار الخصومة والحق فى نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء. . . ونحن فى غنى عن كل ذلك، فإسلامنا نظام كامل لا بديل له؛ لأنه من عند الله الحكيم العليم»^(٦).

أما فيما يخص مسألة احترام الدستور المدنى، فقد شاب خطاب الجماعة نوع من التضارب، فعلى سبيل المثال يشير المرشد العام الرابع للجماعة محمد حامد أبو النصر فى خطاب وجهه للرئيس مبارك فى يناير ١٩٩٥ م دفاعاً عن أهداف الإخوان بعدما اتهمتهم السلطات بالسعى للانقلاب على نظام الحكم إلى أن «الجماعة تحترم الدستور المصرى، وهذا الدستور يكفل للإخوان الحق فى ممارسة دورهم فى النظام الديمقراطى دونما قيود، وأنهم يسعون للسلطة فى ظل التعددية دونما تأثيم أو تجريم» فى حين يشير المرشد العام السادس للجماعة مأمون الهضيبى إلى أن الإخوان لا يزالون يصرون على مطلبهم بتغيير الدستور من أجل أن يتلاءم مع الشريعة^(٧).

ولكن مع تزايد الانتقادات الموجهة للجماعة باعتبارها لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية الحزبية، وترفض مقومات الدولة المدنية، خاصة فيما يتصل بالدستور المكتوب والمساواة بين المرأة والرجل، وحقوق المواطنة، أصدرت الجماعة بعض الوثائق والبيانات لتوضيح رؤيتها لهذه القضايا. وكانت أبرز الوثائق في هذا الصدد هي «وثيقة الشورى وتعدد الأحزاب» التي صدرت عام ١٩٩٤، وتناولت المبادئ العامة التي يراها الإخوان المسلمون لشكل نظام الحكم، ومنها^(٨):

- اعتبار الشورى هي أساس ممارسة الحكم.
 - الأمة مصدر السلطات.
 - الالتزام بالتعددية الحزبية والسياسية.
 - إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات.
 - على الرغم من التسليم بأن القرآن والسنة هما الدستور الأسمى للمسلمين، إلا أنه من الضروري وجود دستور مكتوب للأمة.
 - المساواة بين المسلمين والأقباط في الحقوق والواجبات.
- ورغم ذلك، فقد ظلت هناك شكوك في جدية الإخوان بالالتزام بما ورد بهذه الوثيقة، ورأها البعض مجرد تغيير تكتيكي لا يعكس تحولاً إستراتيجياً في فكر الجماعة.

وعلى مدار عقد كامل لم تصدر الجماعة وثيقة شاملة، أو برنامجاً سياسياً متكاملًا يمكن من خلاله استيضاح موقف الجماعة من الكثير من القضايا والإشكالات الملتبسة، إلى أن أعلنت الجماعة في الرابع من مارس ٢٠٠٤م، وللمرة الأولى، عن برنامج واضح للإصلاح، فيما عرف بـ «مبادرة الإصلاح». وقد تحولت المبادرة إلى برنامج سياسي فيما بعد خاضت من خلاله الانتخابات التشريعية. وقد ركز البرنامج على «المرجعية الإسلامية والآليات الديمقراطية في الدولة المدنية الحديثة»، ويرفض فكرة «الدولة الدينية»، ويحدد هدفه في «الإصلاح» والتغيير وتطبيق شرع الله عبر «الوسائل السلمية المتاحة وعبر المؤسسات الدستورية»، وينقسم هذا البرنامج لثلاثة محاور هي:

(النهضة، والإصلاح، والتنمية) تدرج تحت كل محور منها برامج سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونسائية وإعلامية وصناعية واستراتيجية وتربوية وصحية وغيرها بالتفصيل^(٩).

وقد بدا واضحاً أن الجماعة حسمت أمرها فيما يخص قبول مبادئ ومؤسسات وإجراءات النظام الديمقراطي الحديث، وفي مقدمتها الانتخابات العامة كوسيلة للمنافسة، والبرلمانات كمؤسسات للتغيير السياسى والاجتماعى، والتعدد الحزبى كمؤسسة وآلية للتعبير، والنشاط السياسى والتداول السلمى للسلطة كمبدأ حاكم للعبة السياسية الداخلية.

فى حين يرى البعض أن الجماعة لا تزال تعاني من بعض الغموض فى قضيتين رئيسيتين تتعلقان بالحقوق المتساوية لكل من المرأة والأقليات غير المسلمة داخل النظام السياسى الذى يتبناه الإخوان المسلمون. فبالرغم من أن الحركة قد تبنت فى عديد من وثائقها الرسمية، وآخرها مبادرة الإصلاح المشار إليها، موقف المساواة فى الحقوق والواجبات بين المسلمين عموماً والأقليات غير المسلمة من جانب وبين رجال المسلمين ونسائهم، إلا أن ذلك أتى فى صياغات عامة تفتقر إلى الوضوح والتفصيل اللذين يغلقان باب الالتباس فى الموقف أو الشبهات حوله، وبخاصة فيما يتعلق بحق الفئتين فى تولى الولاية العامة فى البلاد ذات الأغلبية المسلمة^(١٠).

ويبدو أنه ليس ثمة مجال أمام جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، إذا ما رغبت فى البقاء كطرف أصيل فى المعادلة السياسية المصرية، سوى إعادة تأسيس نفسها على أساس فكرى متقدم يدفع قواعدها نحو تخطى فجوة «الزمن» الديمقراطى، ويعوض سنوات جذبها السياسى.

التنظيم الداخلى للجماعة.. «تسلطية» مشروعة

تمثل طريقة التفاعل وبناء العلاقة بين المستويات المختلفة داخل جماعة الإخوان المسلمين إحدى النقاط الغامضة تاريخياً، وذلك على الرغم من وجود هيكل تنظيمى حددته لائحة الجماعة منذ أكثر من ستين عاماً. وكثيراً ما تعرضت الجماعة للانتقاد

بسبب سلطوية بنائها التنظيمى ، وانتفاء أى صفة ديمقراطية فى تحديد هرمية العلاقات الداخلية . ويكاد اعتماد مبدأ السمع والطاعة أن يصبح تهمة لاصقة بالجماعة ، ما انفك الجميع يهاجمها بها . من جهتها لم تنف الجماعة اعتمادها هذا المبدأ ، ولا ترى فيه تناقضاً مع فكرة الديمقراطية وحرية التعبير ، بل تنظر إليه باعتباره أحد أدوات القوة والانضباط .

وللحق فإن ثمة إفراط فى اتهام الجماعة بانتفاء ممارسة أى نوع من الديمقراطية الداخلية ، فحسب لائحة الجماعة فإن اختيار الأعضاء فى مختلف المستويات يتم عبر انتخابات حرة ومباشرة ، سواء على مستوى مكتب الإرشاد أو مجلس شورى الجماعة ، أو على مستوى الشعب والمناطق . بيد أن ما يشير اللفظ حول هذه المسألة أمران أساسيان : أولهما : يتعلق بقدرة أى عضو إخوانى على معارضة رئيسه أو الأعلى منه مرتبة ، ومجادلته أو حتى رفض تعليماته . وثانيهما : يتعلق بطرق الترقى والحراك الداخلى بين المستويات التنظيمية للجماعة .

وبالنسبة للعنصر الأول ، فيمكن القول إن الجماعة تتبنى مبدأ «المعارضة من الداخل» أى من حق كل أخ أن يبدى اعتراضه أو عدم موافقته على مسألة ما ، ولكن بشرط أن يتم ذلك من خلال التناصح والتشاور الداخلى ، وليس من خلال التشهير أو التلويح بالخروج من الجماعة . وهى مسألة تضرب بجذورها فى طبيعة الفكرة الإخوانية التى تقوم على ضرورة الحفاظ على وحدة الجماعة وعدم تفرقة صفها ، وهى تجسيد لمبدأ «دعنا نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» ، لذا لم يكن غريباً أن تشهد الجماعة على مدار تاريخها خروج العديد من قياداتها والمنتسبين إليها ، إما بسبب رفض الاستماع لوجهات نظرهم ، وإما بسبب عدم رضاهم عن طريقة إدارة الجماعة لشئونها ، وإما لأسباب خاصة بهم .

أما بالنسبة للقضية الثانية ، فإنها منطقية ومفهومة فى ظل جماعة تعتمد البعد الإيمانى - العقائدى مصدراً وحيداً للتجديد والاستقطاب ، وبالتالي يصبح «أهل الثقة والإيمان» الأجدر بالترقى وحجز المقاعد القيادية . وتبدو هذه المسألة أكثر وضوحاً فى المستويات القاعدية التى تبدو فيها المنافسة واضحة على حجز مقاعد قيادية على مستوى الأسر والشعب والمناطق .

بيد أن الأهم من هذا كله هو مسألة البيعة، والتي تودى بأى حديث عن الديمقراطية داخل الجماعة، كما تجهض حديث الجماعة عن إيمانها بالفكرة الديمقراطية ذاتها. وقد وضع حسن البنا صيغة تاريخية لمسألة البيعة فى رسائله حيث يقول: «أركان بيعتنا عشرة فاحفظوها: الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهد، والتضحية، والطاعة، والثبات، والتجرد، والأخوة، والثقة»، وهى مبادئ تبدو لأى شخص كما لو كانت دليل اختبار لصدق الأخ وجدارته بنيل ثقة قياداته. وفى شرحه لمفهوم الطاعة يكتب البنا عنه أنه «امتثال الأمر، وإنفاذه تَوْأً فى العسر واليسر والمنشط والمكره».

ولا تخلو أدبيات الإخوان من تأكيد معنى الطاعة والالتزام بما تقرره القيادات؛ لذا يصعب اعتبار علاقة القيادة والقاعدة داخل الجماعة على أنها أحد أشكال العلاقات الحزبية المتعارف عليها، ذلك أنها أقرب للعلاقة الهيروقراطية التى تسم التجمعات الدينية بكافة أشكالها.

وخلال مقابلاتى بالعديد من أعضاء القواعد، اكتشفت أن ثمة خللاً واضطراباً يسيطر على الجميع منهم فيما يخص مدى العلاقة بين مبدأ السمع والطاعة وحرية التعبير عن الرأى الذى قد يصل إلى رفض بعض الأوامر والالتزامات. بل إن كثيراً منهم ينظر لمبدأ السمع والطاعة باعتباره أحد أشكال الديمقراطية الداخلية فى الجماعة.

بيد أن ما يجب ذكره هنا أنه منذ أن فازت الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥م قد تم التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات دورية على مستوى الأسر والشعب والمناطق، بحيث تصبح الديمقراطية هى المعيار الوحيد للترقى داخل الجماعة. بالطبع تنص لائحة الجماعة على إجراء هذه الانتخابات، إلا أنه لم يكن هناك التزام حقيقى بذلك، إلى أن تم تعميم بريد داخلى من المرشد العام للجماعة بضرورة تفعيل آلية الانتخابات الداخلية.

وهنا يتبلور المفهوم الإخوانى «المزدوج» للديمقراطية فى أوجه، ففى الوقت الذى من المفترض أن تصبح فيه الديمقراطية آلية للحراك الداخلى، فإن مظاهرها الأخرى كالمعارضة والشفافية ورفض تعليمات القيادات تظل على حالها من التجاهل وعدم الاعتراف بأحقية العضو الإخوانى فى ممارستها.

الموقف من الآخر «الداخلي»

يكاد الموقف من الآخر الداخلي، وأقصده به الآخر النوعي والديني، أي المرأة والأقباط، أن يكون رأس حربة في كثير من الاتهامات التي تكال ضد جماعة الإخوان المسلمين، ويقوم دليلاً على ضعف الثقافة الديمقراطية لديها. وكثيراً ما اتهمت الجماعة بازدراء هذا الآخر والتقليل من شأنه على أساس ديني، إلى درجة تحولت فيها مثل هذه الاتهامات إلى «لعنة» تاريخية تطارد الجماعة أينما ذهبت.

وحقيقة الأمر، فإنه وبغض النظر عن موقف الجماعة الحقيقي من قضية العلاقة مع الآخر الداخلي، فإن القضية تبدو أبعد من ذلك بكثير، فهي ترتبط في جزء رئيسي منها بالثقافة العامة في المجتمع، وما تنتجه من أنماط سلوكية ومعرفية تجاه هذا الآخر، وهذه هي الكارثة بحد ذاتها. بيد أن هذا لا يقوم كمبرر لأي موقف متشدد يسم جماعة الإخوان المسلمين في هذا الصدد، إنما قصدت أن ألفت الأنظار إلى مدى عمق هذه القضية وتجزرها في بنية العقل المصري، وربما العربي.

أما ونحن نتحدث عن حركة «دينية» تستهدف مشروعاً سياسياً فإنه من المحتم عليها أن تأخذ مواقف تتلاءم وفرص تحقيق هذا المشروع؛ لذا فإن الموقف من المرأة والأقباط يظل باباً مفتوحاً على مصراعيه لكل من يرغب في مهاجمة الجماعة ونعتها بجميع صفات السلطوية والطائفية.

وإذا كان من المنصف أن نذكر التطور الذي لحق بموقف الجماعة من هذه القضية خصوصاً منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، والتي أصدرت فيها الجماعة عدة وثائق تحدد موقف الجماعة من المرأة والأقباط وتولى المسئوليات العامة، وقد نظر البعض إلى هذه الوثائق باعتبارها «التأسيس الثاني» للجماعة، إلا أنه يمكن القول إن هذا الموقف لم يتحرك خطوة واحدة إلى الأمام على الرغم من مرور أكثر من عقد كامل على إصدار هذه الوثائق.

ففي وثيقة «بيان للناس» التي صدرت في الثلاثين من أبريل ١٩٩٥م جرى التأكيد على موقف الجماعة من غير المسلمين، وأطلقت العبارة الشهيرة التي لا يزال يرددها قادة الجماعة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وهم شركاء في الوطن وإخوة في الكفاح

الوطني الطويل ، لهم كل حقوق المواطن المادى منها والمعنوى ، المدنى منها والسياسى ، والبر بهم والتعاون معهم على الخير فرائض إسلامية لا يملك مسلم أن يستخف بها أو يتهاون فى أخذ نفسه بأحكامها ، ومن قال غير ذلك وفعل غير ذلك ، فنحن برآء منه ومما يقول ويفعل»^(١١).

أما وثيقة «المرأة المسلمة فى المجتمع المسلم» التى صدرت فى مارس ١٩٩٤م فإنها تؤكد على حق المرأة فى العمل والمشاركة فى الانتخابات والترشح للمجالس المنتخبة ، وتولى الوظائف العامة والحكومية .

بعد عقد كامل من إصدار هذه الوثيقة وفى الرابع من مارس ٢٠٠٤م أطلقت الجماعة مبادرة شهيرة أطلقت عليها «مبادرة الإصلاح» تناولت فيها جوانب مختلفة لمفهوم الإصلاح حسبما تراه الجماعة ، لم يطرأ فيها أى جديد فيما يخص الموقف من الأقباط والمرأة .

لذا لم يكن غريباً أن يحظى موقف الجماعة من الأقباط بالكثير من الاهتمام عقب صعودهم المفاجئ خلال انتخابات ٢٠٠٥م ، وكان حرياً بالجماعة أن تعيد التأكيد على موقفها فى هذا الشأن ، بل سعت إلى الدعوة إلى تدشين مبدأ الحوار المستمر مع الإخوة الأقباط من أجل إزالة الكثير من المخاوف التى تصاعدت بشكل ملحوظ عقب فوز الإخوان فى الانتخابات .

وبغض النظر عن حال الهلع «المزمن» التى تحولت بفعل الحملات الإعلامية المنهجية ضد الجماعة ، خصوصاً فيما يتعلق بالموقف من الأقباط ، فإن الأمر قد تحول إلى «فوبيا» تجاه الجماعة ، أو «مصيدة» يسعى كثيرون لاصطياد الجماعة من خلالها . وإن كان مثل هذا الطرح لا يقلل من قدر الجمود الذى يحيط بالجماعة ، سواء فى هذه القضية أو غيرها من قضايا وإشكاليات الديمقراطية .

وللإنصاف فلا يمثل خطاب جماعة الإخوان المسلمين فيما يخص رؤية الآخر وكيفية التعااطى معه استثناء على قاعدة عموم المصريين ، وهو ما يلقي بمسئولية مزدوجة على الجماعة ، مرة لأنها تعبر عن شريحة معتبرة من المجتمع المصرى يجب تغيير محتواها الثقافى والفكرى وتنقيحه فى نظرتة للآخر ، ومرة ثانية لكونها تنطلق من

مرجعية دينية يفترض معها التوصل إلى حلول فقهية لهذه المسألة حتى لا يتهم الإسلام ذاته بالجمود في التعااطى معها.

غموض فكرة «المرجعية الدينية»

تمثل قضية المرجعية الدينية إحدى الإشكاليات التي تقع فيها جماعة الإخوان المسلمين، ويبدو هنا الفرق واضحاً بين الجماعة وبين بقية التيارات الإسلامية التي قطعت شوطاً كبيراً في الاقتراب من الفكرة الديمقراطية. ومنبع الاختلاف ليس في الاعتقاد بأهمية مسألة المرجعية، فالجميع يتفق على ذلك، بيد أنه في طريقة التعااطى مع استحقاقاتها، ففي حين تناول التيارات الإسلامية التقدمية كحركة النهضة التونسية أو حزب العدالة والتنمية المغربي، فضلاً عن أحزاب الوسط الإسلامية مسألة المرجعية تنظر إليها باعتبارها الخلفية العريضة أو «الضمير الخلفي» الذي ينبثق منه مشروع الجماعة، وهو ما يضيف كثيراً من المرونة على مواقفها من القضايا الإشكالية كالمرأة والآخر والحريات وغيرها. في حين يسم الغموض موقف جماعة الإخوان المسلمين من مسألة المرجعية الدينية، وهو ما يترجم في غموض مواقف الجماعة في العديد من القضايا السابق الإشارة إليها.

وقد أدى تمسك الجماعة بفكرة المرجعية الدينية إلى النص في تعديلات الدستور المصري على حظر ممارسة أى نشاط سياسى أو حزبى على أساس دينى أو مرجعية دينية، وكأنما استهدف المشرع جماعة الإخوان تحديداً بهذا التعديل.

وإجمالاً، تتركز حجج الرافضين للتمسك بمثل هذه المرجعية في أربعة نقاط رئيسية.

أولها: أنها تعبر من وجهة نظرهم عن ردة «فكرية» ونكوص مبین لمكتسبات الحداثة والقيم المدنية التي يجب أن تنخرط فيها المجتمعات العربية. وذلك انطلاقاً من المقولة السوسيولوجية التي تفترض انحسار النزعة الدينية كلما زادت جرعة الحداثة و«العصرية».

ثانيها: أن ثمة تصوراً راسخاً لدى البعض باحتمالات انخراط أى فصیل «إسلامى» ذى مرجعية «دينية»، وهو في هذه الحال الإخوان المسلمون، في ممارسة نوع من الوصاية

الدينية على المجتمع ، محاولاً فرض رؤيته للإسلام على بقية الأطراف والقوى التي قد تكون مختلفة معه سياسياً وإيديولوجياً أو حتى دينياً ، وهو ما قد يعد تعسفاً بالحقوق الفردية وفي مقدمتها حقوق الاعتقاد والاختلاف . ويستشهدون في ذلك الأمر بحال الجمود الفقهي والفكري لدى جماعة الإخوان المسلمين ، خصوصاً في مصر .

ثالثها : أن التمسك بمثل هذه المرجعية من شأنه أن يعيد إنتاج المعضلة التاريخية المتمثلة في إشكالية العلاقة بين الدين والدولة (أو السياسة حسب رؤية البعض) والتي تعطلت بسببها معظم الأطروحات النهضوية التي أنتجها العقل العربي على مدار القرنين الماضيين .

رابعها : أنه من شأن تمسك أي فصيل إسلامي «معتدل» بمثل هذه المرجعية أن يفتح الباب أمام التيارات الإسلامية الأخرى ذات النهج المتشدد في اللجوء إلى هذه المرجعية كمبرر لأية رؤى (وربما أفعال) قد تراها تعبيراً عن الالتزام بهذه المرجعية .

ودون التقليل من هذه الحجج ، أو غيرها مما قد يرى فيها البعض اتفاقاً على مكتسبات الدولة المدنية ، يمكن القول إن جوهر المشكلة لا يكمن في التمسك بالإسلام كمرجعية عامة في ممارسة كافة أنواع النشاط الإنساني بما فيها السياسي - الدنيوي ، بقدر ما هي في فهم كل طرف لمسألة المرجعية ذاتها .

حيث يبنى كل طرف حججه ومنطقه على مفهوم خاطئ ومشوه لفكرة المرجعية ، فمن جهة لا يتعدى تمسك جماعة «الإخوان المسلمين» بفكرة المرجعية حاجز الشعار العام الذي يجرى استخدامه لتمرير فهمهم للنصوص الدينية وتأويلاتها المختلفة ، والتي قد لا تتفق بالضرورة مع أية تأويلات وأطروحات أخرى لمعاني هذه النصوص . وكثيراً ما يصطدم الإخوان بمسائل سياسية تثبت عجزهم عن استنباط أحكام «دينية» تتلاءم ومتطلبات الواقع .

في حين لا يتعدى طرح الطرف المقابل حاجز الرفض المسبق لأية فكرة قد تكتسى برداء إسلامي ، وذلك إما لأسباب حدائية تنطلق من ضرورة التخلص من أية أفكار دينية (وهي هنا مرادفة للشعوذة والخرافة) كشرط استباقي لانطلاق مسيرة التحديث والتقدم ، وذلك استشهاده بما فعلته المدنية الأوروبية التي انطلقت بعد فك العلاقة بين

الكنيسة والقصر . وإما لأسباب ثقافية تنطلق من ضرورة تطبيق الثقافة التقليدية العربية والتخلص من هيمنة العقل «الدينى» ، ووقف «المنتج» الدينى كمصدر للثقافة ، باعتباره تعبيراً عن التخلف والجهل . وإما لأسباب سياسية ، تنطلق من ضرورة وقف المد الدينى «الإسلامى» باعتباره خطراً يهدد وجود التيارات السياسية والأيدولوجية الأخرى .

وسوء الأمر أن يصبح الجدل بين الطرفين حول مفهوم المرجعية مجالاً للمزايدة فى مواقفهما ، وأداة يجرى توظيفها من أجل تعظيم مكاسب كل طرف ، فمن جهة يدرك الإخوان المسلمون أن مجرد التمسك بهذا الشعار العام أحد أسباب الجذب لدى الجمهور الإسلامى العريض ، الذى تلهبه الشعارات الفضفاضة ، بغض النظر عن التفسير «الإخوانى» له ، فى حين تتوحد النخب العلمانية (أو على الأقل تلك التى لا تتفق مع الإسلاميين) مع النظم الحاكمة من أجل ممارسة نوع من التخويف تجاه أفكار وتأويلات الإخوان المسلمين وغيرهم من التيارات الدينية .

من هذا المنطلق يصبح من المفيد طرح بعض الحدود الضابطة لمفهوم المرجعية الإسلامية ، وما تنطوى عليه من أفكار وأطر عامة ، قد يساهم فى إزالة بعض من جوانب الالتباس بين رؤى الطرفين ، ووقف حال الاستقطاب الراهنة التى تكاد تشطر المجتمعات العربية إلى فريقين متصارعين .

وفى نظرنا أن نقطة البدء فى حل هذه الإشكالية تنطلق من البحث عن إجابات محددة لثلاثة أسئلة رئيسية هى : ماهية فكرة المرجعية بحد ذاتها؟ ولماذا المرجعية الدينية (الإسلامية تحديداً) دون غيرها؟ وما هو الاستخدام الأمثل لفكرة المرجعية؟

تبدو فكرة المرجعية كما لو كانت «حاضنة» قيمة تتجسد من خلالها ليس فقط طرق التفكير والممارسة لدى أمة من الأمم ، وإنما أيضاً تعبر عن طموحات وآمال شعوب هذه الأمة ، تلك التى تتم ترجمتها فى إطار مشروع حضارى يمثل دعامة قوية فى مواجهة مخاطر الانحلال أو التراجع فى مواجهة الأيدولوجيات والأفكار الأخرى . وهى (المرجعية) تعبر عن نفسها بشكل «عفوى» فى ممارسات البشر اليومية ، كما تحدد استجاباتهم وردود فعلهم تجاه القيم والثقافات الأخرى .

ومن هنا تأتي خطورة الحدة في اتخاذ مواقف «مطلقة» من هذه المرجعية، إما من خلال الرفض التام لها، وإما من خلال استغلالها دون القدرة على تحمل تبعاتها، ناهيك عن فهم معانيها العميقة. كما أنه لا يجوز لأى طرف أن يحتكر تقديم تفسير أو «تأويل» محدد لهذه المرجعية، طالما أنه لم يضع محدداتها أو يبتكرها من العدم، ذلك أنه لا يعدو كونه مستفيداً منها، شأنه في ذلك شأن الآخرين.

وإذا كان التعريف السابق ينصرف إلى جميع أصناف المرجعيات سواء كانت دينية أم وضعية، فإن ما يخص المجتمعات الإسلامية منها هو تلك المرجعية الدينية، والتي لا تعنى مطلقاً نفى أو إقصاء أى مرجعية أيديولوجية أخرى (وفى هذه الحال لن تسمى مرجعية بقدر ما هى انتماء فكرى مقيد زمنياً وبشرياً)، وأيضاً لا تعنى إعادة إنتاج الحكم الثيوقراطى، بقدر ما تعنى ضرورة ملائمة هذه الانتماءات والعقائد الفكرية لتلك المرجعية العامة.

وتفصيل الأمر أن الإسلام لم يتنزل باعتباره مجرد دعوة سماوية تختصر نفسها فى أداء العبادات فحسب، وإنما جاء تطويراً وتجديداً للأفكار الدينية السابقة عليه، وتوحيداً لقيمها الإنسانية فى مركب حضارى واحد، له قدرة «ملهمة» على تجديد الحياة الروحية والمدنية، وهو الذى لا يزال يشكل حتى اليوم مصدراً مهماً للعزيمة والثقة من أجل بناء المجتمعات المدنية. بل إن فكرة الفصل المادى بين العقائد الدينية والممارسة السياسية فى بعض الديانات الأخرى (والذى يتخذها البعض دليلاً على المدنية والتقدم)، لهى دليل على صعوبة تحقيق هذا الدمج «الخالق» بينهما، أكثر من كونه علامة على فشل الإسلام فى تحقيق هذا الفصل.

باختصار فقد جمع الإسلام بين عدم قدرة اليهودية على التخلص من الرغبة فى امتلاك الأرض والدمج بين ملكوت الله وملك بنى إسرائيل (فى نزعة ثيوقراطية واضحة)، وبين نزوع المسيحية نحو الخلاص والحياة الأخروية والتبشير بقدوم الساعة وإهمال الشأن الدنيوى (فى نزعة كهنوتية راسخة)، وذلك من خلال إنتاج مركب حضارى حرر الفرد من أى سلطة وسيطة قد تعوق المدنية وانطلاقه لتعمير الأرض.

أى أن الإسلام مثل بحد ذاته ثورة مدنية واسعة فى مواجهة استبداد الدولة الدينية من جهة، وكهنوت السلطة التبشيرية التى عطلت الحضارة الأوروبية ردحاً طويلاً من الزمن من جهة أخرى؛ لذا لم يكن غريباً أن تصبح مؤلفات ابن رشد، خصوصاً فى علم الكلام الإسلامى، منبعاً رئيسياً لأفكار النهضة الأوروبية، بل ما كان له (ابن رشد) أن يبدع ويقدم أطروحاته الفلسفية لولا رحابة العقل الإسلامى التى سمحت لها بنقل أفكار الفلاسفة الإغريق وتطويرها وإضافة لها. ومن هنا تأتى إجابة السؤال الثانى المطروح أعلاه، ذلك أن أفضل ما قام به الإسلام، هو نقل مركز الثقل فى السياسة (باعتبارها بناء للهوية الجامعة) من الدولة إلى المجتمع، بحيث حررت الإرادة الإنسانية من قيود الملك (الإله) ورجل الدين (الوصى) كى تعطى للفرد حرية التصرف والتحرك بإرادة واعية ومخيرة (ومبدعة).

من هنا تبدو قضية المرجعية الإسلامية، دون غيرها من المرجعيات الدينية، أمراً مصيرياً وأصيلاً فى تكوين هوية الشعوب العربية والإسلامية، يصعب التخلص منه تحت أى مبرر.

أما فيما يخص الاستخدام الأمثل لفكرة المرجعية الإسلامية، فيقع جزء كبير من مسئوليته على عاتق الفقهاء والمجددين ورجال الدين المصلحين. ذلك أن طبقات الجمود والتكلس الفقهي التى تراكت فوق تراثنا الدينى والعقلى أفقدت هذه المرجعية بريقها، وعطلت مفعولها، بل على العكس جعلت منها عبئاً، ومصدر قلق يسعى الكثيرون للتخلص منه.

وفى هذا الإطار يمكن الاستفادة بما قرره برهان غليون الذى يشير فى مؤلفه المتميز (نقد السياسة .. الدولة والدين) من أن فهم علاقة الإسلام بالسياسة، يستدعى إدراك ثلاثة أمور كبرى، أولها: مركزية الدين بالنسبة للاجتماع المدنى كله، وبالتالى وضعه فى مركز الحياة الاجتماعية بمختلف ميادينها، وثانيها: استيعاب الدين للنشاطات الروحية والزمنية معاً وانغماسه فى النشاطات الدنيوية، وعدم اشتراط التطابق بين مفهوم الدين والمقدس الإلهى بالضرورة. وثالثها: إدراك أن الدين، وذلك بما هو شرع وقانون، وبما هو إطار لتكوين المشروع العامة للجماعة السياسية، وبما هو مركز التكوين العقيدى للأطر والقيادات، وبما هو المسئول بتكوين اللحمة الجماعية وتربية

روح التضامن التى تقوم عليها السياسة نفسها، بات هو المقر الرئيسى للممارسة السياسية وذلك على غرار ما كان يجرى فى المراحل الأولى للإسلام.

من هذا المنطلق فإن التحاف أى جماعة بمسألة المرجعية الدينية، على غرار ما تفعل جماعة الإخوان المسلمين، لا يمثل فى حقيقته ميزة أو أداة قد تستخدمها الجماعة فى تقرير رؤيتها للدولة والمجتمع عبر شعاراتها الفضفاضة، بقدر ما هو مسئولية ثقيلة يجب التفكير بها جدياً والتعاطى معها بمسئولية، ذلك أن الفشل (أو بالأحرى عدم القدرة) فى ترجمة هذه المرجعية عبر منظومة من القيم والأنساق الفكرية السامية، سيمثل طعناً مباشراً للفكرة ذاتها، ويزيد من حجج المناوئين لها.

فى حين تبدو محاولات البعض التشكيك فى هذه المرجعية، كما لو كان تعطيلاً لرأس المال المدنى وتجهيفاً للنبع «الثورى» للحضارة الإسلامية، التى ظلت طيلة قرونها الأولى رمزاً للتجديد والإبداع، وهو ما يقلل فى الوقت نفسه من قدرة هذه المرجعية على تحرير المجتمعات الإسلامية من ربق الاستبداد الدينى والزمنى على حد سواء.



هوامش الفصل الخامس

- (١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد: (رسالة المؤتمر الخامس)، (الإسكندرية: دار الدعوة ١٩٨٨) ص ١٧٤، وكذلك مجلة «الإخوان المسلمون» العدد ٣٠ بتاريخ: ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ م.
- (٢) لمزيد من التفصيل حول هذه الاستراتيجية راجع تقرير الحالة الدينية في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) الطبعة الرابعة، العدد الأول، ١٩٩٥ م ص ١٧٠. وكذلك د. عمرو الشوبكى، إسلاميون وديمقراطيون... إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة) الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م، ص ١٣٣.
- (٣) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.
- (٤) جمال البنا، ما بعد الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ٨٤.
- (٥) عبد الله النفيسي، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية... محاولة تقويمية، (في) الحركات الإسلامية والديمقراطية... دراسات في الفكر والممارسة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الثانية ٢٠٠١ م، ص ٢٠٢.
- (٦) مصطفى مشهور، مجلة الدعوة عدد أغسطس ١٩٨١ م.
- (٧) جريدة الشعب / ١٠١٧ / ١٩٩٥ م، نقلاً عن تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧١.
- (٨) الإخوان المسلمون، موجز عن الشورى في الإسلام وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية)، ١٩٩٤ م.
- (٩) محمد جمال عرفة، فوز الإخوان... يُسرّع أم يعرقل «الإصلاح» و«التوريث»، إسلام أونلاين على الرابط:

<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/11/article18.shtml>

- (١٠) ضياء رشوان، الإخوان المسلمون: الولادة مرتين، جريدة الشرق الأوسط، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦ م.
- (١١) هذه دعوتنا - بيان للناس، رسالة المرأة، رسالة الشورى، لندن، أكتوبر ١٩٩٥ م.

الفصل السادس

حادثة الأزهر.. هل تغيرت قواعد اللعبة؟

ستظل حادثة «الأزهر»، التى قام فيها بعض طلاب جماعة الإخوان المسلمين بجامعة الأزهر باستعراض فنون ومهارات القتال فى العاشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٦م، علامة فارقة فى علاقة الجماعة بالنظام المصرى، ولا غرو فى أن يؤرخ البعض لعلاقة الطرفين فيما قبل وما بعد هذه الحادثة.

بالطبع ليست هى المرة الأولى التى يقع فيها صدام بين النظام الحالى، والجماعة (المحظورة من ممارسة أى نشاط سياسى منذ عام ١٩٥٤م)، ولكنها بلا شك المرة الأكثر عنفاً وتأثيراً خلال ما يزيد عن ربع قرن هى فترة حكم الرئيس مبارك. فقد سبق وأن تصادم الطرفان عدة مرات، بدأت بالصدام الشهير عام ١٩٩٢م فيما عُرف بقضية «سلسيل» التى حاولت من خلالها الجماعة إعادة تشكيل هيكلها التنظيمى حسبما جاء فى لائحة توقيف معتقليها، مروراً بالقضايا العسكرية ٨ و ١١ و ١٣ لعام ١٩٩٥م والتى تم القبض فيها على ما يقرب من ٨٢ عضواً من أعضاء الجماعة بتهمة العمل على إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم، والتى ارتبطت جميعها بالقضية ١٣٦ لعام ١٩٩٥م أمن دولة عليا. تلتها قضية تأسيس حزب سياسى «الوسط» عام ١٩٩٦م والتى ضمت ١١ شخصاً تمت إحالتهم جميعاً للقضاء العسكرى، وكان على رأسهم آنذاك محمد مهدى عاكف المرشد العام الحالى للجماعة. وما حدث أيضاً عام ١٩٩٩م فيما عرف بقضية نقابة المهندسين، وكان فى مقدمة المعتقلين آنذاك الدكتور محمد على بشر عضو مكتب الإرشاد والمعتقل فى قضية (ميليشيات الأزهر). وأخيراً قضية «أساتذة

الجامعة» عام ٢٠٠١م والتي حكم فيها على عدد من أساتذة الجامعات المصرية بالسجن لمدة خمس سنوات .

ما الذى حدث؟

صبيحة العاشر من ديسمبر ٢٠٠٧م قام ما يقرب من ٢٧ طالباً من طلاب جامعة الأزهر المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين بأداء عرض مسرحى استعرضوا فيه قسماً من فنون ومهارات القتال لمدة عشرين دقيقة . وقد ارتدى الطلاب خلال العرض زيّاً موحداً (تى شيرت أسود وقناع أسود خطت على جبهته كلمة «صامدون») وقد بدا مشهد الطلاب المثلثين مفاجئاً ومرعباً للكثيرين الذين شاهدوه عبر شاشات التلفزة (شبكة الأوربت) وانفردت جريدة المصرى اليوم «المستقلة» بنشر صورهِ .

وقد مثل هذا المشهد سبقاً إعلامياً تبارت الصحف المصرية والقنوات الفضائية على نقل وقائعه وخلع جميع صفات العسكرية والقوة عليه ، ما بين «ميليشيات» ، و«جيوش» ، و«تدريبات عسكرية» و«شبه عسكرية» و«حرب أهلية» . فى حين شن الإعلام الحكومى هجوماً عنيفاً ، بهدف الحث على ضرورة اتخاذ إجراء فعلى تجاه الجماعة ، بعد أن ضُبط طلابها «متلبسين» فى ممارسة عروض القوة والتشبه بحركات المقاومة فى البلدان العربية المحتلة على حد وصف الصحف الحكومية .

وفى حين لم يدر بخلد «صهيب الملط ، ومحمد شامية ، وعبد الحميد السنجاوى ، ومحمد الصنهاوى ، وأحمد نور» ، قيادات الجماعة بجامعة الأزهر ، أن يصبحوا بين ليلة وضحاها نجومًا إعلامية تتصدر أسماؤهم وصورهم صفحات الجرائد المصرية وقنوات التلفزة ، فقد أدى العرض المسرحى الذى نفذه زملاؤهم إلى إثارة عاصفة من الاتهامات والاعتقالات طالت ١٨٠ من زملائهم فضلاً عن ثمانية عشر قيادياً بارزاً فى الجماعة ، فى مقدمتهم خيرت الشاطر ، النائب الثانى للمرشد العام للجماعة ، وأحد أعمدتها «الاقتصادية» . وما هى إلا اثنان وسبعون ساعة ، فصلت بين العرض المسرحى ، وصدور مذكرة اعتقال شملت ما يقرب من مائتى عضو بالجماعة ، ما بين طلاب وأساتذة جامعات ، وممولين .

فلاش باك

عشية نشر صور العرض المسرحى قمت بالاتصال بأحمد البحيرى المحرر بجريدة المصرى اليوم للحصول على هواتف بعض طلاب الإخوان المسئولين عن تنظيم العرض ، وقد التقيت بعدد منهم للوقوف على حقيقة ما حدث . وقد روى معظمهم تسلسل الأحداث التى أدت فى النهاية إلى العرض المسرحى ، وكانت روايتهم على النحو التالى^(١) :

- بدأ طلاب الإخوان موسمهم الدراسى بشكل طبيعى ، وكان الهدف الرئيسى للجماعة هذا العام هو نشر الوعى السياسى لدى الطلاب فى مختلف الجامعات ، ومن ضمنها جامعة الأزهر .

- سعى طلاب جامعة الأزهر للتقرب من الطلاب والعمل على حل مشاكلهم كطلاب إخوان ، وهى عادة سنوية يتم القيام بها مع بداية كل عام دراسى .

- تحرك الطلاب بكثافة من خلال عقد لقاءات احتفالية للطلاب الجدد .

- بدا أن ثمة تعليمات أمنية مسبقة بضرورة التصدى لأى نشاط طلابى من طلبة الإخوان ، وتم ترجمة هذه التعليمات فى عدد من الخطوات هى :

* استبعاد ٢٠٩ طلاب من المتمين للجماعة من السكن الجامعى .

* عقد مجالس تأديب لعدد من طلاب الإخوان بحجة القيام باستقبال الطلبة الجدد وتوزيع الورود عليهم ، مع العلم بأنه كانت هذه هى المرة الأولى التى تعقد فيها مجالس تأديب منذ عام ٢٠٠١ م .

* تم فصل بعض الطلاب لمدة شهر ، وهو إجراء إدارى تضمنته اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩ م .

* تمت مصادرة حق طلاب الإخوان فى خوض انتخابات الاتحادات الطلابية ، وذلك عبر تهرب المسئولين داخل الكليات عن تنظيم الانتخابات من مقابلة طلاب الإخوان .

* قام طلاب الإخوان بعمل انتخابات موازية لإنشاء ما يسمى «الاتحاد الحر للطلاب»، وتم إجراء الانتخابات فى سبع كليات فى جامعة الأزهر شارك فيها ما يقرب من ٣٥ بالمائة من الطلاب، بنسبة مشاركة بلغت ٨٠ بالمائة.

* تم توجيه تعنيف شديد من قبل إدارة الجامعة لطلاب الاتحاد الحر، وتم استدعاء بعضهم لمكتب رئيس الجامعة ونائبه، وتم التلميح عن مقايضة بين عودة الطلاب المفصولين مقابل التخلّى عن موضوع الاتحاد الحر الموازى.

* تم فصل ستة طلاب من كليتى الطب والصيدلة.

التصعيد

- يوم الخميس ٧ ديسمبر ٢٠٠٦م حاول طلاب الاتحاد الحر الذى يضم طلاب الإخوان وبعضاً من طلاب التيارات السياسية الأخرى كحزب الغد والكرامة وحركة كفاية دخول مكتب رئيس الجامعة للتفاهم حول مسألة فصل الطلاب فرفض الاستماع إليهم ومشى بينهم بكل هدوء.

- يوم السبت الموافق ٩ ديسمبر حاول الطلاب الوصول لرئيس الجامعة لمناقشة الموضوع ثانية وفشلوا.

- عقدت مجموعة من قيادات العمل الطلابى داخل جامعة الأزهر اجتماعاً ليلياً للاتفاق على كيفية مواجهة هذا التعنت من قبل إدارة الجامعة واتفقوا على أن يتم عمل يوم اعتصام مفتوح تتخلله فقرات رياضية وترفيهية، وأثناء الاجتماع اقترح أحد الطلاب عمل عرض مسرحى بزي عسكرى، مع ملاحظة أنه ليس الأول من نوعه، حيث سبق عرضه إبان التضامن مع اغتيال الشيخ أحمد ياسين.

- تم التنبيه على أن يتم اختيار ما يقرب من ٢٧ طالباً ممن يجيدون ألعاب الكونغفو والشيدوكان، للقيام بالعرض المسرحى.

- تم الاتصال ببعض محطات التلفزيون وبعض الصحف لتغطية الحدث، كالمصرى اليوم وقناة الأوربت الفضائية.

- لم يتم إخبار مكتب الطلاب في الجماعة بفقرات الحفل أو شكله .

- في السابعة صباحاً من يوم الأحد ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م تجمع طلاب العرض المسرحي وقاموا بالتمارين على أداء بعض الحركات في شكل جماعي ، تمهيداً لعرضها خلال عشرين دقيقة كفقرة من فقرات الاحتفال . وفي الثامنة صباحاً بدأت فعاليات يوم الاعتصام .

- فجر الخميس الرابع عشر من ديسمبر تم اعتقال ١٢٤ طالباً من طلاب الإخوان من مدينة الصفا السكنية والشقق المجاورة لها . وتم احتجازهم لمدة سبعين يوماً وتم إخلاء سبيلهم .

- ومن المفارقات أنه لم يتم التحقيق معهم في مسألة العرض المسرحي ، وإنما في مسائل شكلية مثل كسر بوابة رئيس الجامعة ، وكسر بوابة المدينة الجامعية .

رد فعل الجماعة على حادثة الأزهر:

لم يرق رد فعل جماعة الإخوان إلى مستوى الحدث ، وهو ما يعكس عدم تقدير من الجماعة لحقيقة ما هي مقدمة عليه من توتر وتصعيد مع الدولة ، ولكنه في الوقت نفسه يشي بعدم علم قيادات الجماعة مسبقاً بطبيعة ما حدث . فقد قلل المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف من أهمية الحدث ، معتبراً إياه مجرد «ثرثرة إعلامية» يحاول البعض استغلالها لتشويه صورة الجماعة . في حين استنكر عبد المنعم أبو الفتوح ، «عضو مكتب الإرشاد بالجماعة» ، ما قام به الطلاب أثناء اعتصامهم ، ولكنه قلل في الوقت نفسه من محاولات البعض تضخيم ما حدث ، مشيراً إلى أن الجماعة طلقت العنف منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، بعد استئناف نشاطها في السبعينيات من القرن المنصرم . ومعتبراً ما قام به الطلاب مجرد «استكتشات وأناشيد لا ضرر منها» حسب تصريحاته لقناة الأوربت الفضائية .

الأكثر من ذلك ما أشار إليه الدكتور عصام العريان ، رئيس المكتب السياسي للجماعة والذي أفرج عنه عشية العرض المسرحي بعد فترة اعتقال دامت ما يقرب من نصف عام ، حين ذكر أن «ما حدث من إدارة الجامعة كان خطأ في حق الطلاب

المعتصمين ، وهو ما دفع بهم إلى حائط مسدود» ، مؤكداً في اتصال هاتفي «أن ما قام به الطلاب (يقصد استعراض القوة) لو كان أمراً مقصوداً ، لتبنته الجماعة ودافعت عنه» ولكنه لا يعدو كونه «خطأ من الطلاب نتيجة جرعة حماسية بسبب ما يتعرضون له داخل الجامعة» وقد «فوجئنا به ؛ لذا فقد تمت إدانته على الفور» . معتبراً أن اعتقال الطلاب داخل الجامعة ومحيطها السكنى ، يمثل «انتهاكاً صارخاً للتقاليد الجامعية لم يحدث منذ عام ١٩٧٢م»^(٢) .

وقد بدت الجماعة عاجزة عن مجاراة النظام فى حملة التصعيد ضد كوادرها ، فى حين فشلت فى تقليل مخاوف المجتمع ، خصوصاً فى أوساط النخبة ، من مشهد طلابها «الملثمين» الذى أعاد للأذهان الخبرة العنيفة للجماعة خلال النصف الثانى من أربعينيات القرن المنصرم .

وقد جدد هذا العرض مخاوف تلك الحقبة المظلمة من تاريخ «الإخوان» التى ترتبط فى أذهان الكثيرين بالجهاز الخاص ، وهو ما استثمره البعض خلال الأيام الأولى لأزمة الأزهر ، للضغط «وربما التحريض» على الجماعة . فى حين نفت قيادات الجماعة أى وجود لأنشطة سرية «عسكرية» للجماعة ، بل تهكم بعضهم من حالات التضيق المستمرة على معسكرات «الترويح» التى تعقدتها الجماعة ، وفى هذا الصدد يشير العريان إلى أنه لم تعد هناك معسكرات بالمعنى المعروف ، وبات أغلبها يعقد «داخل الشقق السكنية» . مؤكداً أن الجماعة تخلت نهائياً عن العنف منذ أكثر من نصف قرن ، ومشيراً إلى الدور المهم الذى قامت به الجماعة فى توجيه وإرشاد العديد من شباب «الجماعة الإسلامية» أوائل التسعينيات للتخلى عن العنف .

ومن الجدير بالذكر أن معسكرات فرق الجواله والكشافة تعد إحدى الأدوات الرئيسية التى تعتمد عليها جماعة الإخوان المسلمين فى تربية وتنشئة الأعضاء المنتمين إليها ، وتعد إحدى أدوات الاستقطاب الرئيسية للأعضاء الجدد ، وقد تم تشكيلها ضمن الإطار التنظيمى للجماعة الذى تحدد فى مؤتمرها الثالث الذى عقد عام ١٩٣٥م .

بيد أنها ترتبط بذكرىات سيئة لدى الجماعة ، حيث شكلت العمود الفقرى لما أطلق عليه التنظيم السرى «أو الجهاز الخاص» للجماعة ، الذى أوكلت إليه مهام القيام بأعمال العنف والتصفية خلال الأربعينيات من القرن الماضى . وهو الجهاز الذى تكون من ثلاثة

فروع رئيسية هي : «الجهاز المدني ، وجهاز الجيش ، وجهاز البوليس» ، ويرى البعض أنه المسئول عن حادث اغتيال محمود فهمي النقراشي في الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٤٨ ، وربما كان السبب في اغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة في الثاني عشر من فبراير ١٩٤٩ م^(٣) .

رد فعل النظام

لم يكن النظام يحلم بهدية كتلك التي أهداها له طلاب الجماعة كي يشرع في شن حملة قوية وعنيفة ضد كوادرها وقياداتها في مختلف المستويات . وللحق فإن تحرك النظام لم يأت فور وقوع الحادث ، وإنما سبقته حملة إعلامية كبيرة شنتها الصحف الحكومية على الجماعة بهدف تبرير أو تغطية أية إجراءات يمكن أن تتم لاحقاً .

وقد شرع النظام في اتخاذ العديد من الإجراءات يمكن استعراضها على النحو التالي :

- اعتقال ما يقرب من ٢٥٠ شخصاً من كبار قيادات الجماعة ، وفي مقدمتهم النائب الثاني للمرشد خيرت الشاطر ، فضلاً عن عدد كبير من رجال الأعمال المحسوبين على الجماعة مثل رجل الأعمال حسن مالك ونظيره عبد الرحمن سعودى وغيرهم .
- شن حملة قوية على العديد من الهيئات الاقتصادية والشركات التابعة لأفراد ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين ، وضرب البنية الاقتصادية والمالية للجماعة ، وذلك من خلال القبض على عدد كبير من رجال الأعمال وممولي الجماعة في الداخل والخارج والذين يقدر البعض حجم استثماراتهم بنحو ٤ مليارات دولار ، ناهيك عن قرار النائب العام المصرى بالتحفظ على أموال ٢٩ قيادياً في الجماعة ومنعهم من التصرف فيها . وقد تحدث البعض عن أن خسائر الجماعة من هذه الضربة قد ناهزت ٨ ملايين دولار ، في حين تقدرها الجماعة بمائتى ألف دولار فقط .

- تصريح الرئيس مبارك لصحيفة الأسبوع بأن الإخوان يشكلون «خطراً على أمن مصر» وبدا الرئيس كما لو كان مفزوعاً من «الصعود السياسى للإخوان» وتخوفه من أن تتحول على إثره البلاد إلى «دولة دينية تكرر تجارب أخرى لنظم مجاورة بما قد يفرض العزلة علينا»^(٤) .

- تحويل أربعين من قيادات الجماعة للمحاكمة العسكرية ، وذلك بعد أن أفرجت عنهم محكمة جنايات جنوب القاهرة ، من بينهم خيرت الشاطر النائب الثانى للمرشد العام ، ومحمد على بشر عضو مكتب الإرشاد .

- توجيه لائحة اتهامات غير مسبقة للمعتقلين تتعلق بالإرهاب ، وغسيل الأموال ، وتشكيل ميليشيا عسكرية على غرار الحرس الثورى الإيرانى وحزب الله وحماس ، وهى المرة الأولى فى تاريخ الجماعة التى تواجه فيها مثل هذه الاتهامات . كما طالت الاتهامات ، ولأول مرة أيضاً ، أعضاء فى التنظيم الدولى للجماعة من بينهم المليونير المعروف يوسف ندا المقيم بسويسرا ، والسورى غالب همت .

بين وجهتى نظر

من الصعب على أى باحث محايد اكتشاف ما حدث فى جامعة الأزهر صبيحة العاشر من ديسمبر ٢٠٠٧ م دون الاشتباك مع كافة وجهات النظر التى سبقت حول هذا الموضوع . ومن بين عشرات الروايات التى صدرت من مختلف الأطراف ، يمكن استخلاص روايتين ، الأولى : تتبناها الجماعة وتقوم على أن ما قام به الطلاب لا يعبر مطلقاً عن نهج الجماعة التى طلقت العنف منذ أكثر من نصف قرن . والثانية : يتبناها النظام وبعض القوى السياسية تقوم على أن ما حدث من طلاب الأزهر يعتبر «استعادة» للخط الأساسى للجماعة الذى يقوم على العنف والترهيب ، وأن ما قامت به الجماعة طيلة العقود الثلاثة الماضية لم يكن سوى نوع من «التقية» حتى تنضج الظروف . مستشهدين فى ذلك بالهفوات «المتكررة» التى وقع فيها المرشد العام الحالى للجماعة ، والتى أبدت ، حسب نظرهم ، ميلاً لاستخدام القوة لتحقيق أهداف الجماعة .

بيد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن ما قام به مجموعة من الطلاب يمكن تسكيه ضمن «نهج عسكرى» تدخره الجماعة إلى حين . وذلك لعدة أسباب منطقية ، أولها : اقتناع الجماعة بأنه لا جدوى من الدخول فى أى مواجهة مع الدولة ، وهى حقيقة توصلت إليها أغلب القيادات قبل ربح طويل من الزمن . أو حسبما يرى العريان أن «أى رد فعل عنيف ضد الدولة لم يعد مجدياً» . ثانياً : أن لجوء الجماعة لخيار القوة يعد بحد ذاته انتحاراً سياسياً ، ويمثل هدرًا للعديد من المكاسب السياسية والمجتمعية التى

حققتها الجماعة طيلة العقدين الماضيين ، والتي أفضت فى النهاية إلى حصول الجماعة على عشرين بالمائة من مقاعد البرلمان المصرى خلال الانتخابات الأخيرة التى أجريت قبل عام ، وهى مكاسب لا يمكن التفريط بها بمجرد «استعراض للقوة قام به بعض طلاب الجماعة» . ثالثها : أنه من الصعوبة بمكان تخيل وجود «جناح عسكرى» للجماعة ، فى ظل القبضة الأمنية الشديدة التى تواجه بها جميع تحركات الجماعة ، فى حين يمثل وجود مثل هذا الجناح إدانة دامغة للسلطات الأمنية ذاتها نظراً لتراخيها فى مراقبة أنشطة الجماعة . رابعها : أنه كان بإمكان الجماعة استخدام مثل هذه «الميليشيات» خلال العام الماضى الذى شهد أعلى درجات الاستقطاب بينها وبين النظام . فعلى مدار العام الماضى نظمت الجماعة ما يقرب من ثلاثة وعشرين تظاهرة ، شارك فيها ما يقرب من مائة وأربعين ألف متظاهر فى أكثر من خمس عشرة محافظة ، لم يجر خلال أى منها استعراض للقوة ، أو القيام بأية «عروض مسرحية» عنيفة . خامسها : وهو الأهم ، أنه كان من المنطقى اللجوء لهذا الجناح لصد عمليات البلطجة التى يتعرض لها أعضاء الجماعة سواء خلال المظاهرات التى يجرى تنظيمها ، أو خلال عمليات المداهمة والاعتقال التى تجرى لقياداتها ، الأمر الذى لم يحدث .

هل عاد الإخوان لانتهاج العنف؟

تشير طبيعة الاستقطاب الحاد الذى وصلت إليه العلاقة بين الجماعة والنظام طيلة عام ٢٠٠٦م ، والتي تمت الإشارة إليها فى الفصل الثالث من الكتاب ، إلى أن ثمة مواجهة حتمية بين الطرفين كانت على وشك الحدوث ، خصوصاً مع اشتداد حدة الاستقطاب داخل مجلس الشعب على خلفية طرح التعديلات الدستورية فى دور الانعقاد الثانى للمجلس .

وقد دفعت المواجهة العنيفة بين النظام والإخوان هذه المرة بالبعض إلى القول بأن قواعد اللعبة بين الطرفين قد تغيرت ، وأنهما بصدد البحث عن معادلة جديدة تحكم العلاقة بينهما . بيد أن تتبع مسارات الأزمة لاحقاً يؤكد أن ما حدث يعد أمراً طبيعياً نتيجة للتحويلات التى طرأت على موقف كلا الطرفين كلاعب على الساحة المصرية ، وهو ما يتطلب العودة للوراء قليلاً لفهم ميكانيزمات العلاقة بين الطرفين .

واقع الأمر أنه لا يمكن تفسير ما حدث خارج سياق العلاقة التاريخية بين النظام الحالى والجماعة على مدار العقدين الماضيين، والتي مثلت مزيجاً من «التهدئة والمطاردة».

فمنذ بداية الثمانينيات وحتى الآن، لجأ النظام للجماعة ثلاث مرات، ولفظها ثلاثاً. احتاجها ابتداءً، فى النصف الأول من الثمانينيات، حين سعى لتدشين شرعيته «الحديثة»، فكان أن سمح لها بالانخراط فى مناسبتين انتخابيتين عامى ١٩٨٤م، و١٩٨٧م، ثم عاد ولفظها بعد أن حققت فوزاً هائلاً فى تلك الانتخابات.

ثم احتاجها بعد ذلك لوقف المد المتطرف للجماعات الأصولية أواخر الثمانينيات، فيما تحدث البعض عن دور لبعض قيادات الجماعة فى توجيه «النصح» لشباب «الجماعة الإسلامية» لنبد العنف، وما لبث أن عاد ولفظها منتصف التسعينيات فيما عرف بالقضايا العسكرية (٨، و ١١، ١٣) لعام ١٩٩٥م.

واحتاجها خلال الانتخابات الأخيرة (خريف ٢٠٠٥م) لإضفاء مسحة «تنافسية» على جولاتها من جهة، وإظهار «الفزاعة» الإسلامية فى وجه الضغط الخارجى المتزايد آنذاك من جهة أخرى. ثم عاد ولفظها عقب حصول مرشحيها على ما يقرب من عشرين بالمائة من مقاعد مجلس الشعب، فبدأت حملة «ممنهجة» لخفض سقف توقعات الجماعة، وتبريد انتصارها على الصعيد المجتمعى، فجرت عمليات ملاحقة لمعظم قيادات الصف الأول بالجماعة، ووصل الأمر مع أزمة الأزهر إلى اتهام بعض أعضائها بـ«ممارسة الإرهاب».

وتكشف هذه الأزمة مدى الضمور الذى أصاب «العقل» المصرى، فلا الحكومة تعاطت معها بحنكة «سياسية» وإنما جاء تناولها من خلال النهج الأمنى المعتاد. ولا قوى المعارضة، التى تحالفت مع الإخوان إبان الانتخابات الماضية، اتخذت موقفاً واضحاً مما قام به طلاب الأزهر. فى حين لم تتحرك منظمات المجتمع المدنى للتعبير عن استيائها لاعتقال الطلاب من داخل الحرم الجامعى فى مشهد لم يحدث منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضى. وتشرذم المثقفون، كالعادة، بعضهم انساق وراء مواقف مسبقة من الجماعة، فى حين لزم بعضهم الصمت إلى درجة «الموات»، وكانت الفوضى عنوان الجميع.

ربما لا تختلف أزمة الأزهر، كثيراً، عن غيرها من الأزمات السابقة، التي نجح خلالها الطرفان (الجماعة والنظام) في تكييف أوضاعهما حسب درجة الحدث. كما أنها لا تخرج عن كونها إحدى جولات الصراع «التاريخي» بين الطرفين. بيد أن مكنم الخطورة في سعى البعض لتغيير قواعد اللعبة بين الطرفين، ودفع كليهما لتبنى خيارات «صفريّة»، كأن ينتقل النظام من المطاردة «المحسوبة» إلى الصدام «المفتوح»، وكأن تتحول الجماعة إلى العمل «السري» بشكل صريح، مما قد يمهد الأرض لظهور جيل من «الإخوان الجدد» لم تعرفه الساحة المصرية من قبل.

وقد حمل البعض لهذه الأزمة وتصويرها على أنها تمهد الأرض لتيار «عنيف» ينمو داخل الجماعة، أو باعتباره انعكاساً لرغبة الجماعة في العودة للعمل السري «العسكري»، قدراً من الاختزال والتبسيط، وربما «التجيش»، لا يمكن الانسياق وراءه لتقديم فهم موضوعي للأزمة. وسوء الأمر هي في إصرار البعض على التعاطي مع الإخوان بوصفهم ملائكة، وهم حتماً ليسوا كذلك، في حين يصر البعض الآخر على تطهيرهم خارج قانون «الصيرورة والتحول»، فيتم استدعاء أدوات قديمة لتحليل مواقفهم «الجديدة»، وتكون المحصلة، هدم التطور التاريخي لعلاقتهم بالنظام والعودة لمربع الصفر.

الدوافع الخفية للصدام بين الجماعة والنظام

لا تعدو «حادثة الأزهر» أن تكون مجرد غطاء للصدام الذي وقع بين الجماعة والنظام، فقد بدا هذا الأخير طيلة عام ٢٠٠٦ م وكأنه يتحين الفرصة لتصفية الحساب مع الجماعة، ورغبته في وقف حال التمدد والانتشاء التي عاشتها إثر فوزها الكبير في انتخابات ٢٠٠٥ م.

من هنا، فإن ثمة دوافع ظلت تشكل الخلفية الحقيقية لموقف النظام من الجماعة في مرحلة ما بعد الانتخابات، ساهم في إنضاجها مواقف الجماعة خلال هذه المرحلة، وهو ما يمكن تفصيله في النقاط التالية:

- حدد مؤسس جماعة الإخوان المسلمين سبعة أهداف كبرى للجماعة، يتم السعى لتحقيقها من خلال استراتيجية المراحل، هذه الأهداف تتمثل في الوصول لما يلي^(٥):

- الرجل المسلم .

- البيت المسلم .

- المجتمع (الشعب) المسلم .

- الحكومة المسلمة .

- الدولة الإسلامية .

- الإمبراطورية (الخلافة) الإسلامية .

- إعلان الدعوة على العالم (الأستاذية) .

- هذه الأهداف السبعة تتم بطريقة مرحلية، بحيث لا يتم الانتقال إلى إحداها إلا عندما تشعر الجماعة أن التي سبقتها قد تحققت . وقد فهمت جماعة الإخوان المسلمين نتائجها في انتخابات ٢٠٠٥م باعتبارها دليلاً على انتهاء المرحلة الثانية (مرحلة البيت المسلم) ويجب الاستعداد للدخول في المرحلة الثالثة (مرحلة المجتمع المسلم) . ولهذا الغرض عقدت الجماعة اجتماعاً تنظيمياً أوائل العام ٢٠٠٦م (ما بين شهري فبراير ومارس) وذلك حسب مصادر موثوقة داخل الجماعة، وقد حضر هذا الاجتماع جميع مسئولى المكاتب والمحافظات لوضع خطة خمسية لتحقيق هذا الغرض، وتم تعميم الهدف المرحلى الجديد وخطته على كل شبر يوجد به عضو إخوانى .

- تم الاتفاق على آليات العمل الجديدة، وذلك فى إطار مجموعة من السياسات العامة الكبرى هى :

* الانفتاح على الآخر المجتمعى بمختلف أطيافه وأشكاله .

* المشاركة الإعلامية الكثيفة .

* التحرك الميداني المجتمعي بشكل أكبر .

* تجسيد شعارات (لا للتصادم - مشاركة لا مغالبة - الانفتاح) .

لذلك كانت الجماعة حريصة منذ فوزها على تمرير رسائل عديدة لتهدئة القوى السياسية ، والتقليل من صدمة فوزها الكبير في الانتخابات . ولعل النظرة السائدة الآن داخل الجماعة أنها لا تسعى لزوال النظام الحالي ، باعتبار أن الوقت لم يحن بعد لكي تتحمل الجماعة مسئوليات الحكم ، وباعتبار أن المجتمع غير مؤهل الآن لإقامة الدولة الإسلامية التي ستقوم بتطبيق الشريعة .

ولما كان هناك العديد من الخبراء المحليين والأجانب قد أعربوا عن مخاوفهم بشأن احتمالية وصول جماعة الإخوان إلى الحكم ، فقد سارع المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف على أن الأولوية للجماعة الآن ليست الوصول لمنصب الرئيس ، ولكن أولويتها تكمن في أن تمضي قُدماً في عملية الإصلاح عن طريق تثقيف الناس^(٦) . إن هذا التصريح يعكس بعمق الرؤية القوية داخل الجماعة ، وهي أن الظروف لم تنهأ بعد ليصلوا للحكم .

- بعد أيام قليلة من الانتخابات قام رئيس المكتب السياسي للجماعة الدكتور عصام العريان بتقديم ما أسماه خطة عمل للجماعة في المرحلة القادمة ، قام فيها بسرد أربعة أهداف للجماعة هي^(٧) :

* بلورة المشروع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وعرضه على العامة والمثقفين .

* تحقيق توازن بين الأنشطة التنظيمية والتعليمية والسياسية والاجتماعية للجماعة .

* ترجمة الدعم الشعبي المتأجج عند الناس إلى مشاركة فعالة على الصعيد الاجتماعي والسياسي .

* تعزيز التعاون وتكوين شراكات مع الجماعات السياسية والفكرية الأخرى .

- في ظل هذا التحرك غير المسبوق لجماعة الإخوان كان منطقياً أن تبيت النية لقصم ظهر الجماعة ، بطريقة غير مسبوقة في تاريخ العلاقة مع النظام ، ووقف مدها الحركي الذي بدأ يهدد ركائز الدولة والنظام معاً ، بيد أن المعضلة كانت في التوقيت

المناسب، وجاءت حادثة الأزهر، كى تعطى النظام الفرصة كى يجهز على العصب التنظيمى والمالى للجماعة دون أن يوقفه أحد، وأن يصل فى تصعيده مع الجماعة إلى درجة لم يصل إليها من قبل على مدار ربع قرن.

على أن الخلفية الأبعد لهذا الصدام يمكن استكشافها من خلال التعرف على حقيقة التغير الذى طرأ على معادلة العلاقة بين الجماعة والنظام. فتقليدياً، تمثل جوهر الخلاف بين جماعة الإخوان والنظام المصرى فى ثلاثة محاور رئيسية طرحتها الجماعة كتحد للنظام، الذى حاول باستمرار الاستجابة إليها لتقويض الأساس الدينى والسياسى للجماعة. هذه المحاور دارت فى فلكها مجموعة من التفرعات حسب متطلبات كل مرحلة من مراحل المواجهة. مع ملاحظة أن كل محور جرى تطويره «وتطويعه» تدريجياً طيلة العقدين ونصف العقد الماضيين من أجل تبرير أى سياسات من أحد الطرفين إزاء الآخر.

الأول هو «المحور الدينى»، وقد تركز طيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات فى مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، وفى حين تلخص الموقف الرسمى آنذاك فى التأكيد على أن مصر دولة إسلامية بنص المادة الثانية من الدستور التى تؤكد على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وأن معظم القوانين المعمول بها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكان هناك تأكيدات رسمية على أن ثمة محاولات تجرى لتنقية القوانين والتشريعات الوضعية من أية أحكام تخالف الشريعة، وتقنين أوضاع المعاملات غير الإسلامية فى المجتمع بما ينسجم مع أحكام الشريعة. ووصل الأمر إلى حد تأكيد البعض على أنه لم يتبق من التطبيق الكامل للشريعة فى مصر سوى مسألتين هما تطبيق الحدود والفوائد المصرفية. فى حين نظرت جماعة الإخوان المسلمين إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها نظاماً شاملاً للحياة غير مطبقة فى مصر، وأن الدولة لا تحترم نص المادة الثانية من الدستور السابق الإشارة إليها، فى حين كانت الانتقادات الموجهة من الجماعة إلى النظام بأنه لم يقم بأى جهد فى إعادة صياغة السياسات الإعلامية والتعليمية والثقافية على أسس إسلامية.

الآن تطور هذا المحور، دون أن يفقد وجوده كمحدد للعلاقة بين الطرفين، كى يأخذ شكل الصراع بين أطروحتى الدولة الدينية والدولة المدنية، فالدولة تحتاج الآن،

وهى التى ادعت كثيراً قيامها بتطبيق الشريعة الإسلامية ، بأنها دولة مدنية تحترم حقوق المواطنة وخصوصية العناصر المكونة لشعبها ، ولن تسمح بقيام أية أحزاب أو ممارسة أى أنشطة على أساس دينى ؛ لأن ذلك من شأنه تقويض «مدنية» الدولة المصرية ، ويهدد وحدتها الوطنية . فى حين تؤكد الجماعة على أن مرجعية الدولة هى الإسلام بدليل وجود المادة الثانية من الدستور ، وبالتالي لا يمكن التبرؤ من هذه المرجعية تحت أى مسمى ، وأن هذا لا يعنى بحال إقامة دولة دينية فى مصر ، بقدر ما يحفظ هوية الأمة المصرية .

وكما استخدم الطرفان «الدين» كأداة لكسب الشرعية والشارع فى الثمانينيات والتسعينيات ، فهما يعلان ذلك الآن من أجل استمرار هذه الشرعية ، النظام من خلال تأكيده على احترام ثوابت الدين الإسلامى فى المساواة بين المواطنين ودعم فكرة المواطنة ، مما يتطلب بالطبع إلغاء أى شكل للتمييز بما فيها «التمييز الدينى» ووقف أى نشاط سياسى على أساس دينى . فى حين يؤكد الإخوان المسلمون على عدم التنازل عن المرجعية الإسلامية للدولة ، وبالتالي عدم إلغاء المادة الثانية من الدستور المصرى ، أو تعديل المادة الخامسة التى تمنع ممارسة أى نشاط دينى فى دولة إسلامية . وهذا هو جوهر المعركة الدائرة حالياً بين الجماعة والنظام .

المحور الثانى هو المحور السياسى ، ويكاد يكون هو المحور «الصلب» فى تحديد علاقة الطرفين ببعضهما البعض ، وفى إطاره يجرى توظيف المحورين الآخرين . وقد بنى النظام استراتيجيته طيلة الثمانينيات والتسعينيات على اتهام الإخوان بضعف أطروحاتهم السياسية وقصور رؤيتهم فى قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والحزب الدينى . وهى الحجج التى استطاع من خلالها النظام تجيش عدد كبير من المثقفين والقوى السياسية وخذقتهم ضد الإخوان المسلمين . فى الوقت نفسه الذى كان يرد فيه الإخوان باستحياء على هذه الاتهامات ، ولم تسفر معظم البيانات التى أصدرها قادة الجماعة طيلة التسعينيات بشأن الشورى والديمقراطية والحزبية عن تبديد المخاوف التى تملأ صدور المعارضين لهم .

الآن ما الذى تغير؟ فضلاً عن تآكل مصداقية النظام المصرى ، خصوصاً فى أوساط النخبة ، فقد نجح الإخوان فى تطوير أنفسهم ورؤاهم السياسية ، وقدموا ، لأول مرة فى

تاريخهم، برنامجاً سياسياً متكاملًا، ربما به بعض الثغرات، لكنه شمل معظم نقاط الخلاف السابقة التي كان يستخدمها النظام للتخويف من الجماعة. وقد لا يختلف البرنامج عن غيره من برامج الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم، والتي تتسم جميعها بالتعميم والإنشاء.

الأكثر من ذلك بدت الجماعة أكثر تقبلاً للنقد الخارجى خصوصاً من أوساط المثقفين، واستطاعت تجسير الفجوة مع معظم الفرقاء السياسيين طيلة العام الماضى. وهو ما شكل منبع قلق شديد للنظام الذى كان يسعى دائماً لضرب طوق من العزلة على الجماعة خصوصاً فى أوساط النخبة.

أما المحور الثالث، فيمكن أن نسميه «المحور الحركى»، فعادة ما كان النظام المصرى يبالغ فى رد فعله إزاء أى تحرك للجماعة، ولم يحدث مطلقاً أن تناسب رد فعل النظام مع أى حركة تقوم بها الجماعة، سواء على المستوى الدعوى أو التنظيمى أو السياسى.

وقد كان تعاطى النظام مع الجماعة عادة ما ينسجم مع عدم تجرؤ هذه الأخيرة على الخروج عن قواعد اللعبة المتعارف عليها سلفاً، وأهمها تجنب الدخول فى مواجهة «خشنة» مع النظام. ولم يكن لهذه الأخيرة أن تتخطى الخط الأحمر فى تحدى النظام، من خلال النزول للشارع أو إعلان التحدى الصريح ومبادلة لغة التهديد إزاء النظام. وقد حفظت هذه المعادلة للطرفين قدرًا من إعادة الحسابات كلما سعى أحدهما لتقييم قوة الطرف الآخر. وقد شهد عام ١٩٩٥ م تصعيداً حقيقياً تم إزاء الجماعة طيلة عهد الرئيس مبارك حتى الحملة الراهنة. فيما عرف وقتها بالقضايا ٨ و ١١ و ١٣ لعام ١٩٩٥ م محكمة عسكرية، وجميعها ارتبط أساساً بالقضية ١٣٦ لعام ١٩٩٥ م أمن دولة عليا، ووصل عدد المتهمين فى هذه القضايا إلى نحو ٩٥ متهمًا.

وقد بنى النظام، إستراتيجيته للجماعة طيلة تلك الفترة على فرضية أنها جماعة محظورة، تسعى لقلب نظام الحكم، وهى فرضية كان النظام يسوقها من أجل استدرار عطف القوى السياسية الأخرى، وفى الوقت نفسه ترهيبها من أية محاولة للتقرب من الجماعة، وقد فشلت هذه الاستراتيجية طيلة الثمانينيات من القرن الماضى بعد أن خاضت الجماعة انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ م متحالفة مع أكثر من فصيل سياسى.

ما الذى تغير الآن؟ بداية حدث تغير كبير فى موازين الطرفين ، فالنظام تآكلت شرعيته بشكل غير مسبوق خلال العقد ونصف العقد الماضيين ، وانحسرت إنجازاته فى مجرد تسيير شئون الحياة اليومية للمواطنين ، وما أن دخلت الألفية الثالثة حتى منى حزبه الحاكم بأقسى هزيمة يتعرض لها ، وذلك فى انتخابات ٢٠٠٠م التى لم يحصل فيها «الحزب الوطنى الديمقراطى» على أكثر من ٣٧, ٥ بالمائة من أصوات الناخبين . ولم يكن الوضع أحسن حالاً فى انتخابات ٢٠٠٥ م . وإذا كان من نتيجة لذلك فهى انحسار الكتلة الاجتماعية التى تدعم النظام ، واتجاهها ، إن لم يكن إلى البحث عن بديل آخر ، فعلى الأقل للانكفاء على ذاتها وعدم الثقة فى أية وعود يتحدث بها رجال الحكم . باختصار يعانى النظام المصرى منذ عام ٢٠٠٠م من أزمة شرعية عميقة ، تعطى لأى فصيل آخر ، يمتلك مقومات التنظيم والشرعية ، أفضلية الحلول محله .

على الضفة الأخرى ، حصدت جماعة الإخوان جزءاً مهماً من انهيار شرعية النظام ، على الأقل لدى مؤيديها والمتعاطفين معها ، خصوصاً فى ظل هشاشة الوسائط السياسية الأخرى كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى . ويكفى أن نستحضر هنا انتخابات ٢٠٠٥م التى كشفت عن القوة الحقيقية للجماعة ، وهى التى استطاعت أن تحقق خلالها الجماعة ما لم تحققه أى قوة معارضة منذ تدشين الحكم الجمهورى قبل أكثر من نصف قرن .

وبغض النظر عن تقليل البعض من فوز الجماعة استناداً إلى نظرية «الصفقة» أو رغبة النظام فى استخدام «الفزاعة» الإسلامية داخلياً وخارجياً ، وهو ما لا يتناقض قطعاً مع قدرة الجماعة على الاستفادة منها بل يعزز موقعها فى الظروف الطبيعية ، فقد بدت الجماعة هى البديل «المنتظر» للنظام الحالى ، ما يستدعى التعاطى وبجدية مع ما قد يراه البعض خطراً حالياً .

الآن ليس بوسع النظام إقناع المجتمع بأن الإخوان المسلمين يشكلون جماعة محظورة ، وهم الذين يحتلون عشرين بالمائة من مقاعد البرلمان ، ويمارسون نشاطاً سياسياً علنياً شأنهم فى ذلك شأن أى حزب سياسى مشروع . ومن سوء حظ النظام أن استراتيجية التهريب تلك لم تعد تلق رواجاً على المستوى الشعبى والنخبوى . ولم يكن من بد أمام النظام سوى اللجوء إلى الخطة (ب) فى التعاطى مع الجماعة ، والتى تقوم على الضرب

دون هوادة . فقد بدأ النظام منذ مارس ٢٠٠٦ م أى بعد أقل من ثلاثة شهور من بدء الدور الانعقادى للبرلمان فى اعتقال العشرات من المتمين للجماعة ، وفى مقدمتهم عصام العريان وحسن الحيوان . وكانت «سقطه» جماعة الأزهر بمثابة «سكيناً» أهده الإخوان للنظام كى يذبح به الجماعة مجدداً . الذى لم يخيب ظن الجماعة فانقض على مفاصل القوة لديها مستفيداً فى ذلك من دعر المجتمع المصرى من مشهد الطلاب المثلثين .

باختصار تغيرت المعادلة تماماً ، ويكفى للتدليل على ذلك أن أستعرض بعض الأرقام التى تدلل على مدى الصدمة التى أصابت النظام المصرى من القوة التنظيمية لجماعة الإخوان طيلة العامين الماضيين ، والتى لم يكن له ليفوتها وإن طال الأمد .

ففضلاً عن اتخاذ قرار نزول الشارع للمرة الأولى منذ حل الجماعة عام ١٩٥٤ م ، فقد قامت الجماعة بما يقرب من ٢٣ تظاهرة خلال ثلاثة شهور فقط (من مارس وحتى مايو ٢٠٠٥ م) أى بمعدل تظاهرة كل ثلاثة أيام ، شارك فيها ما يقرب من ١٤٠ ألف شخص فى نحو ١٥ محافظة ، وتم اعتقال ما يقرب من أربعة آلاف شخص .

إذاً ، وفى ضوء ما سبق ، فإن قواعد اللعبة بين النظام والإخوان لم تتغير ، وإنما الذى تغير هو قدرة النظام على احتمال الجماعة ، وهو الذى فشل طيلة ربع قرن فى تحجيم وجودها فى الشارع على غرار ما فعل مع بقية المراكز والقوى السياسية المناوئة له وآخرها رئيس حزب الغد أيمن نور الذى حكم عليه بالسجن خمس سنوات .

إن أزمة النظام المصرى مع الجماعة هى ذاتها أزمتة مع نفسه ، أزمة الشرعية والقدرة على البقاء ، تلك الأزمة التى كانت ستعبر عن نفسها حتماً مع أى فصيل يلقى قدراً من الشرعية المجتمعية ، حتى وإن لم يكن من أتباع حسن البنا .

ولئن ظل ميزان العلاقة بين الطرفين قرابة ربع قرن يراوح مكانه بين الشدة واللين ، عطفاً على استمرار المعادلة التقليدية للصراع (والتي تلخصت فى إبقائه عند أدنى مستوياته طالما أن النظام يشعر بالاستقرار ، وما دامت الجماعة تتحرك بحرية دون مستوى الخطر) ، فإن ما يحدث منذ فوز الجماعة الكبير فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ م وطيلة العامين الأخيرين ، يبدو كما لو كان محاولة من كلا الطرفين لـ «كسر» تلك المعادلة ، والخروج من تحت عباءتها بأى ثمن .

فالنظام من جهته قرر، اعتماد استراتيجية «القبضة الحديدية» من أجل إقصاء الجماعة سياسياً ومجتمعياً، وهو في ذلك لم يتورع عن استخدام أوراقه السياسية والدستورية والأمنية كافة. فمن جهة أولى سعى النظام للتقليل من حجم الفوز الذي حققته الجماعة في الانتخابات التشريعية، وذلك من خلال احتكار تسهيل (أو عرقلة) عملية إصدار التشريعات داخل مجلس الشعب، من دون الإنصات لأصوات الكتل البرلمانية للقوى الحزبية المعارضة أو المستقلين، ومن بينهم نواب الجماعة.

ومن جهة ثانية جرى «تفخيخ» الوضع الدستوري للجماعة من خلال تعديل بعض مواد الدستور المصري بهدف إغلاق جميع المنافذ في وجه أى محاولة «إخوانية» للمشاركة السياسية، ووضع نهاية «دستورية» لزحفها السياسى والمجتمعى.

ومن جهة ثالثة ارتفع سقف الاستخدام «الفج» لورقة الحظر القانونى للجماعة، تلك التى توجد فى أدراج أنظمة ما بعد الاستقلال منذ أكثر من نصف قرن، ويجرى استدعاؤها كلما رغبت الأنظمة فى «تهذيب» سلوك الجماعة.

لذا، فلا غرابة أن تعود إلى الأذهان فى ظل حملات التصعيد المستمر والمحاكمات العسكرية، تلك الأجواء السلبية لخبرة الستينيات فى العلاقة بين الجماعة والنظام. فلا يكاد يمر يوم واحد من دون حدوث اعتقالات ومطاردات فى صفوف الجماعة على مختلف مستوياتها، ومن دون أى خطوط حمراء فى استهداف رؤوسها.

ويبدو أن ثمة سياسات «ممنهجة» يجرى تنفيذها بحق الجماعة، وهى سياسات لا تبتعد كثيراً عن طبيعة الصراع المكتوم داخل أروقة النخبة الحاكمة بجناحيها (القديم والجديد) حول ترتيب الأوضاع المستقبلية، ومن أهمها كيفية التعااطى مع الجماعة بشكل مفاير، يضمن عدم دخولها طرفاً مؤثراً فى هذه الترتيبات. وأغلب الظن أن الكفة تميل لصالح تيار يسعى لإقصاء الجماعة سياسياً ومجتمعياً، باعتبارها التهديد الأبرز لمصالحه فى هذه المرحلة.

وبينما يقوم هذا التيار الإقصائى بذلك، لا يتحسب لأى تداعيات يمكن أن تفضى إليها استراتيجيته «الخشنة» تجاه الجماعة، فمن جهة أولى تكرر هذه الاستراتيجية تلك الصورة النمطية عن العلاقة بين الجماعة والنظام والتى استندت تاريخياً لمنطق «الضحية

والجلاد»، وهو بذلك يحقق عكس ما يريد ويمنح الجماعة مزايا مجانية، تبرع في توظيفها لزيادة رصيدها المجتمعي، وهو خطأ ساذج كثيراً ما وقعت فيه الحكومات المصرية المتعاقبة منذ أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم.

ومن جهة ثانية، تدفع هذه الاستراتيجية باتجاه ترسيخ هيمنة التيار المحافظ على عملية صنع القرار داخل الجماعة، وهي استراتيجية تضر بالنظام وبالمجتمع في آن واحد. ويخطئ القائمون على الأمر إذا اعتقدوا أن مثل هذا التيار يعبأ باستمرار المواجهة مع النظام، أو أن هذه الاستراتيجية قد تؤدي إلى تراجع الجماعة أمام قوة الضربات الأمنية. ذلك أن هذا التيار تمسك كثيراً على مثل هذه الممارسات طيلة العهدين الماضيين (عبد الناصر والسادات)، سواء من خلال اعتماد نهج «التقية» السياسية استناداً لفلسفة «المحن» التاريخية، أو عبر استراتيجية الكرّ والفرّ «الحركية» التي يجيد شيوخ الجماعة فنونها. فيما تعطل مثل هذه الاستراتيجية مسعى بعض «البراجماتيين» داخل الجماعة من أجل المضي قدماً في سيناريو الإصلاح التدرجي لبنية الجماعة الفكرية والتنظيمية.

وتضر مثل هذه الاستراتيجية بالمجتمع حين تحرمه من عملية «تدافع» فكري وسياسي، كان لها أن تحدث الجماعة وبقية التيارات السياسية والدينية، من أجل تليين مواقفها السياسية.

ومن جهة أخيرة، فمن شأن اعتماد هذه الاستراتيجية كأساس وحيد للعلاقة مع جماعة «الإخوان المسلمين»، أن يرفع درجة الاحتقان المجتمعي الملتهبة بطبيعتها لدوافع كثيرة تتراوح ما بين انخفاض مستوى الأداء الحكومي، وإنهيار معايير العدالة الاجتماعية، ناهيك عن التوتر الطائفي، وهو ما قد يمثل تهديداً جدياً لحال الاستقرار السياسي في البلاد بوجه عام. وهو في استراتيجيته تلك يقف وحيداً من دون سند من بقية أطراف اللعبة السياسية، التي قُطعت أوصالها بسبب سياسات الحزب الحاكم.

معضلة التيار الجديد مع الجماعة، ليست فقط بسبب عدم قدرته على تحمل وطأة الوضع اللافت للجماعة كقوة معارضة ذات بأس فحسب، وإنما لافتقاده القدرة على تطوير أدوات «تحكّمية» جديدة تتناسب وحال الحراك السياسي التي تعيشها البلاد منذ عامين.

بكلمات أخرى ليست ثمة قدرة حقيقية لدى السلطات المعنية بإدارة العلاقة مع جماعة «الإخوان المسلمين»، على إبداع «نمط» جديد للسيطرة على أنشطة الجماعة وملاحقة أعضائها، وهو ما يفقد هذه السلطات قدرتها على تبرير سياستها الفجة تجاه الجماعة، ولا يفت في ذلك ترديد النغمة البائدة حول سعى الجماعة «للعمل على قلب نظام الحكم وإثارة الرأى العام».

الأكثر من ذلك أن يحدد النظام علاقته بالجماعة، ليس فقط بسبب تمددها الداخلى، وإنما أيضاً وفق متغيرات الوضعين الإقليمى والدولى. ويصبح منطقياً أنه كلما ارتفعت أسهم الإسلاميين إقليمياً، كلما زادت وطأة عمليات الضغط والحصار على الجماعة داخلياً فى مصر، خوفاً من انتقال العدوى إليها. وبذلك تدفع الجماعة الفاتورة مرتين، الأولى بسبب نشاطها الداخلى، والثانية بحجة تماثلها مع نظير إقليمى مرجعية ومنهجاً.

فى حين يختص الوجه الآخر لتغير المعادلة التقليدية بين النظام المصرى وجماعة «الإخوان المسلمين»، بطبيعة التحولات التى طرأت على الحركة الذاتية لجماعة «الإخوان» تنظيمياً وسياسياً، والتى يمكن وضعها ضمن إطار مشروع «الإصلاح وإعادة التأهيل الداخلى»، ترغب الجماعة فى تنفيذه على مهل، وإن احتفظت به فى سريرتها تخوفاً لتبعاته.

فمنذ فوزها فى الانتخابات التشريعية تحاول الجماعة إعادة تأسيس نفسها وفق أسس مغايرة لما هو معهود عنها. فمن جهة أولى ثمة رغبة «إخوانية»، فى إضفاء «مسحة» ديموقراطية على ممارساتها الداخلية، سواء من خلال تفعيل آلية الحوار (الشورى) فى اتخاذ القرارات المصيرية، أو عبر تنشيط آلية التداول (تدوير المناصب التنظيمية) كأساس لعمليات الترقى الداخلى فى الجماعة.

ومن جهة ثانية تبذل الجماعة، بمكاتبها الإدارية ولجانها الفنية، جهوداً واضحة من أجل رفع مستوى الوعى السياسى لدى القواعد، بهدف استيعاب (وربما التحكم فى) غزارة المدخل السياسى والثقافى للعقل الإخوانى، قبل ارتداده على الجماعة بشكل قد يهدد تماسكها الداخلى.

أما سياسياً فثمة إشارات متعددة تظهرها الجماعة على استعدادها لتغيير محتوى خطابها السياسي، على الأقل شكلياً، وذلك بهدف إذابة الكثير من المخاوف الرئيسية «التقليدية» إزاء عدم حسم بعض القضايا الخلافية كالولاية العامة والاتفاقات الدولية والرؤية الاقتصادية.

وهي بذلك إنما تسعى لاستبدال استراتيجيتها التقليدية «الدفاعية» مع النظام، بأخرى قوامها «الهجوم الناعم» فكرياً وسياسياً، وذلك عبر جر النظام الى ساحة عراق مفتوحة، لا مكان فيها للقوة «الصلبة»، وإنما للأفكار والبرامج والأداء المنظم.

وهي إذ تطرح برنامجاً «أولياً» لحزب سياسي، تدرك جيداً مخاطر تلك الخطوة على بنيتها الداخلية، خصوصاً في ظل عدم حسم الخلاف حول هذا الموضوع، بيد أنه لا يعدو كونه إحدى الأدوات الناجعة في الصراع مع التيار «الإقصائي» الذي يستهدف الجماعة.

ويبقى مستقبل العلاقة بين الطرفين (النظام والإخوان)، رهناً بقدرة كل طرف على تحمل تبعات سعيه لتغيير الصيغة التقليدية للصراع بينهما، واستعداداه لدفع فاتورة معادلتها «الجديدة».



هوامش الفصل السادس

- (١) تم تجميع هذه البيانات عبر اتصالات هاتفية ومقابلات شخصية مع عدد من الطلاب المعتقلين، وللمزيد يمكن مراجعة مقالنا المنشور بجريدة الحياة بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٧ م.
- (٢) اتصال هاتفى مع الدكتور عصام العريان يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧ م الساعة العاشرة مساءً.
- (٣) بيل عبد الفتاح (محرر)، تقرير الحالة الدينية فى مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الرابعة، ص ٩٨.
- (٤) جريدة الأسبوع بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٧ م.
- (٥) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، إلى الشباب وإلى الطلبة خاصة، (الإسكندرية: دار الدعوة)، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م، ص ٩٥ - ٩٦.
- (٦) محمد مهدى عاكف «الاستبداد يقف عائقاً» الموقع الرسمى لجماعة «الإخوان المسلمين» ٧ مايو ٢٠٠٦ م.
- (٧) عصام العريان «الإخوان المسلمون وحكم مصر... لا مبرر للقلق» الموقع الرسمى لجماعة «الإخوان المسلمين» ٢٨ يناير ٢٠٠٦ م - ومحمد السيد حبيب «ماذا لو وصل الإخوان إلى الحكم؟» الموقع الرسمى لجماعة «الإخوان المسلمين» ٦ فبراير ٢٠٠٦ م.

الفصل السابع

الإخوان وأمريكا .. التوظيف المتبادل

تمثل علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة إحدى القضايا المفتوحة التي يجرى الحديث عنها بشكل دائم . ويبدو أن ثمة تردداً وغموضاً يشوب موقف كلا الطرفين من هذه القضية ، التي تتعرض للصعود والهبوط وفق مقتضيات الظروف السياسية .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة ، في إطار خبرتها القاسية من أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، أن تعيد صياغة علاقتها بقوى الإسلام السياسي المعتدل ، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين ، تحاول هذه الأخيرة الاستفادة من طبيعة العلاقة الخاصة بين النظام المصري والولايات المتحدة من أجل استثمار أى فرصة قد تساهم في حلحلة عمليات «الإقصاء» التي يمارسها النظام تجاهها منذ أكثر من ربع قرن .

لذلك فما أن انتهت الانتخابات البرلمانية بالنتيجة الكبيرة التي حققتها الجماعة ، حتى لمحت الإدارة الأمريكية إلى أنها لا تمنع في إجراء حوار مع نواب الإخوان الجدد في البرلمان باعتبارهم أعضاء مستقلين وليسوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين^(١) ، ومن جانبها تعلن الجماعة باستمرار أنها لا تمنع في إجراء حوار مع مسئولين أمريكيين ، طالما أن ذلك يتم تحت نظر الدولة المصرية ، وطالما يحقق مصالح وطنية . لكن مسألة الحوار بين الأمريكيين والإخوان دائما ما كانت مسألة شائكة ، سواء من الناحية الفكرية والسياسية والدينية ، وهي سلاح لطالما استخدمته جميع القوى السياسية ضد بعضها البعض .

وابتداء يمكن القول إنه من الصعوبة بمكان أن تصل العلاقة بين الإخوان المسلمين وأمريكا إلى مرحلة التعاون أو التحالف الاستراتيجي، فنحن نتحدث عن مشروعين حضاريين مختلفين، إن لم يكونا متصارعين، تغذيهما أفكار وأجندات متناقضة تماماً، وهو ما يصعب معهما الاعتقاد بإمكانية الالتقاء تحت مظلة واحدة. بيد أن العامل المشترك بينهما هو علاقة كل منهما بالنظام المصري، وهو ما يجعل كلا الطرفين يسعى لتوظيف علاقته بالآخر لممارسة الضغوط على النظام المصري. وهذا الأخير بدوره يحاول ممارسة اللعبة نفسها ولكن من خلال التلويح بالفزاعة «الإخوانية» في مواجهة أي ضغوط أمريكية من أجل الإصلاح والدمقرطة، معتمداً في ذلك على تجربة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية.

وعليه، فإن الولايات المتحدة تحاول الاحتفاظ بورقة «الإخوان» باعتبارها «فزاعة» يمكن من خلالها «ابتزاز» النظام المصري لتقديم المزيد من التنازلات في ملفات كثيرة تحكم العلاقات الاستراتيجية بين القاهرة وواشنطن، ناهيك عن حاجة النظام المصري لقدر من القبول (الشرعية) الخارجي لتأمين بقائه في السلطة. في حين تسعى جماعة الإخوان المسلمين إلى استغلال كافة أوراق الضغط التي يمكن من خلالها مواجهة الهجوم الذي يشنه عليها النظام بين الفينة والأخرى.

لذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين ستظل دائماً في مستواها التكتيكي الذي يحقق مصالح كل طرف، ويصبح من العبث الحديث عن علاقات أو «صلات» إخوانية - أمريكية، يسعى البعض لاستخدامها كورقة في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن ماذا عن رأي قيادات الجماعة في هذه المسألة؟

«ليست هناك أية فرصة للتواصل مع أية إدارة أمريكية، وذلك بسبب الاستراتيجية الأمريكية الثابتة التي ترى في الإسلام «خطراً حقيقياً»، ما يضع الولايات المتحدة في سلة واحدة مع العدو الصهيوني... ولكن في الوقت نفسه ليس لدينا موقف مسبق من الشعب الأمريكي، أو من المجتمع الأمريكي أو هيئاته الأهلية ومراكز الأبحاث، وليس لدينا أية مشكلة في التواصل معه، ولكن القضية أنه ليس هناك جهد كاف ومبذول للتقريب بيننا وبينه»^(٢).

بهذه الكلمات يحدد الدكتور عصام العريان، رئيس القسم السياسى فى جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية، رؤية الجماعة للعلاقة مع الولايات المتحدة حكومة وشعباً. وهو موقف لا يختلف كثيراً عن رؤية العديد من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، كما أنه لا يختلف كثيراً عن رؤية الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة عام ١٩٢٨م، للغرب عمومًا وموقفه من الحضارة الغربية، والذي قام بالأساس على النظر للغرب باعتباره رمزاً للانحلال الأخلاقى والانحطاط الإنسانى.

ولا يختلف هذا الموقف من الناحية العقائدية عن رؤية العديد من التنظيمات السلفية، خصوصاً الجهادية، للعلاقة مع الولايات المتحدة، بيد أن الاختلاف الأساسى هو فى طريقة التعاطى مع واشنطن، ففى حين تقوم رؤية الإخوان على الطابع السلمى وضرورة مجادلة الأمريكيين بالتى هى أحسن عبر وسائل الحوار والنقاش، ترى الجماعات المتشددة أنه ليس هناك أى مجال للحوار، ويجب استخدام القوة فى تحديد العلاقة معهم.

أولاً: طبيعة الرؤية الإخوانية للولايات المتحدة

تتميز جماعة الإخوان المسلمين دون غيرها من حركات الإسلام السياسى بقدر عال من الهراجمات والواقعية السياسية، وهو ما يجعلها تتحرك بقدر من التوازن فى ترتيب علاقاتها بالأطراف الإقليمية والعالمية المؤثرة. بيد أن الأمر مختلف بالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة، التى تنظر إليها الجماعة بقدر عال من الريبة والشك فى إمكانية قيام علاقة طبيعية متواصلة على أسس من التفاهم المشترك.

ونحن نتحدث هنا عن الجماعة الأم الموجودة فى مصر، وليس عن فروعها المتناثرة فى بقية بلدان العالم العربى، والتى قد يتمتع بعضها بعلاقات جيدة مع واشنطن كما هو الحال فى الكويت وسوريا والأردن والمغرب، كل حسب مصالحه وأهدافه بالطبع.

فبالنسبة للإخوان المسلمين فى مصر فإن رؤيتهم للولايات المتحدة، كطرف يمكن الوثوق به والدخول فى علاقات مباشرة، سلبية للغاية، وهى رؤية يتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والأيدىولوجية والتاريخية، دون أن يعنى ذلك عدم وجود قنوات اتصال «خلفية» بين الطرفين، ولكنها لم تصل يوماً إلى حد العلانية أو التصريح بها، وهو ما يعكس مدى هشاشة العلاقة بين الطرفين.

ويمكن القول إن هناك ثلاثة متغيرات تحكم الرؤية الإخوانية للعلاقة مع الولايات المتحدة :

أولها: مدى الثقة التي يمكن أن تنشأ بين الطرفين ، والتي تجسدها مواقف واشنطن من الجماعة ، ومدى إصرارها على المضي قدماً في توطيد العلاقة مع الجماعة .

ثانيها: مدى استعداد واشنطن للضغط على النظام المصري بهدف تقليل مساحة الاستبداد وفتح الحياة السياسية أمام جميع القوى والحركات الاحتجاجية ، وهو ما قد يسمح للجماعة بالاندماج «الشرعي» في الحياة السياسية .

وثالثها: ألا تلجأ واشنطن إلى استخدام علاقتها مع الإخوان المسلمين كـ «فزاعة» تلوح بها للنظام السياسي في مصر ، حتى لا تفقد الجماعة جزءاً كبيراً من رصيدها المجتمعي .

ثانياً: مصادر الرؤية الإخوانية للولايات المتحدة

يمكن القول إن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل الخلفية الأساسية في رؤية الإخوان للولايات المتحدة ، وتتمثل في :

• البعد العقائدي

تقيم جماعة الإخوان المسلمين رؤيتها للولايات المتحدة على أساس عقيدتي «ديني» انطلاقاً من فهمها للإسلام كمنهج كامل تنبثق منه رؤية شاملة للكون والحياة والإنسان والعالم . وهي رؤية وضع جذورها الإمام حسن البنا الذي أكد على ضرورة أن يكون الإسلام هو قائد البشرية بما يقدمه من منظومة قيمية تقوم على الأمن والحرية والمساواة والعدالة ؛ لذا ترفض الجماعة قيادة الغرب وزعامته للعالم ومنازحته للأمة الإسلامية في هذا الإطار . فضلاً عن التبشير بنهاية الغرب وانحلال حضارته ، وهو ما يسرى على الحضارة الأمريكية بالطبع^(٣) .

• البعد الحضاري

يمكن القول إن ما كتبه حسن البنا في مذكراته عام بشأن النظرة للحضارة الغربية ، ولا يزال يمثل المرجعية الأساسية التي تشكل علاقة الجماعة بالغرب ، والتي يستند إليها

العديد من قيادات الجماعة حتى اليوم . ومن المعروف أن البنا قد وجه انتقادات عنيفة للحضارة الغربية واصفاً إياها بأنها حضارة انحلال وتردُّ، فهي بالنسبة له « حضارة مادية » وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم، وذلك لافتقارها إلى الجانب الروحي والأخلاقي^(٤).

وعلى الرغم من أن حديث الإمام البنا كان ينصرف إلى الغرب بشكل عام، وتحديدًا الغرب «الأوروبي»، إلا أن الخطاب نفسه، والمفردات نفسها يتم إعادة إنتاجها من خلال الخطاب الذي يتحدث به المرشد الحالي لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف الذي يشير في إحدى رسائله الأسبوعية إلى أن «النظام العالمي الجديد (الذي تقوده الولايات المتحدة) نظام استعماري قديم يستخدم أدوات جديدة . . . الإغواء مع القمع، والاختراق والسيطرة مع مزاعم الشراكة، والتفكيك مع التدمير، وتفكيك الدول كإطار لتجميع الشعوب ضد الهيمنة، وإثارة الأقليات ومشكلات الحدود والنعرات العرقية والفتن الطائفية والحروب الأهلية، وعزل المجتمعات العربية عن المجتمعات الإسلامية، بتشجيع الاتجاهات القومية، وتجهيل المجتمعات، واستهداف عقول الشباب، وتدمير نظام القيم، وتعميم مشاعر الإحباط».

كما أنه يرى أن «الغرب يرى في نفسه (الأنثى) المقدسة»، وهو بذلك قد شطر العالم إلى شطرين (غرب ينبغي أن يكون قويًا غنيًا، مسلحًا وغازيًا ومنتجًا . . . وبقية العالم أو الآخر الذي يستحق أن يكون ضعيفًا فقيرًا أعزل من السلاح مغزواً ومحتلاً ومستهلكاً، ويحاول الغرب أن يفرض رؤيته - بالقوة - مثلما يفرض استمرار حالة التفاوت بين الشعوب، وقد تتغير أشكال الاستغلال ولكن يبقى النظام واحداً، نظاماً يقوم على فلسفات عنصرية، ويتلبس أفكار «داروين» و«نتشه»، ويجعل الغرب هو المركز، وأنه يجب أن يكون قويًا على الدوام؛ لأن البقاء للأقوى، والآخر يجب أن يكون ضعيفاً على الدوام»^(٥).

ولا يختلف رأى العريان عن ذلك كثيراً حين يشير إلى أنه «من الصعب إطلاق هذا المسمى على بلد لا يتعدى تاريخه مائتي عام؛ لذا من الصعب الحديث عن وجود حضارة بالمعنى المعروف . وبافتراض أنها حضارة، إلا أنها قامت بالأساس على نزعة استئصالية إقصائية من خلال استئصال الهنود الحمر، كما أنها حضارة «مادية» تقوم على ثنائية القوة والمال»^(٦).

بل هو الرأى نفسه الذى يراه النائب الأول للمرشد الدكتور محمد حبيب الذى يرى أن الحضارة الأمريكية تقوم على مبدأ «البقاء للأقوى»، وأنها قائمة على الازدواجية فى مسألة الديمقراطية والحريات^(٧).

● البعد السياسى

يعتبر البعد السياسى أحد المحددات الرئيسية فى نظرة الإخوان للولايات المتحدة، ويتم من خلالها بناء الكثير من المواقف الإخوانية، وهو موقف وإن كان لا يختلف كثيراً عن موقف قطاعات عريضة من الشعوب العربية، إلا أنه فى الحال الإخوانية أكثر حدة نظراً لتأثير العاملين السابقين. ويمكن تشريح هذا البعد من خلال ثلاث نقاط رئيسية، أولها: النظر للولايات المتحدة باعتبارها قوة احتلال، وفى هذا الإطار يتبنى المرشد الحالى للإخوان المسلمين الموقف نفسه الذى أعلنه الإمام الأول للجماعة حين كان يتحدث عن الاحتلال الأوروبى (البريطانى والفرنسى والإيطالى) للدول العربية، ويرى فيه نموذجاً لـ «حكم الجبروت والقهر»، فى حين ينظر المرشد الحالى للجماعة للولايات المتحدة باعتبارها رمز الجبروت والطغيان، لذا يوجه لها تحذيراً على غرار ذلك الذى وجهه البنا للدول الأوروبية حين قال: «إن حكم الجبروت والقهر قد فات، ولن تستطيع أوروبا بعد اليوم أن تحكم الشرق بالحديد والنار، وإن هذه النظريات السياسية البالية لن تتفق مع تطور الحوادث ورفق الشعوب ونهضة الأمم الإسلامية، ولا مع المبادئ والمشاعر التى ستطلع بها هذه الحرب الضروس على الناس». ويستبدل عاكف الولايات المتحدة بأوروبا لتأكيد المعنى نفسه.

وهو ما يتفق فيه كلٌّ من العريان وحبيب اللذين يؤكدان على السعى الأمريكى للسيطرة على المنطقة العربية وفق أجندة معدة سلفاً، تقوم على حماية المصالح الأمريكية مقابل أى شىء. ويدللان على ذلك من غزو أفغانستان والعراق.

ثانيها: هو العلاقة مع إسرائيل، وتحتل هذه العلاقة مساحة كبيرة جداً من نظرة الإخوان المسلمين للعلاقة مع الولايات المتحدة، وهى نظرة لها جذور تاريخية منذ عهد حسن البنا وحتى الآن، وهى العلاقة التى تتحطم على صخرتها أية رغبة

إخوانية فى التقرب والتحاور مع الولايات المتحدة . وهى نقطة «مقدسة» لدى الإخوان المسلمين ، الذين يرون أن هناك تطابقاً فى الأفكار والأجندات السياسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وهنا ينتقد مهدي عاكف بشدة «الانحياز الأمريكى والغربى للكيان الصهيونى» كما يرى حبيب أنه لا فرق بين أمريكا وإسرائيل حيث إن كليهما تأسس على فكرة التوسع والاستيطان . وهو ما يصيغه العريان بكلمات أكثر تحديداً حين قال : «إن أحد الأسباب الرئيسة لنظرتنا السلبية تجاه الولايات المتحدة تتمثل فى علاقتها بإسرائيل ، والتى ستظل تشكل محدداً رئيسياً فى علاقتنا بالولايات المتحدة» .

أما ثالثها : فيتعلق بدعم الولايات المتحدة للأنظمة الاستبدادية فى العالم العربى ، وازدواجية الخطاب الأمريكى فيما يتعلق بمسألة الحريات ونشر الديمقراطية . وهى نظرة تاريخية لدى الإخوان المسلمين ، حيث تبدو غالبيتهم على يقين بأن «الغرب» له اليد الطولى فى إيجاد وتثبيت النظم الحاكمة فى معظم بلدان العالم الإسلامى ، وهو فى ذلك يربطها به ويستغلها لتحقيق مصالحه مقابل بقائها فى السلطة . وهنا يرى محمود عزت عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين أن «سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربى تدعم الاستبداد» ، ولا تتفق مع ما يتردد فى خطابها السياسى ، من مزاعم حول الديمقراطية^(٨) . وهو الرأى نفسه الذى يتبناه محمد حبيب الذى ينتقد بشدة ازدواجية الخطاب الأمريكى فى مسألة الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، ويرى أن المسألة ليست لها علاقة بالديمقراطية بقدر ما لها علاقة بالمشروع الأمريكى فى المنطقة ، ويدلل على ذلك بموقف الولايات المتحدة مع حركة «حماس» ، ويفسر ذلك بالقول إن «أمريكا ليست جمعية خيرية أو مؤسسة إصلاحية» بل لها مصالح تسعى لتحقيقها بشتى الوسائل^(٩) .

وقد بدت هذه الازدواجية بشكل واضح بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية المصرية التى حققت فيها جماعة الإخوان المسلمين فى مصر مكاسب غير مسبوقة ، حيث حازت على ما يقرب من ٢٠ بالمائة من مقاعد البرلمان (٨٨ مقعداً من أصل ٤٥٤ مقعداً) وتعرضت الجماعة بعد ذلك لحملة من الاضطهاد والملاحقات الأمنية لم تحرك ساكناً لدى أى مسئول أمريكى .

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين في مصر والولايات المتحدة

تاريخياً، يشير البعض إلى وجود علاقات بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر والولايات المتحدة، ومن ذلك ما يقال عن بعض الوقائع التاريخية في العلاقات الملتبسة بين الإخوان والأمريكيين، فعندما بدأت تظهر إبان الحرب العالمية الثانية بوادر وراثة أمريكا للإرث الإمبراطوري الإنجليزي كان الإخوان من أنشط الحركات الشعبية، فأراد الإنجليز وبموافقة أمريكية تأسيس جمعية منافسة هي «إخوان الحرية» كان نشاطها ثقافياً واجتماعياً وتحريراً لجذب الشباب. وفشلت التجربة، كما فشلت محاولات أمريكية لاستقطاب عدد من الرموز الفكرية الإسلامية المصرية. في أعقاب الحرب العالمية الثانية أشار البعض إلى إجراء حوار بين الإمام الشهيد حسن البنا وأحد أعضاء السفارة الأمريكية في القاهرة حول مقاومة المد الشيوعي الذي كان هدفاً مشتركاً، لكنه لم يصل إلى نتيجة بسبب اختلاف التوجهات والمنطلقات.

وقد تكرر الأمر في السبعينيات عندما وقع الاحتلال السوفييتي لأفغانستان وبدأت أميركا بمساعدة حلفائها في المنطقة العربية وباكستان في التصدي لخط الوصول إلى المياه الدافئة وظهرت فكرة دعم المجاهدين الأفغان وحاول الأمريكيون عن طريق الرئيس أنور السادات إقناع الإخوان بالمشاركة في القتال بجوار الأفغان، وقد رفض الإخوان ذلك.

ولاحقاً استنجدت إدارة الرئيس كارتر بكل من تستطيع الاستنجاد بهم لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في طهران، وكان ذلك لإنقاذ حملة إعادة انتخاب الرئيس كارتر نفسه بإذن من الحكومة المصرية. عن طريق السفير الأمريكي، بالمرشد العام الثالث للجماعة عمر التلمساني حينذاك ليطلب تدخله لدى الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية. وبعد استئذان الرئيس السادات، أرسل التلمساني إلى الإيرانيين رسالة يطلب فيها زيارة طهران، وجاء الجواب: «أهلاً وسهلاً ومرحباً، لكن لا حديث حول الرهائن الأمريكيين»، فلم تتم الزيارة. وقدم الإيرانيون أكبر خدمة لمنافس كارتر، الرئيس ريجان، عندما أجلوا الإفراج إلى نهاية الحملة الرئاسية، ففقد كارتر فرصته وجاء ريجان ومعه مشروع تحطيم الإمبراطورية السوفييتية وبناء الإمبراطورية الأمريكية^(١٠).

ثم جاء عقد الثمانينيات والذي تطورت فيه العلاقة بين الطرفين بشكل غير مسبوق وعلى خلفية حاجة الولايات المتحدة للمجاهدين العرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وهو ما ساهم في تقريب العلاقة بين مختلف تيارات الإسلام السياسى فى المنطقة والولايات المتحدة عبر المظلة السعودية .

وقد كان وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م علامة فارقة فى رؤية الطرفين (الإخوان والإدارة الأمريكية) كليهما للآخر، وهو ما حدا بهما إلى النظر فى ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقة على أسس جديدة، وفى هذا الإطار يمكن تقسيم العلاقة بين الطرفين إلى مرحلتين رئيسيتين هما:

١- مرحلة ما قبل أحداث ١١ سبتمبر

وهى المرحلة التى تمتد طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضى، ففى عام ١٩٩٥م وبعد فوز الجماعة بعدد من المقاعد فى مجلس الشعب، جرى الحديث حول وجود اتصالات بين الجماعة والإدارة الأمريكية من خلال السفارة الأمريكية بالقاهرة، وفى هذا الإطار أشار السفير السابق لدى مصر فى بداية التسعينيات دانيال كيرتز إلى أنه التقى مع أشخاص يمثلون الإخوان المسلمين أو على علاقة بهم، وكان ذلك يتم إما داخل السفارة الأمريكية أو خارجها^(١١).

وفى حين نفى بعض أعضاء الجماعة حدوث مثل هذه اللقاءات فى حينها، أكد البعض الآخر حدوثها، مشيراً إلى أنها لم تأخذ شكل مفاوضات؛ لأن الجماعة ليس لديها ما تتفاوض عليه، وإنما كانت مجرد جلسات استماع على حد تعبير المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام للجماعة آنذاك^(١٢).

كما أن الرئيس مبارك قد أشار إلى هذه القضية عندما أعلن عام ١٩٩٥م أن واشنطن على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين التى وصفها آنذاك بـ«الإرهابية» مشيراً إلى أن السلطات المصرية لم تكن على علم بذلك فى بادئ الأمر^(١٣).

وقد سعى النظام المصرى خلال تلك المرحلة إلى نسف أى علاقة قد تنشأ بين الجماعة والولايات المتحدة إما عبر التشدد ضد الجماعة، وذلك على غرار ما حدث

إزاء أزمة ١٩٩٥ م، والتي تم القبض فيها على عدد كبير من قيادات الجماعة فيما عرف بقضية «سلسبيل» التي بدأت عام ١٩٩٣، وجرى تحويل عدد من هذه القيادات إلى محاكمات عسكرية، وتم الحكم عليهم بفترات تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وكان من بينهم المرشد الحالى للجماعة مهدي عاكف، وعصام العريان ومحمد حبيب وخيرت الشاطر.

٢- مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر

أفرزت هذه المرحلة العديد من المتغيرات التي دفعت كلا الطرفين إلى إعادة صياغة الحسابات، فمن جهتها دخلت الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس الحالى جورج بوش الابن، فى مواجهة مباشرة مع العديد من تنظيمات الإسلام السياسى خاصة تلك التى تنتهج العنف، وبدأ أن ثمة اضطراباً فى رؤية الإدارة الأمريكية للعلاقة مع التيارات الإسلامية المعتدلة، وكيفية التعاطى معها.

وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين، الأولى: مرحلة ما قبل فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، وهى المرحلة التى شهدت دعماً معنوياً واضحاً من الإدارة الأمريكية للتيارات المعتدلة، وفى مقدمتها الإخوان المسلمون فى مصر، حتى وصل الأمر إلى التصريح بعدم ممانعة الولايات المتحدة فى وصول الإسلاميين المعتدلين للحكم. وهى تصريحات جاءت على لسان أعلى القيادات فى الإدارة الأمريكية بدءاً من الرئيس بوش نفسه، وحتى وزيرة خارجيته كوندليزا رايس. وفى هذا الصدد يمكن رصد العديد من الإشارات:

- جاءت أولى الإشارات بعدم ممانعة الولايات المتحدة بمشاركة الإسلاميين المعتدلين فى السلطة عبر تصريحات ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، والتى جاءت فى سياق خطابه الذى ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، والذى سبقت الإشارة إليه، حيث ذكر هاس أن «الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية... نحن ندرك تماماً عندما نشجع الديمقراطية أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة فى البلدان ذات الأغلبية الإسلامية قد يأتى بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن فى كون الأحزاب الإسلامية

تتمتع بثقة السكان الساحقة، بل لأنها فى الغالب المعارضة المنظمة الوحيدة للحالة الراهنة التى يجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة»^(١٤). وقد جاء خطاب هاس متأثراً بما حققه الإسلاميون فى تركيا والمغرب والبحرين.

- تم طرح فكرة الإسلام الليبرالى على نطاق واسع، وأصدر مركز «راند» دراسة للباحثة شيرلى بينارد حول إمكانية دعم الولايات المتحدة لمشروع الإسلام الليبرالى فى الشرق الأوسط، والذى يعنى ضمناً القبول بالإسلاميين المعتدلين طرفاً فى العملية السياسية^(١٥).

- أعلنت رايىس أثناء عودتها من جولتها فى الشرق الأوسط فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٥م بأن الولايات المتحدة لا تمنع فى وصول الإسلاميين إلى الحكم، إذا ما أجريت انتخابات حرة فى العالم العربى. وأن الولايات المتحدة ترى أهمية فى التفاوض مع الإسلاميين فى المنطقة العربية، وأنها لا تخشى من وصول تيارات إسلامية إلى السلطة^(١٦).

وعشية فوز الإخوان المسلمين فى مصر بنحو عشرين بالمائة من مقاعد البرلمان المصرى ترددت دعوات كثيرة لفتح حوار معهم، وقد بدا أن هناك تياراً داخل الإدارة الأمريكية يتبنى فكرة التواصل مع الإسلاميين المعتدلين وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، ولكنها كانت دعوات تجرى على استحياء، ولم تجد حماساً كبيراً من صقور البيت الأبيض والمحافظين الجدد.

ومن جهتها لم تمنع جماعة الإخوان المسلمين فى مصر تجاه عقد لقاءات مع مسئولين أمريكيين، وجاء ذلك على لسان العديد من قادتها، فقد أكد العريان أن الجماعة على استعداد لمحاورة الولايات المتحدة مشيراً فى تصريحات أدلى بها لوكالة فرانس برس عشية انتهاء الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ٢٠٠٥م إلى أن «موقف الإخوان يتلخص فى أننا دعاة حوار ونؤمن بالتعاون بين الحضارات على أسس متكافئة ونؤمن بأن هناك قيماً مشتركة بين كل الثقافات والشعوب»^(١٧).

وغالباً ما تشترط الجماعة حضور ممثل من وزارة الخارجية المصرية لأى حوار قد يجرى مع أى من المسئولين الأمريكيين، وهو ما أكدته المرشد العام للجماعة فى حوارته مع جريدة الشرق الأوسط الذى أجرى فى الحادى عشر من ديسمبر ٢٠٠٥م حين أشار إلى ضرورة أن يتم ترتيب أى لقاء فى هذا الإطار من خلال وزارة الخارجية المصرية^(١٨).

وهى بالطبع اشتراطات مفهومة فى إطار رغبة الجماعة فى إزالة المخاوف لدى النظام المصرى من أى محادثات قد تجرى بينها وبين الأمريكيين ، وفى الوقت نفسه تجنب استغلال النظام لأى حوار قد يجرى بين أعضاء الجماعة ومسئولى السفارة الأمريكية بالقاهرة من أجل التنكيل بالجماعة وتشويه صورتها أمام الرأى العام .

وعلى الرغم من عدم وجود حوار مباشر بين الطرفين (الإخوان والأمريكيين) إلا أن العلاقة بينهما خلال هذه المرحلة اتسمت بالتفاؤل والرغبة فى البحث عن مخرج من معضلة الرقابة الحكومية على إجراء مثل هذا الحوار ، إما من خلال ممثلى الجماعة فى مجلس الشعب ، أو من خلال وسطاء آخرين .

أما المرحلة الفرعية الثانية : فهى مرحلة ما بعد فوز حماس بأغلبية المجلس التشريعى الفلسطينى فى السادس والعشرين من يناير ٢٠٠٦م ، وهو الفوز الذى قلب موازين المعادلة الأمريكية فى المنطقة ، وأعاد الهواجس التقليدية حول احتمالات وصول الإسلاميين للسلطة فى العالم العربى .

ومنذ هذه اللحظة تبخر الحديث عن إمكانية إجراء أى حوار بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين فى مصر ، وذلك لأسباب عديدة ، ليس أقلها امتعاضاً الولايات المتحدة من فوز حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية ، وهو ما يمثل ازدواجية واضحة فى التعامل مع جماعة الإخوان بوجه عام ، فمن المعروف أن حركة حماس تعد إحدى تنظيمات الإخوان المسلمين ، وهو ما وضع الولايات المتحدة فى مأزق . فكيف لها أن ترحب بإجراء حوار مع الإخوان فى مصر ، فى حين ترفض وصول حماس للسلطة فى فلسطين . وقد خفت الحديث عن إجراء أى حوار مع إخوان مصر ، والأكثر من ذلك أن واشنطن لم تعلق مطلقاً على عمليات الاعتقال والتضييق التى تتعرض لها الجماعة منذ مارس ٢٠٠٦م وبعد دخولها البرلمان . وهو ما أكد الشكوك «الإخوانية» ، والعربية عموماً ، حول مدى جدية الولايات المتحدة فى دعم الديمقراطية فى الشرق الأوسط .

رابعاً: معوقات الحوار بين الطرفين

بافتراض وجود نية لدى الطرفين (الأمريكى والإخوانى) لإجراء حوار جاد حول صياغة العلاقة بينهما ، إلا أن ثمة معوقات يجب التخلص منها قبل الحديث عن إجراء مثل هذا الحوار ، ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلى :

١ - عدم الثقة فى الولايات المتحدة

هناك اقتناع لدى قيادات جماعة الإخوان المسلمين بعدم جدية الولايات المتحدة فى إجراء حوار مع الجماعة، فضلاً عن اقتناعهم بالتردد الأمريكى فى مسألة دعم الديمقراطية فى العالم العربى، وهو ما أعلنه عصام العريان صراحة فى إحدى مقالاته التى نشرها بجريدة الشرق الأوسط، وبدا وكأنه رسالة موجهة إلى واشنطن، وذلك حين أشار إلى أن هناك قدرًا من الارتباك لدى الإدارة الأمريكية التى لم تحسم موقفها من قضايا جوهرية قبل البدء فى إجراء أى حوار مع الإخوان المسلمين. وأشار إلى بعض من هذه القضايا مئلاً فى، أولاً: موقفها الحقيقى من احترام القانون الدولى، والذى يقضى بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية. ثم هناك الموقف الأمريكى من الديمقراطية وما قد تسفر عنه من نتائج قد تأتى بخصومها السياسيين إلى سدة الحكم والإدارة فى بلاد تعدها أساسية فى مناطق نفوذها. كذلك موقف واشنطن من تعدد الثقافات التى يمكن أن تشارك فى بناء حضارة إنسانية عالمية واحدة ومدى احترامها لتراث الأمم والشعوب، ومدى احترام أمريكا لمصالح الشعوب والدول الأخرى فى ظل تنامى نشاط الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات، والتى يسيطر الأمريكيون على معظم رأسمالها^(١٩).

كما أن هناك شكوكًا قوية لدى الإخوان المسلمين حول نوايا الإدارة الأمريكية من الدعوة لإجراء أى حوار مع الإخوان وما إذا كان حوارًا جادًا يهدف إلى مصلحة مشتركة أم هو لاستخدام الإخوان فزاعة يتم تهديد النظام المصرى بها كى يرضخ للشروط الأمريكية، خاصة حول الملفات الإقليمية الصعبة (العراق وفلسطين والسودان). ثم هناك السياسة الأمريكية الواضحة نحو توظيف المعارضة العربية ضد النظم الحاكمة: حدث ذلك فى العراق، وكانت الكارثة التى ستؤدى بالعراق إما إلى حرب أهلية أو فوضى عارمة، ويحدث ذلك الآن مع سورية. وهو ما يرفضه الإخوان رفضًا قاطعًا على حد تعبير عصام العريان.

٢ - التخوف من تآكل الرصيد الشعبى

تخشى جماعة الإخوان المسلمين فى مصر من أن يؤدى إجراء أى حوار «علنى» مع الولايات المتحدة إلى تآكل الرصيد الشعبى والمجتمعى للجماعة، خصوصًا فى ظل

الصورة السلبية التي تسود العالم العربى تجاه الولايات المتحدة . كما أن هناك تخوفاً كبيراً من أن يستغل النظام المصرى إجراء مثل هذا الحوار من أجل تشويه صورة الجماعة لدى الرأى العام ، وهى حيلة يبرع النظام المصرى فى استخدامها منذ أكثر من نصف قرن .

وفى هذا الإطار يشير عصام العريان إلى واقعة مهمة وهى أنه بعد أن قام الإخوان بمفاوضات مع السفارة البريطانية عام ١٩٥٤م بعلم حكومة عبد الناصر وقتذاك وتأييدها ، قام النظام المصرى بتشويه صورتهم أمام الرأى العام المصرى والعربى والإسلامى ، بل ادعى عليهم فى المحاكم أنهم يتخابرون مع الاحتلال ، رغم أن موقف الإخوان كان متشدداً مع الإنجليز لتقوية موقف المفاوض المصرى^(٢٠) .

٣- تناقض الرؤية بين الطرفين

بالنظر للخلفية الأيديولوجية لكل طرف ، يبدو أن ثمة تناقضاً جوهرياً يقف حائلاً دون إجراء أى حوار بين الطرفين . فالإدارة الأمريكية ، حسب جماعة الإخوان المسلمين ، لديها مشروع كونى يهدف للهيمنة على العالم . فى حين أن الجماعة ، وحسب ما يشير إليه عصام العريان فى مقاله المذكور ، لديها مشروع ثابت يتقدم بخطى ثابتة لبناء نهضة إسلامية إصلاحية يعتمد عليها الإخوان المسلمون كحركة إسلامية شعبية واسعة الانتشار فى أنحاء العالم كله . فالمشروع الإسلامى للنهضة يهدف إلى تحرير الأركان الإسلامية من كل هيمنة أجنبية عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية ، ويسعى إلى إصلاح الحكم فى البلاد الإسلامية لتحقيق الحريات والديمقراطية الإسلامية على حد قوله .

٤ - الخوف من بطش النظام المصرى

لا يمكن لأحد أن يتجاهل الوضع القانونى لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر ، والتى لا تحظى بالشرعية القانونية ، وهو ما يضعها باستمرار تحت «رحمة» النظام المصرى ، والذي لا يتورع عن التنكيل بأى فصيل سياسى يسعى لإقامة علاقة مع الولايات المتحدة ، ويرغب فى أن يظل هو «المحتكر» الوحيد لهذه العلاقة .



هوامش الفصل السابع

- (١) أمريكا تعتزم إجراء اتصالات بالإخوان المسلمين الذين انتخبوا كمستقلين، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٧٤، بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥ م.
- (٢) مقتطفات من مكالمات هاتفية أجريت مع د. عصام العريان، يوم الجمعة ٢ فبراير ٢٠٠٧ م، الساعة الحادية عشرة مساءً.
- (٣) حسن البنا: مجموعة رسائل الإمام الشهيد، (رسالة المؤتمر الخامس) (الإسكندرية: دار الدعوة ١٩٨٨ م).
- (٤) حسن البنا، أصول الإسلام كنظام اجتماعي، (مجلة الشهاب، العدد الثاني، ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ م).
- (٥) من نص الرسالة الأسبوعية للمرشد العام للإخوان المسلمين، موقع الإخوان أونلاين، دخول بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٧ م على الرابط:
- <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=24978&SectionID=101>
- (٦) من محادثة هاتفية مع د. عصام العريان، يوم الجمعة ٢ فبراير ٢٠٠٧ م، الساعة الحادية عشرة مساءً.
- (٧) من محادثة هاتفية مع د. محمد السيد حبيب، يوم السبت ٣ فبراير ٢٠٠٧ م، الساعة العاشرة والنصف مساءً.
- (٨) من مقابلة مع د. محمود عزت أجرتها صحيفة واشنطن بوست في ٢٧/٦/٢٠٠٦ م، ونقلها موقع إخوان أونلاين على الرابط:
- <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=21519&SectionID=0&Searching=1>
- (٩) من محادثة هاتفية مع د. محمد السيد حبيب، يوم السبت ٣ فبراير ٢٠٠٧ م، الساعة العاشرة والنصف مساءً.
- (١٠) د. رفعت السعيد، إخوان مصر والأمريكيون.. الفزاعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٨٠، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ م.
- (١١) منال لطفى، الإخوان وأمريكا.. كيف انفتحت أبواب الحوار.. وهل تغلق؟، الحلقة الأولى من سلسلة حلقات نشرت في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٧ م.

(١٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسى المصرى والإخوان المسلمون فى مصر . . من التسامح إلى المواجهة (١٩٨١-١٩٩٦م)، (بيروت: دار الطليعة) الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٨٧.

(١٣) المرجع السابق، ص ٤٤.

(١٤) Richard N. Haass, Towards Greater Democracy in the Muslim World, Council on Foreign Relations, Washington, D.C. December 4, 2002 at: http://www.cfr.org/publication/5283/towards_greater_democracy-in-the-muslim-world.html

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير، راجع الرابط:

http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/2005/MR1716.pdf

(١٦) نص الحديث مع رايس على الرابط:

<http://usinfo.state.gov/mena/Archive/2005/Jun/27-774513.html>

(١٧) تصريح لوكالة فرانس برس بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٥ م.

(١٨) جريدة الشرق الأوسط «اللندنية»، ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ م العدد ٩٨٧٥.

(١٩) عصام العريان، بحثاً عن شرعية وأجندة، جريدة الشرق الأوسط، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ م.

(٢٠) المرجع السابق.

القسم الثاني

الصعود السياسي للإخوان المسلمين
آلياته ودلالاته



الفصل الثامن

مصر وأمريكا... توتر أفاد الإخوان

«موعد مع القدر» قد تبدو هذه العبارة هي الأقرب لتفسير حساسية الظرف التاريخي الذي توفر لجماعة الإخوان المسلمين على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وأفضى في النهاية إلى صعودهم السياسى اللافت عبر صناديق الاقتراع فى انتخابات ٢٠٠٥ م .

ولو حلمت جماعة الإخوان المسلمين بهدية من السماء، لما كانت أفضل من التوتر الذى حدث فى العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر طيلة عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ م، فضلاً عن الهزات السياسية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط طيلة تلك الفترة .

فلأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود تصل العلاقة بين واشنطن والقاهرة إلى أقصى درجات التوتر، وذلك على خلفية الضغط الأمريكى الشديد من أجل فرض الحرية والديمقراطية فى الشرق الأوسط . وهو الضغط الذى ترجم فى مؤشرات عديدة أهمها عدم ممانعة الولايات المتحدة من وصول الإسلاميين للحكم فى البلدان العربية، وانتقادها الشديد لملف الحريات وحقوق الإنسان فى هذه البلدان .

وقد تراوحت أشكال الضغط الأمريكى ما بين رسائل غير مباشرة كالتصريحات الصادرة عن أرفع مسئولى الإدارة الأمريكية بما فيهم الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش وامتعاضهم من دعم الأنظمة الاستبدادية لأكثر من نصف قرن فى تلميح صريح لإمكانية تغير العلاقة بين الطرفين، وبين الانتقادات المباشرة التى وجهتها مراكز البحث ووسائل الإعلام الأمريكية للواقع السياسى والديمقراطى فى المنطقة .

وقد أسهمت هذه الحال فى فرض متغيرات جديدة ساهمت فى إحداث قدر من التحول فى بيئة النظام السياسى المصرى، التى تميزت بالسكون والثبات فى معظم التجارب الانتخابية السابقة. وهو ما صب بشكل غير مباشر فى مصلحة الطرف الداخلى القوى، وهو هنا جماعة الإخوان المسلمين.

من يدفع فاتورة الإصلاح؟

منذ وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م انتقل مركز الاهتمام للسياسة الخارجية الأمريكية باتجاه الشرق الأوسط، وتزايد الاهتمام الأمريكى بما يحدث داخل مصر والعالم العربى، بشكل بات فيه الإصلاح السياسى يمثل أحد أهم محددات العلاقات العربية - الأمريكية، وتحديدًا العلاقات المصرية - الأمريكية.

فقد تبلور خطاب أمريكى رسمى يضع الإصلاح السياسى فى الدول العربية كواحدة من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وركز هذا الخطاب على عدة مفاهيم من قبيل: التأكيد على الحرية، وإنهاء «استثنائية» الشرق الأوسط، والاعتراف بالتنوع والخصوصية، والديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن مساعدتها، وإمكان التعامل مع الإسلاميين المعتدلين، وضرورة تنظيم انتخابات حرة وتنافسية... إلخ^(١).

وقد جاءت هذه المفاهيم فى مناسبات عديدة، منذ عام ٢٠٠٢م، بدأها ريتشارد هاس مدير إدارة التخطيط بإدارة بوش الأولى، بكلمة ألقاها بمجلس العلاقات الخارجية بواشنطن فى ٢٤/١٢/٢٠٠٢م وشدد فيها على سعى الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية فى العالم الإسلامى^(٢). مروراً بكلمة وزير الخارجية (السابق) كولن باول التى ألقاها فى مؤسسة التراث بواشنطن فى ١٢/١٢/٢٠٠٢م وأعلن فيها عزم الولايات المتحدة على تغيير الأوضاع السياسية فى الشرق الأوسط، وتم تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لتحقيق هذا الهدف وذلك فى إطار ما عرف بـ «مبادرة باول»^(٣)، وكانت كلمة الرئيس بوش التى ألقاها فى احتفالية مؤسسة الصندوق القومى للديمقراطية فى ٦/١١/٢٠٠٣م أكثر صراحة ووضوحاً، حيث شدد فيها على ضرورة تقويض منابع الفساد والاستبداد فى العالم العربى التى تساهم فى ازدهار الإرهاب^(٤).

هذه الرؤى وغيرها، شكلت الوعاء الذى صبَّ فيه العديد من المبادرات الأمريكية للإصلاح فى الشرق الأوسط، من أهمها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، ومشروع الشرق الأوسط الموسع، وغيرها من مشروعات الإصلاح الأمريكية للمنطقة^(٥).

أما عن دوافع تغير الخطاب الأمريكى بعد ١١ سبتمبر من الحفاظ على الأمر الواقع إلى «الإصلاح» والرغبة فى تغيير هذا الأمر الواقع فى الشرق الأوسط، فتكمن فى دافعين: الأول: مرتبط برؤية واشنطن للمنطقة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر والنظرية التى صاغتها إدارة بوش لتفسير أسباب وقوع هذه الأحداث، والتى تقوم على أن الاستبداد العربى يشكل «مفرخاً» جيداً للأفكار المتطرفة التى قد تهدد الأمن القومى الأمريكى.

أما الدافع الآخر: فيتعلق بدور مصر فى هذه الرؤية، وهل مصر بنظامها الحالى جزء من الحل أم من المشكلة؟ بالنسبة للدافع الأول، فقد صاغت الإدارة الأمريكية نظرية بسيطة مفادها أن الإرهاب هو نتاج فكر متطرف سائد لم يكن لينمو ويزدهر لولا انسداد أفق التغير السياسى أمام ملايين الشباب العربى وتقييد المشاركة السياسية، وهو ما نجمت عنه ظاهرة الاغتراب السياسى التى تعنى إحساس هؤلاء الشباب بعدم السيطرة على مصيرهم وعدم التحكم فى مستقبلهم، ما دفع ببعضهم إلى الانضمام للجماعات المتشددة، التى قامت أولاً بالانقلاب على النظم فى دولها، قبل أن تنتقل إلى «احتراف» الإرهاب العالمى.

وتأسيساً على هذه النظرية تبلور المشروع الأمريكى، ومن بعده الأوروبى، للإصلاح السياسى بالمنطقة. وبهذا المعنى أصبح مشروع الإصلاح الأمريكى-الأوروبى للمنطقة مسألة أمن قومى وأولوية للسياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية، أى أن مصلحة الطرفين الأوروبى والأمريكى كانت المحرك الأساسى لمشروعهما للإصلاح السياسى فى المنطقة.

كما أدركت واشنطن أن التطور السياسى والتاريخى لدول المنطقة المعنية بالإصلاح مختلف، وأثبتت تجربة غزوها للعراق بأن الولايات المتحدة لو طبقت الإصلاح

بنفسها ، فإن النجاح ليس مضموناً على الإطلاق بسبب اختلاف المجتمعات
تقبلها لهذا الدور .

وهنا تأتي أهمية مصر (الدافع الثاني) التي أشار إليها مسئولون أمريكيون
«الجائزة» التي يمكن أن تحصل عليها الإدارة الأمريكية ، فيما لو تبنت القاهرة
الإصلاح على الطريقة الأمريكية^(٦) .

وقد كان لقضية المساعدات الأمريكية لمصر تأثير كبير على العلاقات بين
منذ إقرار الكونجرس لها نهاية سبعينيات القرن العشرين . وقد كان المطلوب من
بداية الأمر ، الاستمرار في عملية السلام مع إسرائيل ، والعمل على خلق منا
موات للتسوية السلمية العربية معها ، لكن هذه المساعدات أصبحت في
الأخيرة عامل ضغط مؤثر على صانع القرار المصري ، فيما يتعلق بالشئون
سواء بشأن الإصلاح أو الديمقراطية أو التعامل مع منظمات المجتمع المدني .

لذا لم يكن غريباً أن يعلن الرئيس بوش في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد
٢٠٠٥ م عن ضرورة أن تصبح مصر «قاطرة الديمقراطية في الشرق الأوسط»
ووصل الاهتمام الأمريكي بما يحدث داخل مصر ذروته ، مع قرار تعديل المادة
الدستور المصري ، والذي اعتبره كثيرون أنه جاء استجابة للضغط الأمريكي
استجابة لضغوط الداخل ، واستمر هذا الاهتمام مع مراحل تعديل المادة
والاستفتاء عليها والانتخابات الرئاسية الأولى التي أجريت بناء عليها ،
الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، حيث كانت الإدارة الأمريكية على اضطلاع
يجري خلال تلك الفترة ، بل إنها وضعت القواعد في بعض الأحيان ، ثم
لنفسها دور الحكم الذي يتابع ويراقب ويحذر وقد يعاقب ، وبدأت تتصرف
مباشر ودون موارد ، فتوقفت حالة «الغمز واللمز» التي كان المسئولون الأم
يمارسونها مع مصر عبر تصريحات غير مباشرة ، وما لبثت أن تحولت إلى
مباشرة ، خصوصاً بعد اعتقال النائب المعارض أيمن نور رئيس حزب الغد يوم
٢٠٠٥ م على خلفية اتهامات بتزوير توقيعات لتأسيس الحزب .

وقد نقلت هذه المواقف الأمريكية العلاقات مع مصر إلى مرحلة جديدة لم
مصر من قبل ، قوامها التعليق المباشر والعلني من جانب مسئولى الإدارة وال

على أمور لا تعجبهم في مصر، ودخلت وسائل الإعلام الأمريكية المضمار بصورة مكثفة وشبه يومية. وتطور الأمر إلى إلغاء مؤتمر كان مقرراً عقده في القاهرة بداية مارس ٢٠٠٥ م بين وزراء خارجية دول الثمانية ونظرائهم العرب بشأن خطط الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط. وقد ذكرت تقارير عديدة أن الإلغاء جاء بسبب رفض وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الحضور طالما ظل أيمن نور فى الحبس^(٨).

وقد جاءت الرسالة الأقوى لمصر من الولايات المتحدة مع زيارة رايس للقاهرة فى يونيو ٢٠٠٦ م وخطابها «الشهير» فى الجامعة الأمريكية والتي اعترفت فيه صراحة بأن الولايات المتحدة «ارتكبت خطأ فادحاً عندما سعت على مدى الستين عاماً الماضية إلى تحقيق الاستقرار فى المنطقة العربية على حساب الديمقراطية ولم تنجز أيًا منهما» وانتقدت فيه بشدة مجموعة القوانين المقيدة للحريات فى مصر، وعلى رأسها قانون الطوارئ^(٩).

ومع الاستعداد للانتخابات الرئاسية التى جرت فى السابع من سبتمبر ٢٠٠٥ م واصلت الولايات المتحدة سياستها الضاغطة من أجل مزيد من الإصلاحات فى مصر. حيث تلقت الحكومة المصرية فى نهاية أغسطس ٢٠٠٥ م تقريراً جديداً من الخارجية الأمريكية حول مدى القبول المصرى بالإشراف الدولى على الانتخابات، معتبرة أن ذلك يمثل فرصة حقيقية للتأكد من مدى مصداقية نتائج هذه الانتخابات.

وفى الإطار ذاته أرسل بعض أعضاء الكونجرس، المتحمسين لأهمية إجراء الرقابة على الانتخابات الرئاسية المصرية، بمذكرة إلى الخارجية الأمريكية أوائل سبتمبر ٢٠٠٥ م مفادها ضرورة رفع وتيرة الضغوط على الحكومة المصرية لإقناعها بقبول الرقابة الدولية على الانتخابات حتى وإن وصل الأمر إلى حد التهديد المباشر والصريح بوقف برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، والتي تقدر بنحو ١,٨ مليار دولار^(١٠).

وبعد نهاية الانتخابات ركز الكثير من التعليقات الأمريكية الرسمية والصحفية على نقاط سلبية عديدة فشلت بسببها الانتخابات الرئاسية فى الارتقاء إلى المقاييس المقبولة دولياً للسباق الديمقراطى الحقيقى. وانتقد عدد من الكتّاب مثل المفكر المحافظ الشهير روبرت كاجان إدارة بوش لعدم إرغام مصر بوضوح وقوة على الالتزام بالمعايير القياسية

للانتخاب التي أوضحتها وزيرة الخارجية الأمريكية رايس في كلمتها التي ألقته في القاهرة في يونيو ٢٠٠٥ م والسابق الإشارة إليها . أما عن الموقف الرسمي فقد اتضح من خلال تصريحات كوندليزا رايس التي انتقدت الانتخابات ورأت أنها لم تكن من «أنزه الانتخابات التي شاهدها»^(١١) .

لذلك فقد بات إقامة انتخابات برلمانية حرة ونزيهة هي المحطة التالية التي سيتم من خلالها الضغط الأمريكي على مصر في مجال الإصلاح السياسي ، والذي مارسه جهات عدة من بينها الإدارة الأمريكية والكونجرس ، الذي نشر تقريراً على موقعه الإلكتروني قبيل الانتخابات يؤكد فيه على أن الانتخابات البرلمانية سيشوبها العديد من التجاوزات لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، كما حدث في انتخابات ٢٠٠٠ م . كما أكد التقرير أن الرئيس الأمريكي «جورج بوش» سيطالب بوجود مراقبة دولية للانتخابات البرلمانية القادمة حتى لا تتكرر سيناريوهات التزوير التي اعتادت مصر على تنفيذها مع بدء انتخابات المجالس التشريعية الماضية ، أو كالتى حدثت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتي رفضت فيها مصر المطلب الأمريكي بوجود مراقبة دولية عليها . وأكد التقرير نفسه أن كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أشارت إلى أن أمريكا تساند مصر وتشجعها للمضى قدماً في إجراء انتخابات برلمانية نزيهة لتحظى نفسها من الانتقادات التي وجهت لها في الانتخابات الماضية وما شابها من تزوير ومشاكل كبيرة أدت لعزوف المصريين عن الذهاب للانتخابات ، وأشارت إلى أنه يجب على مصر أن تبدى الكثير من الاحترام للمواطنين حتى يشعر المواطن بقيمة صوته الانتخابي^(١٢) .

كما قام مجلس النواب الأمريكي بممارسة ضغوط واضحة على الإدارة الأمريكية لكي تقوم بدورها بممارسة ضغوطها على الحكومة المصرية من أجل إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة ، وهو ما تجلّى في مشروع القرار الذي قدمته النائبة عن الحزب الجمهوري عن ولاية فلوريدا ورئيسة لجنة الشرق الأوسط «إلينا روسي» إلى مجلس النواب في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥ م وتضامن معها فيه ٢٧ نائباً في مجلس النواب من الحزبين الديمقراطي والجمهوري على رأسهم نائب كاليفورنيا عن الحزب الديمقراطي توم لانتوس ، وتمت مناقشته وإقراره في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ م بأغلبية ٣٨٨ نائباً ومعارضة ٢٢ فقط ، وكان الدافع وراء تقديم هذا القرار هو تقييم الانتخابات الرئاسية

فى مصر ومناقشة ضمانات نزاهة الانتخابات البرلمانية، ولكن تاريخ مناقشته جاء بعد نهاية الانتخابات البرلمانية مما جعله تقييماً لكل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وطالب القرار الذى حمل عنوان «التعبير عن موقف الكونجرس من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى مصر»^(١٣) الرئيس جورج بوش بأن يأخذ فى الاعتبار عند تقديم المعونات السنوية لمصر أن يربط ذلك بمدى التقدم فى الإصلاح السياسى الجارى فى البلاد، وأن يعبر الرئيس جورج بوش بمنتهى الوضوح عن خيبة أمل الولايات المتحدة من سلوك النظام والحكومة المصرية فى أسلوب إجراء الانتخابات ليس فقط البرلمانية ولكن الرئاسية أيضاً.

كما طالب مجلس النواب أيضاً فى قراره بأن تقوم الحكومة المصرية بمساءلة كل من ارتكب الانتهاكات الخاصة بالانتخابات البرلمانية. وطالب المجلس أن يقوم النظام المصرى بفصل الحزب الوطنى الديمقراطى عن أجهزة الدولة والحكومة، وأن تقوم الحكومة بالتخلص بالكامل من كل ملكية لها فى أجهزة الإعلام، وأن تنهى احتكارها لعمليات توزيع وطباعة الصحف ورفع حالة الطوارئ المطبقة منذ ٢٤ عاماً، والعمل على ضمان أن أى تشريع بديل لمواجهة الإرهاب يجب أن يكون مراعيًا لحرية ممارسة الأنشطة السياسية والدستورية السلمية.

وقد تجلت انعكاسات هذه البيئة الضاغطة بالنسبة الإخوان المسلمين فى الطريقة الجديدة التى اعتمدتها الولايات المتحدة فى الحديث عن موقفها من مشاركة الإسلاميين المعتدلين فى السلطة، وفى هذا الصدد يمكن رصد العديد من الإشارات:

- جاءت أولى الإشارات بعدم ممانعة الولايات المتحدة بمشاركة الإسلاميين المعتدلين فى السلطة عبر تصريحات رينشارد هاس مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، والتى جاءت فى سياق خطابه الذى ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، والذى سبقت الإشارة إليه، حيث ذكر هاس أن «الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية... نحن ندرك تماماً عندما نشجع الديمقراطية أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة فى البلدان ذات الأكثرية الإسلامية قد يأتى بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن فى كون الأحزاب الإسلامية تتمتع بثقة السكان الساحقة، بل لأنها فى الغالب المعارضة

المنظمة الوحيدة للحالة الراهنة التي يجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة»^(١٤). وقد جاء خطاب هاس متأثراً بما حققه الإسلاميون في تركيا والمغرب والبحرين.

- تم طرح فكرة الإسلام الليبرالي على نطاق واسع، وأصدر مركز «راند» دراسة للباحثة شيرلي بينارد حول إمكانية دعم الولايات المتحدة لمشروع الإسلام الليبرالي في الشرق الأوسط، والذي يعنى ضمناً القبول بالإسلاميين المعتدلين طرفاً في العملية السياسية^(١٥).

- أصدرت المجموعة الدولية للأزمات تقريراً مهماً في صيف ٢٠٠٤ م يبحث على ضرورة أن تعمل الحكومة المصرية على احتضان الإسلاميين المعتدلين، ويقصد بهم الإخوان المسلمون تحديداً، وأن تعترف بشرعيتهم السياسية عبر منحهم الحق في تأسيس حزب سياسى يعبر عن أفكارهم^(١٦).

- أعلنت راييس أثناء عودتها من جولتها في الشرق الأوسط في ٢٣ يونيو ٢٠٠٥ م بأن الولايات المتحدة لا تمنع في وصول الإسلاميين إلى الحكم، إذا ما أجريت انتخابات حرة في العالم العربى. وأن الولايات المتحدة ترى أهمية في التحوار مع الإسلاميين في المنطقة العربية، وأنها لا تخشى من وصول تيارات إسلامية إلى السلطة^(١٧).

مصر... وحديث الجائزة الكبرى

انصرف الاهتمام الأمريكى بالدمقرطة والإصلاح السياسى في الشرق الأوسط إلى بلدان عديدة، فقد شهد العديد من البلدان العربية طيلة عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ م تطورات سياسية مهمة، كان لابد وأن تترك أثرها على الأوضاع في مصر.

ولأول مرة منذ عقود يجرى الحديث عن «ربيع الديمقراطية» في العالم العربى، حيث شهدت بلدان مثل العراق وفلسطين والسعودية ولبنان والكويت، أحداثاً سياسية متلاحقة عبرت بشكل أو بآخر عن حالة من الانفتاح في نظمها السياسية.

فعلى سبيل المثال جرت انتخابات نيابية فى كلٍّ من العراق وفلسطين ، رآها البعض أكثر نزاهة وشفافية ، وهما البلدان الواقعان تحت الاحتلال ، عن غيرها فى البلدان العربية . كما شهدت السعودية ، ولأول مرة فى تاريخها ، انتخابات بلدية متعددة . تلاها حصول المرأة الكويتية على حقها السياسى الكامل ، تصويتًا وترشيحًا ، وتوقفت السلسلة عند الانتخابات اللبنانية ، التى جاءت فى أعقاب مناخ متوتر على خلفية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥ م .

وقد تواتر الحديث عن أن مصر هى الجائزة الكبرى من موجة الضغط الخارجى من أجل تعزيز الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى . وفى ظل هذا المناخ الضاغط ، لم يكن أمام النظام المصرى من سبيل سوى الاستجابة لهذه المتغيرات المطردة ، وأن يسمح بتحقيق انفتاح سياسى «تكتيكى» يواجه به موجات الضغط الخارجى المتواصل ، ويمتص به الضغوط الداخلية التى نضجت على وقع الارتباك الذى بدا عليه رد فعل النظام المصرى . وهو ما ترجم فى بعض الإجراءات السياسية التى مهدت الطريق أمام تحقيق «تحول» لافت فى إدارة النظام للعملية الانتخابية .

وقد كانت مبادرة الرئيس مبارك التى أطلقها فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ م بتعديل المادة (٧٦) من الدستور والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية أول الغيث . حيث بات من الممكن ، ولأول مرة فى التاريخ المصرى ، الحديث عن أن يتم اختيار الرئيس بالانتخاب العام المباشر بين أكثر من شخص بدلاً من الاستفتاء على شخص مرشح واحد . وهو القرار الذى أطلق قوى المجتمع المدنى وأحزاب المعارضة من عقالها وحررها - جزئياً - من جمودها الذى ظلت أسيرة له لفترة طويلة لافتقادها أى أمل فى الإصلاح فى ظل وجود نخبة الحكم الراهنة ، وما أن بدا أن هناك ضوءاً خافتاً فى نهاية النفق المعتم حتى تحركت التفاعلات السياسية والحزبية حتى ظهر العديد من حركات الرفض السياسى الجديدة ، التى تميزت بجرأة أطروحاتها للإصلاح السياسى . وتصاعدت المطالب الخاصة بضرورة إحداث إصلاح سياسى حقيقى ، يضمن تدشين عملية تطور ديمقراطى بعيداً عن محاولات الترميم الجزئية والإصلاحات الشكلية التى يقوم بها النظام .

وهو ما خلق مناخاً سياسياً جديداً يمتاز بعمليات مثيرة للجدل السياسى بين فريقين أولهما يرى أن خطوة تعديل الدستور كافية فى حد ذاتها ، باعتبارها تتيح انتخاب

رئيس الجمهورية لأول مرة فى التاريخ المصرى ، وحاول هذا الفريق تفريغ هذه الخطوة من مضمونها التنافسى والتعددى عبر المغالاة فى اقتراح ضوابط معينة للترشيح لهذا المنصب .

وفريق ثان تمثله قوى وأحزاب المعارضة وحركات الرفض الاجتماعى والسياسى يرى أن التحرك نحو تغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية وإن كان مطلوباً ، إلا أنه لا يزال تحركاً محدوداً وجزئياً ، ولم تخف على هذا الفريق الدوافع الكامنة وراء هذا التحرك وعلى رأسها الضغوط الخارجية القوية التى تعرض لها النظام ، بما كشف فى النهاية عن لحظة ضعف يمر بها النظام وكان لا بد من استغلالها ، ومن هنا وجد هذا الفريق الفرصة سانحة لممارسة مزيد من الضغوط للحصول على مزيد من التنازلات فى «الشان الإصلاحى» .

وعلى الرغم من انتصار وجهة نظر الفريق الأول ، إلا أن ما يحسب لهذه الخطوة هو ما رتبته من حراك سياسى ، هو بالقطع غير مسبوق من حيث زخمه وبروز مساحات جديدة لفعل القوى المختلفة على الرغم من عدم تغييره حقائق كثيرة راسخة فى الحياة السياسية المصرية .

ولعل ارتباط حالة الجدل هذه ، والحراك السياسى ، التى شهدتها مصر بقرار تعديل المادة ٧٦ من الدستور يمكن إرجاعه إلى أهمية وخطورة هذه المادة .

ذلك أنها ، بالذات ، تشكل محاور وعصب النظام السياسى المصرى كله ، لسبب بسيط هو أن دستور ٧١ ، يركز معظم السلطات فى يد رئيس الجمهورية باعتباره رأس السلطة التنفيذية وقائدها ، ويمنحه صلاحيات شبه مطلقة تمكنه من الهيمنة الفعلية على كافة السلطات والمؤسسات الأخرى بما فيها السلطان التشريعية والقضائية . ولأن تلك الصلاحيات شبه المطلقة تمنح لفرد غير منتخب مباشرة من الشعب ، فقد كانت المادة ٧٦ تضيف على النظام برمته سمة استبدادية واضحة ، وبالتالى فإن تعديلها بما يسمح بانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السرى المباشر فى انتخابات حرة ونزيهة ، يغير من طبيعة النظام نفسه ويجعل من التشكيك فى شرعيته أمراً صعباً . يضاف إلى ذلك أن تعديل هذه المادة بالذات ، وهى المادة التى تشكل الكتلة الحرجة فى النظام السياسى

برمته ، يمكن أن يفتح الباب أمام إمكانية تعديل أى مادة أخرى ، بما فى ذلك تغيير الدستور كله أى وضع دستور جديد للبلاد ، ومن هنا كان طبيعياً أن تفرز معركة تعديل المادة ٧٦ من الدستور حالة من الاستقطاب غير المسبوق بين الدولة وحزبها الحاكم من ناحية ، والمجتمع بكل قواه غير المرتبطة ارتباطاً مباشراً وتنظيمياً بالدولة وحزبها من ناحية أخرى .

وكان من الطبيعى أن يترتب على الاستفتاء على تعديل هذه المادة والذي جرى فى ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٥ م تحول واضح فى صورة المشهد السياسى فى مصر . فلأول مرة منذ نشأة التعددية السياسية فى منتصف سبعينيات القرن الماضى ، تُجمع القوى السياسية الحزبية والمستقلة على موقف سياسى موحد يتم التعبير عنه ، وبالتالى اختباره من خلال صناديق الاقتراع ، ألا وهو مقاطعة التصويت على التعديل الدستورى ، ولم يسبق للدولة أن ألقت بكل ثقلها السياسى والإعلامى على نحو ما حدث ، من أجل استنفار وحشد وتعبئة الجماهير للتوجه إلى صناديق الاقتراع ، مثلما حدث قبيل وأثناء الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور . ومعنى ذلك أن النتائج الرسمية للاستفتاء كانت أقصى ما يمكن للدولة وحزبها الحاكم أن يحققاه فى مواجهة مجتمع مدنى ما زال هشاً وضعيفاً ، لكنه قابل للنمو بسرعة .

الإخوان يتفاعلون

كانت جماعة الإخوان المسلمين وحركات الرفض السياسى الجديدة ، أكثر المستفيدين من أجواء الحراك السياسى غير المألوف ، وإذا كان هناك من تميز فى أداء قوى رئيسية فى مصر على خلفية الاستحقاق الرئاسى وما سبقه وما صاحبه من زخم فهو بدون شك يرتبط بجماعة الإخوان المسلمين والحركات الاحتجاجية مثل كفاية وغيرها من التجمعات الجديدة المطالبة بالإصلاح .

فقد أظهر الإخوان ذكاءً سياسياً واضحاً باستغلالهم لتلك الأجواء للتفاعل مع حركة الشارع المطالب بالإصلاح قبل السابع من سبتمبر وتنظيمهم للعديد من المظاهرات الضخمة الرافعة لراية الإصلاح السياسى ، ودعوتهم الناخبين للمشاركة

بالانتخابات الرئاسية فى بيانهم المعلن يوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٥م على نحو أقنع العديد باحترامهم لقواعد اللعبة السياسية الشرعية، وتأمينهم لإجراءات المشاركة الشعبية حتى وإن جاءت قاصرة، بل واستبعدتهم هم كحركة لها وجود فعلى، بما أثبت استعدادهم للتعامل بمنطق پراجماتى مع الأوضاع السياسية السائدة لتعزيز مكاسبهم لا سيما أن الانتخابات البرلمانية كانت على الأبواب، وهى بمثابة ساحة الفعل الرئيسية للجماعة.

والغريب أن موقف الجماعة «المحظورة» من انتخابات الرئاسة جاء مناقضاً لما اتبعته أحزاب «رسمية» مثل حزبى التجمع والعربى الناصرى بمقاطعتهما للاستحقاق الرئاسى فى منطق يصلح للحركات الاجتماعية الاحتجاجية وينافى بديهيّات دور الحزب السياسى الباحث عن المشاركة والتواجد، وإن تعددت العقبات وتوارت فرص المنافسة الفعلية.

أما عن حركات الرفض السياسى الجديدة التى تأتى على رأسها حركة كفاية فقد كانت بمثابة تعبير عن تجديد وحيوية غير مسبوقة فى الساحة المصرية. فتأسيس كفاية وأقرانها يعبر بجلاء عن محاولة واعية لتخطى حواجز حياة سياسية همشت قطاعات واسعة من المجتمع وميزها خلال الأشهر القليلة التى سبقت الانتخابات الرئاسية ابتكار أساليب مستحدثة للوصول للمواطن العازف عن المشاركة والاهتمام بالشأن العام على نحو يوظف حالة الاستياء الشعبى لبلورة روح معارضة تعيد اكتشاف السياسة، وتذكر نخبة الحكم وأحزاب المعارضة بأن هناك من يتابع أفعالها.

وقد هدفت هذه الحركات إلى صياغة توافق إصلاحى حول المرتكزات الأساسية للتحويل الديمقراطى المنشود من حرية وشفافية وتداول للسلطة وإجراءات ممارستها من خلال انتخابات نزيهة ودورية ورقابة متبادلة بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتسع عضويتها لتشمل علمانيين وإسلاميين، ليبراليين ويساريين وقوميين توحدتهم - على الأقل جزئياً - القناعة بحتمية الديمقراطية، متخطيةً بذلك ثنائيات فاصلة حالت طوال العقود الماضية دون ظهور أجنحة إصلاح وطنية خارج السياق الرسمى.

وعلى الرغم من أن نتائج انتخابات الرئاسة كانت متوقعة ولم تحمل أى جديد أو أى مفاجآت، وعلى الرغم مما شاب تلك الانتخابات من أخطاء وتجاوزات، إلا أنها جاءت

كدليل مادي على رياح التغيير التي هبت على الحياة السياسية في مصر، وساهمت في تزايد الحاجة إلى مزيد من التغيير.

وقد كشفت انتخابات الرئاسة عن عدد من الظواهر الجديدة التي ستترك تأثيرها لاحقاً على الانتخابات البرلمانية، ليس أقلها درجة الحيوية النسبية التي أضفتها على الشارع السياسي المصري، فانتعشت المناقشات السياسية من جديد واتسعت لتتناول موضوعات لم تكن محل اهتمام من قبل. كما زاد هامش حرية التعبير بشكل ملحوظ، إلى الدرجة التي يمكن الإشادة بالدور التاريخي الذي لعبته الصحافة المصرية، خصوصاً المستقلة والمعارضة، في تهيئة أجواء حقيقية للممارسة السياسية.

في الوقت الذي زالت فيه الهالة والقداسة عن «شخصية الزعيم» وأفراد حاشيته سواء كانوا وزراء أو محافظين أو من المنخرطين في النظام السياسي بوجه عام بعد أن أصبحوا محلاً للنقد اللاذع في كافة التظاهرات التي شهدتها تلك الفترة. وكان من شأن التركيز على القضايا العامة بشكل مكثف أن باتت اللغة السياسية مألوفاً لدى العامة، ونزلت ولو قليلاً عن عرشها الأيديولوجي، كما هيأت الحملات الانتخابية وعملية الانتخاب والتصويت الفرصة لكافة النشطاء السياسيين، بما في ذلك هؤلاء الذين قاطعوا عملية الانتخاب لتعزيز مهاراتهم السياسية المتعلقة بهذا الصدد.

بكلمات أخرى، دبت الحيوية في أوصال البيئة السياسية ككل، وبدأ ذلك منذ اللحظة التي تم فيها تعديل المادة ٧٦، وبعث ذلك بالحياة في الوسط السياسي كله بعد أن أصابته الشيخوخة والترهل. فهؤلاء الذين لم يخبروا من قبل مغزى الحملات الانتخابية، أو كانوا منهمكين في حشد الناخبين للتصويت أو للامتناع عن عملية التصويت، يملكون الآن الخبرة الكافية التي تمكنهم مستقبلاً من القيام بتلك المهام على نحو يتصف بالحنكة، وهو ما دلت عليه الانتخابات البرلمانية. فبمجرد انتهاء الانتخابات الرئاسية توجهت الأنظار وبسرعة شديدة، نحو التركيز على الترتيبات الخاصة بالانتخابات البرلمانية، حيث اعتبرها الكثيرون قد ترسم خطأ فارقاً بين مرحلتين، وستصبح هي مجال الاختبار الحقيقي لنوايا النظام في المرحلة المقبلة.

ولعل ما أعطى الانتخابات البرلمانية مثل هذا الزخم غير المسبوق، وجعلها محط اهتمام جميع القوى السياسية، هو تأثيرها الحاسم على تحديد مصير النظام السياسي

المصرى الراهن كله . فهذه الانتخابات تعد أول انتخابات تشريعية تجرى بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، وبعد إجراء أول انتخابات رئاسية على أساس هذا التعديل . فضلاً عن كونها ستلعب دوراً مهماً فى تحديد القوى التى من حقها التقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة ، على اعتبار أنه لن يسمح لأى حزب سياسى بطرح مرشح فى الانتخابات الرئاسية القادمة إلا إذا كان ممثلاً فى مجلس الشعب بعدد لا يقل عن خمسة فى المائة من إجمالى المقاعد (أى حوالى ٢٢ مقعداً) .

وهو ما كان يعنى أن جميع القوى والتيارات السياسية التى قررت خوض انتخابات مجلس الشعب سيكون عينها فى الواقع على الانتخابات الرئاسية . صحيح أنه يفترض ، نظرياً على الأقل أن تسبق انتخابات الرئاسة التالية ، والمقرر لها سبتمبر ٢٠١١م انتخابات تشريعية أخرى تجرى فى نوفمبر عام ٢٠١٠م ، غير أن احتمال خلو منصب الرئاسة قبل نهاية فترة الولاية الخامسة للرئيس مبارك هو أمر وارد أيضاً ، وهو ما أضفى على الانتخابات التشريعية أهمية غير مسبوقة فى تاريخ الحياة السياسية المعاصرة باعتبارها الأولى فى هذا المناخ السياسى الجديد ، كما أنها مثلت أول اختبار جدى لمدى صدقية هذا المناخ أو زيفه ، وبالتالي كان الكل فى انتظار ما سيسفر عنه هذا «المخاض الديمقراطى» .

وقد اعتبر كثيرون أن انتخابات مجلس الشعب ، من شأنها تحديد وجهة مصر السياسية فى المرحلة القادمة ، وما إذا كانت تتجه نحو الخروج من المأزق أم نحو انفجار الأوضاع . وقد استشعرت كافة القوى السياسية هذه الأهمية الاستثنائية لتلك الانتخابات ، وهو ما تُرجم فى عدد من المؤشرات من قبيل :

- ضخامة عدد المرشحين الذين وصلوا إلى ٥١٧٧ مرشحاً ؛ ليصبح هذا الرقم هو الأضخم لعدد المرشحين فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية ، وبلغ عدد المستقلين منهم ٤٤٢٣ مرشحاً ، بنسبة ٨٠٪ من إجمالى المرشحين ، ينتمون لكافة ألوان الطيف السياسى .

- المشاركة الكثيفة للقوى السياسية والتى بلغت ٢٣ قوة سياسية للمرة الأولى أيضاً حيث لم يعلن أى من القوى الموجودة فى المجتمع مقاطعته للعملية الانتخابية ، على

غرار ما شهدته انتخابات عام ١٩٩٠م على سبيل المثال، وقد عكست هذه المشاركة تجاوباً وتفاعلاً من قبل هذه القوى مع مطالب وضرورات الإصلاح، وقد كان من بين تلك القوى من يشارك للمرة الأولى مثل حزب الغد الذى رشح ١٢٨ مرشحاً لخوض الانتخابات البرلمانية رغم انشغاقه على نفسه إلى مجموعتين تحملان الاسم نفسه.

- نمط التحالفات الجديدة الذى شهدته العملية الانتخابية، حيث شهدت الانتخابات تأسيس ما أطلق عليه «الجبهة الوطنية للتغيير»، والتي ضمت أحزاب المعارضة الرئيسية وحركات الرفض السياسى الجديدة التى تأسست خلال عام ٢٠٠٤م، فضمت أحزاب الوفد والناصرى والتجمع والكرامة وحزب الوسط والعمل وحركة كفاية والتجمع الوطنى للتغيير (بقيادة د. عزيز صدقى) والتحالف الوطنى للإصلاح (الإخوان) والحملة الشعبية من أجل التغيير.

- باتت جبهة المعارضة أول ائتلاف حقيقى، بهذا التنوع والاتساع تشهده الانتخابات النيابية فى مصر. فعلى الرغم من حالات الائتلاف السابقة التى تمت فى انتخابات ١٩٨٧ و ١٩٩٠م، إلا أن الائتلاف هذه المرة أكثر اتساعاً وتمثيلاً، حيث ضم أطيفاً متنوعة من النخبة السياسية فى مصر، ما بين أحزاب سياسية وحركات اجتماعية وناشطين، فضلاً عن التنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين ذات الثقل الانتخابى. كذلك كان هناك تحالف لأحزاب المعارضة الصغيرة باسم أحزاب لجنة التشاور، وضم ٩ أحزاب هى: أحزاب مصر العربى الاشتراكى ومصر ٢٠٠٠، والتكافل، والاتحادى الديمقراطى، والوفاق القومى، والخضر، والأحرار، والدستورى الاجتماعى، وشباب مصر، والتي رشحت ٧٥ مرشحاً.

ويمكن تلخيص أهم محددات البيئة الداخلية التى ساهمت فى تقوية موقف الإخوان خلال الانتخابات البرلمانية فيما يلى:

- ظهور عدد من اللاعبين الجدد على الساحة المصرية، تمثل فى ظاهرة الحركات الاحتجاجية العديدة التى ملأت الساحة السياسية، وهى بالرغم من ضعف تأثيرها، بوصفها شظايا صغيرة، إلا أنها ساهمت فى تسخين المناخ العام، ورفعت من سقف

مطالب المعارضة السياسية فى مواجهة النظام . وهو السقف الذى سمح لجماعة الإخوان المسلمين بتنظيم تظاهرتها الشهيرة فى ٢٧ مارس ٢٠٠٥م ، والتي كانت إيذاناً ببدء المعركة الحقيقية مع النظام .

- توتر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، حتى وصل الأمر إلى تهديد نادى القضاة بعدم الإشراف على الانتخابات البرلمانية إذا لم ترفع الدولة يدها عن العملية الانتخابية ، وتترك المجال متاحاً للإشراف القضائى الكامل على الانتخابات . وهو ما تبلور لاحقاً فى السماح بإخضاع الانتخابات للإشراف القضائى الكامل ، وتمت ترجمته فى النتائج الكبيرة التى حققها الإخوان .

- إصدار حزمة من القوانين المعدلة مثل قانون الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥م ، والذى حدد ضوابط العملية الانتخابية . وقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥م ، والذى تم بمقتضاه إنشاء هيئة عليا للإشراف على الانتخابات البرلمانية . ثم قانون الأحزاب السياسية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥م ، والذى يتضمن إجراءات تكوين الأحزاب السياسية . ورغم العيوب التى شابت هذه القوانين ، إلا أن صدورهما على هذا النحو من السرعة ، يدل على مدى التوتر الذى خيم على أداء النظام ، ورغبته فى امتصاص الضغوط المتزايدة عليه .

- النقلة النوعية التى شهدتها أداء مؤسسات المجتمع المدنى ، وساهمت فى خلق مناخ أكثر مرونة فى التعاطى مع مسألة الحريات وحقوق الإنسان . وقد كان لهذه المؤسسات دور مشهود فى الرقابة على ممارسات النظام السياسى مع بقية القوى السياسية ، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين .

- الارتباك فى أداء منظومة الحكم ، وخصوصاً الحزب الوطنى الحاكم ، واشتداد الصراع «المكتوم» بين جناحيه القديم والجديد ، وهو الصراع الذى شكل عاملاً إيجابياً ، كان يمكن لبقية القوى الاستفادة منه ، وذلك على نحو ما فعله الإخوان خلال إدارتهم للمعركة الانتخابية .

وقد ترجم الإخوان هذه المحددات إلى أفعال على الأرض ، وهو ما تكشف عنه الوقائع التالية :

- استعراض القوة: حيث عمل الإخوان على استغلال هذا المناخ السياسى «الطارئ» من خلال تصعيد مواقفهم تجاه النظام، فكان أن نظموا العديد من التظاهرات، كانت أهمها تلك التى حدثت خلال الفترة من مارس وحتى نهاية مايو ٢٠٠٥م، وكانت بمثابة إعلان صريح عن الحجم الحقيقى للجماعة. حيث شارك فيها ما يقرب من ١٢٨ ألف شخص، ورآها البعض محاولة لاستعراض القوة من جانب الإخوان، كان من أهم أهدافها تحسين شروط التفاوض مع النظام لاحقاً.

- التقارب مع الفرقاء السياسيين: ساهمت هذه الأجواء فى تضيق الفجوة بين الإخوان وبقية القوى السياسية، بما فيها تلك التى ترفض الإخوان شكلاً وموضوعاً كحزب التجمع. وقد حرص الإخوان دائماً على الظهور بمظهر الراغب فى العمل مع هذه القوى من أجل الضغط على النظام لإجراء إصلاحات حقيقية. ولم يكن غريباً أن ينتظم الإخوان فى حوارات فاعلة ومتواصلة مع حركات الاحتجاج المجتمعى، وعلى رأسها الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية».

- تأكيد التمايز: أدرك الإخوان أن التقارب مع القوى السياسية الأخرى لا يعنى التماهى معهم بشكل كلى، أو الموافقة على أجندتهم الإصلاحية دون قيد أو شرط، وإنما ضرورة التمايز عن ذلك من خلال طرح برنامج مختلف للإصلاح الشامل، لذلك لم يكن غريباً، على نحو ما سيرد ذكره، أن يمتنع الإخوان عن الانضمام للتجمع الذى أعلنه الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق وعدد من النشطاء السياسيين لمواجهة الفساد والاستبداد، مؤثرين تدشين تحالف آخر من أجل الإصلاح والتغيير.

- الاستعداد للمعركة الانتخابية الأهم: فقد شعر الإخوان بأن ساعة الحصاد قد دنت، وأن على الجماعة الاستفادة من هذه الأوضاع الجديدة كى تعلن عن نفسها بشكل قوى عبر صناديق الاقتراع، لذلك بدأ العمل على قدم وساق من أجل الاستعداد لخوض الانتخابات البرلمانية بشكل مستقل، وبطريقة بدت للكثيرين غريبة ومفاجئة لجرأتها غير المعهودة على نحو ما سيتم تفصيله فى الفصول القادمة.

* * *

هوامش الفصل الثامن

(١) ركزت الولايات المتحدة على فكرة نشر الحرية والديمقراطية باعتبارها الخيار الوحيد لحماية الأمن القومي الأمريكي، باعتبارها تساهم في تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية مما يمنع ظهور متشددين إسلاميين ناقلين على أوضاعهم، ومرتدين على الخارج.

(٢) Richard N. Haass, Towards Greater Democracy in the Muslim World, Council on Foreign Relations, Washington, D.C. December 4, 2002 at: http://www.cfr.org/publication/5283_towards_greater_democracy_in_the_muslim_world.html

(٣) The U.S.-Middle East Partnership Initiative: Building Hope for the Years Ahead, at: <http://www.heritage.org/Research/MiddleEast/h1772.cfm>

(٤) انظر الترجمة الكاملة لخطاب الرئيس بوش على موقع إسلام أونلاين، الرابط: <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/11/article05.SHTML>

(٥) لمزيد من التفاصيل حول مبادرة الشراكة الشرق أوسطية انظر الرابط: <http://mepi.state.gov/>

(٦) تصريح لجيمس وولسى رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق أمام طلبة جامعة أكسفورد، المصدر: جريدة الحياة ١٢ / ٢ / ٢٠٠٥ م.

(٧) State of the Union Address, at: <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/02/20050202-11.html>

(٨) جريدة المصرى اليوم، ٥ / ٣ / ٢٠٠٥ م.

(٩) جريدة المصرى اليوم، ٢١ / ٦ / ٢٠٠٥ م.

(١٠) جريدة المصرى اليوم ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٥ م.

(١١) موقع الجزيرة نت، دخول ١٠ / ٩ / ٢٠٠٥ م على الرابط: www.aljazeera.net

(١٢) طالع نص التقرير على الرابط:

<http://fpc.state.gov/documents/organization/54274.pdf>

(١٣) طالع نص القرار على الرابط:

<http://thomas.loc.gov/cgi-bin/bdquery/z?d109:h.con.res.00284>:

- Richard N. Haass. Towards Greater Democracy in the Muslim World, Council on Foreign Relations, Washington, D.C. December 4, 2002 at: http://www.cfr.org/publication/5283/towards_greater_democracy_in_the_muslim_world.html
- (١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير، راجع الرابط :
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/2005/MR1716.pdf
- (١٦) راجع التقرير الكامل للمجموعة الدولية للأزمات على الرابط :
<http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2994&l=1>
- (١٧) نص الحديث مع راييس على الرابط :
<http://usinfo.state.gov/mena/Archive/2005/Jun/27-774513.html>



الفصل التاسع

الإخوان والنظام .. جدل السلطة ومشروعيتها

تكشف خبرة السنوات الثلاث الماضية، فترة هذه الدراسة، عن طبيعة التفاعلات الحاكمة للعلاقة بين نظام الرئيس مبارك وجماعة الإخوان المسلمين، وهي الفترة التي تلخص حقيقة النهج الذي ساد بين الطرفين طيلة ربع قرن، وارتكز إلى معادلة التعايش والصدام في آن واحد.

وتكشف تجربة انتخابات ٢٠٠٥ م الكثير من مكونات هذه العلاقة، كما تحل الكثير من ألغازها، حيث كانت شاهدة على جميع أشكال الكر والفر بين الطرفين. ولا مبالغة في القول إنها كانت نقطة تحول رئيسية في نظرة النظام للجماعة، ودافعاً رئيسياً لإعادة تكييف علاقته بها، وإدراك مدى خطورتها عليه.

انتخابات ٢٠٠٥ م ... النظام في خدمة الإخوان

من الصعوبة بمكان التعرف على علاقة الإخوان المسلمين بالنظام إبان الانتخابات الأخيرة، دون تقصي التواتر الذي حدث في هذه العلاقة طيلة العامين الأخيرين (٢٠٠٤، ٢٠٠٥ م)، والتي تنوعت فيها ما بين اللين والشدّة، وبين الغزل والتحدى. ولا تضيير الإشارة في هذا السياق إلى أن الإخوان قد فطنوا، من خلال رصد الضغوط الخارجية والداخلية على النظام المصري، إلى أن هامش المناورة مع النظام قد اتسع عن ذي قبل، وهو ما يمكن ترجمته عملياً في البحث عن أساليب جديدة للتعاطي معه، تتلاءم وهذا الوضع الجديد.

وتثبت الوقائع التي تم رصدها طيلة هذه الفترة، أن علاقة الإخوان بالنظام قد مرت عبر ثلاث مراحل، صبت جميعها، بشكل أو بآخر، في أداء الإخوان الانتخابي، وهي مراحل كانت أشبه بعملية «حرث الأرض» التي سبقت حصد الثمار، على نحو ما جرى لاحقاً ودلت عليه المكاسب الانتخابية الكبيرة التي حققها مرشحو الإخوان. بكلمات أخرى، يصبح من العسير التعرف على حقيقة الأداء السياسي للإخوان دون التعرض لتطور علاقتهم بالنظام طيلة الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات وإبانها، وهو ما توضحه المراحل التالية:

*** المرحلة الأولى:** ويمكن أن نطلق عليها مرحلة (جس النبض) وهي التي تمتد طيلة عام ٢٠٠٤م، وقد شهدت هذه المرحلة تحولاً ملحوظاً في الفكر السياسي للجماعة، سواء في رؤيتها لنفسها ولدورها المتوقع في ظل مستجدات الوضع الداخلي والخارجي، أو في تقييمها للعلاقة مع النظام ونظرته للجماعة.

بالنسبة لرؤية الجماعة لنفسها ولدورها، فقد بدا أن ثمة استشعاراً «إخوانياً» بحيوية الفترة «الخرجة» التي تمر بها البلاد، وأهمية اللحظة التاريخية التي يتداخل فيها الداخلي والخارجي على نحو غير مسبوق، وهو ما قد يصب في النهاية في مصلحة الجماعة، ويضعها على بداية الطريق نحو العمل السياسي العلني والمباشر، بعد عقود طويلة من العمل السري.

أما بالنسبة لتقييم الجماعة لعلاقتها بالنظام، فقد شعرت الجماعة أن الفرصة قد تكون مواتية لتغيير ما درج عليه النظام في التعاطي مع الجماعة من خلال الأداة الأمنية فقط، وأن بإمكان الجماعة مقارعة النظام، بل وإحراجه، سياسياً، من خلال الاقتراب من الخطوط الإصلاحية التي يحاول النظام الانطلاق منها لمخاطبة الداخل والخارج. وكان ثمة اقتناع بأنه إذا لم تستطع الجماعة تحقيق هذين الهدفين في هذه المرحلة، فمن الصعب إنجازهما فيما بعد.

لذلك انطلقت الجماعة كي تعلن عن نفسها بجرأة، لم يعهد لها النظام من قبل، فكانت أن أعلنت، ولأول مرة، عن مشروع متكامل للإصلاح، وذلك في الثالث من مارس ٢٠٠٤م، أطلقت عليه «مبادرة الإخوان للإصلاح»^(١)، وقد شكلت المبادرة أول

برنامج سياسى متكامل ، شكلاً ، يبلوره الإخوان طيلة العقود الثلاثة الماضية ، إلى الدرجة التى رأى فيها البعض أن المبادرة أقرب إلى برنامج حزبى . وهو ما نفاه المرشد العام للجماعة لاحقاً .

وقد حمل الإعلان عن المبادرة رسائل عديدة للنظام ، ولبقية القوى السياسية ، لجهة المكان والزمان اللذين انطلقت منهما المبادرة ، ذلك أنه تم إطلاقها من أحد الأماكن العامة (نقابة الصحفيين) ، وهو اختيار كان به من الدلالة ما يكفى لمعرفة رد فعل النظام تجاه الجماعة . كما كانت الجماعة من الذكاء بأن طرحت المبادرة فى وقت كان فيه مرجل الضغط الخارجى من أجل الإصلاح قد بدأ فى الغليان . وهو ما فسره البعض بكونه استغلالاً للظروف ، وانتهازية لتحقيق مكاسب للجماعة على حساب النظام .

وبالرغم من عمومية المبادرة ، والتى كانت أشبه بلملمة أوراق مبعثرة حول قضايا الإصلاح المختلفة ، إلا أن صدورها عن الإخوان ، كان هو الحدث بحد ذاته ، فقد رآها البعض محاولة استباقية ، يحاول من خلالها الإخوان إعادة تأطير علاقتهم بالقوى السياسية . ذلك أنها (المبادرة) انطلقت من المرتكزات نفسها ، وحفلت بالمفردات نفسها ، التى هيمنت على خطب الإصلاح التى تبتتها التيارات السياسية بمختلف ألوانها . كما كشفت المبادرة عن حجم التغير الذى طرأ على الخطاب السياسى للجماعة ، والذى تعدى حاجز الدعوى والإرشاد للدخول فى صميم القضايا والإشكاليات الكبرى التى باتت تحتل مساحة كبيرة من النقاش العام .

ولم يكن من بد أمام الجماعة ، لإثبات حسن نواياها بانفصال المبادرة عن دعوات التغيير الخارجية ، إلا إعلان التضامن مع النظام والتشديد على رفض الضغط الخارجى المتزايد من أجل الإصلاح . ولم يكن هناك ما يمنع المرشد العام من التصريح بأن المبادرة «قصد بها وجه الله ، ولا علاقة لنا بأمريكا ، وبأطروحات أخرى تطرحها جهات مختلفة»^(٢) .

وتمثل المبادرة بحد ذاتها أداة ضغط ، غير تقليدية ، لجأ إليها الإخوان للتأثير على النظام . فلأول مرة تطرح الجماعة برنامجاً «متماشكاً» للإصلاح ، وذلك مقارنة بالدعوات الخجولة التى كانت تتم من قبل ، والتى كانت تعبأ ببعض القضايا دون غيرها .

وهى المرة الأولى أيضاً التى يجاهر فيها الإخوان ببرنامجهم السياسى على هذا النحو ، وهو الذى يعنى ضمناً تقديم بديل سياسى لما هو قائم ، وذلك دون قيد أو

خوف من تداعيات ذلك على أعضاء الجماعة وقياداتها . كذلك شكلت المبادرة تحدياً ، مستتراً ، للبرنامج الإصلاحي الذى طرحه التيار الجديد فى الحزب الوطنى ، ووضحت معالمه فى المؤتمر الأول للحزب الوطنى الذى عقد فى سبتمبر ٢٠٠٣ .

بيد أن هذا التوجه الجديد للإخوان باتجاه النظام ، والذى قام على استخدام كافة أشكال الضغط النفسى والمعنوى خصوصاً مع وطأة الضغط الخارجى كما حدث فى مقاطعتهم لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، والتذرع بـ «عدم وجود أية رغبة فى التغيير أو الإصلاح»^(٣) ، لم يثن (هذا الضغط) النظام عن التذكير ، وفى كل مناسبة يجهر فيها الإخوان بصوتهم ، بالأداة القمعية ، ومركزية النهج الأمنى فى التعاطى معهم ، فكان أن تم القبض على ما يقرب من ٥٧ قيادياً بتهمة «السعى لتسفير عناصر إلى كل من العراق وفلسطين والشيشان للتدريب على استخدام السلاح»^(٤) ، فضلاً عن التهمة المعتادة حول «محاولة قلب نظام الحكم وإقامة الخلافة الإسلامية» .

وقد وصل التصعيد بين الطرفين ذروته بعد وفاة أحد قيادات الجماعة (أكرم الزهيرى) فى محبسه فى ٩ / ٦ / ٢٠٠٤ م ، وهو ما أطلق حملة انتقادات «إخوانية» واسعة للنظام ، تحمله مسئولية وفاة الزهيرى ، ومتهمة إياه بتعذيب «المعتقلين على ذمة التحقيقات»^(٥) . بيد أن هذه الحال ما لبثت أن اتجهت إلى التهدة ، حين صرح عبد المنعم عبد المقصود ، محامى الجماعة ، بتحسّن معاملة المعتقلين^(٦) . وهو ما رآته الجماعة مؤشراً دافعاً نحو مواصلة الضغط على النظام ، خصوصاً بعد حال الانكشاف التى تعرض لها على خلفية «الوعكة» الصحية التى تعرض لها الرئيس مبارك ، وتغيبه عن ممارسة مهامه لأكثر من ثلاثة أسابيع للعلاج فى ألمانيا . وهو الذى شكلت عودته بداية لمرحلة جديدة فى عمر النظام ، قوامها ضرورة التغيير من أجل البقاء . فكان أن تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد نظيف ، ودخول خمسة وزراء من أمانة السياسات بالحزب الوطنى التى يرأسها جمال مبارك ، ما رآه البعض مؤشراً على تزايد دور الابن ، وفى الوقت نفسه على سخونة الصراع بين التيارين القديم والجديد فى الحزب الوطنى ، وهو ما تأكد مع زحزحة وزير الإعلام صفوت الشريف ، الذى كان البعض يعتبره الرجل الثانى فى النظام ، وإحاليته لرئاسة مجلس الشورى فى مفاجأة غير متوقعة .

وقد قرأ الإخوان هذا التحول داخل النظام، بوصفه تحولاً في معادلة الصراع، ليس باتجاه العلاقة معهم فحسب، وإنما باتجاه العلاقة مع بقية القوى السياسية. وأن هذا التحول، وبغض النظر عن كنهه، لم يكن لينضج لولا اشتداد الضغوط التي يتعرض لها النظام، خصوصاً من الداخل، وذلك على خلفية الحيوية التي شهدتها الشارع المصري والضغط من أجل التغيير، خصوصاً بعد قيام الحركة المصرية من أجل التغيير التي عرفت لاحقاً باسم «كفاية». ولم يكن للنظام من سبيل، في ظل هذا التمدد الإخواني، إلا بإعادة التذكير بالتاريخ الإرهابي للجماعة، وذلك على نحو ما صرح به الرئيس مبارك لمجلة دير شبيجل الألمانية^(٧).

وقد كان هذا التصريح كفيلاً بقطع شعرة معاوية بين الإخوان والنظام، التي كانت تقوم على الرهبة وعدم المس، إلى الهجوم والاستفادة من مأزق النظام، وهو ما يمكن قراءته في حملة التصعيد التي شنها الإخوان على النظام في الفترة اللاحقة.

● المرحلة الثانية: ويمكن أن نطلق عليها (الهجوم الحذر)، وهي التي تمتد طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٥م، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجماعة من مرحلة «جس النبض» مع النظام، والتي كانت تعتمد فيها على استراتيجية رد الفعل، إلى استراتيجية التقدم بحذر، التي ما لبثت أن تحولت بنهاية المرحلة إلى هجوم حقيقي على النظام، ساهم الأخير في بلورة جزء كبير من ملامحه.

وكانت غاية الجماعة في هذه المرحلة أن تحقق اختراقاً في سقف العلاقة مع النظام، كي يقربها طرفاً فعالاً في معادلة التغيير والإصلاح، وأن يعترف بها قوة حقيقية موجودة وفعالة، تعبر عن تيار سياسي يمتلك من مقومات اللعبة ولغة الصراع، ما يؤهله كي يصبح نداً يحسب حسابه، وتُخشى مواجهته. وليست مجرد جماعة دينية، تفرح بما يرتضيه لها النظام، وتقنع بسلامتها وبقائها على قيد الحياة.

لذلك فقد شهدت هذه المرحلة كل فنون الكرّ والفرّ بين الطرفين، وتراوحت فيها علاقة الطرفين بين اللين والشدّة، صعوداً وهبوطاً. وكانت شاهداً على روح المغامرة التي لازمت تحركات الجماعة، ويكفي أنها شهدت أخطر قرارات الجماعة في عهد النظام الحالي، وهو قرار النزول إلى الشارع، وهي التي كثيراً ما نأت بنفسها عن خوض مثل هذه المغامرة حرصاً على البقاء وإيثاراً للسلامة.

وقد بدأت هذه المرحلة بهجوم «سلمى» من الإخوان، عبرت عنه محاولتهم لمغازلة النظام، وذلك من خلال تصريح «مفاجئ» للمرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف، أكد فيه على أن الرئيس مبارك هو «ولى الأمر وطاعته واجبة»^(٨)، فيما فسره البعض بعدم ممانعة الجماعة فى بقاء الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة.

وهو الموقف الذى وضح بشكل كبير بعد طرح الرئيس مبارك لمبادرته الشهيرة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى كى يصبح منصب الرئيس، لأول مرة، بالانتخاب الحر المباشر بدلاً من آلية الاستفتاء العام، حيث رحبت الجماعة بالمبادرة واعتبرتها «قراراً تاريخياً» يُحسب للرئيس مبارك^(٩).

وقد كانت مبادرة تعديل الدستور بمثابة نقطة التحول فى نظرة الجماعة للعلاقة مع النظام؛ ذلك أنها «الجماعة» رأت فى المبادرة خير تعبير عن المأزق الذى يمر به النظام فى مصر، وتداعى «صموده» فى مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية، وهو ما يعنى، بالنسبة للجماعة، زيادة الضغط من أجل تحسين موقفها، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب التى قد يصعب تحقيقها فى ظروف أخرى.

وقد رصدت الجماعة تعديل الدستور بعيون مختلفة عن غيرها من القوى السياسية، حيث رأت فيه ميزة لا تتوافر لغيرها من القوى السياسية فى مواجهة النظام، ليس لمكنون التعديل وشروطه التعجيزية، وإنما لتأثيره النفسى على نظرة النظام إلى الجماعة؛ ذلك أن الاستفتاء على الدستور كان يتطلب حشداً شعبياً و جماهيرياً، لا يمتلك أى من هذه القوى مفاتيحه بقدر ما يمتلكه الإخوان. وهو ما رآه الإخوان فرصة جيدة، خصوصاً إذا ما فكر النظام فى اللجوء إليهم لتأمين «شرعية» الاستفتاء على التعديل الدستورى، فى مواجهة الرفض الاحتجاجى له.

فضلاً عن ذلك، فإن إقدام النظام على تعديل الدستور، وهو الذى أشاح بوجهه مراراً فى مواجهة المطالب المستمرة لحدوث مثل هذا التعديل، فهمه الإخوان، كشأن غيرهم من القوى السياسية الأخرى، باعتباره دليل ضعف «وهرم» قد يفيد فى ممارسة مزيد من الضغط على النظام.

لذا لم يكن غريباً أن يعلن المرشد العام، وفى محاولة أخيرة لإثبات حسن النية، عن عدم ممانعة الجماعة فى اختيار الرئيس مبارك، أو نجله جمال، شريطة أن يقوم

بتعديلات دستورية أخرى^(١٠). وهى رسالة لم يعبأ النظام بالالتفات إليها، وكأن الأمر لا يعنيه.

وهو ما حدا بالجماعة إلى اللجوء إلى الخيار الثانى، خيار التصعيد، فكان قرار النزول إلى الشارع، وجاءت تظاهرة ٢٧ مارس ٢٠٠٥ م كى تعيد أجواء الخمسينيات والستينيات إلى العلاقة بين الإخوان والنظام، حيث خرج ما يقرب من ١٠ آلاف شخص فى أول تظاهرة من نوعها يقوم بها الإخوان فى عهد الرئيس مبارك. وذلك لتوجيه رسالة قوية لمجلس الشعب الذى كان ينظر فى تعديل المادة ٧٦^(١١). وهى التظاهرة التى اعتقل فيها ما يقرب من ٢٥٠ عضواً فى الجماعة، فى مقدمتهم عضو مكتب الإرشاد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح^(١٢).

وقد حملت هذه التظاهرة من الدلالات والرسائل ما يكفى للتعرف على رؤية الإخوان للمرحلة المقبلة وفى القلب منها معركة الانتخابات البرلمانية، فالتظاهرة تعنى، أولاً، أن الإخوان لم يعدوا قدرتهم على النزول إلى الشارع، وهو سلاح كان قد تم إدخاره لوقت الحاجة، وقد حان. وهى، ثانياً، تقذف بالجماعة فى قلب الحدث السياسى الذى بات حديث الداخل والخارج، ولم يكن ليمر دون أن تنال الجماعة قدراً من أضوائه. وهى، ثالثاً، قد تدفع بالنظام إلى إعادة التفكير فى الإخوان مجدداً، وتقدير حجم تأثيرهم على الساحة السياسية.

وقد شكلت هذه التظاهرة بداية التصعيد الحقيقى فى العلاقة بين الجماعة والنظام، وكان حرياً أن تستخدمها الجماعة مبرراً للهجوم على النظام، فى مواجهة ما يمكن أن نطلق عليه استراتيجية «تكسير العظم» التى اتبعها النظام مع الجماعة، وفى هذا الصدد لم يكن غريباً أن تعلن الجماعة رفضها لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية خامسة، وتقدم نوابها فى مجلس الشعب، بالتعاون مع كتلة الوفد، بمشروع لتعديل المادة ٧٦ من الدستور مرة أخرى^(١٣). ووصل الأمر ذروته مع تهديد الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول للمرشد العام بقدرة الجماعة على الرد على حملة الاعتقالات التى طالت أعضائها^(١٤). ويوضح جدول (٣) أهم التظاهرات التى قامت بها الجماعة خلال الفترة من ٢٧ مارس وحتى ١٧ مايو ٢٠٠٥ م، وشكلت عامل ضغط قوى على النظام.

جدول (٣)

أهم التظاهرات التي قام بها الإخوان خلال الفترة من ٢٧ مارس حتى ١٧ مايو ٢٠٠٥م*

التاريخ	مكان التظاهرة	عدد المتظاهرين	عدد المعتقلين
٢٧ مارس ٢٠٠٥	القاهرة (أمام مجلس الشعب)	١٠ آلاف	٢٤٤
٤ مايو	القاهرة وتسع محافظات هي (الشرقية - الدقهلية - دمياط - البحيرة - السويس - الإسماعيلية - الغربية - الفيوم - المنيا)	٥٠ - ٧٠ ألف	ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠
٧ مايو**	القاهرة والاسماعيلية والسويس والدقهلية	١٠ - ١٥ ألف	٢٠٠ ومقتل طارق الغنام
٩ مايو	المنوفية	٤ آلاف	٥٠ شخصاً
١٠ مايو	أسيوط (مظاهرة ليلية)	٤ آلاف	٣٣٣
١٠ مايو	الشرقية	٣ آلاف	-
١٣ مايو	الشرقية (اعتصام للأطباء احتجاجاً على اعتقال . . .)		

(**) تجدر الإشارة إلى أنه في فجر اليوم نفسه تم إلقاء القبض على د. عصام العريان وثلاثة من قيادات الجماعة (الدكتور عمرو دراج نائب رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة - د. حمدي شاهين الأستاذ بكلية دار العلوم - ياسر عبده أمين نقابة التجاريين بالجيزة).

تابع جدول (٢)

أهم التظاهرات التي قام بها الإخوان خلال الفترة من ٢٧ مارس حتى ١٧ مايو ٢٠٠٥م*

التاريخ	مكان التظاهرة	عدد المتظاهرين	عدد المعتقلين
١٣ مايو	القاهرة والبحيرة	٤٠٠٠ بالقاهرة و ١٥ ألف بالبحيرة	٧٢٣
١٤ مايو	الغربية	٣ آلاف	٢٦ بينهم الشيخ سيد عسكر الأمين العام المساعد لمجمع البحوث الإسلامية
١٧ مايو	الفيوم	٤٠٠٠ - ٥٠٠٠	

(*) المصدر: الجدول بمعرفة الباحث، اعتماداً على جرائد (المصرى اليوم والأخبار والأهرام ونهضة مصر) خلال الفترة محل الدراسة.

وفيما بدا أنه محاولة من جانب النظام للتهدة، وإلقاء الكرة في ملعب الإخوان، أعلن الرئيس مبارك بعدم ممانعته في أن يمارس الإخوان نشاطاً سياسياً، ولكن بوصفهم أفراداً وليس باعتبارهم حزباً سياسياً^(١٥). وقد التقط الإخوان الحيط، معتبرين تصريح الرئيس محاولة لكسب تأييدهم في انتخابات الرئاسة، واعتباره دليلاً على ضعف موقف النظام في ظل الوضع الجديد الذي ستم في إطاره إجراء الانتخابات البرلمانية.

لذا لم يكن غريباً أن يبدأ الإخوان فى موجة جديدة من التصعيد مع النظام، وقد جاء التصعيد هذه المرة أكثر قوة وبشكل غير مسبوق، حيث نظمت الجماعة أضخم مظاهرات لها فى عهد الرئيس مبارك، وتراوح عدد المشاركين فيها ما بين ٥٠ - ٧٠ ألف فى تسع محافظات، حسب أقل التقديرات.

وعلى إثرها تم إلقاء القبض على ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص، كما قتل فيها «طارق الغنام» أحد كوادر الجماعة^(١٦). وكادت الأحداث أن تتطور إلى ما هو أسوأ بعد إلقاء القبض على القيادى البارز فى الجماعة الدكتور عصام العريان، وذلك حين هدد المرشد العام بإعلان العصيان المدنى فى المحافظات المصرية^(١٧). ما حدا بأجهزة الأمن بالقبض على اثنين من كبار قيادات الجماعة وهما الدكتور محمود عزت أمين مكتب الإرشاد، والدكتور حلمى الجزار مسئول التنظيم بالجيزة^(١٨). ويبرز جدول (٤) درجة التصعيد التى وصلت إليها العلاقة بين الطرفين والتى استمرت لأكثر من ثلاثة شهور وحتى بدء الاستعداد للانتخابات الرئاسية. وذلك إلى أن بدأ النظام فى الإفراج عن عدد كبير من معتقلي الجماعة باستثناء عصام العريان ومحمود عزت. وهو ما دفع بالمرشد العام للإخوان مناشدة الرئيس مبارك بحماية المعتقلين، ووقف عمليات التعذيب التى يتعرضون لها فى السجون المصرية^(١٩).

ويمكن رصد مجموعة من المؤشرات الدالة على سخونة هذه المرحلة لعل أهمها:

- شهدت هذه المرحلة أعلى درجات التصعيد بين الإخوان والنظام طيلة العقدين الماضيين، أسفرت عن تنظيم ما يقرب من ٢٣ تظاهرة خلال الفترة من ٢٧ مارس وحتى ١٧ مايو، وشملت ١٢ محافظة هى: (القاهرة - الشرقية - البحيرة - السويس - الإسماعيلية - الغربية - الدقهلية - المنوفية - دمياط - الفيوم - المنيا - أسيوط) بلغ عدد المشاركين فيها ما يقرب من ١٢٨ ألف شخص (بشكل دورى)، أى بمعدل تظاهرة كل يومين تقريباً.

- شهدت هذه المرحلة أيضاً أعلى درجات العنف فى المواجهة بين الطرفين، فقد قتل فيها مواطن (طارق الغنام) وأصيب ما يقرب من ١٠٠ شخص، وتم اعتقال ما يقرب من ٣٧٠٠ شخص (٣٥٠٠ أثناء التظاهر و٢٠٠ بدون تظاهر) وذلك خلال الفترة من ١٥

جدول (٤)

أهم الأحداث والاعتقالات في صفوف الإخوان (بدون تظاهرات)
حتى أغسطس ٢٠٠٥م*

التاريخ	الحدث	عدد المعتقلين
١٨ مايو	إلقاء القبض على كوادرا الإخوان في سبع محافظات هي : (الشرقية - الفيوم - البحيرة - الغربية - المنوفية - دمياط - القليوبية).	٦٣
١٩ مايو	القبض على (١٥) من الإخوان في محافظات أسوان وقنا والمنيا وأسيوط.	١٥
٢٢ مايو	القبض على أمين مكتب الإرشاد وعدد من أعضاء الجماعة.	٢٥
٢٥ مايو	القبض على عدد من الجماعة بمحافظة كفر الشيخ والإسماعيلية.	١٥
٢ يونيو	تجديد حبس د. العريان والثلاثة الآخرين.	
٣ يونيو	تجديد حبس أمين مكتب الإرشاد	
١٤ يوليو	تجديد حبس ١٣ من إخوان المنصورة للمرة السادسة	
٤ أغسطس	تجديد حبس محمود عزت و ٢٣ إخوانياً	

(*) المصدر: الجدول بمعرفة الباحث، اعتماداً على جرائد (المصري اليوم والأخبار والأهرام ونهضة مصر) خلال الفترة محل الدراسة.

مارس وحتى ٣١ مايو ٢٠٠٥م، وبلغ عدد الذين حكم عليهم بالحبس الاحتياطي ٧٨٥ شخصاً، وذلك مقارنة بنحو ٦٠ معتقلاً في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٤م.

- بدأت حدة المواجهات بين النظام والإخوان في الهبوط بدءاً من أوائل شهر يونيو، بما أنبأ باحتمالات التوصل لاتفاق «غير معلن» بين الطرفين بالتهدة ووقف التصعيد المتبادل. فيما رآه البعض نوعاً من التراجع التكتيكي تحاول من خلاله الجماعة التهدة مع النظام، وذلك استعداداً للمعركة الأهم في الانتخابات البرلمانية.

المرحلة الثالثة هي مرحلة التراجع التكتيكي، وهي المرحلة التي بدأت من منتصف يونيو وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد تناثرت الأسئلة حول مغزى تراجع الإخوان وعدم استمرارهم في حملة التصعيد ضد النظام، خصوصاً مع الضغوط الخارجية المتزايدة التي كان يتعرض لها، وكان أبرزها ما حدث مع زيارة كوندليزا رايس للبلاد وانتقادها مجدداً للقيود التي يفرضها النظام المصري على الحياة السياسية، كما سبقت الإشارة من قبل.

هل كانت هناك صفقة بين النظام والإخوان؟

ترددت أحاديث كثيرة حول وجود صفقة «ما» بين الإخوان والنظام، وذلك على خلفية التهدة التي حدثت بين الجانبين بعد ذلك، وقد زاد من احتمالات وجود هذه الصفقة ما تم الكشف عنه من مفاوضات أمنية جرت بين الحكومة والإخوان لبحث سبل التهدة، وتدخل أطراف عديدة لتثبيتها ووقف التصعيد المتبادل. وقد جاء هذا التدخل بناء على رغبة الطرفين في التهدة، وإعادة ترتيب الأوراق.

وقد بدا أن العلاقة بين الطرفين على وشك الدخول في مرحلة جديدة، قوامها التقاط الأنفاس وإعادة ترتيب أرضية الصراع، فالنظام كان في أشد درجات الارتباك، وذلك على خلفية الضغوط الأمريكية المتواصلة، وكان أهمها تصريح كوندليزا رايس بعدم معارضة الولايات المتحدة وصول الإسلاميين إلى السلطة، فضلاً عن إعلان بعض المصريين في الخارج عن تدشين حملة للضغط على النظام المصري أطلقوا عليها «جبهة إنقاذ مصر»، وكانت رغبة النظام قوية في معرفة موقف الإخوان من هذه الحملة

الخارجية . فى الوقت الذى كانت فيه الجماعة فى حاجة ماسة للإفراج عن كوادرها ومعتقليها خاصة من قيادات الصف الأول، وذلك استعداداً للمعركة البرلمانية . لذلك فقد دارت شروط التهدة حول حدود الهدف منها، وهى بالنسبة للنظام، وقف التصعيد، وبالنسبة للإخوان وقف الاعتقالات؛ لذا كانت الصيغة المقبولة للطرفين هى :

بالنسبة للنظام، عدم تنظيم تظاهرات تبرزها وسائل الإعلام، وتعكس وجود مطالب داخلية بالإصلاح، وعدم تضامن الإخوان مع جبهة «إنقاذ مصر» أو الانضمام لحركة كفاية حتى لا تظهر كأنها ذات ثقل فى الشارع المصرى .

أما بالنسبة للإخوان: فقد اشترطت الجماعة الإفراج عن ٨٤ من كوادرها الذين قد تم اعتقالهم بالمحافظات المختلفة خلال تظاهرات مارس ومايو . فضلاً عن تحسين أوضاع المعتقلين بالسجون، وإجراء مزيد من الإصلاحات السياسية وتخفيف الضغوط عن الإسلاميين، مع السماح للجماعة بتشكيل حزب سياسى مدنى، متى سنحت الفرصة لذلك .

وفى هذا الإطار أعلن الدكتور محمد حبيب عن الدخول فى مفاوضات مع قيادات من وزارة الداخلية لتنظيم تظاهرة كبيرة تعلن تضامن الجماعة مع النظام ورفض "الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح مقابل الإفراج عن قياداتها، وهو ما تم حيث أفرج عن ٣٦ متهمًا، فى واقعة هى الأولى من نوعها بعدما تم توجيه الاتهامات المعروفة لهم وهى «الانضمام إلى تنظيم غير شرعى ومحاولة قلب نظام الحكم»^(٢٠) . كما طالبت الجماعة بتخفيف الضغوط عليها فى المحافظات طيلة الفترة اللاحقة، وهو ما اتضح جلياً عندما سمحت أجهزة الأمن، ولأول مرة فى تاريخ نقابات المحافظات، بعقد مؤتمر حاشد لنقابة الأطباء بمحافظة الشرقية حمل اسم «رؤية النقابات المهنية للإصلاح السياسى» أشرفت عليه الجماعة إشرافاً كاملاً، واحتشد فيه أكثر من ١٠ آلاف عضو من جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى رئيس الكتلة الإخوانية بالبرلمان آنذاك، إضافة إلى مسئولى الإخوان بالمحافظة وذلك فى أول ظهور علنى لهم . وكان المؤتمر الأول من نوعه الذى يتم التحدث فيه عن قضايا سياسية، وهو ما يعنى أنه جاء فى إطار الاتفاق أو «الصفقة» التى جرى الحديث عنها .

وفى هذا الإطار أشارت جريدة المصرى اليوم «المستقلة» إلى أن الوفد الأمنى الذى التقى بالجماعة طالب بوقف التظاهرات الإخوانية والتهدة الكاملة حتى إجراء الانتخابات الرئاسية وعودة العلاقات المصرية - الأمريكية إلى طبيعتها، وهو ما رفضته الجماعة حسب قول الصحيفة (٢١).

كما أشارت الجريدة أيضاً إلى أن الإخوان كانوا قد أرسلوا برسالة للرئيس مبارك عبر أحد القيادات المقربة من الرئاسة فى بداية العام ٢٠٠٥م، مفادها استعداد الجماعة على الوقوف بجانبه ضد الضغوط الخارجية ومحاولة حشد الشارع الداخلى مع الرئيس . ولكن شريطة أن تكون هناك إصلاحات سياسية حقيقية، وتحسين علاقة النظام بالإسلاميين، وتمكين الجماعة من إنشاء حزب سياسى مدنى على غرار بعض الدول العربية كالأردن . وهو ما خرجت على إثره تصريحات صحفية من قيادات الجماعة فى صورة رسائل للنظام مثل أن الرئيس مبارك «ولى الأمر وطاعته واجبة» وأن الإخوان يوافقون على انتخابه شريطة إجراء إصلاحات سياسية، على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

الأكثر من ذلك أن الجريدة نفسها أشارت صراحة فى ٢١ / ٦ / ٢٠٠٥م إلى وجود «صفقة» بين الحكومة والإخوان، مفادها البحث فى تقنين الوضع «القانونى» للجماعة، مقابل التهدة من جانبها، حيث أشارت الجريدة إلى أن لقاء جمع الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية ونائين من الإخوان فى مجلس الشعب فى وجود قيادة حزبية شابة، وذلك أثناء حضور وفد من البرلمان لمراسم توقيع الرئيس مبارك قانون الضرائب، وتم فيه الحديث حول الوضع السياسى للجماعة، وإفادة عزمى بأن الدولة تدرس ذلك، مع التحفظ على مسألة إشهار حزب للجماعة فى ذلك الوقت (٢٢).

وطيلة شهرى يوليو وأغسطس تم الإفراج عن معظم معتقلى الجماعة الذين اعتقلوا فى تظاهرة مايو الشهيرة، ولم يمر شهر أغسطس إلا وتم الإفراج عن أمين مكتب الإرشاد محمود عزت، الذى نفى أن تكون هناك أى صفقة بين الحكومة والجماعة أدت إلى الإفراج عنه، ولكنه صرح بشكل ملفت إلى أنه سيتم الإفراج عن القيادى فى الجماعة عصام العريان فى «وقت قريب»، وكان لافتاً أيضاً أن الإفراج عن عزت جاء قبل استكمال التحقيقات معه، مما يشى بوجود «سبب غامض» وراء الإفراج عنه، وترددت تكهنات بوجود صفقة بين الإخوان والنظام مفادها مشاركة الإخوان فى انتخابات الرئاسة وعدم مقاطعتها (٢٣).

وكانت أبرز الملامح على وجود علاقة «غامضة» بين الجماعة والنظام فى هذه المرحلة، موقف الجماعة من انتخابات الرئاسة التى أجريت فى السابع من سبتمبر ٢٠٠٥ م وتنافس فيها الرئيس مبارك مع تسعة مرشحين آخرين أبرزهم الدكتور أيمن نور مرشح حزب الغد، والدكتور نعمان جمعة عن حزب الوفد.

فمن حيث المبدأ لم تقاطع الجماعة انتخابات الرئاسة، كشأن القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها حزبياً التجمع والعربى الناصرى وحركة كفاية، ولكنها فى الوقت نفسه لم تحدد موقفها من المرشحين. وكان أهم ما ذكره المرشد العام فى هذا الصدد هو دعوة أعضاء الجماعة للمشاركة فى التصويت، وترك الحرية لهم لاختيار من يرضونه (٢٤).

وفى هذا الصدد تحدث البعض عن دعم الجماعة لمرشح حزب الغد أيمن نور، فى حين أن المنطق كان يسير فى اتجاه دعم الرئيس مبارك وذلك لعدة أسباب: أولها: عدم معارضة الجماعة - من حيث المبدأ - من بقاء الرئيس مبارك بشرط إجراء إصلاحات سياسية، وقد تكرر ذلك على لسان العديد من قيادات الجماعة. ثانيها: التشكك فى علاقة أيمن نور بالخارج وتحديدًا الولايات المتحدة. ثالثها: الرغبة فى إطلاق سراح بقية المعتقلين للاستفادة من جهودهم فى معركة الانتخابات البرلمانية. رابعها: التأكد من حسم معركة الرئاسة لمصلحة الرئيس مبارك لأسباب مختلفة، وبالتالي فلا داعى لإظهار رفض الجماعة له.

وبالرغم من أن فرضية «الصفقة» تدخل فى إطار التكهنات، إلا أن المؤشرات التالية قد تفيد فى فهم بقية أجزاء الصورة:

- تم الإفراج عن جميع معتقلي الجماعة (راجع جدول ٥)، خاصة قيادات الصف الأول وعلى رأسهم عصام العريان، الذى تم الإفراج عنه فى السابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٥ م، وهو الذى كان يواجه اتهامات خطيرة أهمها السعى لقلب نظام الحكم. وقد بلغ عدد المفرج عنهم خلال هذه المرحلة فقط ١٨٩٣ من إجمالى ٣٨٥٥ تم الإفراج عنهم. وقد كان من بين المفرج عنهم ما يقرب من ٩٥٣ كانوا من المعتقلين طيلة العام ٢٠٠٥ م، فى حين أن البقية (٩٤٠) كانوا ممن يقضون أحكاماً سابقة، وذلك على غرار الإفراج عن ٥ من قيادى الإخوان من بينهم الدكتور محمود غزلان القيادى البارز وعضو مكتب الإرشاد الذى حكم عليه فى القضية التى عرفت باسم

جدول (٥)

تسلسل عمليات الإفراج عن أعضاء الجماعة خلال الفترة (مايو - أكتوبر ٢٠٠٥)*

٢٩ مايو	إخلاء سبيل ٧٧ من أعضاء الجماعة بمحافظة البحيرة ودمياط والمنيا وأسيوط والإسماعيلية
١٣ يونيو	الإفراج عن عدد من أعضاء الجماعة بلغ ١٦٣ من بينهم الشيخ سيد عسكر
١٥ يونيو	الإفراج عن عدد من أعضاء الجماعة بلغ ١٣٣ شخصاً بمحافظة القاهرة (٢٥) والشرقية (٣٠) والمنيا (٢٠) والدقهلية (١٠) ودمياط (١٠) والإسماعيلية (١٣) والفيوم (١٦) والبحيرة (٩)
١٦ يونيو	الإفراج عن عدد من إخوان القاهرة بلغ ١٦ شخصاً
١٧ يونيو	الإفراج عن عدد من الإخوان بلغ (١٤٠) شخصاً: القاهرة (٤٤) والفيوم (١٦) والمنيا (٢٠) والشرقية (٤٠) والدقهلية (٢٠).
٢٠ يونيو	النائب العام يعلن إخلاء سبيل ٤٦٣ وبقاء ٣٧ تحت الحبس الاحتياطي في حين شكك الإخوان بأن معتقلي الإخوان والمحبوسين يبلغ عددهم ٣٠٦.
٢٩ أغسطس	الإفراج عن محمود عزت وتسعة آخرين بكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهم.
١ سبتمبر	الإفراج عن ٥ من قيادى الإخوان من بينهم الدكتور محمود غزلان القيادى البارز وعضو مكتب الإرشاد وذلك بعد قضائهم ثلاثة أرباع المدة فى القضية التى عرفت باسم تنظيم «أساتذة الجامعة»، والتى تم الحكم فيها عام ٢٠٠١م بحبس غزلان وطاهر عبد المنعم البربرى وأسامة أبو شادى
١٦ أكتوبر	وماجد الزمر لمدة خمس سنوات.
١٧ أكتوبر	الإفراج عن عصام العريان
٢١ أكتوبر	الإفراج عن ياسر عبده أمين نقابة التجار وأربعة آخرين دون كفالة مالية. الإفراج عن ٩٥٣ من أعضاء الإخوان.

(*) المصدر: تم رصد هذه الحوادث بمعرفة الباحث من جرائد الحياة والمصرى اليوم ونهضة مصر والأهرام خلال الفترة محل الدراسة.

تنظيم «أساتذة الجامعة» بالإضافة إلى طاهر عبد المنعم البربرى وأسامة أبو شادى وماجد الزمر لمدة خمس سنوات (٢٥).

- السماح بخوض الجماعة للانتخابات البرلمانية دون قيود حقيقية كتلك التى كانت تتم فى السابق، فكان أن سُمح لمرشحيها بنزول الانتخابات، ولأول مرة، تحت المسمى الحقيقى للجماعة، بدلاً من مسمى «التيار الإسلامى» على غرار ما جرى فى جميع الانتخابات السابقة، وتم استخدام شعار «الإسلام هو الحل» الذى ظل مشار جدل كبير طيلة الانتخابات.

- السماح لمرشحي الجماعة بعقد مؤتمرات انتخابية، وتنظيم مسيرات لدعمهم فى مختلف المحافظات، فى سابقة هى الأولى من نوعها أيضاً.

- غض الطرف عن حجم الإنفاق المالى على الدعاية الانتخابية، وهى إن كانت ظاهرة عامة تخص كافة المرشحين، إلا أن التذرع بها، قانونياً، ضد مرشحي الإخوان كان كفيلاً بتجميد ترشيحهم، وذلك إذا ما أراد النظام القيام بذلك.

ومجمل القول فى مسألة الصفقة، أنه قد يكون بالفعل تم الاتفاق بين الطرفين على مجموعة من «الضمانات» التكتيكية، خصوصاً على الجانب الأمنى وليس السياسى، تعكس فى حقيقتها تقدير كل طرف لقوة الطرف الآخر، وأوراق اللعب التى بحوزته، وبما يصب فى النهاية بتحقيق مصالح الطرفين، التى هى عدم إبراز الجماعة لقدرتها على تحدى النظام، فى الوقت الذى يخفف فيه هذا الأخير من قبضته على مشاركة الجماعة فى الانتخابات البرلمانية. وقد ترك الطرفان لنفسيهما مساحة للتحرك أثناء الانتخابات، وكأنهما ارتضيا بأن يتركا الأمور تسير وفق تطورات المعركة الانتخابية، لذا لم يكن غريباً أن يدخل بعض مرشحي الإخوان فى مفاوضات مباشرة مع مرشحي الحزب الوطنى، فى بعض الدوائر، وذلك على نحو ما سيرد ذكره لاحقاً.

أى أنها لم تكن صفقة بالمعنى السياسى، والتى قد يفهم منها السماح بتحول الإخوان إلى منافس ذى وزن، أو أن يشكل بديلاً للنظام. وهو ما يدركه الإخوان جيداً، ولا يمكن لأحدهم الجزم بإمكانية سماح النظام لهم بلعب مثل هذا الدور.

ربما كانت هناك صفقة بالفعل، ولكنها كانت داخل أجهزة الحكم، وتحديدًا بين قيادات الحزب الوطنى، وذلك من أجل السماح بتحقيق تمثيل نوعى للإخوان فى البرلمان

الحديد، ومن شأن ذلك أن يحقق للنظام فوائده عديدة ليس أقلها وقف حملة الضغوط الخارجية من خلال فك الحصار عن الإخوان، أكبر حركة معارضة حقيقية، فضلاً عن إبراز حجم التهديد الذي قد ينجم عن وصولهم للسلطة وحكم البلاد للخارج؛ لذا فإن ثمة اتفاقات في إطاره السماح للجماعة بدخول الانتخابات، خصوصاً وأن أغلب التقديرات كانت ترى أن ما يمكن للجماعة تحقيقه من مقاعد البرلمان لن يزيد بحال عن ٥٠ مقعداً؛ لذا فلا ضرر في ذلك. وعلى هذا المنوال جرت الانتخابات البرلمانية، وانتظر الجميع ما ستسفر عنه صناديق الاقتراع.

ويمكن القول إن المراحل الثلاث قد شكلت الصورة التي جرى في خلفيتها مشاركة الإخوان في الانتخابات البرلمانية بهذا الشكل غير المسبوق، وهي التي مهدت لحصول الإخوان على هذا العدد الكبير من مقاعد مجلس الشعب.

ما بعد الانتخابات .. مرحلة تصفية الحساب

لم تكد انتخابات ٢٠٠٥ م تنتهي، ولم تكد الجماعة تتنفس عبير الفوز الكبير، ويتنشى أعضاؤها فرحاً باقتناص مقعد المعارضة الأول في مجلس الشعب منذ أكثر من نصف قرن، حتى فاجأها النظام بحملة ضغط شديدة، عاد خلالها إلى أساليبه القديمة من المطاردة والملاحقة والاعتقال. وقد بدأت هذه الحملة مبكراً، وتحديدًا في شهر مارس ٢٠٠٦ م حين بدأت أول عملية اعتقال لأعضاء في الجماعة منذ ديسمبر ٢٠٠٥ م، وتم إغلاق المقر العام للجماعة في الإسكندرية.

وكان الصدام بين القضاة والدولة إحدى المناسبات التي كشف فيها النظام عن العودة لسياسته القديمة تجاه الجماعة من خلال الضرب بيد من حديد على أية تجاوزات لأعضائها، والحيلولة دون تقاربهم من القوى الناشطة.

وشكلت تظاهرة القضاة في ١٨ من مايو ٢٠٠٦ م بداية حملة التصعيد الجديدة ضد الإخوان، فتم اعتقال عشرات الإخوان كان من بينهم الدكتور عصام العريان، وعضو مكتب الإرشاد الدكتور محمد مرسى، ولم يتم الإفراج عنهما إلا في التاسع من ديسمبر ٢٠٠٦ م. ويمكن استعراض بعض أشكال التصعيد تجاه الإخوان منذ دخولهم البرلمان وذلك فيما يلي:

- تحويل أحد أعضاء مكتب الإرشاد لأول مرة لمحكمة أمن الدولة العليا بتهمة جنائية تتمثل في حيازة أسلحة، وهو الدكتور حسن الحيوان، وذلك بعد اعتقاله أثناء الانتخابات، وقد استمر في محبسه بالرغم من صدور قرارات عديدة بالإفراج عنه، وذلك حتى وافته المنية في التاسع عشر من شهر نوفمبر ٢٠٠٦ م بعد أن ساءت حالته الصحية بشكل واضح. وكانت السلطات المصرية قد ألقت القبض على الدكتور حسن الحيوان في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ م على خلفية التصعيد ضد جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وقد وجهت النيابة له تهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

- اعتقال عشرة أفراد من المنتمين للجماعة من بينهم رشاد البيومي عضو مكتب الإرشاد وذلك على خلفية تنظيم حملة للتوعية بمخاطر وباء إنفلونزا الطيور الذي وصل مصر في فبراير ٢٠٠٦ م.

- اعتقال ما يقرب من سبعين طالباً من المنتمين للجماعة في جامعة أسيوط، وذلك كإجراء احترازي تخوفاً من مشاركتهم في أحداث الفتنة الطائفية التي اندلعت في الإسكندرية في شهر أبريل ٢٠٠٦ م، وراح ضحيتها اثنان أحدهما قبطي والآخر مسلم.

- بدء حملة مdahمات للعديد من الأنشطة الاقتصادية والمالية التي يديرها أفراد محسوبون على الجماعة، وقد شملت هذه الحملة العديد من المحافظات في الإسكندرية والبحيرة والدقهلية وقنا. ففي مارس ٢٠٠٦ م اعتقلت قوات الأمن المهندس «حمدي علام» رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للإنشاءات، وعضو الاتحاد المصري للمقاولين. وبالتزامن مع اعتقال «علام» داهمت قوات الأمن منزل اثنين من رجال الأعمال ينتميان إلى الجماعة هما محمد إبراهيم زويل، والدكتور محمد عبد الفضيل، غير أنها لم تتمكن من القبض عليهما لعدم تواجدهما وقت المdahمة. وفي أبريل ٢٠٠٦ م تم اعتقال خمسة من الناشرين المنتمين للإخوان المسلمين على خلفية اتهامات بنشرهم مطبوعات للجماعة. ومن بين الناشرين الخمسة: المهندس عاصم شلبي مالك «دار الوفاء للنشر والتوزيع»، كما صادرت قوات الأمن خلال المdahمات بعض متعلقات وأموال المعتقلين. ومن بين الوجوه الاقتصادية البارزة بالجماعة الذين طالتهم ضربات أمنية «محمد سعد عبد الرحمن» صاحب شركة مقاولات «الربوة» والذي اعتقل نهاية مارس ٢٠٠٦ م. كما أغلقت قوات الأمن مقر

شركة «عاليا للتسويق العقاري» - التي تعتبرها الحكومة تابعة للجماعة - وهي المملوكة لشريف كونيللي وشمعتها بالشمع الأحمر، وهو الإجراء الرسمي الذي تتخذه السلطات في حال إغلاق شركة لـ «عدم سلامة أنشطتها من الناحية القانونية» (٢٦).

- استمرار استراتيجية التحريض الإعلامي، حيث نشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٦م وثيقة تقول إن جماعة الإخوان المسلمين تستعد للقيام بمظاهرات وتحريض المواطنين على الخروج فيها فيما اعتبره البعض مقدمة لحملة اعتقالات جديدة في صفوف الإخوان (٢٧).

- منع الجماعة من المشاركة في أية مناسبة انتخابية حتى على مستوى الغرف التجارية، فعلى سبيل المثال تم اعتقال العديد من الأفراد المنتمين للجماعة على خلفية التحضير للمشاركة في انتخابات الغرفة التجارية بمدينة الإسكندرية، وتم إغلاق المكتب الإداري للجماعة بالمدينة واعتقال بعض قياداته. ناهيك عن شطب العديد من المرشحين في الانتخابات العمالية التي جرت أوائل شهر نوفمبر ٢٠٠٦م.

- منع العديد من قيادات وكوادر الجماعة من مغادرة البلاد، وعلى رأسهم المرشد العام للجماعة الذي منع من السفر لأداء العمرة، وكذلك الشيخ جمعة أمين عبد العزيز، كذلك تم منع الدكتور عبد الحميد الغزالي، والدكتور جمال حشمت والدكتور عصام العريان والمستشار على جريشة وغيرهم من السفر خارج البلاد لأسباب مختلفة.

- وصل عدد المعتقلين من أعضاء الجماعة حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٦م نحو ٦٦٠ شخصاً كان أبرزهم خمسة من قيادات الجماعة، وهم: الدكتور محمد مرسى، والدكتور رشاد بيومي، والدكتور إبراهيم الزعفراني، والدكتور عصام العريان، والدكتور حسن الحيوان (٢٨).

باختصار بدت العلاقة بين النظام والإخوان طيلة عام ٢٠٠٦م كما لو كانت تصفية للحساب من قبل النظام، الذي حاول إعادة العلاقة إلى وضعها الطبيعي، من خلال وضع سقف لطموحات الجماعة وإنهاء حال التضخم التي بدت عليها عشية الانتخابات، واستمرت هذه الحال حتى جاءت حادثة الأزهر لتؤكد هذا الطرح، وذلك على نحو ما ورد في الفصل السادس من الكتاب.

* * *

هوامش الفصل التاسع

(١) للاطلاع على النص الكامل للمبادرة، راجع موقع الإخوان على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط :

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=5172&SectionID=0>

(٢) تصريح للمرشد العام للإخوان المسلمين في المؤتمر الصحفي الذي شهد إعلان المبادرة، راجع جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٤ م.

(٣) تصريح للنائب الأول للمرشد العام الدكتور محمد السيد حبيب، راجع الحياة ٧/٤/٢٠٠٤ م.

(٤) جريدة الحياة ١٨/٥/٢٠٠٤ م.

(٥) راجع جرائد الأهرام والشرق الأوسط والحياة، يومي ١٥ و١٦/٦/٢٠٠٤ م.

(٦) الشرق الأوسط، ١١/٧/٢٠٠٤ م.

(٧) جريدة الرأي العام الكويتية، ٢٢/١٢/٢٠٠٤ م.

(٨) جريدة المصري اليوم، ١/١/٢٠٠٥ م.

(٩) جريدة المصري اليوم، ٢٧/٢/٢٠٠٥ م.

(١٠) جريدة المصري اليوم، ٢٥/٣/٢٠٠٥ م، وجريدة الشرق الأوسط، ٢٩/٥/٢٠٠٣ م.

(١١) راجع جرائد المصري اليوم والشرق الأوسط والحياة يومي ٢٨، ٢٩/٣/٢٠٠٥ م.

(١٢) راجع جرائد المصري اليوم والشرق الأوسط والحياة، ٢٩/٣/٢٠٠٥ م.

(١٣) راجع بنود المشروع في جريدة المصري اليوم، ٧/٤/٢٠٠٥ م.

(١٤) راجع تصريح الدكتور محمد السيد حبيب، النائب الأول للمرشد العام، لجريدة المصري اليوم، ٣٠/٣/٢٠٠٥ م.

(١٥) راجع حوارات الرئيس مبارك في برنامج «كلمة للتاريخ»، جرائد الأهرام والأخبار والمصري اليوم والشرق الأوسط، ٢٨/٤/٢٠٠٥ م.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، راجع التغطية الشاملة للتظاهرة في الجرائد المصرية أيام ٧، ٨، ٩/٥/٢٠٠٥ م.

(١٧) جريدة المصري اليوم، ٩/٥/٢٠٠٥ م.

(١٨) جريدة المصري اليوم، ٢٣/٥/٢٠٠٥ م.

(١٩) جريدة المصري اليوم، ٣١/٥/٢٠٠٥ م.

(٢٠) جريدة المصري اليوم، ١٦/٤/٢٠٠٥ م.

(٢١) المرجع السابق.

- (٢٢) جريدة المصرى اليوم، ٢١/٦/٢٠٠٥ .
- (٢٣) جريدة المصرى اليوم، ٢٩/٨/٢٠٠٥ م.
- (٢٤) جريدة المصرى اليوم ٦/٩/٢٠٠٥ م.
- (٢٥) جريدة المصرى اليوم ١/٩/٢٠٠٥ و ٢١/١٠/٢٠٠٥ م.
- (٢٦) إسلام أونلاين دخول بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٦ م على الرابط :
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-05/28/13.shtml>
- (٢٧) جريدة الأهرام، ١٩/٥/٢٠٠٦ م.
- (٢٨) موقع نافذة مصر على الرابط :
<http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2281>

الفصل العاشر

الإخوان وقوى المعارضة.. زواج المتعة

منذ عودتها إلى الساحة السياسية أوائل السبعينيات من القرن الماضي، تغيرت نظرة الإخوان لشكل العلاقة مع القوى السياسية الأخرى، وباتت أكثر پراجماتية وواقعية فى تحديد علاقتها بهذه القوى .

وعلى مدار ثلاثة عقود نجحت الجماعة فى غزل نسيج علاقة متشابكة مع مختلف القوى والأحزاب السياسية تعدت فى بعض الأحيان مجرد التنسيق فى المواقف، حتى وصلت إلى حد التحالف السياسى، وذلك على غرار ما حدث طيلة عقد الثمانينيات بتحالفها مرتين الأولى مع حزب الوفد فى انتخابات ١٩٨٤م حيث خاض الطرفان الانتخابات بقائمة موحدة بعد أن اشترط القانون إجراء الانتخابات بالقائمة المطلقة للأحزاب الرسمية، واشترطت الحكومة حصول هذه الأحزاب على ٨٪ على مستوى القطر المصرى للفوز بمقاعدھا بالبرلمان، وهى النسبة التى تحققت لتحالف (الإخوان) و(الوفد) ولم تتحقق لقوائم أحزاب التجمع أو العمل . ولم يفز من أحزاب المعارضة سوى قائمة تحالف (الوفد - الإخوان)، وهى القائمة التى نجح فيها ستة من (الإخوان)، وهم: «حسن الجمل»، و«محفوظ حلمى»، و«محمد المراغى»، و«محمد الشيشتانى»، و«حسنى عبدالباقى»، و«عبد الغفار عزيز». وقد مارس النواب الستة نشاطهم البرلمانى تحت اسم حزب الوفد، ولم يسمح لهم بالتحدث باعتبارهم ممثلين للجماعة تحت قبة البرلمان .

أما المرة الثانية، فكانت فى انتخابات ١٩٨٧م والتى خاضتها الجماعة بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار تحت مسمى «التحالف الإسلامى»، وهى الانتخابات التى

شهدت ميلاد شعار «الإسلام هو الحل» وقد حقق التحالف فوزاً لافتاً، كان نصيب الإخوان منه ٣٧ نائباً أى بنسبة ٨,٥ بالمائة من إجمالى مقاعد البرلمان .

وتؤكد تجربتي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ م مدى استفادة الجماعة من مد الجسور مع غيرها من القوى السياسية، فنظراً لوضعها غير القانونى، كثيراً ما تسعى الجماعة إلى البحث عن مظلة «شرعية» تحاول الدخول تحت أشرعتها والاستفادة مما قد توفره لها من حرية حركة وكسر حاجز المشروعية القانونية .

وبالرغم من نجاح الجماعة من قبل فى تحقيق ذلك من خلال الدخول فى تحالفات انتخابية على غرار ما جرى فى انتخابات الثمانينيات، إلا أن الحاجة لمثل هذه التحالفات كانت أمراً حيويًا وواضحاً فى انتخابات ٢٠٠٥ م .

الإخوان واقتناص «اللحظة» الإصلاحية

لم يستفد الإخوان المسلمون من علاقتهم بالقوى السياسية طيلة تاريخهم بقدر ما استفادوا منها إبان انتخابات ٢٠٠٥، ومرد ذلك بالطبع ليس فقط لأجل الاختباء خلف مظلة الشرعية التى توفرها لهم هذه القوى، فقد دخلت الجماعة الانتخابات وللمرة الأولى باسمها الحقيقى وليس تحت مسمى مغاير كالتيار الإسلامى أو ما شابه، وإنما بالاسم لضعف المركز القاعدى والسياسى لهذه القوى والأحزاب على أرض الواقع .

أى أنها استفادة غير مباشرة عضدها التطور اللافت فى الخطاب السياسى والحركى للجماعة، واقتراابه، للمرة الأولى فى تاريخ الجماعة، من معظم خطابات القوى السياسية، التى ركزت جميعها على مطلب الإصلاح الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وقد سعت الجماعة لاستغلال الأجواء التى وفرتها لحظة تلاقى «الخطابات» الإصلاحية، وما وفرتة لها فورة الوعي المجتمعى التى أصابت مصر بدءاً من منتصف عام ٢٠٠٤م وظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى، تلك التى شكلت جسراً «تاريخياً» ساهم فى تهذيب العلاقة بين الإخوان وغيرها من القوى السياسية .

ومن الصعوبة بمكان التعرف على طبيعة العلاقة بين الإخوان والقوى السياسية الأخرى إبان الانتخابات الأخيرة، دون التعرف على تسلسل هذه العلاقة، والمراحل التي مرت بها حتى وصلت في النهاية إلى حد التحالف والدخول في جبهة موحدة لخوض الانتخابات.

والفرضية الرئيسية هنا أن الإخوان كانوا على استعداد لبذل ما بوسعهم من أجل المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥م، وكأنه هدف قائم بحد ذاته؛ لذا كان انخراطهم في النقاش العام حول مسألة الإصلاح السياسى والدستورى مدخلاً جيداً ومهماً لوضعهم على قارعة الطريق مع غيرهم من قوى الإصلاح الضاغطة من أجل تحقيق الهدف ذاته، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

- الرغبة في الاستفادة من الزخم السياسى الذى حققته حركات الاحتجاج الجديدة، والتي ينتمى أغلب أعضائها إلى أحزاب وتيارات سياسية مختلفة، وهو ما قد يوفر للجماعة مظلة متنوعة تستطيع من خلالها تحقيق أكبر استفادة ممكنة في الضغط على النظام والقبول بها طرفاً أصيلاً في معادلة الإصلاح.

- إدراك الجماعة لحاجة القوى السياسية الأخرى لها وقدراتها التنظيمية، خصوصاً حركات الرفض الجديدة، وذلك للاستفادة من القدرات التنظيمية والشعبية التي تحظى بها الجماعة، والتي يمكن من خلالها الضغط على النظام بقوة، وهو أمر أثبتته بوضوح مظاهرات مارس ومايو ٢٠٠٥م، التي التأمّت فيها كافة القوى السياسية خصوصاً الإخوان المسلمين وحركة كفاية.

- يوفر تحالف الجماعة مع القوى السياسية الأخرى نوعاً من الحصانة للجماعة في مواجهة النهج الأمنى الذى اعتاد عليه النظام في التعاطى معها. وذلك باعتبار أن مثل هذا التحالف قد يعد نوعاً من المعارضة «الجبهوية» التي يمكن أن تمثل إخراجاً للنظام في مواجهة الضغوط الخارجية، خصوصاً إذا حاول المس بزموزها.

- رغبة الجماعة في النزول بعدد كبير من المرشحين، وهو ما قد يتوفر من خلال الدخول في تحالف أكثر مما لو كانت لوحدها بشكل قد يثير النظام ضدها.

- رغبة الجماعة فى تجسير الفجوة مع قوى المعارضة، وتقليل الشعور بأنها قد تمثل بديلاً لهذه القوى، وطمأنتهم بأن الإخوان يمثلون حليفاً ذا ثقل يمكن الاعتماد عليه فى خلخلة أداء الحزب الوطنى.

وفى هذا الصدد يمكن القول إن العلاقة بين الإخوان والقوى السياسية قد مرت بأربع مراحل أساسية هى: مرحلة التقرب، ومرحلة المزاومة، ومرحلة الممانعة، ثم مرحلة التحالف.

أولاً - مرحلة التقرب:

ويقصد بها مرحلة «خطب الود» وتمتد طيلة النصف الثانى من عام ٢٠٠٤م، وهى المرحلة التى حاولت فيها جماعة الإخوان المسلمين التقرب من القوى السياسية المختلفة، خصوصاً الأحزاب التى تتمتع بثقل «نسبى» فى الشارع المصرى، كأحزاب الوفد والتجمع والناصرى، فضلاً عن حركة كفاية.

وقد شكلت المبادرة التى طرحتها الجماعة فى الثالث من مارس ٢٠٠٤م الجسر الذى عبرت من خلاله الجماعة للاندماج مع قوى الإصلاح والتغيير، وكان من ضمن أهدافها إيصال رسائل وتطمينات لمختلف القوى السياسية بجدية الجماعة فى الدفع باتجاه الإصلاح، والرغبة فى العمل مع كل هذه القوى من أجل تحقيق هذا الإصلاح. وهى المبادرة التى كانت بمثابة البرنامج الانتخابى لمرشحي الجماعة فى الانتخابات البرلمانية اللاحقة. وهو ما يعنى أن قرار المشاركة فى هذه الانتخابات قد اتخذ فى وقت مبكر، كما سيأتى ذكره.

لذلك فقد تحركت الجماعة باتجاه جس نبض القوى السياسية ومعرفة موقفها من المبادرة، ويمكن رصد أهم تحركات الجماعة فى هذا الإطار على النحو التالى:

- قام وفد من الجماعة بترأسه المرشد العام محمد مهدي عاكف بزيارة لحزب الوفد فى الرابع والعشرين من أبريل ٢٠٠٤م، وقد أحيط اللقاء بسرية تامة. وبالرغم من نفى الطرفين أن يكون اللقاء بغرض التنسيق فى الانتخابات البرلمانية، إلا أنه جرى فيه الاتفاق، بشكل مبدئى، على ألا يدخل مرشحو الإخوان فى دوائر بها مرشحون

لحزب الوفد، وذلك فى محاولة لعبور الأزمة التى كانت قد حدثت فى انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة دمنهور، والتى جرت إعادتها بين مرشح الإخوان محمد جمال حشمت فى مواجهة خيرى القلج مرشح الوفد، وهى الحادثة التى كانت سبب التراشق بين الطرفين لفترة طويلة بعد الانتخابات^(١).

وقد تم فى هذا اللقاء، أيضاً، الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لوضع تصور مشترك حول الإصلاح السياسى فى مصر، وذلك على ضوء الورقة المشتركة التى كانت قد صدرت عن أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى عام ١٩٩٧م، وتم التوقيع عليها من جانب جميع رؤساء الأحزاب والمرشد العام الراحل للجماعة المستشار مأمون الهضيبى.

بيد أن جريدة الشرق الأوسط أشارت فى ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ وبعد انعقاد لقاء آخر بين الطرفين فى ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٤م، إلى أن ثمة تحالفاً انتخابياً بين الطرفين قد يخرج إلى النور بعد مرور ٢١ عاماً على تحالفهم الأول، وذلك وفقاً لمصادر الجريدة، التى أكدت أيضاً أن سرية اللقاء قد جاءت تلبية لرغبة حزب الوفد فى تجنب الصدام مع الحكومة، أو أى من قوى المعارضة الأخرى، خصوصاً بعدما دعا الحزب الوطنى إلى حوار مشترك استثنى منه الإخوان باعتبارهم جماعة غير شرعية^(٢).

- قيام وفد من الجماعة يتزعمه الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول للمرشد العام بزيارة للحزب الناصرى فى العشرين من يوليو ٢٠٠٤م، وذلك بهدف التشاور حول قضايا الإصلاح السياسى فى مصر والبحث فى آلية محددة لتنسيق التعاون فى هذا الشأن.

- قامت الجماعة، ولأول مرة، بعقد لقاء مع حزب «التجمع» فى ٥ / ٨ / ٢٠٠٤م، وهو اللقاء الذى جاء بعد ممانعة طويلة من حزب التجمع الذى يحتفظ بموقف «متشدد» تجاه الجماعة. وقد جاء اللقاء فى إطار التشاور مع بقية الأحزاب من أجل وضع برنامج للإصلاح السياسى والدستورى^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن حزب التجمع كثيراً ما شكل حجر عثرة فى وجه الجماعة فى سبيلها إلى التقارب مع بقية القوى والأحزاب السياسية؛ لذا لم يكن غريباً أن يشكك

رفعت السعيد رئيس حزب التجمع ، وعقب أسبوع واحد فقط من لقائه مع الإخوان بجدية الجماعة فى مسألة الإصلاح ، وأن كل ما يهمهم فقط هو وضع الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥م ؛ لذلك فقد أشاع السعيد أن لدى الإخوان خطة محكمة لتحقيق هذا الهدف تقوم على عدة محاور هى ^(٤) :

- محاولة غلق كل ملفات الخلاف الفكرى والتاريخى بين الجماعة وبقية القوى السياسية حتى مع الناصريين الذين يحتفظون بتراث سلبى مع الإخوان منذ فترة الرئيس جمال عبد الناصر .

- السعى وفق مشروع غير معلن ومحاولة إقناع بقية الأحزاب به .

- الدعوة إلى تكوين لجنة مكونة من ٥٠ عضواً تضم «التجمع والناصرى والوفد والإخوان والشيوعيين ومنظمات المجتمع المدنى» للنظر فى مسألة الإصلاح .

وبغض النظر عن صحة تحليل السعيد لموقف الإخوان ، إلا أن هؤلاء قد سعوا بكل جهد من أجل التقارب من القوى السياسية الأخرى الشرعية وغير الشرعية ، حتى وإن اختلفت معها نهجاً وعقيدة ، من أجل إظهار التوحد والانسجام فى مواجهة النظام .

وكم كان ملفتاً أن ينتظم الإخوان مع الشيوعيين ، ويا للمفارقة ، فضلاً عن قوى سياسية أخرى تحت التأسيس (حزب الكرامة وحزب الغد قبل الموافقة على تأسيسه) ، فى حملة من أجل تعديل الدستور المصرى قبل انتهاء فترة حكم الرئيس مبارك «الرابعة» التى كان مقرراً لها فى أكتوبر ٢٠٠٥م ^(٥) .

ثانياً - مرحلة المزاومة :

وهى المرحلة التى تمتد من أواخر عام ٢٠٠٤م وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠٥م ، وفى هذه المرحلة انتقل الإخوان من مجرد التقارب وخطب ود القوى السياسية من أجل التفاهم والاتفاق على برنامج عمل محدد ، إلى المطاردة والمزاومة ، ويقصد بها إصرار الجماعة على أن تصبح جزءاً من النسيج الإصلاحي الذى كان يزداد نضوجه يوماً بعد يوم .

لذا فقد كانت الصدمة قاسية عندما تم استبعاد الإخوان مما أطلق عليه «التوافق الوطنى من أجل الإصلاح» الذى دشن فى السابع من سبتمبر ٢٠٠٤م بين عدد من الأحزاب على رأسها الوفد والتجمع والناصرى وبضعة أحزاب صغيرة أخرى هى : (الأمة والتوافق القومى والجيل الديمقراطى ومصر ٢٠٠٠). وهو ما اعتبرته الجماعة انتكاسة لجهودها الدءوبة التى بذلتها فى سبيل التقارب مع الأحزاب الكبرى طيلة الشهور السابقة على إعلان التوافق الوطنى ^(٦).

وقد بدا أن استبعاد الجماعة من هذا المزاج العام الضاغط من أجل الإصلاح أمر مقلق لها ولقياداتها التى بدأت فى الضغط من أجل إيجاد موطئ قدم بين القوى المطالبة بالتغيير، ورأت فيه محاولة من الحزب الوطنى، الذى كان ينتظم حينئذ فى حوار مع الأحزاب، للوقوف فى وجه التقارب الذى كان على وشك الحدوث بين الجماعة وبقية القوى السياسية؛ لذلك فقد شن محمد حبيب هجوماً على رفعت السعيد باعتباره المسئول عن هذا الاستبعاد، وهو ما نفاه هذا الأخير معتبراً أن «التوافق» لا يضم سوى القوى الشرعية فقط ^(٧).

بيد أنه إذا كان الحزب الوطنى وراء استبعاد الإخوان من ائتلاف المعارضة، حسب رأيهم، فقد كان هو أيضاً السبب وراء عودة المياه إلى مجاريها بين الجماعة وأحزاب المعارضة. فقد أدى توقف الحوار بين «الوطنى» وبقية الأحزاب، على خلفية مماثلة الأولى فى الاستجابة لمطالب هذه الأحزاب فيما يخص مستقبل الإصلاح السياسى والدستورى، إلى تصحيح العلاقة بين الإخوان والمعارضة من جديد. وفى ضوء ذلك، انضم الإخوان إلى «الجبهة الوطنية المعارضة» التى تم الإعلان عنها فى الرابع من نوفمبر ٢٠٠٤م، بمشاركة مختلف القوى السياسية سواء الأحزاب أو حركات المعارضة الجديدة مثل حركة «كفاية» فضلاً عن الأحزاب تحت التأسيس، بما فيها حزب الوسط الجديد ^(٨).

ومنذئذ بدأت الجماعة تشق طريقها باتجاه تعضيد وجودها بين صفوف المعارضة الرسمية، وقوى الرفض الجديدة، وباتت طرفاً فاعلاً فى التنسيق بين هذه الأطراف، وهو ما أكسب تحركاتها مصداقية وثقة بإمكانية العمل الجبهوى فى مواجهة النظام.

وهو ما حدا بنواب المعارضة والمستقلين فى برلمان ٢٠٠٠م بتحضير مبادرة مصالحة وطنية شاملة لا تستثنى أى حزب سياسى أو قوة حقيقية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين ، وذلك من أجل تضمينها فى قانون الأحزاب السياسية الذى كان مقررًا إصداره فى الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٥م ، وهو ما لم يحدث بالطبع^(٩) .

فى ظل هذا الوضع الجديد سعت الجماعة لتثبيت وجودها فى المشهد السياسى ، وإثبات قدرتها على تحريك الساحة السياسية فى الاتجاه الذى ترغب به قوى المعارضة ، فكانت مظاهرات مارس ومايو الشهيرة جواز مرور من أجل تقوية مركز الجماعة بين قوى المعارضة . وهو ما أعاد إلى الواجهة المقولة الشائعة حول «الشرعية مقابل الشارع» ، أى أن يحصل الإخوان على شرعية التواجد بين قوى المعارضة الرسمية ، مقابل تحريك الشارع لحساب هذه الأخيرة .

ثالثًا - رحلة الممانعة:

بعد أن أنست الجماعة لوجودها بين صفوف المعارضة الرسمية ، سعت لإظهار قدر من التمايز عن بقية القوى السياسية الأخرى ، فكان أن نأت بنفسها عن الدخول فى عدد من التحالفات والتجمعات المعارضة التى تشكلت طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٥م . وبدأ أن ثمة انفراطًا ، على وشك أن يحدث لـ «عقد» المعارضة الذى التأمت حباته طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٥م .

وهو ما عبر عن مرحلة جديدة بدأها الإخوان ، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة «الممانعة» ، وهى المرحلة التى أعادت فيها جماعة الإخوان المسلمين قراءة المشهد السياسى بشكل أكثر هدوءًا وتفصيلاً ، بعيداً عن تطورات النصف الأول من العام ٢٠٠٥م ، أى كانت بمثابة مرحلة إعادة تقييم وتريث من أجل الاستعداد للمرحلة الأهم و«حصد الثمار» . وهى المرحلة التى جاءت فى الفترة نفسها التى هدأت فيها علاقة الجماعة بالنظام بعد ماراثون من المظاهرات والاعتقالات ، والتصعيد الذى وصل ذروته طيلة شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٥م (يقابلها مرحلة التراجع التكتيكى فى العلاقة مع النظام فى الجزء السابق) . وهو ما يومئ بتفسيرات مختلفة ، ليس أقلها «حديث» الصفقة الذى جرى تداوله فى الفترة نفسها .

فبعد أن كانت الجماعة تسعى ، وبجد ، للتواجد ضمن «أى» تحالف يقف في وجه النظام ، وذلك على نحو ما أوضحت المرحلتان السابقتان ، بدا الأمر وكأن ثمة رغبة «إخوانية» في تغيير الاستراتيجية من المطاردة إلى الممانعة وإبراز التمايز ، طمعاً في قيادة دفة العمل الجبهوى والضغط على النظام ، وهو ما تدلل عليه الوقائع التالية :

- رفض الإخوان الدخول في أى من التشكيلات السياسية المعارضة التى ظهرت فى هذه الفترة ، ومن بينها «التجمع الوطنى للتحول الديمقراطى» الذى دشن فى يونيو ٢٠٠٥م وتزعمه الدكتور عزيز صدقى ، كما لم تنضم الجماعة لـ «لتحالف الوطنى للإصلاح والتغيير . . فى مواجهة الفساد والاستبداد» الذى ترأسه الدكتور رفيق حبيب .

- إعلان الجماعة عن تدشين تحالف جديد أطلق عليه «التحالف الوطنى من أجل الإصلاح» ، وهو التحالف الذى لم يلق قبولاً من القوى السياسية الفاعلة واقتصرت عضويته على عدد محدود من القوى السياسية ، مثل حزب العمل «المجمد» والاشتراكيين الثوريين وحركة شباب من أجل التغيير^(١٠) .

- تراجع وتيرة المظاهرات بشكل ملحوظ ، كما وكيفاً ، حيث لم تشهد الفترة من منتصف يونيو وحتى إجراء الانتخابات فى ٩ نوفمبر ٢٠٠٥م سوى مظاهرات ضئيلة ، وبأعداد رمزية ، وكان أكبرها تلك التى تمت فى العشرين من يوليو ٢٠٠٥م ، وكانت المظاهرة بمثابة الإعلان عن بدء الحملة الانتخابية للجماعة ، حيث حفلت بالشعارات التقليدية للجماعة ، وهو ما فجر خلافاً داخل جبهة التحالف الوطنى^(١١) .

رابعاً - مرحلة التحالف:

وهى المرحلة التى تبلورت قبل إجراء الانتخابات البرلمانية ، وهى مرحلة ولدت من رحم المرحلة السابقة ، فقد بدا لمختلف القوى السياسية أن الإخوان المسلمين بصدد الاستعداد لدخول الانتخابات بشكل مستقل ودون الدخول فى تحالفات مع أى فصيل سياسى ، وهو ما حدا بجميع القوى السياسية لطلب التنسيق والتحالف مع الجماعة خلال الانتخابات . وهو ما يثبت أن استراتيجية الممانعة والرغبة فى التميز التى أبدتها الجماعة طيلة الفترة السابقة قد بدأت تؤتى ثمارها .

لذا لم يكن غريباً أن يعلن الدكتور محمد حبيب عن سعى بعض القوى الحزبية «الكبيرة» لدى مكتب الإرشاد لطلب التنسيق والتحالف، مؤكداً، في ثقة، أن الجماعة لم تسع إلى ذلك «ولم تعرض على أحد التحالف أو التنسيق»^(١٢).

وقد عبرت هذه المرحلة، وبحق، عن مدى الثقل السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، ودلت على أن كفة المعارضة فى مواجهة الحزب الوطنى لن تلقى الدعم المناسب بدون الدخول فى تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين.

فى ظل هذا الوضع، كان بديهياً أن تملى الجماعة رؤيتها على بقية القوى والأطراف السياسية الساعية لنيل شرف التحالف مع الجماعة فى الانتخابات، فكان أن اشترطت أن يقتصر التحالف مع هذه القوى على الترشيح فقط وليس على برنامج الجماعة أو شعارها.

وبناء على ذلك وافقت الجماعة على الانضمام إلى «الجبهة الوطنية للتغيير» التى تشكلت فى الثامن من أكتوبر ٢٠٠٥ م وضمت أحزاب المعارضة الرئيسية وحركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين التى أكدت أن هذا التحالف لا ينفى أنها ستخوض الانتخابات بمرشحي الجماعة، وهو ما حدث بالفعل حيث اتفقت الأطراف داخل الجبهة على التنسيق فى الدوائر الانتخابية فقط وليس النزول بمرشحين عن الإخوان تحت لواء الجبهة^(١٣).

بكلمات، شكلت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية المعارضة إحدى العلامات المميزة للانتخابات البرلمانية الأخيرة، وذلك على الرغم من أنها بدت وكأنها أشبه بعلاقة «زواج» غير متكافئ، إلا أن كلا من الطرفين حقق ما طمح إليه من وراء هذه العلاقة. فالجماعة «المحظورة» قانوناً تمكنت من العمل بحرية، وتعاطت مع بقية القوى السياسية وكأنها حزب «قائم» بالفعل، وهى التى استفادت من المظلة «الرسمية» التى وفرتها أحزاب المعارضة الرئيسية، كالوفد والتجمع والعربى الناصرى، فضلاً عن استثمارها للغطاء الجيد الذى وفرتة الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية». فى الوقت الذى تمكنت فيه أحزاب المعارضة من استغلال القدرات التنظيمية للإخوان فى تشكيل جبهة للضغط على النظام من خلال التظاهرات والمؤتمرات التى جرت طيلة عام ٢٠٠٥ م.

هوامش الفصل العاشر

- (١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٧/٤/٢٠٠٤ م.
- (٢) جريدة الشرق الأوسط، ٢٨/٦/٢٠٠٤ م.
- (٣) جريدة الحياة، ٣/٨/٢٠٠٤ .
- (٤) راجع حوار رفعت السعيد مع جريدة الرأي العام الكويتية، ١٣/٨/٢٠٠٤ م.
- (٥) جريدة الشرق الأوسط، ١٢/٨/٢٠٠٤ م.
- (٦) جريدة الحياة، ٨/٩/٢٠٠٤ م.
- (٧) جريدة نهضة مصر، ٩/٩/٢٠٠٤ م.
- (٨) جريدة المصري اليوم، ٥/١١/٢٠٠٤ م.
- (٩) جريدة الحياة، ١٢/١/٢٠٠٤ م.
- (١٠) جريدة المصري اليوم ٢/٧/٢٠٠٥ م.
- (١١) جريدة المصري اليوم، ٢٢/٧/٢٠٠٥ م.
- (١٢) د. محمد السيد حبيب في تصريح لجريدة المصري اليوم، ٢٩/٩/٢٠٠٥ م.
- (١٣) جريدة المصري اليوم، ١٥/١٠/٢٠٠٥ م.

الفصل الحادى عشر

كيف فعلها الإخوان؟

كيف فعلها الإخوان وحطموا توقعات الجميع بما فيها توقعات قادة الجماعة وحصدوا ٨٨ مقعداً فى برلمان ٢٠٠٥م؟ سؤال لا يزال يمثل لغزاً محيراً للكثيرين، وذلك نظراً لعدم وجود أية معلومات أو أدبيات سابقة تبين الطبيعة التنظيمية والحركية للجماعة خلال الأحداث السياسية الكبرى كالانتخابات.

من هذا المنطلق يكتسب هذا الجزء من الكتاب أهمية خاصة نظراً لأنه يلقي الضوء على جوانب عديدة فى التعاطى الإخوانى مع المناسبات الانتخابية، وقد تنقلت طيلة فترة الانتخابات بين المقار الانتخابية للإخوان وأجريت العديد من المقابلات مع كوادر وقيادات الجماعة فى مختلف المستويات القاعدية والعلوية.

وقد نجحت فى هذا الجزء أن ألمس بيدي الكثير من مفردات العمل السياسى والتنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين، ناهيك عن طرق الاتصال بين المركز والأطراف، وبين المستويات الإدارية المختلفة للتنظيم.

ولا مبالغة فى القول إن العامل التنظيمى كان بمثابة العصب الحقيقى للنتائج القوية التى حققها مرشحوا الجماعة فى الانتخابات الماضية. وبالرغم مما هو معروف عن القدرات التنظيمية للجماعة، إلا أن الانتخابات الأخيرة أكدت أن هذه القدرات تفوق ما قد يُقال عنها بكثير. فقد كشفت الانتخابات عن الحجم الحقيقى للمنتسبين للجماعة والمتعاطفين معها، فضلاً عن الخبرة التنظيمية، والتقنية العالية التى حفلت بها الدوائر الانتخابية التى نزل بها مرشحوا الجماعة.

ويمكن التعرف على الأداء التنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين فى المناسبات الانتخابية، مع التطبيق على الانتخابات الأخيرة من خلال العناصر التالية :

الاستعداد للانتخابات

الأصل لدى جماعة الإخوان المسلمين فى أية انتخابات هو المشاركة، والمقاطعة هى الاستثناء، ولا تكون المقاطعة إلا إذا كانت ثمة شواهد تشى بانعدام النزاهة أو التحيز ضد الجماعة أو التضيق على كوادرها ومرشحيها، وذلك على غرار ما جرى فى انتخابات ١٩٩٠م.

ذلك أن دخول الانتخابات، بحد ذاته، يعد ضرورة حيوية بالنسبة للجماعة، ليس لكونها أداة للوصول إلى الحكم، فهذه رغبة لا تزال تتخلق فى وجدان الجماعة، ولكن لكونها أفضل أداة للتقرب من الشارع المصرى والتعاطى معه بحرية ومباشرة، ناهيك عن الأغراض الدعوية التى لا يكف البعض عن ترديدها.

وبالنسبة للانتخابات البرلمانية التى نحن بصدددها، فيمكن القول، دون مبالغة، إن قرار دخولها قد تم اتخاذه قبل إجراء الانتخابات بفترة طويلة، إن لم يكن منذ انتهاء انتخابات ٢٠٠٠م ودخول مصر فى أتون مرحلة شبه «مختلفة» فيما يخص العلاقة بين السلطات التنفيذية والقضائية، وزيادة دور هذه الأخيرة فى ضبط العملية الانتخابية، فعلى الأقل منذ أواخر العام ٢٠٠٣م وارتفاع سخونة المناخ السياسى فى مصر.

وقد جاءت أقوى المؤشرات على دخول الجماعة للانتخابات البرلمانية خلال العام ٢٠٠٤م، حيث بدا أن الجماعة قد عقدت العزم بالفعل على الاستفادة من أجواء المناخ السياسى «الطارئة» على الساحة المصرية، من أجل تدعيم وجودها «السياسى» فى مواجهة النظام المصرى.

ولعل أهم الدلالات على الاستعداد المبكر للجماعة لخوض الانتخابات البرلمانية تتمثل فيما يلى :

- طرح مبادرة للإصلاح الشامل، وهى التى أعلنت عنها الجماعة فى مارس ٢٠٠٤م، وكانت بمثابة افتتاح الموسم الانتخابى للجماعة؛ لذلك لم يكن مفاجئاً أن يأتى

البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة مشتملاً على كافة عناصر المبادرة مع بعض التعديلات الطفيفة .

- التحركات السياسية التي قامت بها الجماعة خلال العام ٢٠٠٤م، وكانت تستهدف جس نبض القوى السياسية فيما يخص إمكانية التنسيق مع الإخوان في الانتخابات البرلمانية، حتى وإن لم تصرح الجماعة بذلك، وهو ما أوضحناه في الجزء السابق .

- تأكيد قيادات الجماعة في أكثر من مناسبة على دخول الجماعة للانتخابات البرلمانية، ونفى أي مقاطعة للمشاركة فيها .

- القبض على أكثر من خمسين عضواً من الجماعة بتهمة تلقي تبرعات بلغت ٣ ملايين جنيه من الجمعيات الأهلية، من أجل صرفها على الانتخابات البرلمانية . وذلك حسبما ورد في تحقيقات النيابة العامة، وهي اتهامات تبدو جديدة مقارنة بالاتهامات التي عادة ما توجه للجماعة، وأهمها التخطيط لقلب نظام الحكم^(١) .

- قيام الجماعة بالعديد من التظاهرات وعقد المؤتمرات الجماهيرية في بعض المحافظات من أجل إبراز قوة الجماعة والاقتراب من الشارع، وكانت بمثابة «بروفة» لما هو آت .

- كانت مشاركة الجماعة في الانتخابات الرئاسية بمثابة «بروفة» قوية على المشاركة في الانتخابات البرلمانية، قصد منها تدريب ناخبي الإخوان على استخدام حقهم الانتخابي، فضلاً عن التعرف على أعداد وكشوف الهيئة الناجبة .

وقد جرت عملية الاستعداد للانتخابات البرلمانية على النحو التالي :

- خطة التحرك

بدأت جماعة الإخوان المسلمين في التحرك الفعلي استعداداً للانتخابات البرلمانية من خلال العمل على تهيئة المناخ من أجل حشد أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، لذلك فقد بدأت التحرك الفعلي من أجل دعم مركز الجماعة في مواجهة بقية القوى المنافسة من خلال ما يلي :

- تم إعداد «لجنة قيد» لجميع الناجبين المتمين أو المتعاطفين مع الجماعة، وتم فيها حصر جميع من لهم الحق في التصويت، وذلك من واقع عملية القيد التي جرت للمتمين

للجماعة أو المتعاطفين معهم وأقاربهم فى السجلات والكشوف الرسمية، أى كان لدى الجماعة كشوفها الانتخابية الخاصة بها، والتي تقترب إلى حد بعيد من الأرقام الواقعية.

- تم التنبيه على كافة أعضاء الجماعة بالقييد فى جداول الناخبين، وذلك منذ بدء فتح الباب أواخر عام ٢٠٠٤م وأوائل عام ٢٠٠٥م، وتم إلزام كل عضو بنصح كل من يستطيع من أقاربه وأهله وجيرانه بالقييد فى كشوف الناخبين.

- تم تدشين خطة التحرك على مستوى المحافظات لبدء حملات الدعاية الانتخابية لمرشحي الجماعة، على الأقل فى الدوائر التى يحظى فيها مرشحو الجماعة بقوة نسبية مقارنة بغيرهم من المرشحين، وقد بدأ ذلك فى أوائل عام ٢٠٠٥م^(٢).

- اختيار المرشحين

عبرت عملية اختيار مرشحي جماعة الإخوان المسلمين لخوض الانتخابات البرلمانية عن درجة عالية من الاحتراف السياسى والتنظيمى، وهى عملية فاقت بكثير ما قامت به كافة الأحزاب التى خاضت الانتخابات بما فيها الحزب الوطنى.

كما عبرت فى الوقت نفسه عن درجة عالية من اللامركزية فى إدارة العملية الانتخابية، وذلك بالاعتماد على اختيارات القواعد الإخوانية. وهى عملية اتسمت بقدر شديد من الديمقراطية فى اختيار الممثلين، وذلك إلى الدرجة التى حدث فيها، أحياناً، التعارض بين اختيارات القواعد ورغبة القيادات العليا فى الجماعة باتجاه تحديد المرشحين الفعليين الذين سيمثلون الجماعة فى الانتخابات البرلمانية.

ودون استطراد، فقد جرت عملية اختيار المرشحين على النحو التالى:

- فى البداية جرت دراسة شاملة لأوضاع الدوائر الانتخابية وأهم الدوائر التى يمكن للجماعة أن تتقدم فيها بمرشحين، ومدى قوة المنافسين من القوى السياسية الأخرى، خصوصاً مرشحي الحزب الوطنى، وذلك اعتماداً على انتخابات ٢٠٠٠م، وعلى الدعاية الانتخابية التى بدأت فى الظهور أواخر ٢٠٠٤م.

- قام القسم السياسى بالجماعة بعمل مسح شامل للدوائر الانتخابية التى يمكن للجماعة المنافسة على مقاعدها، وتقدير عدد المقاعد التى يمكن للجماعة أن

تحصدها فى الانتخابات ، وقد جاءت تقديراته بإمكانية خوض ما يقرب من ٢٥٠ مرشحاً للانتخابات ، وذلك إذا ما أجريت الانتخابات فى جو من الحياد والنزاهة^(٣).

- تم رفع هذه التقديرات إلى مكتب الإرشاد الذى أوصى ببدء عملية الترشيح من خلال القواعد الإخوانية ، وذلك عن طريق المكاتب الإدارية للجماعة بالمحافظات المختلفة .

- تم رفع التقديرات التى تمت فى الدوائر الانتخابية إلى اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات ، وهى لجنة تركزت وظيفتها فى مراعاة السياسة العامة للجماعة من حيث حجم وقوة المشاركة فى الانتخابات ، فضلاً عن العمل على التنسيق مع الجبهات الأخرى ، وفى هذا الإطار رفعت اللجنة التقديرات التى يمكن للجماعة المنافسة بها فى الانتخابات إلى مكتب الإرشاد للبت فى قرار المشاركة .

- تم الاتفاق مبدئياً ، وفى إطار من المواءمة السياسية ، على تقديم عدد مرشحين أقل من الأعداد التى جاءت بها ترشيحات القواعد الإخوانية .

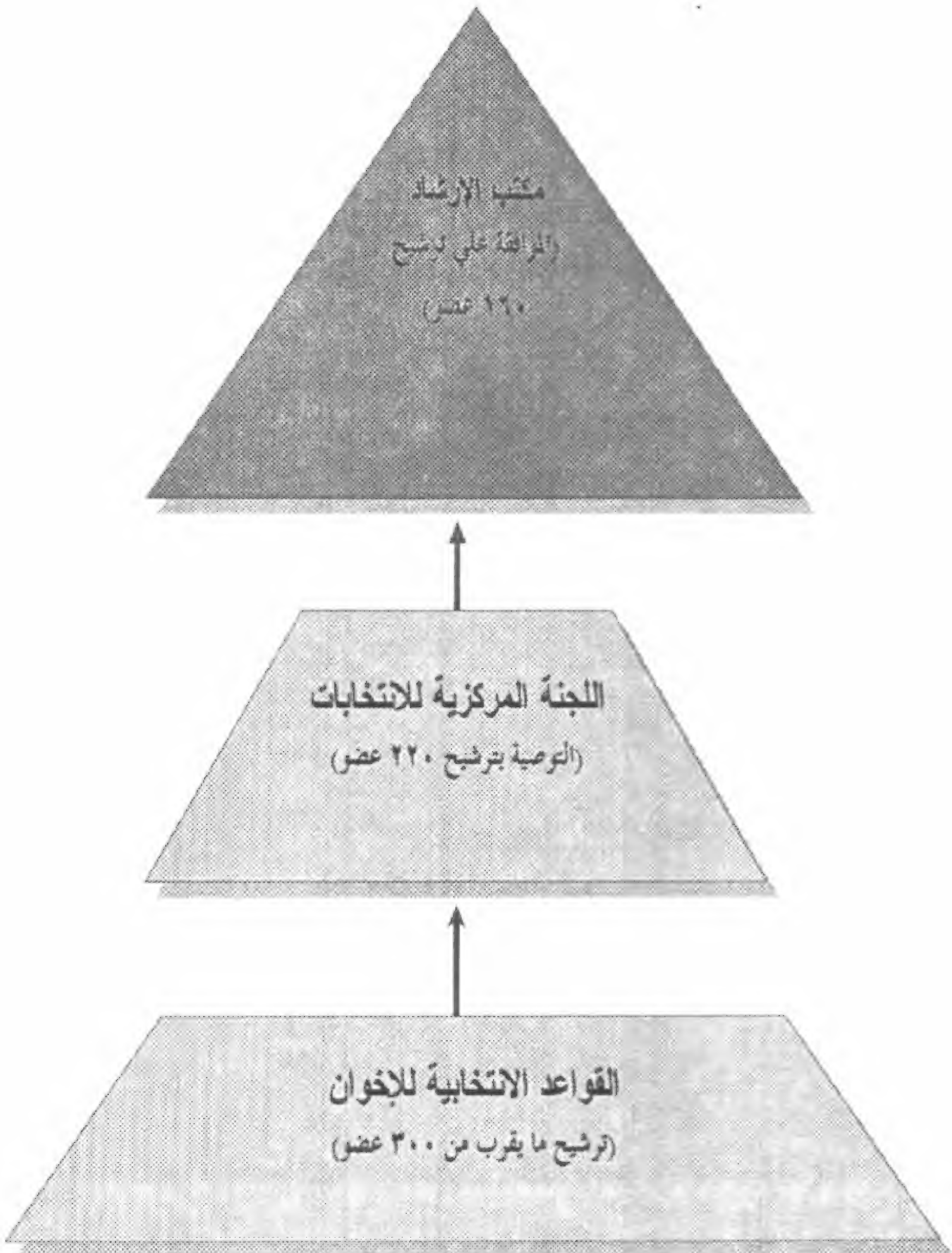
- تم الاتفاق على أن تخوض الجماعة الانتخابات بعدد يتراوح بين ١٥٠ - ١٦٠ مرشحاً ، وهو عدد كان مطروحاً للتفاوض ، حسب التنسيق مع جبهة المعارضة ، ووفق تطورات المعركة الانتخابية . راجع شكل (٤) .

- تم الاتفاق على وضع قائمة مرشحين احتياطية (القائمة السوداء) بلغت قرابة ١٧٠ عضواً ، وذلك خوفاً من الملاحظات الأمنية لمرشحي الجماعة ، وبذلك وصل عدد مرشحي الجماعة كأساسيين واحتياطيين حتى فتح باب الترشيح إلى ما يقرب من ٣٢٠ مرشحاً^(٤).

- اعترفت بعض قيادات الجماعة على وجود بعض الصعوبات فى اختيار المرشحين الفعليين للجماعة ، ووصل الأمر إلى «تذمر» بعض القواعد الإخوانية لقرارات مكتب الإرشاد باستبعاد بعض مرشحي الجماعة من الانتخابات . وهو ما يدل على مدى الاستعداد القوى من جانب مرشحي الجماعة لخوض الانتخابات ، ورفض التفريط فى المقعد النيابي^(٥).

شكل (٤)

دورة ترشيح أعضاء الإخوان في الانتخابات البرلمانية



- الدعاية الانتخابية ودعم المرشحين

منذ أن تم اختيار مرشحي الجماعة، مبكراً، بدأت عمليات الدعم الفني والبشري لكل مرشح داخل دائرته الانتخابية، وقد كشفت عملية دعم المرشحين عن حيوية التنظيم الشبكي داخل جماعة الإخوان المسلمين. حيث اشتملت عملية دعم المرشحين على تسهيل وتوفير كافة الخدمات الإعلامية والقانونية التي تدعم مركز المرشح في مواجهة بقية المنافسين.

وقد مرت عملية دعم المرشحين من خلال الخطوات التالية:

- تم اختيار فريق عمل لمساعدة المرشح في دعايته الانتخابية، وهو فريق عمل مكون من متخصصين في الدعاية الانتخابية وقانونيين من أجل التغلب على العوائق القانونية والفنية التي قد تواجه المرشحين.

- تم عقد دورات تدريبية لجميع المرشحين وفرق عملهم؛ وذلك للتدريب على إدارة الحملات الانتخابية، وركزت هذه الدورات على كيفية التعامل مع الإعلام والصحافة والمشاكل الانتخابية.

- استخدام كافة الوسائل الانتخابية لخدمة المرشحين، وقد كشفت حملة الدعاية الانتخابية لمرشحي الإخوان عن مدى الحرفية والإمكانيات التقنية العالية التي تحتفظ بها الجماعة، وأكدت في الوقت نفسه على جدية الجماعة في خوض الانتخابات البرلمانية بكافة الإمكانيات وعدم ترك أي أمر للمصادفة أو عدم التخطيط. وهو ما تكشف عنه الوقائع التالية:

* استخدام كافة الوسائل التكنولوجية في الدعاية الانتخابية، كان أبرزها تدشين مواقع على الإنترنت للمرشحين، وذلك للتعريف بأسماء المرشحين أو بأسماء المحافظات والمدن التي يخوضون فيها الانتخابات، وشرح برنامج الجماعة الانتخابي الذي جرى توزيعه على نطاق واسع لأول مرة بهدف الرد على خصومهم بأنهم ليس لديهم برنامج سياسي. وهو ما حدا بمرشحين آخرين منافسين لتدشين مواقع لهم على شبكة الإنترنت. كذلك أعلن الإخوان المسلمون

بالإسكندرية عن إطلاق إذاعة «سما» على الإنترنت التى تتحدث بلسان الإخوان بالمدينة . وقد عرضت الإذاعة برامج الإخوان للانتخابات ، وتجرى لقاءات مع مرشحي مجلس الشعب من الإخوان ، كما تضمنت أيضاً إجراء حوارات مع الجماهير لاستطلاع آرائهم حول طموحاتهم وآمالهم فى عضو مجلس الشعب القادم^(٦) .

* القيام بمسيرات انتخابية للمرشحين فى كافة الدوائر ، وكان لافتاً أن يستخدم مرشحو الجماعة فى حملتهم الانتخابية ، ولأول مرة ، اسم «الإخوان المسلمين» علناً فى الدعاية الانتخابية وهتافات المرشحين ، وذلك بدلاً من اسم «مرشح التيار الإسلامى» الذى كانت الجماعة تستخدمه فى الانتخابات السابقة . وهو ما يدل بحال على فرضية «التفاهات» التى حصلت بين الجماعة والنظام إبان فترة التصعيد منتصف العام ٢٠٠٥م ، والتى سبقت الإشارة إليها .

* استخدام الوسائط التكنولوجية المتعددة كالأسطوانات المدمجة ورسائل المحمول والبريد الإلكتروني وشرائط الكاسيت من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين ، وهى وسائل اشترك فيها أغلب المرشحين من القوى الأخرى ، ولكنها كانت تتم بحرفية عالية من جانب مرشحي الإخوان .

* تم ، لأول مرة ، توزيع برنامج انتخابى لمرشحي الإخوان ، وذلك فى لافتة مهمة حول تطور الخطاب السياسى للجماعة ، وقد تم ذلك قبل فترة طويلة من إجراء الانتخابات ، وهو البرنامج الذى حمل الخطوط العريضة لمبادرة الإصلاح التى أطلقتها الجماعة فى مارس ٢٠٠٤م .

* استخدام شعار «الإسلام هو الحل» ، وهو الشعار الذى أثار جدلاً كبيراً ، وكان مثار اعتراض كثير من القوى السياسية . ووضح مدى إصرار الجماعة على استخدام الشعار باعتباره جزءاً من كيان الجماعة ومعبراً عن هويتها . وقد أثار هذا الشعار موجة من الاستنفار لدى بقية المرشحين ، بما فيهم مرشحو الحزب الوطنى ، الذين لجؤوا إلى استخدام شعارات دينية لمواجهة تأثير الشعار الإخوانى فى نفوس الناخبين^(٧) .

* تم تنظيم حملة من التظاهرات والمؤتمرات الطلابية داخل الجامعات المصرية من أجل حث الشباب على المشاركة فى الانتخابات، وقد أطلق على الحملة مسمى «معاً للإصلاح . . جامعة حرة . . وطن حر»^(٨).

* تنظيم مظاهرات نسائية «للأخوات المسلمات» وذلك من أجل حث الناخبات على المشاركة فى التصويت، ومن ذلك، على سبيل المثال - ما جرى فى الإسكندرية قبل بدء الجولة الثانية للانتخابات، وقادت التظاهرة الدكتورة مكارم الديرى، مرشحة الجماعة عن دائرة مدينة نصر، والتى سقطت فى انتخابات المرحلة الأولى، فضلاً عن الدكتورة جيهان الحلفاوى مرشحة الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٠ م.

* تنظيم حملة إعلانات ضخمة من خلال اللافتات وبعض الجرائد الخاصة والقومية، وقد وقعت جريدة «الأخبار» فى مفارقة طريفة حين نشرت إعلاناً لمرشحي الإخوان فى محافظة الإسكندرية، متضمناً اسم الجماعة وشعارها «المصحف والسيفين»^(٩).

- تمويل الحملة الانتخابية:

كثيراً ما تتردد أقوال حول حقيقة القدرات المالية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث يقدرها البعض بنحو مليار جنيه وربع المليار، تأتى من خلال اشتراكات الأعضاء فى الجماعة والتى يتراوح عدد أعضائها ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف حسب التقديرات الرسمية. ولعل ما يهمنا هنا هو تمويل الحملة الانتخابية للمرشحين فى الانتخابات البرلمانية، فقد رأى البعض أنها ناهزت ٧٠ مليون جنيه، وذلك بواقع نصف مليون جنيه لكل مرشح من المرشحين الـ ١٥٠^(١٠).

وفى حين يرى أعضاء الجماعة أن أعدادهم تصل أحياناً إلى مليونين، فإن التعرف على طريقة التبرع التى يقوم بها أعضاء الجماعة يمكن حسابها كما يلى:

وفقاً لما هو متعارف عليه داخل الجماعة فإن هناك شرائح مالية لتسديد رسوم الاشتراك، يتم حسابها على الأساس التالى (انظر جدول ٦):

جدول (٦)

اشتراكات الأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين*

شريحة الدخل (بالجنيه)	حجم التبرع (%)	حجم التبرع بالجنيه
٣٠٠ - ١٠٠	٣٪	٩ - ٣
٥٠٠ - ٣٠٠	٥٪	٢٥ - ٩
ما زاد عن ٧٠٠	٧٪	٤٩ فما أكثر

* الجدول: بمعرفة الباحث، عبر لقاءات ميدانية مع عدد من أعضاء الجماعة لفترة الدراسة.

وبأخذ المتوسط الحسابي يصل حجم اشتراك العضو الواحد إلى ما يقرب من ٢٣ جنيهًا، وبه يصل حجم التمويل الشهري للجماعة إلى (٥, ١١ مليون جنيه) وذلك حاصل ضرب ٢٣ جنيهًا في نصف مليون هم أعضاء الجماعة المنتظمون تقريبًا، أي ما يقرب من ١٣٨ مليون جنيه سنويًا^(١١). وذلك دون حساب التبرعات الأخرى التي تصل الجماعة من الأثرياء وبعض رجال الأعمال والتي تقدر بآلاف الجنيهات. وفي ضوء ذلك يمكن تخيل حجم ما أنفقته الجماعة على الحملة الانتخابية لمرشحيها، علمًا بأن اشتراكات عام واحد فقط يمكن أن تكفي لتغطية الحملة الانتخابية لكل مرشح عند حدها الأدنى (٩٢٠ ألف جنيه للمرشح).

وإذا كانت ثمة خلافات حول تقدير العدد الحقيقي للجماعة، وبالتالي حجم الأموال التي تصل للجماعة، فمما لا شك فيه هو أن تمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الإخوان تم، في جزء كبير منه، من خلال القواعد الانتخابية داخل كل دائرة. وهو ما يعنى اختلاف التمويل من دائرة لأخرى حسب عدد المتتمين إليها ومستوياتهم المعيشية. وقد أثارت مناقشات عديدة حول إفتاء الجماعة بتبرع الأعضاء لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحيهم، وهو ما نفتته قيادة الجماعة لاحقًا.

- إدارة المعركة الانتخابية

كشفت إدارة المعركة الانتخابية عن القدرات التنظيمية الحقيقية لجماعة الإخوان

المسلمين ، ودللت على حجم التشابك التنظيمي والخططي في إدارة المعركة الانتخابية في كافة الدوائر التي نزل بها مرشحوا الجماعة . وقد قامت إدارة المعركة الانتخابية على مجموعة من الأسس هي :

- عدم التفريط في أى مقعد نيابى مهما كانت النتيجة ، والإصرار على تحرى الدقة في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج .

- توفير الحشد اللازم لمرشحي الجماعة داخل الدوائر الانتخابية ، وهى المرحلة التى تم التمهيد لها من قبل أثناء القيام بالمؤتمرات الجماهيرية .

- التزام كل مرشح بالخطوط العامة للجماعة خلال الحملة الانتخابية ، وعدم الاستدراج إلى أى مشاحنات من قبل بعض المنافسين .

- عدم الاحتكاك بالأمن قدر الإمكان .

- الذود عن الصناديق الانتخابية بكافة السبل السلمية ، والتزام الهدوء أثناء عمليات الفرز وإعلان النتائج .

ويمكن التعرف على إدارة المعركة الانتخابية من خلال اختبار العناصر التالية :

١. التنسيق مع الحزب الوطنى

بعد فترة التهدئة التى حدثت بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين والتى جرى تناولها آنفاً ، يمكن القول إن ثمة محاولات للتقارب حدثت إبان الاستعداد للانتخابات البرلمانية . وقد أكد الدكتور محمد حبيب أن قيادات كبيرة بالحزب الوطنى قامت بالاتصال بمكتب الإرشاد وعرضت التنسيق بين أمانة التنظيم بالحزب ومكتب الإرشاد^(١٢) . وهو ما نفاه الأمين العام للحزب الوطنى صفوت الشريف لاحقاً ، مشيراً إلى أن «الوطنى أكبر من أن يطلب التنسيق مع الإخوان»^(١٣) .

فى الوقت نفسه تناثرت بعض الأخبار حول اتصالات مكشفة أجراها الحزب الوطنى ، عن طريق كمال الشاذلى أمين التنظيم السابق فى الحزب ، مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين تفادياً لأية نتائج غير متوقعة فى الانتخابات البرلمانية ، وحتى يضمن الحزب تحقيق أغلبية مريحة تمكنه من فرض القوانين وإجراء التعديلات الدستورية التى يستعد لإجرائها بما فى ذلك استحقاقات ملف الرئاسة المقبل .

وبغض النظر عن تأكيد هذا أو نفي ذاك، فما حدث على الأرض يشي بأن محاولات للتنسيق قد جرت بين مرشحي الإخوان ومرشحي الوطني، خصوصاً في جولات الإعادة، وربما تكون هذه المحاولات قد جرت في إطار ثنائي خاص بين المرشحين، وليس بالضرورة أن تأخذ شكل التنسيق المباشر بين قيادات الطرفين. وكانت أبرز علامات التحالف بين أحد مرشحي الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين ما حدث في دائرة النزهة حين تنازلت الجماعة عن ترشيح الدكتور عبد الستار المليجي، عضو مجلس شوري الجماعة، والمرشح عن الجبهة الوطنية للتغيير لصالح الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء ومرشح الحزب الوطني. وهو ما أثار أول انشقاق داخل صفوف الجماعة، حيث خالف عبد الستار قرار الجماعة ورفض إخلاء الدائرة لصالح الدكتور حمدي السيد^(١٤).

وقد كان الإخوان من الذكاء بأن أخلوا بعض الدوائر التي شعروا فيها بضعف فرص مرشحينهم على الفوز بها، ومنها على سبيل المثال:

* دائرة السيدة زينب التي ترشح فيها الدكتور فتحى سرور (مقعد الفئات).

* دائرة الزيتون التي ترشح فيها الدكتور زكريا عزمى.

* دائرة الباجور التي ترشح فيها كمال الشاذلى.

بيد أن ذلك لم يحل دون تناثر الأحاديث حول دخول أعضاء من الوطنى في تربيطات سرية مع مرشحي الإخوان لتكوين جبهة فى منافسة بعض المرشحين ومن ذلك^(١٥):

* دائرة السيدة زينب التي ترشح فيها الدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب، الذى ترددت أنباء قوية عن تحالفه مع عادل حامد مرشح الإخوان المسلمين على مقعد العمال بدائرة السيدة زينب لإسقاط مرشح الحزب الوطنى على مقعد العمال عبد الفتاح محمد على المعروف بصلته الوثيقة بالوزير كمال الشاذلى ووقوفه خلف أحداث قلعة الكيش التى شكلت أكبر تحدٍّ لسرور فى المرحلة الماضية.

* سرت أنباء حول إبرام وزير الإنتاج الحربى سيد مشعل لصفقة مع مرشح الإخوان على مقعد العمال بدائرة ٢٤ (قسم شرطة حلوان) المحمدى عبد المقصود، والذى نجح فى الفوز بمقعد العمال من الجولة الأولى.

* دائرة الدقى التى سرت فيها شائعات بأن سيد جوهر مرشح الحزب الوطنى فى دائرة الدقى كان قد دخل فى تنسيق مع مرشح جماعة الإخوان المسلمين لمقعد الفئات حازم صلاح أبو إسماعيل وأن هذا التحالف قد أسفر عن اكتساح المرشح الإخوانى أبو إسماعيل لمقعد الفئات ومعه سيد جوهر على مقعد العمال إلا أن التدخل الأمنى قلب الأمور على عقبها لصالح أمال عثمان مرشحة الفئات عن الحزب الوطنى .

* كشف ناخبون ينتمون إلى « الإخوان » فى مصر فى عدد من دوائر القاهرة أن أصواتهم الانتخابية تم منحها لمرشحي الحزب الوطنى فى جميع الدوائر الانتخابية التى لا يوجد فيها مرشحون ينتمون إلى الجماعة . وأشاروا إلى أن قيادات الجماعة أصدرت تعليمات لهم بذلك عشية إجراء انتخابات الإعادة فى الجولة الأولى إلا أنهم رفضوا الإشارة إلى من أصدر لهم التعليمات .

* كشف بعض الناخبين من جماعة « الإخوان » وناخبين ينتمون إلى الحزب الوطنى ، إلى أن هناك صفقة سرية جرت وقائعها من دون إعلان بين الحزب والجماعة انتهت إلى تأييد « الإخوان » لمرشحي الحزب فى الدوائر التى تخلو من مرشحين مقابل تخفيف القيود على « الإخوان » ومنحهم حرية أكبر فى عملية التصويت من دون مضايقات .

٢- التنسيق مع جبهة المعارضة

سبقت الإشارة إلى أنه تم الاتفاق فى إطار الجبهة الوطنية للتغيير أن يتم التنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين وبقية أحزاب وحركات المعارضة على إخلاء بعض الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي الجبهة . وفى هذا الصدد أشار الدكتور عصام العريان إلى أن عدد المرشحين الذين سحبتهم الجماعة لصالح مرشحي الجبهة يتراوح ما بين ٢٠-٣٠ مرشحاً^(١٦) . ويوضح جدول (٧) بعضاً من الدوائر التى تم إخلؤها لصالح مرشحي الجبهة .

وما يهمنا فى هذا الصدد أن التنسيق مع جبهة المعارضة لم يخلُ من المشاكل ، فعلى سبيل المثال ثار الخلاف حول دائرتين رئيسيتين هما :

- دائرة بولاق الدكرور والعمرانية ، التى نزل بها منتصر الزيات مرشحاً عن الجبهة ، وكان قد تم الاتفاق على ذلك بين الجماعة والجبهة ، بيد أن ما حدث هو إعلان

جدول (٧)

بيان ببعض الإخلاءات التي قام بها الإخوان لصالح مرشحي جبهة المعارضة*

الدائرة	المرشح	جبهة المرشح
دائرة نبروه	فؤاد بدرأوى	حزب الوفد
دائرة أجا	رأفت سيف	حزب التجمع
أتميدة	محمد زارع	حزب العمل المجدد
بسنديلة	مجدى المعصراوى	حزب الكرامة (تحت التأسيس)
دائرة أجا (نتيجة مؤجلة)	رأفت سيف	التجمع
بور سعيد	البدرى فرغلى	التجمع
حدائق القبة	محمد عبد العزيز شعبان	التجمع
أوسيم	محمد تليمة	التجمع (تحالف)
كرموز	أبو العز الحريرى	التجمع
دمياط	ضياء الدين داود	الناصرى
المنيل	مجدى حسين	العمل المجدد
الوايلى	منير فخرى عبدالنور	الوفد
دائرة فوه بكفر الشيخ	محمد عبدالعليم	الوفد
بور سعيد	محمد مصطفى شردى	الوفد
دائرة التلين	محمود أباطة	الوفد

(*) المصدر: تم تجميع هذه البيانات، بمعرفة الباحث من واقع جرائد المصرى اليوم ونهضة مصر والأسبوع طيلة الحملة الانتخابية وأثناء الانتخابات.

الجماعة عن خوض المرشح جمال العشري الانتخابات على مقعد الزيات نفسه . وفي هذا السياق أشار الدكتور عصام العريان إلى مسئولية الزيات عما حدث ، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق بين الجماعة والزيات على أن يخوض هذا الأخير الانتخابات عن دائرة البدرشين ، وهو ما نفاه الزيات ، الذى اتهم الجماعة بمحاولة إسقاطه عبر ترويج إشاعات مفادها انسحابه من دائرة بولاق الدكرور والعمرانية ^(١٧) .

- دائرة كفر شكر التى نزل بها خالد محيى الدين زعيم حزب التجمع ، وكانت الجماعة قد قررت ترشيح أحد أعضائها وهو تيمور عبد الغنى ، عندما أعلن الدكتور محمود محيى الدين نزول الانتخابات فى بداية الحملة الانتخابية . ولكن بعد انسحاب محمود محيى الدين رفض الإخوان سحب مرشحهم ، وهو ما بررته قيادات بالجماعة برفض القواعد الإخوانية فى كفر شكر انسحاب تيمور ^(١٨) .

ووصل الأمر فى بعض الأحيان إلى حدوث مواجهات انتخابية بين مرشحي الجماعة ومرشحي الجبهة فى بعض الدوائر ، وكان قد تم الاتفاق على مبدأ «الدوائر المفتوحة» وهى الدوائر التى لا يتم التوصل حولها إلى اتفاق بين الجماعة والجبهة (انظر جدول ٨) .

جدول (٨)

بيان ببعض المواجهات الانتخابية بين مرشحي الجبهة والإخوان*

الدائرة	مرشح الإخوان	المرشح المنافس	جهة المرشح المنافس
شبين القناطر	محمد مصطفى	محمد مروان أبو عبده	حزب الوفد
قطور (الغربية)	على لبن (نائب)	فكرى الجزار	مستقل نزل على قائمة الجبهة
الدائرة الأولى بدمياط	صابر عبد الصادق	أنيس البياع	التجمع
دمنهور	محمد جمال حشمت	زهدي الشامى	التجمع

(*) المصدر: تم حصر هذه الدوائر ، بمعرفة الباحث ، من خلال متابعة جرائد المصرى اليوم ونهضة مصر والأسبوع أثناء المعركة الانتخابية . .

- عملية التصويت

مع بدء المعركة الانتخابية جرت عمليات تنسيق ومتابعة مستمرة بين اللجنة المركزية للانتخابات وبقية اللجان الفرعية داخل كل محافظة، كان يتم من خلالها متابعة أداء المرشحين وناخبهم، ومتابعة عملية التصويت والفرز داخل اللجان (انظر شكل ٥). وقد مرت هذه العملية من خلال ما يلي:

- تم تشكيل غرفة مركزية في كل محافظة يتم من خلالها متابعة التصويت في كافة دوائر المحافظة، في الوقت نفسه الذي تمركز فيه أعضاء القواعد الإخوانية على مستوى الشعب والمراكز مع مرشحهم أمام اللجان الانتخابية لمتابعة عملية التصويت والفرز لاحقاً.

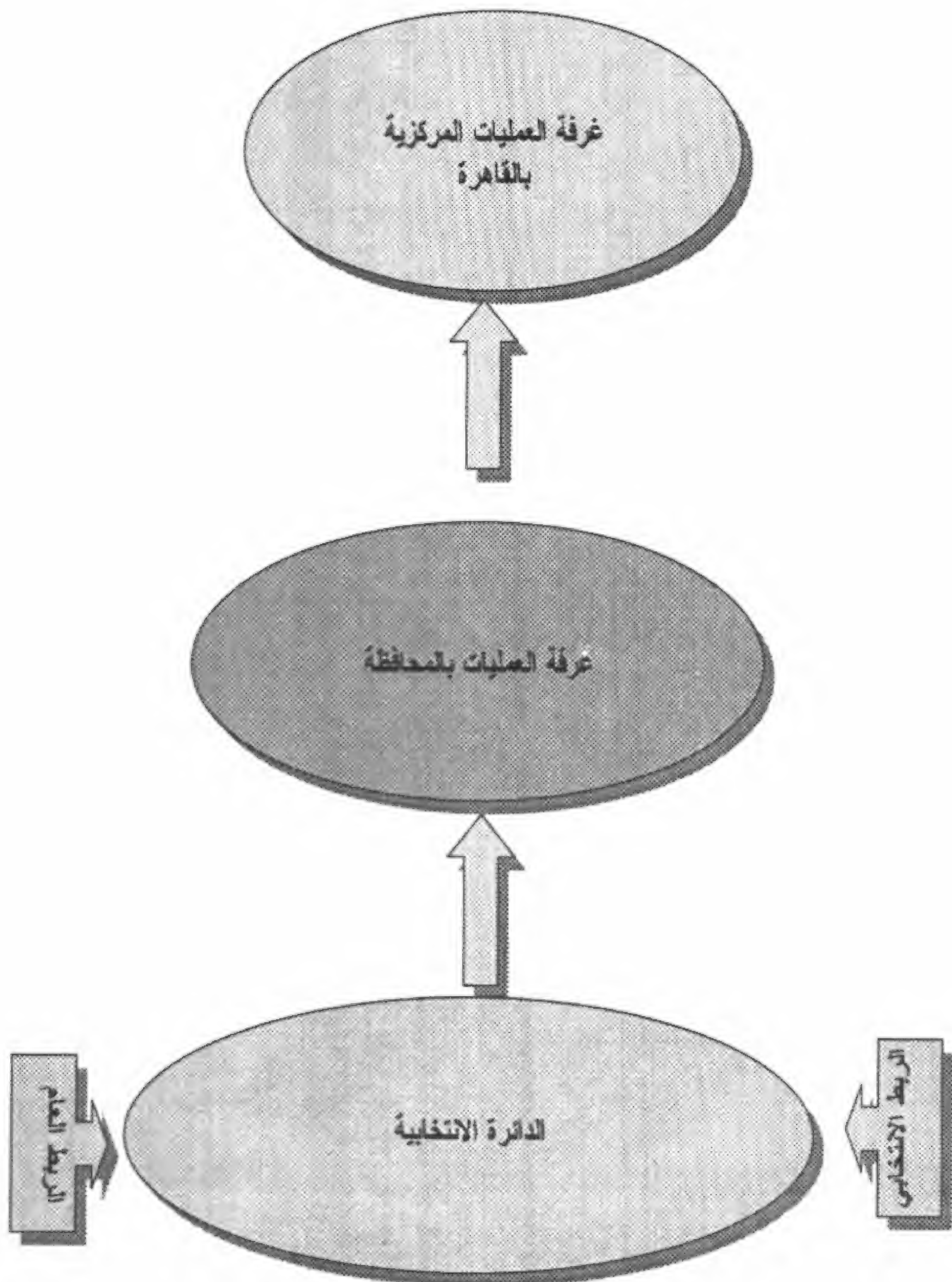
- تم تفعيل ما أطلق عليه نظام الربط الانتخابي والربط العام. والربط الانتخابي هو إلزام كل عضو بالجماعة باستيفاء «كوتة» من الأصوات (غالباً ما تتراوح بين ٢٠-٥٠ شخصاً من الأهالي والأقارب والجيران) في دائرته الانتخابية والالتزام بإحضارهم إلى لجنة الاقتراع، وإعطاء «تمام» على ذلك لقائده الأعلى. أما الربط العام فكانت تمارسه مجموعات عمل تحاول إرشاد الناخبين وحثهم على المشاركة في الانتخابات بوجه عام، دون إلزامهم بالتصويت لمرشح الإخوان بالدائرة.

- أصدرت قيادات الجماعة قرارات تفيد حراسة صناديق الاقتراع، وذلك بعد انتهاء اليوم الانتخابي، ومتابعة عمليات الفرز، وإبلاغ النتائج أولاً بأول لغرفة المتابعة بالمحافظة التي تقوم بدورها بإبلاغ النتائج للجنة المركزية في القاهرة.

- التعاطي مع أحداث العنف والتزوير

شهدت الانتخابات البرلمانية أعلى معدل للعنف في العقدين الماضيين، حيث قتل فيها ما يقرب من ١٥ شخصاً، وجرح ما لا يقل عن خمسمائة شخص، وقد ساهمت عوامل عديدة في الوصول إلى هذه الحال، أهمها الحياد الأمني «السلبى» الذى وصل إلى درجة التواطؤ في بعض اللجان والدوائر. وقد كان المحفز الرئيسى لاستخدام العنف هو ما حققه مرشحو الإخوان من نتائج مفاجئة، خصوصاً في المرحلة الأولى من الانتخابات؛ لذلك لم يكن غريباً أن ترتفع وتيرة العنف كلما زادت سخونة العملية

شكل (٥)
دورة متابعة المعركة الانتخابية



الانتخابية، على نحو ما جرى فى المرحلتين الثانية والثالثة. وبالرغم مما أشيع حول لجوء مرشحى الإخوان وأنصارهم للعنف، كرد فعل على عنف مرشحى الوطنى والمستقلين، إلا أن الجماعة فطنت لذلك جيداً وآثرت عدم التصعيد حفاظاً على المكاسب التى حققتها فى المرحلة الأولى.

أما بخصوص حالات التزوير الشهيرة التى جرى الحديث عنها فى دوائر مدينة نصر (د. مكارم الديرى) والدقى (المهندس حازم أبو إسماعيل) ودمهور (د. جمال حشمت)، فقد استغلت الجماعة هذه الحالات أفضل استغلال، وذلك من خلال تسليط الأضواء عليها بشكل مكثف، وتصوير الأمر كما لو كانت الجماعة تتعرض لمؤامرة من الحزب الوطنى لإسقاطها فى الانتخابات، وذلك فى محاولة لاستدراج تأييد الناخبين وحصد أصواتهم فى الجولات الانتخابية التالية. أى استطاع الإخوان تحويل الدفة لمصلحتهم، وتعويض سقوط بعض مرشحيهم إلى مكاسب فى دوائر أخرى.

- نتائج الانتخابات

قبل بدء المعركة الانتخابية، لم تكن أكثر التقديرات تفاؤلاً، بما فيها تقديرات الجماعة نفسها، تتوقع أن يتخطى عدد المقاعد التى يمكن أن تحصل عليها الجماعة ٧٠ مقعداً، بل أكد الدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام على قدرة الجماعة على تحقيق هذا العدد وهو ما رآه البعض، حينئذ، مبالغة فى قدرات الجماعة^(١٩).

لذلك، وعلى عكس كل التوقعات، جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة للجميع بما فيهم أعضاء الجماعة نفسها، وذلك على الرغم من عمليات العنف والبلطجة وشراء الأصوات التى شهدتها الانتخابات على مراحلها المختلفة. وفى هذا الصدد يمكن رصد ما يلى:

- نزلت الجماعة الانتخابات بعدد بلغ ١٥١ مرشحاً، وقد تعمدت الجماعة النزول بهذا العدد لضمان نجاح غالبيته، فضلاً عن عدم استفزاز النظام، وهو ما أعلنه صراحة

المرشد العام للجماعة الذي رأى أن الوضع الداخلى والخارجى لا يسمحان بتقديم أكثر من هذا العدد^(٢٠).

- فازت جماعة الإخوان المسلمين بعدد ٨٨ مقعداً أو حوالى ٢٠ بالمائة من مقاعد البرلمان، ونسبة فوز بلغت ٥٨,٢ بالمائة، من إجمالى عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات، وهى نسبة تفوق ما حققه الحزب الوطنى التى لم تتعد نسبة فوزه حاجز ٣٥٪ قبل ضم المنشقين بعد انتهاء الانتخابات، حيث فاز له ١٤٥ مرشحاً من أصل ٤٣٢ مرشحاً وأخفق ٢٨٧ مرشحاً ممن سماهم قبل الانتخابات، وذلك خلال المراحل الثلاث، وارتفعت نسبة نجاح الحزب لتصل إلى ما يقرب من ٧٣٪ بعد ضم المستقلين المنشقين عنه (راجع جدول ٩).

جدول (٩)

**إجمالى المقاعد التى حصلت عليها الجماعة فى الانتخابات
مقارنة بمقاعد الحزب الوطنى قبل ضم المنشقين إليه***

المرحلة	عد المقاعد المتنافس عليها**	عدد المرشحين		عدد الفائزين		نسبة الفوز %	
		الوطنى	الإخوان	الوطنى	الإخوان	الوطنى	الإخوان
الأولى	١٦٤	١٦٤	٥٢	٦٨	٣٤	٤١,٤	٦٥,٣
الثانية	١٤٤	١٤٤	٥٢	٧٥	٤٢	٥٢	٨٠,٧
الثالثة	١٣٦	١٣٦	٤٩	٢	١٢	١,٥	٢٤,٤
الإجمالى	٤٤٤	٤٤٤	١٥١	١٤٥	٨٨	٣٣,٥	٥٨,٢

(*) المصدر: حُسبت هذه الأرقام من خلال مراجعة مرشحي الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة الانتخابات من جرائد الشرق الأوسط والمصرى اليوم ونهضة مصر والأهرام.

(**) تجدر الإشارة إلى أنه تم تأجيل الانتخابات فى ٦ دوائر انتخابية تضم ١٢ مقعداً برلمانياً تنتظر تحديد موعد لإجراء انتخاباتها بعد وقفها بأحكام قضائية وهى دوائر فى (بندر كفر الشيخ، ودسوق، وأجا، والمنشية، وأطسا، والقناطر الخيرية).

- تنوعت الخلفيات المهنية والأكاديمية للمرشحين الفائزين من جماعة الإخوان المسلمين ما بين الفئات والعمال، (٥٤ مقعداً للفئات، و٣٤ مقعداً للعمال)، وذلك على نحو ما هو موضح بجدول (١٠).

جدول (١٠)

توزيع المقاعد على نواب الإخوان*

فئات	عمال
٥٤	٣٤
٤١ بكالوريوس وليسانس ١٣ ماجستير ودكتوراه	١٩ دبلوماً فنياً وما قبله (واحد محو أمية وواحد إعدادية) ١٢ معاهد وجامعات ٣ غير معلوم

(*) المصدر: الجدول بمعرفة الباحث من واقع بيانات أعضاء الجماعة بمجلس الشعب.

* * *

هوامش الفصل الحادى عشر

- (١) جريدة الأخبار، ١٦/٥/٢٠٠٥ م.
- (٢) راجع جريدة المصرى اليوم، ١٧/١/٢٠٠٥ م.
- (٣) مقابلة للباحث مع رئيس المكتب السياسى للإخوان د. عصام العريان، بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٦ م.
- (٤) جريدة المصرى اليوم، ١٣/١٠/٢٠٠٥ م.
- (٥) من مقابلة للباحث مع الدكتور عصام العريان، ٢٦/٢/٢٠٠٦ م.
- (٦) موقع شبكة إسلام أونلاين على الإنترنت على الرابط :
<http://islamonline.net/Arabic/news/2005-10/30/article02.shtml>
- (٧) جريدة المصرى اليوم، ١٢/١٠/٢٠٠٥ م.
- (٨) جريدة المصرى اليوم، ١٥/١١/٢٠٠٥ م.
- (٩) جريدة الأخبار، ٢١/١١/٢٠٠٥ م.
- (١٠) جريدة المصور، ٣/٣/٢٠٠٦ م.
- (١١) حسبت هذه الأرقام بناء على مقابلات للباحث مع مجموعة من أعضاء الجماعة فى المستوى القاعدى.
- (١٢) راجع حوار الدكتور محمد حبيب لجريدة المصرى اليوم، ١٦/١٠/٢٠٠٥ م.
- (١٣) راجع تصريح صفوت الشريف لجريدة نهضة مصر، ١٨/١٠/٢٠٠٥ م.
- (١٤) جريدة المصرى اليوم، ٢٢/١٠/٢٠٠٥ م.
- (١٥) موقع «المصريون» الإلكتروني، دخول بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٥، على الرابط :
<http://www.almesryoon.com>
- (١٦) جريدة المصرى اليوم، ٩/١١/٢٠٠٥ م.
- (١٧) جريدة المصرى اليوم، ٩/١١/٢٠٠٥ م.
- (١٨) من مقابلة للباحث مع د. عصام العريان، ٢٦/٢/٢٠٠٦، كذلك راجع المصرى اليوم، ١٤/١١/٢٠٠٥.
- (١٩) من حوار للدكتور محمد حبيب مع جريدة المصرى اليوم، ١٦/١٠/٢٠٠٥ م.
- (٢٠) راجع حوار المرشد العام للجماعة مع جريدة نهضة مصر، ٢١/١٠/٢٠٠٥ م.

الفصل الثانى عشر

الإخوان المسلمون.. صعود البديل الإسلامى

« لقد فزنا فى انتخابات مجلس الشعب بتوفيق
من الله ، وفضل الناس الطيبين فى مصر »

د. عصام العريان

مستول القسم السياسى

بجماعة الإخوان المسلمين

يحاول هذا الجزء الإجابة على تساؤل هام شغل الساحة السياسية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية ، وهو : لماذا فازت جماعة الإخوان المسلمين بهذا العدد الكبير من مقاعد البرلمان؟ وباعتقادى أن إحدى الصعوبات الرئيسة التى تقف فى وجه مسألة البحث فى الأسباب الحقيقية التى تقف وراء الصعود السياسى للإخوان المسلمين والذى ترجمته نتائجهم فى الانتخابات الماضية ، أنا ، أولاً : نتحدث عن جماعة دينية تمارس العمل السياسى ، ولسنا إزاء تنظيم سياسى معلن يمكن التعرف على أنشطته ومتابعة أداؤه السياسى ومراحل تطوره ، فضلاً عن علاقاته التنظيمية - الاجتماعية .

ثانياً : إننا نتحدث عن جماعة محظورة قانوناً ، ما هو باطن فى أداؤها القاعدى يفوق بكثير ما هو ظاهر منه ، وهو ما يعوق البحث فى معرفة القوة الحقيقية لهيئتها الناجبة .

وأخيراً ، فإننا نتحدث عن جماعة ، بالرغم من قدراتها التنظيمية العالية ، إلا أنه لا يمكن التأكد من حجم المنتمين إليها أو السائرين فى ركبها ، وبالتالي عدم معرفة تأثير

ذلك على خططهم الانتخابية . وربما كان الجزء السابق فى هذه الدراسة قد قرب الصورة فيما يخص القدرات التنظيمية للجماعة التى تصب بحال فى توقع نتائجها الانتخابية .

عمومًا ، وبالرغم من كل هذه الصّعاب ، سنحاول التعرف على العوامل التى ساهمت فى إنجاز الفوز الكبير للجماعة فى الانتخابات ، وذلك دون زعم بالقدرة على ارتياد كافة مناطق البحث ، على الأقل فى هذه الدراسة ، ولكن ستحاول الدراسة قراءة ما هو ظاهر وتحليله على نحو قد يفى بالغرض منها .

وفى هذا السياق يمكن القول إن ثلاث مجموعات من العوامل كانت وراء الصعود السياسى للإخوان ، منها ما يختص بالجماعة ذاتها ، من حيث الإعداد والتنظيم وحسن إدارة العملية الانتخابية بشقيها السياسى والتنظيمى . ومنها ما يتصل بالمرشحين المنافسين سواء من الحزب الوطنى أو المعارضة ، ومنها ما يتعلق بطبيعة المجتمع المصرى ، وتوجهات هيئته الناجبة . وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالى .

أولاً : عوامل تتعلق بالجماعة ذاتها

لم يكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تحقق ما حققته من نتائج إلا إذا كانت واثقة بالفعل من إمكانياتها وقدرتها على تحقيق ذلك ، أى أن إصرار الجماعة على دخول انتخابات ٢٠٠٥م ، والذي كان يعنى ضمناً توفير عوامل الفوز والاستعداد للمعركة بكافة أدواتها ، لم يكن له ليؤتى ثماره لولا العمل المتواصل والجهد المستمر لتحقيق هذا الهدف .

وبإيجاز شديد ، توضح العوامل التالية جانباً من صورة الفوز الإخوانى الكبير :

ـ العامل التنظيمى

أوضح الجزء السابق من هذه الدراسة مدى تأثير العامل التنظيمى على أداء الجماعة أثناء الحملة الانتخابية وبعد بدء الانتخابات ، بيد أن هذا العامل قد لا يفسر وحده التصويت للإخوان ، خصوصاً وأن هناك قوى أخرى تتمتع بقدر من المهارات التنظيمية ، إن لم يكن أكثر كالحزب الوطنى على سبيل المثال .

بيد أن ما هو مفيد هنا هو دلالات هذا العامل التنظيمى بالنسبة لمرشحي الإخوان وناخبهم . فابتداءً : لم تشهد الانتخابات أية انشقاقات «إخوانية» باستثناء الحالة التى تمت الإشارة إليها من قبل ، ولم تكن ذات تأثير حقيقى على موقف الجماعة الانتخابى فى مواجهة بقية المنافسين ، وهو ما يعنى عدم حدوث تفتيت للأصوات التى قد يحصل عليها مرشحو الإخوان .

الدلالة الثانية : هى التأثير النفسى الذى أحدثه العامل التنظيمى فى نفوس الناخبين ، سواء المنتمين للجماعة أو غيرهم . فقد قامت الدعاية الانتخابية للجماعة على إبراز التماسك والترابط بين أعضائها ، وهو ما كشفت عنه المسيرات والمؤتمرات الانتخابية لمرشحي الإخوان . أما الدلالة الثالثة ، هى مسألة الاتساق بين المرشحين وناخبهم ، فلم يكن للجماعة أن تطرح مرشحين غير أولئك الذين أفرزتهم الترشيحات القاعدية التى قامت بها الجماعة قبل بدء الترشيح ، على نحو ما تم توضيحه قبل . وأخيراً : فرض العامل التنظيمى نفسه فى الالتزام «العقائدى» الذى وسم رد فعل أعضاء الجماعة إزاء أحداث العنف والتزوير التى شهدتها بعض الدوائر ، وهو ما لم يكن لتتم السيطرة عليه لولا إحكام الترابط التنظيمى بين الأعضاء ، وحسب مستوياتهم الهرمية ، كما لو كان التزاماً وظيفياً .

- العامل السياسى

ويقصد به الذكاء السياسى الذى تعاملت به الجماعة فى الانتخابات الأخيرة ، وأسفر عن قدرة عالية فى إدارة المعركة الانتخابية سياسياً وتكتيكياً ، وهو ما يعنى ضمناً امتلاك أدوات اللعبة ، شأنهم فى ذلك شأن أى تنظيم سياسى منافس . ويبدو تأثير هذا العامل قوياً فيما حققه للجماعة من دمج «انسيابى» فى العملية السياسية دون حظر أو قيد كما كان عليه الحال سابقاً .

وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال العناصر التالية :

* نجحت الجماعة فى قراءة الخارطة السياسية بشكل جيد ، وأدركت مبكراً أن الفرصة مواتية لها لتحقيق نقلة نوعية فى علاقتها بالنظام السياسى ، وما يعنيه ذلك من استغلال لكافة الظروف المؤهلة لذلك وتحويله إلى مكاسب فى العملية الانتخابية .

وفى الوقت نفسه حرصت الجماعة على عدم الوصول بعلاقتها مع النظام إلى طريق مسدود قد يسلبها كل ما حققته طيلة الفترة التى سبقت الانتخابات . فكان أن تعمدت عدم استفزازه ؛ لذلك فقد حرصت الجماعة على ترشيح حوالى ١٥٠ عضواً من أعضائها فقط أى ثلث عدد أعضاء البرلمان تقريباً ، وأكدت أنها تتوقع الفوز بحوالى ٥٠-٧٠ مقعداً ، فى إشارة ذات مغزى لتهدئة مخاوف النظام ، والإقناع بعدم استهدافها للسيطرة على البرلمان أو تهديد الأغلبية التى يسعى إليها الحزب الوطنى (أغلبية الثلثين) اللازمة لتمرير التشريعات التى ترغب فيها الحكومة .

* كانت الجماعة من الذكاء بأن أدركت حجم التغير الذى طرأ على الأفكار السياسية فى مصر طيلة العامين الماضيين ؛ لذلك فقد نجحت الجماعة فى تغيير لغة خطابها السياسى طيلة الفترة السابقة على الانتخابات ، كى تقترب من لغة بقية القوى والأحزاب السياسية الشرعية ، وهو ما حقق للجماعة فوائد عدة ، ليس أقلها التخفيف من حاجز الخوف وعدم الثقة لدى هذه القوى ، وإغرائها بالتعاطى مع الإخوان بصفتها فصيلاً سياسياً وليست مجرد جماعة دينية . وقد أفاد ذلك الجماعة فى الانتخابات من خلال تهيئة المناخ أمام مرشحيها كى يظهرُوا كما لو كانوا جزءاً من المظلة المعارضة ، وليسوا مجرد كيان له أهدافه الخاصة . وقد سعت الجماعة لطمأنة الأحزاب المعارضة بأن الإخوان ليسوا بديلاً لهم ، وإنما حليف ذو ثقل يقف فى جانبهم ولا يحل محلهم ، فكان التنسيق مع هذه الأحزاب مرئياً ومحسوباً بدقة ، فتم إخلاء بعض الدوائر الانتخابية لمرشحي الأحزاب الأخرى ، وقد وضح هذا التغير فى الشعار الذى ما فتئت الجماعة تتردده وهو «المشاركة لا المغالبة» .

* حرص قادة الجماعة ، خصوصاً قيادات الجيل الحديث (عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان) ، على استخدام مفردات الخطاب الإصلاحى الذى دأبت أحزاب المعارضة على استخدامها مثل (الشرعية الدستورية - المجتمع المدنى - تحالف المعارضة - الإصلاح السياسى - المواطنة) .

* نجح الإخوان فى تقديم طرح جديد أكثر حداثة فيما يخص بعض القضايا التى كانت تشكل عائقاً أمام النمو السياسى للجماعة ، ونقصد هنا تحديداً الموقف من الأقباط ،

فقد أكدت الجماعة أكثر من مرة على التزامها بالحقوق الكاملة للأقباط بصفاتهم مواطنين «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، وذلك لتقليل هواجس الأقباط والقوى السياسية من احتمالات الفوز الذي قد تحققه الجماعة^(١).

* رداً على الاتهامات المتكررة للجماعة أنها ترفع شعارات وليس لديها برامج، اهتمت الجماعة هذا العام بوضع وتوزيع برنامج انتخابي سياسي واضح يقع في ٧٧٠١ كلمة يركز على «المرجعية الإسلامية والآليات الديمقراطية في الدولة المدنية الحديثة»، ويرفض فكرة «الدولة الدينية»، ويحدد هدفه في «الإصلاح» والتغيير وتطبيق شرع الله عبر «الوسائل السلمية المتاحة وعبر المؤسسات الدستورية»، وينقسم هذا البرنامج لثلاثة محاور هي: (النهضة - الإصلاح - التنمية) يندرج تحت كل محور منها برامج سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونسائية وإعلامية وصناعية واستراتيجية وتربوية وصحية وغيرها بالتفصيل^(٢).

- العامل التاريخي

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أقدم الجماعات الدينية والسياسية الموجودة في مصر، وهي بذلك تصبح «أم» القوى والأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات الماضية. وهي جماعة تضرب بجذورها في أعماق المجتمع المصري، وتبدو انعكاسات هذا العامل مؤثرة في أي نشاط سياسي يقوم به الإخوان، على الأقل لدى الجماهير التي ترتبط بعلاقة «قوية» مع أعضاء الجماعة، تقوم على الاحترام والتقدير، وذلك مقارنة بالعلاقة مع بقية المرشحين، وعلى رأسهم مرشحو الحزب الوطني في مستوياته القاعدية التي تحتفظ بسجل سيئ في علاقتها بالجماهير.

وتنبع أهمية هذا العامل بالنسبة للجماعة من خلال ما يلي:

- قدرة الجماعة على مخاطبة الجماهير باللغة نفسها التي يقبلها هؤلاء، وهو ما يعنى عدم وجود حواجز نفسية مسبقة أو اعتراضات أخلاقية تجاه ممارسات الجماعة.

- قدرة الجماعة على صياغة برامجها ودعايتها الانتخابية على هدى ونور من معرفة الاحتياجات الحقيقية للجماهير نتيجة للتلاحم بين الطرفين، وهو ما يضيف قدراً من المصداقية على أهدافها في نفوس الناخبين.

- قدرة الجماعة على ملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من الحيز المجتمعي للناخبين ، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الخيرية والاجتماعية التي تقدم خدماتها لكافة الطبقات . وفي مجتمع لا تتعدى فيه نسبة المشاركة ٢٥٪ على أقصى تقدير ، ويعانى من ضعف المشاركة السياسية ، تصبح الخدمات هي أقصر الطرق نحو المشاركة والتصويت .

- العامل الدينى

السمة العامة لجماعة الإخوان المسلمين أنها جماعة دينية تمارس العمل الأهلى والاجتماعى بشكل مكثف ، وفى مجتمع يعيش جزء كبير منه تحت خط الفقر (ما يقرب من ٤٠٪) وفى الوقت نفسه يتمتع بمسحة دينية ، تجد مبرراتها فى حالة الضعف الاقتصادى والتهرؤ الاجتماعى ، تصبح جماعة الإخوان هى الملهم الرئيسى لقطاع كبير من المجتمع . فمن جهة توفر قدرأ لا بأس به من التكافل الاجتماعى للكثير من الأسر والفقراء ، ومن جهة أخرى تدثر برداء الدين الذى يمنحها مكانة خاصة فى قلوب هؤلاء ، وبالتالي حصد أصواتهم فى أية انتخابات تجرى . ولعل هذا ما يفسر إخفاق بعض المرشحين الذين رفعوا شعارات دينية فى كسب أصوات ناخبهم .

ويظل العامل الدينى مؤثراً فى الفوز الكبير الذى حققته جماعة الإخوان المسلمين ، وهو ما يمكن فهمه من خلال المؤشرات التالية :

- إصرار الإخوان على استخدام شعار «الإسلام هو الحل» ، وذلك بالرغم من اعتراضات الكثيرين على ذلك ، وأهمية الشعار لا تكمن فى كونه يركز على الدين بصفته محدد التصويت الرئيسى ، فقد لجأ كثير من المرشحين إلى الحيلة نفسها وأطلقوا شعارات تتذرع بالدين ، كما أوضحنا من قبل ، وإنما فى كونه يعبر عن جماعة بعينها تتسم بقدر من الاتساق فى منهجها وشعارها . ولنا أن ندرك ما قد يحدثه ذلك من تأثير ، خصوصاً لدى الطبقات التى لا تعبأ كثيراً بمعرفة الفروق السياسية بين برامج المرشحين ، أو أولئك الذين كثيراً ما يذكرهم الدكتور عصام العريان فى معرض إجابته عن السؤال : لماذا فاز الإخوان؟ فيقول إن السبب هو : الناس الطيبين !

- إصرار الإخوان على استخدام عبارات دينية وآيات قرآنية وشعارات حماسية في دعايتهم الانتخابية، ولنا أن نتخيل ما قد تحدثه مقولات من قبيل (اشهد يا زمان إحننا الإخوان) و(الإخوان أمل الأمة) (يا قضاة يا قضاة . . خلصونا من الطغاة)، في نفوس تائهة حائرة تبحث عن مخرج من حال الوهن والضعف التي تخيم على المشهد السياسى بوجه عام.

- التزام المتيمين والمؤيدين والمتعاطفين مع الجماعة بالتصويت، والمخاطرة بحياتهم من أجل الوصول إلى صناديق الاقتراع، خصوصاً في ظل حالة العنف والبلطجة التي سيطرت على الأجواء الانتخابية، وهو ما لم يكن ليحدث لولا وجود رابطة دينية «عقائدية» تجمع بين الناخبين ومرشحيهم، أقوى من أى رابطة سياسية أخرى.

ثانياً: عوامل تتعلق بالقوى المنافسة:

لا يتوقف الفوز في أية انتخابات على إمكانات أحد الأطراف فحسب، وإنما أيضاً على طبيعة الموقف الانتخابي والسياسي للمنافسين. ونعتقد بأن هذا ما حدث في حالة الإخوان المسلمين، والتي لعب فيها ضعف القوى الأخرى المنافسة، خصوصاً من أحزاب المعارضة، دوراً مهماً في تعزيز مكاسب مرشحي الإخوان.

ولا يعنى هذا، بكل تأكيد، أن فوز الإخوان جاء لضعف المنافس فحسب، أو إنكار للعوامل السابق الإشارة إليها، وإنما يقصد بذلك أن هذا الفوز الكبير ما كان له ليتحقق دون الأخذ في الاعتبار أهمية العوامل الأخرى، وعلى رأسها وضع القوى المنافسة.

وفي هذه الحال يمكن تقسيم المنافسين إلى ثلاثة أنواع هي: الحزب الوطني، وأحزاب المعارضة، والمستقلون.

١ - الحزب الوطني:

بالرغم من الأغلبية النيابية التي حققها الحزب الوطني في الانتخابات البرلمانية، إلا أن هذا لا ينفي أن الصورة التي ظهر عليها الحزب في الانتخابات قد أفادت بشكل أو

بآخر الإخوان فى تحقيق فوزهم الكبير ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال المؤشرات التالية :

- سوء تقدير العديد من قادة الحزب الوطنى ، خاصة من الجيل الجديد ، للقدرات الحقيقية لجماعة الإخوان المسلمين ، وما يمكن لمرشحيها أن يحققوه من نتائج فى الانتخابات ، وهو ما تُرجم فى عدم وجود خطة واضحة للتعاطى مع التمدد الإخوانى الذى وضع طيلة الحملة الانتخابية . وكان أن اقتصر رد الفعل إزاء نتائج المرحلة الأولى على استخدام الأداة الأمنية والقمعية فى التعاطى مع الجماعة ، وهو ما زاد من شعبيتها لدى جمهور الناخبين وساهم فى تعضيد الصورة السلبية عن الحزب الوطنى .

- حال التخبط التى ظهر عليها الحزب إبان حملته الانتخابية ، والتى تعود لأسباب مختلفة منها ما هو متعلق بصراع القوى داخل الحزب ، ومنها ما هو عائد لفشل المجمع الانتخابى فى اختيار المرشحين الحقيقيين ، ومنها ما هو مرتبط بالثقة الزائدة لدى العديد من قياداته بسهولة تحقيق الفوز . وكان من نتاج ذلك حال التفتت التى ظهر عليها الحزب فى الانتخابات ، والتى أفادت مرشحى الإخوان ، وأضرت بمرشحى «الوطنى» .

- إصرار الحزب الوطنى على خوض الانتخابات بمرشحين ، أقل ما يقال عنهم إنهم فقدوا أى بريق لهم فى الشارع المصرى ، وانتفت الرغبة الجماهيرية فى وجودهم تحت قبة البرلمان ، وهو ما يفسر سقوط عدد كبير من رموز الوطنى ، فى مقدمتهم يوسف والى وزير الزراعة الأسبق ، أمام مرشح الإخوان حسن يوسف ، وأحمد أبو زيد زعيم الأغلبية السابق بمجلس الشعب ، والسيد راشد وكيل مجلس الشعب ورئيس اتحاد عمال مصر مرشح الحزب بدائرة سيدى جابر بالإسكندرية أمام مرشح مستقل ، ومحمود المنياوى أمين الحزب الوطنى ببورسعيد أمام أكرم الشاعر مرشح الإخوان .

- الهجوم غير المبرر الذى شنه الحزب الوطنى ، من خلال التماهى مع الأجهزة الإعلامية الرسمية ، كالتلفزيون والصحف القومية ، والتى أفادت الإخوان أكثر مما

أضررتهم؛ لذلك لم يكن غريباً أن يعلن المرشد العام للجماعة صراحة أن «الإعلام الحكومي كان أحد أسباب فوز الإخوان»^(٣)، نتيجة لحملة الدعاية المضادة التي قادها ضد الجماعة، وعلى رأسها البرامج الحوارية بالقنوات التلفزيونية المختلفة.

- حال الانكشاف التي ظهر عليها الحزب الوطني بعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، والصدمة التي أصابت قياداته من النتائج المفاجئة التي حققها مرشحو الإخوان، في مقابل النتائج الهزيلة التي حققها مرشحو الوطني والتي لم تتجاوز ٣٩٪ من مرشحيهم، وهو ما دفع أجهزة الدولة إلى التخلي عن حيادها «السلبى» والتدخل لاحقاً في الانتخابات بطريقة فجأة، زادت من شعبية مرشحي الإخوان على عكس ما كان متوقعاً لها.

- عدم الالتزام الحزبى لدى بعض مرشحي الحزب الوطني، خصوصاً المنشقين عن الحزب، ودخول الكثير منهم فى تحالفات مع بعض مرشحي الإخوان، وهو ما أزال الكثير من الانطباعات المغلوطة التي حاول البعض ترويجها تجاه مرشحي الجماعة.

٢- أحزاب المعارضة

لا يمكن الزعم بأن مرشحي المعارضة، والذين لم يتعد عددهم نصف مقاعد البرلمان، دون حساب مرشحي الإخوان بالطبع، بأنهم شكلوا قوة منافسة حقيقية فى الانتخابات الفائتة، فبالرغم من تكوين جبهة «سياسية» موحدة للمعارضة لخوض الانتخابات، إلا أن ما حققته هذه الجبهة للإخوان أكثر بكثير مما حققه هؤلاء للجبهة. أى لم تكن الجبهة سوى جسر استطاع من خلاله الإخوان خوض غمار المعركة الانتخابية حاملين تفويضاً بالشرعية من قوى المعارضة. ولم يكن مفاجئاً أن ينسب العديد من قادة أحزاب المعارضة فوز الإخوان فى الانتخابات إلى تحالف الجماعة مع قوى المعارضة^(٤).

من جهة ثانية، فقد أدى الجمود الفكرى والهيكلى والتنظيمى على المستوى الرأسى، والضعف القاعدى والشعبى على المستوى الأفقى لأحزاب المعارضة، إلى إفساح الطريق أمام التواجد الإخوانى الكثيف بهذه القواعد والهيكل الاجتماعية.

بكلمات أخرى، نجحت جماعة الإخوان المسلمين في ملء الفراغ السياسى بين المعارضة والحزب الوطنى، ورابطت في هذه المساحة لأكثر من ثلاثة عقود، أتت أكلها على أكمل وجه فى الانتخابات الأخيرة. وكأن ثمة اعترافاً وتسليماً من أحزاب المعارضة بالدور السياسى للجماعة باعتبارها قوة المعارضة الحقيقية فى النظام السياسى المصرى.

من جهة ثالثة، لم تفلح قيادات المعارضة فى إزالة انطباعات الهشاشة والضعف من نفوس ناخبهم، فكانت أن جاءت دعايتهم الانتخابية بشكل فردى ولا تؤطر لأى جهد حزبى قد يغرى الناخبين باختيار ممثليهم. وذلك على العكس من التحركات الانتخابية التى قام بها نواب الإخوان فى قواعدهم الانتخابية.

من جهة رابعة، ساهم النظام الانتخابى الذى جرت فى إطاره الانتخابات البرلمانية، والذى يقوم على الانتخاب الفردى، فى مضاعفة فرص مرشحي الأحزاب وميل الدفة باتجاه المرشحين المستقلين، وفى مقدمتهم مرشحو الإخوان.

٣- المستقلون

وصل عدد المرشحين المستقلين فى الانتخابات البرلمانية ما يقرب من ٤٢٤٣ أى ما نسبته ٨٠٪ من إجمالى المرشحين الذين وصل عددهم إلى ٥٤١٠، ومن بين هؤلاء المستقلين ما يقرب من ٢١٩٦ منشقون عن الحزب الوطنى، والباقي مستقلون بدون انتماءات حزبية أو سياسية. وقد أفاد هؤلاء الإخوان من عدة جهات، بالنسبة للمنشقين عن الوطنى، فقد شكل دخولهم عامل ضغط مضاعف على الحزب، وصورته أمام الناخبين، فضلاً عن دورهم فى تفتيت أصوات الناخبين بين المرشحين، بما صب فى بعض الأحيان فى مصلحة مرشحي الإخوان، وهى حقيقة اعترف بها قادة الحزب الوطنى، كان آخرهم أمين السياسات بالحزب الوطنى فى حوارہ بالتلفزيون المصرى^(٥).

أما بالنسبة للمرشحين المستقلين فقد ساهم دخولهم أيضاً فى تفتيت الأصوات الانتخابية بين كافة المرشحين، فضلاً عن دخولهم فى تحالفات مع مرشحي الإخوان، الذين استفادوا من الدعم العشائرى والقبلى الذى يحظى به هؤلاء المستقلون فى دوائرهم الانتخابية.

ثالثاً: طبيعة المجتمع المصري:

لا يمكن التعرف على توجهات الهيئة الناخبة في الانتخابات الأخيرة بدون القيام بعمل ميداني، يمكن من خلاله قياس هذه التوجهات ومعرفة في أى المناحى قد تصب، وهو ما لا يتوفر بحال من الأحوال في هذه الدراسة، ولم يكن مخططاً له بها؛ لذلك فإن الحديث حول طبيعة المجتمع المصري، خصوصاً الشريحة التى قامت بالتصويت، وكيف أثرت التركيبة السياسية والسيكولوجية لها على النتائج التى حققها الإخوان، ينصرف بالأساس حول النظرة المجتمعية للانتخابات بوجه عام، ومن ثم تقييم مواقف الأطراف الداخلة فيها. وهو ما يمكن توضيحه من خلال ما يلى:

- انفجار الوعى المجتمعى

من الصعوبة بمكان على أى مجتمع، حى و نابض، أن يظل ساكناً أمام تحولات متسارعة تمس كيانه وتهدد مصالحه دون التحرك لمواجهة، فالتغير هو القاعدة، والسكون هو الاستثناء، وتصبح الدورة التاريخية للوعى المجتمعى أمراً مهماً وحاسماً فى إحداث التغيير إذا ما توافرت الفرصة لذلك. وهو ما أثبتته الانتخابات المصرية الأخيرة، ذلك أن أفضل ما جاءت به فترة الحراك السياسى التى مرت بها مصر خلال العامين الأخيرين أنها أطلقت العنان لحالة نفسية قوامها ليس فقط الرغبة فى التغيير، وإنما أيضاً الإحساس بالقدرة على صنعه من خلال صناديق الاقتراع. أى أن ثمة تحولاً «نسبياً» قد حدث فى الوعى العام لدى جمهور الناخبين بضرورة التغيير، حصد الإخوان، وهم القوة المنظمة والمتأهبة لذلك، جزءاً كبيراً من ثماره

بيد أن هذا قد لا يكفى، وحده، لتفسير النتائج التى حققها الإخوان فى الانتخابات، ولماذا تم التصويت لهم دون غيرهم من مرشحي المعارضة. وهنا يأتى دور «الثقة» المجتمعية التى غرستها الجماعة فى نفوس قطاعات كبيرة من الجماهير طيلة العقود الماضية، والتى خلقت بدورها شعوراً بالتعاطف مع مرشحي الجماعة، ليس بوصفهم هذا فقط، وإنما لكونهم قد يمثلون بديلاً حقيقياً مقارنة بمرشحي الحزب الوطنى الذى لا يحتفظ الكثير من أعضائه بسجل جيد مع الناخبين. وبدا أن قسماً كبيراً من الناخبين لم يعد يرغب فى التعامل مع رموز الحزب الحاكم، خصوصاً

فى ظل ارتباطهم بالعديد من قضايا الفساد، وعدم الاكتراث بالمشاكل الحقيقية لجمهور الناخبين؛ لذا فقد بدا للكثيرين أنه قد آن أوان التخلص منهم. أى أن الإخوان، وبعلاقتهم التاريخية مع قطاع عريض من الناخبين، شكلوا بديلاً جيداً فى نظر الكثيرين، يمكنه أن يحل محل الوجوه التقليدية للحزب الوطنى أو لأحزاب المعارضة.

بكلمات أخرى، عندما صوت الناخبون لمصلحة مرشحى الإخوان، إنما فعلوا ذلك عن قناعة بأن الجماعة قد تمثل بديلاً سياسياً «جاهزاً» للوضع القائم، خصوصاً فى ظل التواجد الكثيف للجماعة فى شتى مناحى المجتمع من تعليم وصحة ومكافحة الفقر والبطالة^(٦).

الصورة النمطية للإخوان المسلمين

تشى الصورة النمطية للإخوان فى المجتمع المصرى بالعديد من المزايا التى قد تصب فى مصلحة مرشحى الجماعة فى أية مناسبة سياسية كالانتخابات أو غيرها، ولعل أهم ملامح هذه الصورة، هو ظهور الجماعة بمظهر «الضحية» أو «المغلوب على أمره» فى مواجهة النظام، وهو وضع ساهمت خبرة العقود السبعة الماضية فى رسم الكثير من قسماته. وهو ما يصب بحال فى خانة التأييد التلقائى للجماعة فى أى معترك سياسى، يكون النظام وحزبه جزءاً منه، وهو ما تفتن إليه الجماعة جيداً وتسعى إلى استغلاله، والتضخيم من آثاره أحياناً.

ملمح آخر من هذه الصورة، يتمثل فى الطابع الدينى الذى يرسم عمل الجماعة ومنهجها، وهو ملمح له من الدلالات، فى مجتمع يعانى أمية سياسية وثقافية لا تؤهله لفرز الأفكار والأطروحات والبرامج السياسية للمرشحين، ما يكفى لحشد التأييد والتعاطف مع الصبغة الدينية التى يكتسبها دخول أى فصيل إسلامى فى الانتخابات.

ملمح ثالث، يتمثل فى النهج المعتدل الذى يتميز به الطرح الإخوانى فى مسائل التغيير والإصلاح السياسى، وهو ملمح زادت أهميته بعد سنوات طويلة من العنف والإرهاب التى تعرض لها المجتمع المصرى طيلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن

المنصرم، وترتب عليها انحسار الأفكار والتيارات المتشددة لمصلحة التيار الإخواني الذي نجح بذكاء في ملء فراغ هذه التيارات.

وأخيراً، فقد بدا التصويت للإخوان بمثابة التصويت للبديل الديني «الإسلامي»، وهو ملمح يلقي أهمية خاصة في ظل متغيرين: الأول: يتعلق بالظرف الدولي والحملة القوية التي تمارس ضد كل ما هو إسلامي، ووسمه بالإرهاب، وهو ما يوفر قاعدة شعبية لأي فصيل يتحدث باسم الإسلام، حبذا لو كان معتدلاً كشأن الإخوان المسلمين. أي أن تأييد الإسلاميين المعتدلين يأتي في إطار التحزب لمصلحة الظاهرة الإسلامية المعاصرة التي باتت تكتسب كل يوم أرضاً جديدة في المجتمعات الإسلامية^(٧). والمتغير الثاني: هو الرغبة في تجربة البديل الإسلامي بعدما فشل العديد من التجارب القومية والعلمانية والمختلطة في الحكم، وهو متغير يلقي أهمية لدى الطبقات التي تحظى بالحد الأدنى من الثقافة والاهتمام بالشأن العام.



هوامش الفصل الثانى عشر

- (١) راجع مبادرة الإخوان المسلمين حول الإصلاح فى مصر، على الرابط :
<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=5172&SectionID>
- (٢) محمد جمال عرفة، فوز الإخوان . . يُسرّع أم يعرقل «الإصلاح» و«التوريث»، إسلام أونلاين على الرابط :
<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/11/article18.shtml>
- (٣) راجع حوار المرشد العام مع جريدة المصرى اليوم فى ١٧ / ١١ / ٢٠٠٥ م .
- (٤) راجع تصريحات قادة «الوفد» و«الناصرى» و«التجمع» لجريدة المصرى اليوم عقب انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، ١٧ / ١١ / ٢٠٠٥ م .
- (٥) راجع حوار جمال مبارك أمين السياسات لبرنامج «اتكلم» بالتلفزيون المصرى، ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٦ م، وجريدة روزاليوسف اليومية بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٠٦ م .
- (٦) Amr Hamzawy and Nathan J. Brown, Can Egypt Troubled Elections Produce A More Democratic Future?, Policy Outlook by Carnegie Endowment, December 2005.
- (٧) رضوان السيد، صحوة الإسلام السياسى، جريدة الحياة، ٤ / ٢ / ٢٠٠٦ م .

الفصل الثالث عشر

صعود الإخوان.. دلالات تستحق التوقف

قبل الحديث عن دلالات الصعود السياسى للإخوان المسلمين، وتداعياته على الأصعدة المختلفة، تجدر الإشارة إلى عدة حقائق:

أولها: أننا نتحدث عن جماعة غير معترف بها قانوناً، ولا تحظى ببنية مؤسسية واضحة وعلنية، وهو ما يعقد البحث فى إشكالية التعرف على مدى تأثير الصعود السياسى المفاجئ على تطورها الفكرى والتنظيمى.

ثانيها: أننا نتحدث عن نظام سياسى، يبذل كل جهده للبقاء وحيداً فى صدر المشهد السياسى، ولا يقتنع، بسهولة، بإمكانية حدوث تنازل أو تغيير فى طبيعة بنيته وسلطاته السياسية والأمنية لمصلحة التطور الديمقراطى الحقيقى.

وثالثها: أننا نتحدث عن بيئة سياسية، خارجة لتوها من مرحلة هُزال وضعف، ولا يزال إطارها المجتمعى يتحسس خطاه باتجاه التطوير السياسى والدستورى، كما لو كانت عودة للوعى بعد عقود طويلة من الابتعاد عن ممارسة أى شكل من أشكال السياسة.

وانطلاقاً من هذه الحقائق الثلاث، يمكن التعرض لأهم دلالات صعود الإخوان المسلمين، وذلك من خلال اختبار متغيرات ثلاثة هى: دلالات الصعود بالنسبة للجماعة، وبالنسبة للنظام، وبالنسبة للمشهد السياسى فى مصر برمته، وذلك على النحو التالى:

أولاً: دلالات الصعود بالنسبة للجماعة

ونقصد بذلك ما الذى يمكن أن يرتبه الصعود «القوى» للإخوان على الوضع السياسى للجماعة، ونظرة الفاعلين الآخرين لها، وفى هذا الصدد يمكن القول إن عدة دلالات أفرزتها الانتخابات الأخيرة قد تشكل علامة فارقة فى مسيرة التطور السياسى للجماعة، ليس أقلها ما يلى :

١ - تأكيد الشرعية

لعل أول ما كشفت عنه الانتخابات البرلمانية، أن جماعة الإخوان المسلمين تحظى بشرعية سياسية ومجتمعية راسخة، وذلك بغض النظر عن وضعها القانونى المحظور. وهى حقيقة كثيراً ما يحاول البعض التهرب منها أو التقليل من شأنها، ولم يكن لأحد أن يتأكد من وجود تأييد شعبى للنشاط «السياسى» الذى يمارسه الإخوان إلا من خلال تجربة حقيقية، وذلك على نحو ما جرى فى الانتخابات الأخيرة.

فقد ثبت أن ما زرعه الإخوان على مدار العقود السابقة، قد أتى أكله على أكمل وجه، وهو ما ينقل الجماعة نحو مرحلة جديدة من ضرورة الحفاظ على مصادر هذه الشرعية، ويشكل بحد ذاته تحدياً أكثر منه مدعاة للفخر أو التبرجل.

كذلك أثبتت الانتخابات أن الشرعية «القانونية» ليست شرطاً ضرورياً لإثبات الوجود والتأثير، فعلى عكس كثير من الأحزاب السياسية التى تمتلك ورقة الشرعية، وتحتكر حق التحدث باسم المعارضة، بدت جماعة الإخوان المسلمين أكثر تواجداً وتأثيراً، حتى وإن تحدث البعض عن المصادر الدينية والاجتماعية لهذه الشرعية.

وتكمن الميزة الأصيلة فى هذه الدلالة، أن وطأة فك الحظر القانونى عن الجماعة وكسب ورقة الاعتراف الرسمى لم تعد ببعيدة، وأنها باتت أقرب من أى وقت مضى، وهو ما يفرض على الجماعة السعى باتجاهها إذا ما أرادت أن تستفيد بغطاء الشرعية فى علاقتها بالنظام والقوى السياسية الأخرى.

٢ - العلنية واختراق حاجز السرية

أقل ما أعطته الانتخابات البرلمانية للإخوان هو التحرر، ولو قليلاً، من حاجز

السرية الذى ظل مطبقاً على نشاط الجماعة وتحركات أعضائها لفترات طويلة، دون أن يعنى هذا بالطبع الانكشاف التام لهذه الأنشطة، فلا يزال النظام يعتمد النهج الأمنى، أداة أصيلة، فى إدارة علاقته بالجماعة. ولكن ما نقصده هو زيادة مساحة التحرك العلنى للعديد من قيادات الجماعة، وذلك على نحو ما كشفت عنه الدعاية الانتخابية وحملات مرشحيها الذين تعمدوا نزول الانتخابات بشعاراتهم الحقيقية، وكأنه هدف بحد ذاته، سعت الجماعة إلى تحقيقه بكل الطرق.

٣- احتكار المعارضة

أثبتت الانتخابات البرلمانية أن الإخوان المسلمين هم قوة المعارضة الحقيقية، قولاً وفعلاً، فى الشارع المصرى، وهو ما يعنى أن التعاطى معها لا يجب أن يكون بصفتها جماعة محظورة سياسياً، وإنما بصفتها تمثل شريحة عريضة من المجتمع لا يجب تجاهلها أو القفز فوق متطلباتها. وهى حقيقة يحاول البعض الهرب منها تحت ادعاءات الحظر القانونى المفروض على الجماعة منذ أكثر من نصف قرن.

وكانت الجماعة من الذكاء، بأن أظهرت إصرارها وتمسكها بالعمل ضمن منظومة المعارضة الحزبية، وحافظت على استمرار علاقتها ببقية القوى السياسية، خصوصاً فى الجبهة الوطنية للتغيير، ويبقى على هذه الأخيرة العمل على الاستفادة من التأثير الذى يمكن أن يمثله أعضاء الجماعة فى البرلمان لخدمة قضايا الإصلاح السياسى والدستورى.

٤- تحدى النظام

أثبتت الانتخابات الأخيرة أن الجماعة تمتلك من الأدوات والأساليب ما يمكنها من تحدى النظام، خصوصاً إذا ما حاول هذا الأخير الانتفاص من قدر الجماعة أو الاستخفاف بقدراتها. وتشى تجربة الانتخابات بأن التعاطى الخشن الذى مارسه النظام من قبل مع الجماعة قد يصبح، لاحقاً، موضع استهجان قطاع واسع من النخبة والمجتمع.

وبالرغم مما تعود عليه النظام من استخدام للأسلوب الأمنى فى التعاطى مع الجماعة، إلا أن ما حققته الانتخابات الأخيرة قد يدفع بإعادة النظر فى هذا الأسلوب،

خصوصاً إذا ما زاد الإخوان من ضغوطهم على النظام وتعمدوا إحراجه أمام الرأي العام. وهو ما يجب أن يلتفت إليه النظام، خصوصاً في حال الانكشاف التي يعاني منها بعد الضعف الذي بدا عليه الحزب الوطنى فى الانتخابات الأخيرة، رغم احتفاظه بالأغلبية البرلمانية.

٥- الهيمنة على المشهد الإصلاحي

بدا الإخوان خلال الانتخابات الأخيرة بوصفهم حاملين لواء الحداثة، والمدافعين عن روزنامة الإصلاح السياسى والدستورى الذى تئن بها كواهل المعارضة الرسمية، وتطالب بتفعيلها منذ عقدين على الأقل. وقد قذفت هذه الانتخابات بالإخوان إلى صدارة المشهد الإصلاحي، كما لو كانت الجماعة هى المنوط بها تحقيق الإصلاح السياسى والدستورى المنشود فى البلاد. وكانت الجماعة من الذكاء أن وضعت على رأس أولوياتها هذه المسألة، وتطالب بها فى كل فعالياتنا السياسية والفكرية.

ثانياً: دلالات الصعود بالنسبة للنظام

يمثل مشهد الصعود المفاجئ للإخوان المسلمين بالنسبة للنظام المصرى وكأن ما كان يخشاه قد حدث، فقد ترك هذا الصعود كثيراً من علامات الاستفهام حول أداء النظام المصرى طيلة العقدين الماضيين، وما إذا كان تعاطيه مع الجماعة وغيرها من القوى السياسية كان يصب فى مصلحة النظام السياسى، من حيث بنيته ومؤسساته وديناميكيته، أم أضربها.

والشاهد أن النظام قد حصد ثمار سياسة الإقصاء التى مارسها مع الإخوان من جهة، واستراتيجية الإقصاء التى مارسها مع الأحزاب السياسية والقوى الشرعية من جهة أخرى، فكان أن زادت الأولى قوة وشعبية وخطورة، وانحسرت الثانية وباتت أشباحاً ورقية لا تقوى على ملء المساحة بين النظام والإخوان اللذين باتا فى مواجهة بعضهما البعض على نحو ما جرى فى الانتخابات.

لذلك، فإن أهم الدلالات التى يمثلها الصعود الإخوانى، بالنسبة للنظام، تتمثل فيما يلى:

١- الانكشاف السياسى

أوضحت الانتخابات، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن النظام المصرى يعانى من حال انكشاف خطيرة، أثبتتها ضعف بنيته المؤسسية والحزبية، ولا تتمثل هذه الحال فى انحسار وتآكل دور الأحزاب السياسية الشرعية لمصلحة قوة غير شرعية فحسب، وإنما أيضاً فى عدم قدرة النظام على تقديم بديل سياسى يتلاءم واستحقاقات المرحلة الراهنة التى تمر بها البلاد. ولم تكن ظاهرة التصويت الاحتجاجى ضد مرشحى الحزب الوطنى إلا تعبيراً دالاً عن ضعف هذا البديل وعدم القدرة على الإقناع به.

وخطورة حال الانكشاف هذه، أنها تعنى أن النظام السياسى لم يعد لديه ما يقدمه لتجديد حيويته وتدعيم بنائه فى مواجهة استحقاقات الداخل والخارج. فضلاً عن كونها تشي بضعف الطرح الديمقراطي فى خيارات القائمين على الأمر، وعدم تخيلهم لإمكانية الخروج من السلطة والقبول بالتداول السلمى لها.

أى أنها تفقد النظام القدرة على التفكير الإيجابى، وتخلق لديه حالة أقرب إلى «التورط النفسى» التى تدفعه لمعالجة الأخطاء بأخطاء أخرى، طالما ظلت الخيارات محدودة، وهى بذلك تسحب من رصيد النظام داخلياً وخارجياً، وتجعله عرضة لمحاولات ابتزاز واضحة قد تضر بمصلحة البلاد وليس النظام فحسب، وذلك على نحو ما أوضحت خبرة العاميين الماضيين.

٢- أزمة الشرعية

كشفت النتائج التى حققها الإخوان فى الانتخابات عن ضعف التأييد الشعبى لمرشحى الحزب الوطنى، ولولا حالات الضم التى جرت للكثير من المنشقين عن الحزب، لعانى النظام من أزمة شرعية حقيقية. ولم تشفع الوعود التى أطلقها قادة الحزب عشية الانتخابات لتمكين مرشحيه من تحقيق الأغلبية المريحة دون تدخل أو انتهاك لمعايير الشفافية والنزاهة.

وعلى عكس ما قد يتخيله البعض، أثبتت عملية ضم المنشقين حجم الأزمة التى يعانىها النظام وحزبه، ذلك أنها عصفت بكل معايير الانتماء الحزبى المفترض توافرها

فى حزب يدعى امتلاك شعبية مليونية على غرار ما يدعى كثيرون من قياداته، فقد كسرت الانتخابات مقولات احتكار الحزب الوطنى للشارع المصرى .

ولا يفت فى ذلك محاولات الترميم التى تجرى من خلال الوعود والبرامج الإصلاحية، التى ما برح يتفوه بها قادة الحزب، دون أن تفضى إلى واقع ملموس يفضى إلى زيادة حجم التأييد المطلوب لحزب يدعى امتلاك الشعبية المليونية .

وبالرغم من سيطرة الحزب الوطنى على أغلبية مقاعد البرلمان، وبالتالى ضمان الأغلبية المريحة لتمرير أى تشريعات أو قوانين يريدونها، إلا أن احتكار الإخوان المسلمين للمعارضة الرئيسية فى البرلمان سيظل يشكل غصة فى حلق النظام، قد يضطر فى مقابلها لتقديم تنازلات سياسية لمصلحة الجماعة .

٣- ضعف الخيار الديمقراطى

كشفت نتائج الانتخابات عن ضعف الخيار الديمقراطى، وانحساره فى «عقل» النظام، خصوصاً فى مواجهة التمدد المتزايد لجماعة الإخوان المسلمين . وفى الوقت الذى سمح فيه النظام بتحقيق قدر عال من النزاهة والشفافية فى الانتخابات البرلمانية، جاءت أحداث العنف والبلطجة والحياد الأمنى السلبى كى تطمس وعود النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وقد بدا واضحاً أنه من الصعوبة على النظام وحزبه تحمل السقف الذى وضعه لنفسه عشية الانتخابات الرئاسية، حين وعد الرئيس مبارك بإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة، تعبر عن إرادة الشعب وتحترم خياراته . وهو ما لم يتحقق بالدرجة التى كان يأملها الجميع .

وأقل ما يدل على هذا الوضع أن مسألة حسم التحول الديمقراطى لا تزال تحظى بشكوك كبيرة فى الأوساط الحاكمة، وهو ما يفقد الأمل فى إمكانية حسم الإصلاحات السياسية والدستورية التى تطالب بها المعارضة منذ أمد، وفى مقدمتها تقليص سلطات رئيس الجمهورية وتحقيق التوازن بين السلطات، وتحرير السلطة القضائية من قبضة السلطة التنفيذية، وقد جاءت عمليات التدخل الخشن من جانب مرشحي الحزب الوطنى، وتغاضى الأجهزة الأمنية عنها، وهى المشهود لها بحفظ الأمن مع القوى المضادة، كى تثبت ضعف القدرة على تحمل نتائج التحول الديمقراطى .

٤ - اهتزاز هيبة النظام

أخطر ما كشفت عنه الانتخابات الأخيرة، وفي القلب منها صعود الإخوان المسلمين، هو اهتزاز هيبة النظام في نفوس المواطنين، حيث انعكست حالة الحراك السياسى التى واكبت الانتخابات على إعادة التفكير فى وضع النظام وقدرته على تحمل مزيد من الضغوط، وبات الحديث حول قوة النظام وضعفه موضع جدل ونقاش مفتوح فى أوساط النخبة والعامة على حد سواء. وبات انتقاد النظام علانية ودون موارد من بديهيات المرحلة الراهنة.

وخطورة هذا الأمر، بالنسبة للنظام، أن يتحول هذا النقد من مجرد الحديث إلى مرحلة تهديد الوجود، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام احتمالات بقاء النظام، وبأى السيناريوهات قد يتم ذلك.

أما خطورة الأمر بالنسبة للمجتمع، فهو ذلك الخلط بين الدولة والنظام السياسى، ذلك أن سهام النقد التى توجه لرموز الحكم يمكن أن تتحول، فى ظل موجات السخط المتزايد، إلى حريق يهدد مؤسسات الدولة ذاتها.

ثالثاً: دلالات الصعود بالنسبة للمشهد الإصلاحى فى مصر

أثار صعود الإخوان المسلمين العديد من التساؤلات حول تأثير ذلك على المشهد الإصلاحى فى مصر، وما إذا كان صعودهم يشكل إضافة أم خصماً من التطور السياسى الذى تهفو إليه القوى السياسية. ذلك أن ثمة شكوكاً يثيرها البعض حول إمكانية مساهمة الجماعة فى تعضيد المكاسب الإصلاحية التى تحققت طيلة الفترة الماضية، واحتمالات أن تتجه الجماعة نحو تعضيد مكاسبها الذاتية بعيداً عن مصالح القوى السياسية الأخرى.

وإذا كان من الصعوبة بمكان الحكم بفائدة صعود الجماعة أو ضرره، بالنسبة للمشهد الإصلاحى فى مصر، وذلك قبل اختبار تحركات الجماعة على الأرض، فمما لا شك فيه هو أن السعى باتجاه دمج فصيل سياسى بحجم وتأثير جماعة الإخوان المسلمين من شأنه أن يحقق نقلة نوعية فى شكل النظام السياسى فى مصر خلال الفترة المقبلة.

لذلك فإنه ، وفى حدود ما كشفت عنه التجربة الانتخابية ، يمكن القول إن صعود الإخوان من شأنه تعضيد المشهد الإصلاحى فى مصر ، على الأقل فى الأمد القصير ، وهو ما يستدل عليه من خلال العناصر التالية :

١ - تطور الخطاب السياسى للجماعة

لم يكن لأحد أن يتصور أن يقدم الإخوان المسلمون برنامجاً سياسياً واضح المعالم ، وقريباً مما تطرحه القوى السياسية الأخرى ، وهو ما فعلته الجماعة فى الانتخابات الأخيرة ، حيث دخلت الانتخابات فى إطار من الأفكار والأطروحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، شبه متكامل ، وذلك بالرغم من التشوش والتضارب الذى شاب الكثير من فقراته .

وتكمن أهمية البرنامج من كونه يعبر عن التزام علنى من الجماعة بأسس الفكرة الديمقراطية كإطلاق الحريات السياسية ودعم المجتمع المدنى ، والتمسك بنظام الدولة جمهورياً برلمانياً دستورياً ديمقراطياً . فضلاً عن إقراره كثيراً من مبادئ الحكم الديمقراطى التى تقوم فى جوهرها على أن الأمة مصدر السلطات ، وإقرار تداول السلطة من خلال الاقتراع الحر النزيه ، وغيرها .

من جهة ثانية ، حاول الإخوان تقديم طرح جديد فيما يخص العلاقة مع الأقباط ، وعدم إنكار أى حق من حقوقهم كمواطنين متساوين مع غيرهم من المسلمين ، باستثناء وظيفة الإمامة العامة (رئاسة الدولة) ، وباعتقادى أن هذا الاستثناء لن يصمد طويلاً أمام محاولات الاندماج التى تسعى إليها الجماعة فى إطار المنظومة الديمقراطية التى تفرضها شروط اللعبة . ولعل هذا ما يفسر التناقض والتشوش الذى يصيب قادة الجماعة عند طرح الملف القبطى ، ففى حين يؤكد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح على كافة حقوق المواطنة للأقباط بما فيها حق الإمامة الكبرى ، يلتزم الدكتور حبيب بمانعة الجماعة لذلك .

من جهة ثالثة ، باتت مسائل الإصلاح السياسى والدستورى تحتل مساحة كبيرة فى أولويات الجماعة ، وتخطى نوابها مرحلة المراهقة السياسية التى كانت تركز على مطالب دينية وفكرية وقضايا فرعية .

٢ - تقليل الفجوة مع المعارضة

كثيراً ما وجهت انتقادات لجماعة الإخوان المسلمين بكونها تتعاطى مع قوى المعارضة من موقع به من التعالى والغرور ما يقلل من فرص التلاقى بين الطرفين . وهو ما تخلصت منه الجماعة بشكل ملحوظ فى الانتخابات الأخيرة ، وذلك بالرغم من دخولها الانتخابات بقائمة منفصلة عن قائمة الجبهة . وباتت الجماعة على يقين من أنها لا تملك وحدها مفاتيح التأثير دون العمل مع بقية قوى المعارضة ، ليس للغطاء الذى قد توفره لها هذه المعارضة فحسب ، وإنما لاقتناعها بأن الوضع فى مصر لا يحتمل الإخوان والنظام فقط ، وإنما لا بد من وجود قوى بديلة تملأ الفراغ بين القطبين الكبيرين .

٣ - إخراج النظام

أثبتت تجربة الانتخابات الماضية حجم الضغط الذى مارسه الإخوان على النظام المصرى ، والذى وصل لأقصى درجاته بقرار النزول إلى الشارع ، وإمكانية تكرار ذلك مجدداً . وهو ضغط ، وإن صب مجملاً فى مصلحة الجماعة إلا أنه أيضاً وفر مناخاً سياسياً إيجابياً كان يمكن لأى قوة سياسية أخرى «جاهزة» الاستفادة منه وتحسين مواقفها فى مواجهة النظام .

وقد ثبت بالتجربة أن أكثر ما يربك النظام ، فى ظل انحسار شرعيته وضعف بنيته الحزبية ، هو ممارسة الضغط عبر قوى اجتماعية لها مطالب حياتية «يومية» ، وهو ما يمكن للإخوان المساهمة فيه بما يعود بالنفع على المطالب العامة بالإصلاح . وبالرغم من المحاولات الدءوبة التى مارسها النظام المصرى ، ولا يزال ، للتضييق على الإخوان المسلمين وتحجيم نشاطهم ، إلا أن الانتخابات الأخيرة كشفت فشل هذا المنهج الذى يتبعه النظام مع جماعة بهذا الحجم والتمدد والتأثير . بل ثبت بالتجربة ما لهذا المنهج من فضل فى زيادة التعاطف الشعبى مع الجماعة .



الفصل الرابع عشر

الإخوان المسلمون .. شيخوخة تصارع الزمن؟

هذا الفصل هو بمثابة خاتمة الكتاب ، ويمثل خلاصة الجهد الذى بذل فى محاولة لاستكشاف جماعة الإخوان المسلمين على مدار عامين متواصلين . وقد كان حتمياً بعدما أنهيت العمل فى هذا المؤلف ، أن أتوقف قليلاً كي ألتقط أنفاسى وأتخلص من عبء التفاصيل والتناول الرأسى للجماعة ، كي أضع صورة متكاملة (أفقية) لها ، صورة من العمق الإخوانى ، بعيداً عن التأثير الطاغى الذى دشنه الصعود السياسى الملفت للجماعة على مدار العامين الأخيرين .

وكان أول ملامح هذه الصورة شعورى بأننى أقف أمام جماعة تعاني من بدايات واضحة لأمراض الشيخوخة ، وكأننى أقف أمام كائن حى ناهز الثمانين من عمره ، ويسعى جاهداً من أجل الحفاظ على حيويته ونشاطه ، من خلال أجهزة اصطناعية «إنعاشية» .

أو بالأحرى أمام جسد كبير مترهل ، يعاني غيبوبة فكرية وعقلية ، ولا يقوى على إدراك التغيرات التى تحدث من حوله ، حتى بدا وكأنه على وشك أن يفقد السيطرة على أعضائه .

وبالنسبة لى تبدو الجماعة (العجوز) كما لو كانت على مفترق طرق فى تاريخها النضالى ، فإما القيام طوعاً بشورة إصلاحية داخلية تخلص الجماعة من عيوبها التاريخية ، خصوصاً ما يتعلق بالجمود الفكرى والدينى الذى أصابها على مدار العقود

الثلاثة الماضية، وإما أن تتعرض لنوع من الانفجار الداخلي ربما يكون بداية الاندثار للطبيعة الكلاسيكية للجماعة، بما قد يمهد الأرض لبروز تيار إسلامي جديد ينعم بالجدّة والحيوية.

وقد تعمّدت أن يكون عنوان هذا الفصل هو ذاته عنوان الكتاب، فهو يجمّل الفكرة العامة التي توصل إليها المؤلف، ويحضّ في الوقت نفسه على ضرورة الالتفات إلى أوجه الخلل التي تسم أداء جماعة الإخوان المسلمين فكراً وتنظيماً ومنهجاً.

وللخروج من دائرة التوصيف، يمكنني الإشارة إلى عدة ملاحظات استطعت أن أسجلها طيلة عامين من المراقبة لحركة وأداء الجماعة، في كافة مستوياتها، تمثل في مجملها، فيما أرى، أعراضاً لشيخوخة تصارع الزمن.

أولاً: شيخوخة فكرية

الفكر، بحسب المستشار طارق البشري، «كشأن أي كائن حي، لن نحمله بأن نضعه في المعازل، وإن السبيل الأمثل للدفاع عن الوجود هو بالتجديد والتفاعل مع أوضاع الواقع المعاش، وستقوى الجذور إذا امتدت الفروع وأورقت الأغصان»^(١).

وأول ما يلاحظ على جماعة الإخوان المسلمين هو ضعف الجانب الفكري - التنظيري، وذلك على الأقل مقارنة بأدائها الحركي، وأقصد بالجانب الفكري هنا، ذلك النشاط العقلي الذي تمارسه قيادات الجماعة ومنظريها على المستويين الديني والفلسفي، ويفضي إلى بلورة مشروع سياسي واضح المعالم.

فعلى المستوى الديني يصعب تلمس وجود مشروع لتجديد الفكر الديني وتحديث الخطاب «الفقهى» لدى جماعة الإخوان المسلمين وذلك على الرغم من كونها جماعة دينية - دعوية بحسبما يقرر أعضاؤها.

وهي حقيقة تضرب بجذورها في العمق التأسيسي للجماعة، فبحسب الدكتور محمد عمارة، فإن «الإخوان المسلمين، لم يبلغوا في فهمهم للإسلام، وتجديدهم له وفكره، وفي طرحهم الحلول الإسلامية لمشكلات العصر الفكرية، ما بلغت حركة

«الجامعة الإسلامية»، التي بلور فكرها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وعبد الحميد بن باديس». ويضيف: «فدرجة العقلانية لدى تيار الجامعة الإسلامية لا نجد لها عند «الإخوان المسلمين» كما لا نجد عندها الجرأة فى تناول القضايا ولا الحسم إذا ما عرضت لهذه القضايا»^(٢).

وإذا كان الدكتور عمارة يرجع السبب فى ضعف البناء الفكرى والعقلى لدى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها بالأساس جماعة «سلفية» تجديدية، إلا أن هناك الكثير من المآخذ التى يأخذها السلفيون التقليديون والتجديديون من خارج الجماعة على طريقة تعاطيها مع قضايا العصر وإشكالياته.

بكلمات أخرى، إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين لم تقو على اتباع المنهج العقلى فى التعاطى مع العديد من القضايا الجدلية التى تطرح على الساحة بين الفينة والأخرى، إلا أنها أيضاً لم تنجح فى تقديم منهج سلفى «تجديدى» يمكن أن يشكل بديلاً للسلفية التقليدية، التى تحولت لدى البعض إلى سلفية جهادية.

ويجسد المشروع الفكرى للراحل سيد قطب هذه الازدواجية المربكة، ففي الوقت الذى سعى فيه مؤسس الجماعة حسن البناء إلى تدشين منهج «سلفى» إصلاحى يستهدف تقديم بديل إسلامى للوضع القائم، جاء سيد قطب كى ينقل الجماعة نحو منهج جديد يتسم بالسلفية التقليدية المتوقعة على نفسها، وكانت لدى البعض مبررات للخروج عن المجتمع وانتهاج العنف.

وتعبر مواقف الجماعة من العديد من القضايا الدينية الراهنة، كالنظرة للمرأة والأقباط والحجاب... إلخ، عن مدى السطحية والاختزال، وأحياناً الارتباك، الذى يسم ردود فعل قادتها، ليس فقط لعدم القدرة على استنباط وقائع وأحكام دينية اجتهاداً وقياساً، وإنما، وهذا هو الأغرب، لعدم الجرأة على اقتباس هذه الأحكام من غيرهم سواء مفكرين إسلاميين مستقلين، أو من تيارات فكرية إسلامية تنتمى لمدرسة الإخوان، ولكنها أكثر تقدمية وجرأة فى تناولها لقضايا مجتمعاتها.

والغريب أنه فى الوقت الذى تبدو فيه الجماعة أكثر احتياجاً لتطوير خطابها الدينى، عطفًا على انخراطها فى العمل السياسى واشتباكها فى العديد من القضايا، إلا أنها لم

تبذل جهداً كافياً لتحرير نفسها ورجالها من أسر المنهج التقليدي «الجامد» في التعاطي مع العديد من القضايا الإجرائية كالمواطنة والحرية والعلاقة مع الآخر .

لذا يصبح من الصعوبة بمكان القول إن جماعة الإخوان المسلمين تمتلك مشروعاً فكرياً لتجديد الخطاب (أو الفهم) الديني ، بل على العكس يبدو مشروعها الديني كما لو كان دليلاً على العزلة والانغلاق وعدم التساوق مع الواقع .

كما لا يمكن لأحد أن يضع يديه على ملامح مثل هذا المشروع ، في حين تمثل اجتهادات بعض الأفراد المحسوبين على الجماعة ، كالمرحوم الشيخ محمد الغزالي ، والعلامة الدكتور يوسف القرضاوي ، مدرسة للتجديد الديني مستقلة بحد ذاتها ، يصعب وضعها ضمن تيار عريض داخل الجماعة .

ولا يوجد في أدبيات الجماعة ، القديمة والراهنة ، ما يدل على وجود مثل هذا المشروع ، بل تكشف مناهج التربية والتنشئة الدينية ، التي عرضنا لها في فصول سابقة ، على عدم الاهتمام ببلورة أي مشروع لتجديد الفكر الديني ، في حين تنصب كافة الجهود لتنشئة أجيال «إخوانية» تحمل فكرة الدفاع عن الجماعة والتماهي معها ، كما لو كانت هدفاً بحد ذاته .

الأكثر من ذلك أن تصدر دعوات التجديد على لسان شخصية بوزن وقامة الدكتور القرضاوي ، الذي عبر عن مخاوفه من جمود حركة الإخوان ودعاهم إلى البحث عن وسائل جديدة تدفق الدم في شرايين العمل الإسلامي ، حيث حذر في كتابه «الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد» من المخاطر التي تتعرض لها الجماعة . ومشيراً إلى أن حسن البناء لم يكن جامداً ، بل كان دائم التجديد والتطوير للوسائل والأساليب في أبنية الحركة ومؤسساتها وأنظمتها قائلاً «لن يضيق الشهيد حسن البناء في قبره إذا خالفه بعض أبنائه وأتباعه في قضية من القضايا ، ولا يوجد مانع شرعي ولا عرفي ولا عقلي من إعادة البحث في الوسائل والأنظمة التربوية داخل الجماعة مثل نظام الأسرة والكتيبة ، وكذلك البحث في الوسائل السياسية في ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية ، ذلك أن الجمود آفة من آفات الفكر الحركي المؤطر ، وهو عائق من العوائق الداخلية في الحركة الإسلامية ، وما يحدث الآن هو الجمود على شكل معين في التنظيم وعلى وسائل

معينة فى التربية وعلى صور معينة فى الدعوى ومن حاول أن يغير فى هذا الشكل أو تلك الوسيلة قوبل بالرفض الشديد أو الاتهام والتنديد^(٣).

أما على المستوى الفلسفى، فمن الغرائب ألا تمتلك جماعة بحجم وضخامة الإخوان المسلمين مشروعاً فلسفياً متجدداً على غرار الحركات الإسلامية والعلمانية الكبرى، بحيث يجمع بين أهداف الجماعة ومتطلبات الواقع، وذلك باستثناء الأهداف العامة التى صاغها المؤسس الأول بتأسيس الفرد المسلم والأسرة المسلمة والشعب المسلم والحكومة المسلمة والدولة المسلمة والإمبراطورية المسلمة، انتهاءً بأستاذية العالم.

وهى أهداف تلتزم معاً لتحقيق الشعار الكبير الذى ترده أجيال الجماعة دائماً «الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن شريعتنا، والجهاد سبيلنا، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا». وهى أهداف يغلب عليها الطابع الصوفى «الحماسى»، وذلك على حساب العقلانية والإقناع، وإلا لما بقى مسلم واحد خارج جماعة الإخوان المسلمين حتى الآن.

ولربما كان مشروع البناء فاعلاً ومؤثراً فى وقت كانت تعاني فيه البلاد من كافة أشكال القهر والاستعباد والتغريب. بيد أننا نتحدث اليوم عن واقع سياسى وثقافى وفكرى وأيديولوجى مختلف يتطلب إعادة النظر فى طبيعة هذا المشروع، أو على الأقل تجديد أدوات الحفاظ عليه.

ولا ضير فى أن يتمسك الإخوان بأهداف هذا المشروع، بيد أن ما يضير هو عدم قدرة الجماعة على تطوير مفرداته وأدواته، والعيش أسيرة له طيلة هذه المدة، دون القدرة على تجديده وإعادة تقديمه وطرحه بشكل يتلاءم وتبدل الأحوال والظروف.

بالطبع هناك مشروع حضارى يتمسك به الإخوان المسلمون، وهو الذى أفاض فى شرحه الدكتور يوسف القرضاوى فى كتاب «الإخوان المسلمون... ٧٠ عاماً فى الدعوة والتربية والجهاد» مبيناً جوانبه المختلفة ما بين إصلاح سياسى واقتصادى، قد لا يختلف حوله أو عليه أى مسلم.

بيد أن ما نقصده عندما نتحدث عن المشروع الفلسفى للجماعة، هو مدى امتلاك الجماعة لخطاب تنويرى، يستند إلى فهم عصرى وواقعى لتغيرات الداخل والخارج،

بحيث يقدم بديلاً حقيقياً للأيديولوجيات والمشاريع الفلسفية القائمة، بعيداً عن اللغة «الخشبية» التي لا تفلح في إقناع الآخرين بنجاعة المشروع الإخواني برمته.

وقد انكشف الخطاب الفكري والفلسفي للجماعة بشكل واضح، بعد الصعود السياسي الكبير لها طيلة العامين الماضيين، واشتباكها مع قضايا مجتمعية وسياسية عديدة، كشفت مدى سطحية الخطاب السياسي والفكري للجماعة. وهو ما يتضح جلياً عندما نقارن الخطاب الفكري للجماعة بنظيره لدى العديد من التيارات الإسلامية بما فيها تلك التي تنتمي لمدرسة الإخوان التربوية. فعلى سبيل المثال لا يقارن الخطاب الفكري للجماعة في مصر بنظيره لدى حركة «النهضة» التونسية بزعامة راشد الغنوشي، الذي تجاوز الكثير من أطروحات الجماعة «الأم» فيما يخص قضايا الحريات العامة والعدالة والمواطنة والعلاقة مع الآخر. كما لا يقارن أيضاً بأطروحات حزب العدالة والتنمية في المغرب، أو أطروحات المفكرين الإسلاميين المستقلين كالدكتور محمد سليم العوا والدكتور حسن الترابي (خصوصاً في بداياته) والدكتور عبد الله النفيسي والمستشار طارق البشري. إلخ.

والمفارقة الحقيقية أنه في الوقت الذي كان من المفترض أن تقدم فيه الجماعة مشروعاً فكرياً وفلسفياً، قد يمثل إضافة، إن لم يكن نموذجاً، لبقية التيارات الإسلامية، فإنها اكتفت على مدار ثلاثة عقود بتقديم «كتيبات» أو «كبسولات» خفيفة الوزن والقيمة، لتوضيح مواقف الجماعة تجاه العديد من القضايا الإشكالية.

ثانياً: شيخوخة تنظيمية

من الثابت أن الجانب التنظيمي يمثل أبرز ميزات جماعة الإخوان المسلمين، وكثيراً ما تنتقد الجماعة نظراً لاهتمامها بالأمور التنظيمية والحركية على حساب الجوانب الفكرية والدينية. بيد أن ما نقصده بالشيخوخة التنظيمية لدى الجماعة، ينصرف بالأساس إلى عقم وتكلس «القيم» التنظيمية التي تغزل معاً لبنات الهيكل التنظيمي للجماعة، وهو ما يتضح من خلال تناول القضايا التالية:

- إشكالية الطاعة مقابل الحرية

تمثل «الطاعة» إحدى القيم الأصيلة لدى جماعة الإخوان المسلمين، وهي تستمد تمايزها وسموها داخل الجماعة انطلاقاً من فلسفة دينية أرسى قواعدها مؤسس الجماعة، ورسختها ممارسات من جاء بعده، تقوم على التزام الجماعة وعدم الخروج عنها، وضرورة طاعة ولي الأمر.

وهو ما أكدّه العديد من فقهاء ومنظري الجماعة، استناداً إلى أحاديث نبوية عديدة منها حديث (من رأى من أميره شيئاً فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت ميتة جاهلية)، ومنها أيضاً (من خلع يداً من طاعة لقي الله لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وهي أحاديث وردت في معانٍ تتعلق بالخروج على الدولة والحكام.

ولا تتوقف محاولات شيوخ الجماعة لإسقاط مثل هذه الأحاديث وغيرها على جماعتهم باعتبارها تمثل الفئة التي تعمل لأجل الدين. انظر مثلاً إلى ما يقوله أحد منظري الجماعة حول مسألة الطاعة: «إن الطاعة من العوامل الأساسية التي تحتاجها العلاقات التنظيمية في كل حركة من الحركات، والحركة مثلها مثل أي حركة لا يمكن أن تبلغ المستوى التنظيمي المطلوب ما لم يكن عنصر الطاعة قد بلغ لديها ذروة الكمال ومفهوم الطاعة في الإسلام يستمد من أصول الدين العقيدية والتشريعية قوته ومداه . . . فطاعة الأخ المسلم للقيادة يؤكد امتثاله لأمر الله . . فالقيادة في الإسلام هي السلطة التنفيذية التي تتولى تطبيق أحكام الإسلام . . أو تسعى وتمهد لاستئناف حياة إسلامية تطبق فيها هذه الأحكام . . وبذلك تصبح طاعة الأخ المسلم (للقيادة) من طاعة الله وعصيانها عصيان الله»^(٤).

ولا ترتبط الطاعة، بحد ذاتها، بأية معانٍ سلبية، بيد أن المعضلة هي في تحول هذه القيمة كي تصبح معياراً رئيسياً في إدارة العمل التنظيمي داخل الجماعة، بحيث طغت على كل ما عداها من قيم وأدوات للتجنيد والارتقاء السياسي. أو على حد قول علاء النادی، أحد المنتمين للجيل الوسيط في الجماعة، في دراسة متميزة له حول «شواغل الإصلاح داخل الحركة الإسلامية» فإن مسألة الطاعة تحولت كي تصبح إحدى الركائز

الأساسية فى إدارة دولا ب العمل الحركى . فى حين تشربت العقول القائمة قيمة الطاعة كما لو كانت القيمة الوحيدة للتنشئة والتربية داخل الجماعة ، وبحيث باتت الطاعة هى المعيار الأساسى فى الفرز والترقية ، والمتحكم الرئيسى فى كافة أنواع الحراك الداخلى . الأمر الذى أدى إلى هجرة الكثير من أهل الكفاية وخنق روح المبادرة داخل الحركة الإسلامية^(٥) .

فى حين تبدو قيمة الحرية هى الوجه الآخر للطاعة ، أو حسب النادى ، فقد تحولت الحرية إلى قيمة مهمة وفكرة يطويها التجاهل والتغافل . وهو ما ساهم ، بحسب النادى ، فى محدودية الرؤى الاجتهادية ، وحول قسط كبير من المنتمين إلى الجماعة إلى مجرد «كم» وأرقام مدججة لا تقوى على التصدى للقضايا الإشكالية المتجددة .

الآن تبدو إشكالية الطاعة مقابل الحرية أكثر إلحاحاً ، خصوصاً فى ظل التغيرات الضاغطة التى تتعرض لها الجماعة بسبب صعودها السياسى الكبير ، وانخراطها فى تفاصيل الحياة السياسية ، ما يتطلب معها تجديد قيادات شابة قادرة على التفكير بحرية وانطلاق ، بحيث تخلق جيلاً قادراً على الإبداع والابتكار فى مواجهة التحديات الفكرية المطروحة على الجماعة حالياً .

وقد حرمت الطاعة ، بمفهومها الجامد ، الجماعة من قوة الاختلاف فى رأى ، بحيث باتت لا ترى سوى مزاياها دون عيوبها ، وبحيث فقدت العديد من أصحاب الرؤى المختلفة التى تبدو الجماعة فى أشد الاحتياج إليهم حالياً .

وعلى الرغم من نفي العديد من القيادات لأى اتهام يتعلق بوجود مسألة الطاعة ، وتحكمها فى البنية الهيراركية والتنظيمية للجماعة ، إلا أن واقع الحال يؤكد عكس ذلك تماماً على نحو ما أوضحنا آنفاً .

والأسوأ من ذلك أننى عندما سألت نفرًا من إخوان القواعد حول موقفهم من مسألة الطاعة ، ومدى قدرتهم عن التعبير عن رؤاهم المختلفة ، وجدت كثيرين منهم يحملون لبساً وغلطاً واضحاً لدينامية العلاقة بين الطاعة وحرية التعبير . فهم يرون فى الطاعة أمراً سابقاً على الاختلاف فى رأى ، بحيث يبدو معه هذا الأخير كما لو كان تحصيل حاصل ، وذلك تنفيذاً لمبدأ «نفذ ثم اعترض» .

- إشكالية الثقة مقابل الكفاءة

نظراً لكونها جماعة «محظورة»، كثيراً ما اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين على معايير السرية والثقة في بنائها التنظيمي، ونادراً ما اجتمع عنصر الكفاءة والثقة في اختيارات الجماعة لمناصبها القيادية. وكثيراً ما تغلب أهل الثقة على أهل الكفاءة في احتلال المناصب المؤثرة داخل الجماعة.

وقد أدى اعتماد هذا المبدأ، كوسيلة للترقية والحراك الداخلي، إلى سيطرة شخصيات بعينها على عملية صنع القرار داخل الجماعة، ما أتاح، بحسب البعض، صوراً من التزلف والانتهازية، وأحياناً الفساد لم تكن موحودة من قبل داخل الجماعة، في حين يسعى كثير منهم لسد منافذ النقد وممارسة حق الاختلاف.

ويرى كثيرون أن اعتماد الجماعة على هذا المبدأ قد ساهم في «عسكرتها» من الداخل لضمان انعدام أية فرصة للاختلاف. في حين تحولت الجماعة إلى عامل طرد مستمر للكفاءات الفكرية النادرة، والطاقات المبدعة، حتى أنه أصبح عجزاً لافتاً للانتباه.

فرغم السبولة الكبيرة في تجهيز وإعداد الكفاءات المهنية والنقابية بصورة لافتة، تعجز الجماعة عن إيجاد قاعدة موازية من أهل الفكر والعطاء الثقافي المتميز والمبدع؛ بل إن القاعدة الآن أصبحت شبه مسكّمة أن أية كفاءة فكرية تنبغ فإنه لا مكان لها داخل الجماعة، وهي مشروع للخروج حتماً، ولا تعدو المسألة أن تكون مسألة وقت^(٦).

- إشكالية «تصنيف» القيادة

تعد القيادة أحد العناصر الفعالة في البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين، إلى الدرجة التي وصل فيها الأمر إلى «تصنيف» المفهوم وتقديسه بطريقة قل وجودها في أي تنظيم سياسي. وحسب الباحث الإسلامي محمد مختار الشنقيطى فإن «البؤس القيادي» الذي تعاني منه جماعة الإخوان المسلمين ليس ناتجاً عن نقص في الكفاءات داخل الحركة المصرية التي استوعبت أغلب النخبة المتعلمة في أكبر الدول العربية، وإنما هو نتيجة التصلب في الإجراءات المتبعة، وإهمال معايير الأمانة والقوة التي جعلها الإسلام أساس الجدارة القيادية، واستبدالها باعتبارات زمنية وشخصية. وفي الحركة

اليوم كثيرون من ذوى الجدارة الفكرية والعملية ، كما خرج عليها بالأمس العديد من هؤلاء^(٧) .

ومنطقيًا فى ظل اتباع معايير السمع والطاعة ، وعدم القدرة على الاختلاف فى رأى أن تتمتع قيادات الجماعة فى مختلف مستوياتها بقدر من التقديس والإحساس بالذات ، إلى الدرجة التى قد تفصلها عن قواعدها . وهو ما يحدث فى كل مرة يغيب فيها مرشد الجماعة فجأة ، حيث تصاب الجماعة بقدر من التخبط وعدم الاتزان .

وقد رصد الدكتور محمد عمارة هذه الظاهرة ، وأوضح الارتباط بين صفة «المرشد» وشخص «المرشد» فى حركة الإخوان ؛ لأنها بنت أمرها من أول يوم على مواهب الشخص لا على اطراد المؤسسة حسب تعبيره^(٨) .

ويضيف أن «قادة الإخوان فى الغالب لا يهتمون إلا «بصناعة الأتباع» الذين يحسنون التلقى والتنفيذ الفورى ، والإيمان بأوامر القائد وحكمته «دون تعطيل ولا تأويل» . وقد لاحظ الدكتور عبد الله النفيسى أن من نقاط الضعف الأساسية فى قيادة حسن البنا «إهماله تدريب كوادر قيادية تتمتع بأهلية القيادة لتأتى من بعده» . ووفقًا له فإن الذين جاءوا من بعد البنا فى قيادة حركة الإخوان كانوا أشد تفريطًا فى ذلك^(٩) .

وتتمثل أهم عيوب القيادة الفردية المحورية داخل الجماعة فى سيادة مفهوم «السيطرة» على مفهوم «القيادة» ، بحيث يتركز اهتمام القائد على التطلع إلى الوراثة للتأكد من أن الناس لا يزالون تبعاله ، ويهمل التطلع إلى الأمام والتفكير فيما يحقق تقدما وتحسنا فى أداء التنظيم ورسالته . فضلاً عن إغراء الأتباع بالصراع على مناصب القيادة نظراً لسد المنافذ السلمية إليها ، وفى ذلك من الأخطار على التنظيم ما فيه ، وأقله شغل التنظيم عن رسالته وأهدافه الأصلية واستنزاف طاقته فى المعارك الداخلية .

كذلك أيضاً التأثير السيئ على لغة التواصل بين القائد والعاملين معه ، فهم يحسون بأنهم أتباع لا أقران «ومن شأن المستمعين إلى القائد المسيطر ألا يفهموا كلامه فهما موضوعياً ؛ لأنهم لا يبحثون عن قيمة الكلام فى ذاته ، بل عما يقصده القائد ويريده» . بالإضافة إلى عزلة القائد عن أتباعه ، لأنه لا يستطيع التحقق من مقاصدهم فى أجواء المجاملات والهالة التى رسمها حول نفسه ؛ وبذلك يتعطل تدفق المعلومات الصحيحة وتنسد أبواب التناصح النزيه .

لذلك فإن من أهم أسباب النجاح التنظيمى «المرونة الداخلية»، وذلك بأن يكون التنظيم قادراً على تغيير قيادته بيسر، وبأسلوب مرن يفتح باب الصعود إلى القيادة والنزول منها بناء على معايير موضوعية لا شخصية، ودون انقطاع فى المسيرة أو جمود فى الأداء أو تمزق فى الصف. ولا تروق هذه المرونة للقادة الذين يميلون إلى الاستبداد والهيمنة، فيبقون تنظيماتهم فى حال من التصلب الإجرائى يمكنهم من التحكم فيها.

وبحسب الشنقيطى، فقد فسر الأستاذ فريد منذ عقدين من الزمان أزمة الإخوان القيادية تفسيراً فكرياً، فهو يرى أن سببها العميق يرجع إلى الخلط بين «مبررات النشوء ومبررات الاستمرار»، بمعنى أن حسن البناء كان أحوج إلى من يقدر جهده ويبنى عليه أكثر من حاجته إلى من يقدرسه ويتوقف عنده. لكن هذا الاتجاه الأخير هو الذى ساد لدى حركة الإخوان المصرية ومن نحا نحوها من الإسلاميين فى البلدان الأخرى^(١٠).

ـ إشكالية الانفجار «الجيلى»

إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين قد نجحت على مدار ثلاثة عقود فى تجديد أجيالها، والحفاظ على الروابط الفكرية والتربوية بين مختلف مستوياتها التنظيمية، فإن التحدى الماثل أمام الجماعة اليوم يتركز فى كيفية الحفاظ على الأجيال الجديدة التى تنتمى لعالم جديد ومختلف تماماً عن عالم القيادات الحالية.

وتبدو الجماعة فى موقف صعب فيما يخص الهيمنة على منابع الفكرية والتكوينية لأجيالها الشابة فى ظل كثافة المدخلات الثقافية والسياسية التى تتعرض لها هذه الأجيال. وقد تحدثت بعض وسائل الإعلام عن بدايات تحول داخل الفكر السياسى لشباب الجماعة عبرت عنه مدوناتهم على شبكة الإنترنت. وذلك إلى الدرجة التى اعتبرها البعض قد تكون بداية لثورة تصحيح داخل الجماعة، ويشير بعض المدونين إلى أن الجماعة لم تعد تحتكر الحقيقة وحدها، مطالبين بضرورة السماح لهم بمناقشة أفكارهم بحرية وشفافية.

وتشير إحدى المدونات التى تديرها ابنة إحدى القيادات البارزة فى الجماعة إلى «أن مشكلة شباب الإخوان فى انفصالهم عن القيادات والفجوة بين الأجيال، حيث تصر هذه القيادات على عدم الاستماع إليهم وإلى أفكارهم»^(١١).

وتعكس الطفرة التي حققتها وسائل الاتصال والتنشئة السياسية مدى الانفصال بين قيادات الجماعة وجيلها الجديد، وهو انفصال كان له مقدمات بعيدة، فجيل الإخوان الجديد جيل تربى بأسلوب مختلف على حياة مختلفة، وهو ما لاحظته المتعاملون معهم، فأفكار الشباب أكثر انفتاحاً ووعياً من قاداتهم، ويظهر هذا بوضوح من خلال اجتماعات الشباب التي لا تنحصر في الدين والدعوة، ولكنها تمتد إلى الموسيقى والسينما أيضاً، فلا يجد شباب الجماعة حالياً أى حرج من سماع الموسيقى ومشاهدة السينما ونقدها.

المشكلة التي تواجه الجماعة الآن لا تتمثل فحسب في إمكانية خروج بعض أجيالها الشابة عن طوعها، وإنما في قدرتها على إعادة صياغة رسالتها التربوية والتنشئية للتأقلم مع احتياجات شبابها وتطلعاتهم لمستقبل مختلف تماماً عن تطلعات القيادات الراهنة.

ولا غرو في القول إن الجماعة قد تكون مقبلة على نوع من «الانفجار الجيلي» تجسده المطالب المتصاعدة للأجيال الجديدة بضرورة تغيير الطريقة التي تتعاطى بها الجماعة معهم، والتي تقوم بالأساس على مبدأ السمع والطاعة مع إهمال رأى المخالفين والمحبين للجماعة في آن واحد.

- إشكالية السياسى مقابل الدينى

كثيراً ما اتهمت جماعة الإخوان المسلمين بالاهتمام بالعمل الدعوى على حساب نظيره السياسى، بيد أن الحالة انقلبت مؤخراً وبدا الاهتمام بالنشاط السياسى أكثر طغياناً على نظيره الدينى والدعوى للجماعة. وهو ما أدى إلى توجيه انتقادات لاذعة من قبل الكثيرين لحال التسيُّس التي تغلب على أنشطة الجماعة، على حساب الأبعاد الدينية والتربوية.

وقد جاءت أبرز الدعوات في هذا الصدد من المفكر الإسلامى الكويتى د. عبد الله النفيسى الذى طالب جماعة الإخوان في مصر بأن تحل نفسها، وأن تعود لممارسة دورها الحضارى والريادى فى تصحيح المفاهيم وتنقية العقيدة الإسلامية، بدلاً من استنزاف الوقت والجهد فى ممارسة العمل السياسى^(١٢).

كما طالب الدكتور محمد سليم العوا الإخوان بالتخلي عن ممارسة العمل السياسى ، وأن تتوقف عن «مباشرة الحقوق السياسية ترشيحاً وانتخاباً وتصويتاً ، والتحول تماماً عن العمل السياسى فيما يتعلق بممارسة السلطة أو الحصول على جزء من السلطة ؛ إلى ممارسة العمل التوعوى والترشيدي ، عن طريق إحياء روح النهضة فى الجماهير ، وإحياء روح مقاومة الظلم والاستبداد»^(١٣) .

وقد واجهت هذه الدعوة رفضاً قاطعاً من قبل قيادات الجماعة ، تحت ادعاءات أن العمل السياسى جزء من الدعوة ، وأنها إحدى وسائل مكافحة الظلم والفساد وتحقيق الإصلاح المنشود فى المجتمع .

ويرى البعض أنه على الرغم من أن مؤسس الجماعة حسن البناء مارس العمل السياسى وخاض الانتخابات البرلمانية مرتين فى الأربعينيات من القرن العشرين ، إلا أنه أدرك مغبة تعريض الإخوان للعمل السياسى ، وحاول قدر جهده أن يعيد الجماعة إلى حظيرة «الدعوة» الخالصة^(١٤) .

وإذا كان ضعف المكون الدينى (التربوى) يمثل صفة ملازمة للجماعة منذ نشأتها ، حيث لم يكن مؤسسها رجل دين أو فقيهاً أزهرياً ، فقد زادت هذه الحال منذ عودة الجماعة لممارسة العمل السياسى قبل ما يقرب من ربع قرن . وقد وصل هذا الأمر مؤخراً إلى مستويات غير مسبوقة من حيث تدنى مستوى التأهيل الدينى والدعوى .

وقد حدثنى بعض نقباء الأسر ، وهم اللبنة الأولى فى تشكيل الوعى «الدينى» لدى القواعد ، بأن مقررات التربية الدينية باتت سطحية للغاية ، وذلك بسبب الانهماك فى النشاط السياسى واستنزاف العديد من قدرات «الإخوة» فى العمل التنظيمى .

ـ إشكالية الفرد مقابل الجماعة أو (تصنيف التنظيم)

على الرغم من أن الفرد يمثل اللبنة الأولى فى البناء التنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين ، إلا أنه ليس «الهدف» الرئيسى لنشاطها ، ويبدو تعاطى الجماعة مع الفرد كما لو كان مجرد «ترس» فى ماكينة الجماعة ، يعمل لأجلها ، وقد يضحي بنفسه من أجل بقائها . وهو بذلك يفقد كافة مقومات فردانيته ، وفى مقدمتها الحرية ، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات .

وتركز كافة أدبيات الجماعة، ووسائل تربيتها لأعضائها، على الجماعة وليس على الفرد، وقد وصل الحال إلى أن بات الشعار الرئيسى للجماعة هو أن «الفرد فى خدمة الجماعة»، ويتجسد هذا الخلل الرهيب فى قسم البيعة (أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الإخوان المسلمين وواجباتها، والسمع والطاعة لقيادتها فى المنشط والمكره فى غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبایع على ذلك، والله على ما أقول وكيل). ومن الملاحظ أنه لا يوجد أى ذكر لحقوق الفرد وواجبات الجماعة تجاهه فى هذا القسم.

وقد نجم عن هذا الانتهاك الصارخ لحرية الفرد وكيونته إلى عدم ارتياح كثيرين لطريقة عمل الجماعة، ومن ثم خروجهم منها دون عودة. وقد لمست هذا المفهوم لدى كثيرين من إخوان القواعد الذين قابلتهم، حيث وجدت غالبيتهم لا يتحدثون عن حقوقهم والتزامات الجماعة تجاههم، بقدر تركيزهم على الجماعة وكيفية خدمتها، إلى الدرجة التى ظننت فيها أن الجماعة باتت تمثل الهدف الأساسى لهم، وليس الدعوة وخدمة الدين.

بيد أن فكرة «الجماعة» تظل أحد مصادر الجذب لدى جمهور واسع من الشباب، خصوصاً فى ظل مجتمع لا ينعم بأية مؤسسات وسيطة يمكنها امتصاص طاقات هؤلاء الشباب وتوظيفها، وهو ما تقوم به جماعة الإخوان على خير وجه.

وتحرص الجماعة على غرس قيم الولاء والانتماء «للتنظيم» من خلال عمليات التنشئة الدينية والتجنيد، حتى يتحول معظم هؤلاء الشباب إلى مريدين و«مخلصين» للجماعة ولأهدافها الساحرة، ولشعاراتها الملهبة، وحينئذ تصبح الجماعة والدعوة صنوين لا يفترقان.

وقد لمست أن معظم شباب الجماعة تحولوا إلى «نساك» فى محراب التنظيم، وبدوا بالنسبة لى كما لو كانوا مسلوبى العقل والإرادة إزاء قياداتهم، وربما هذا أحد أسباب بقاء الجماعة على قيد الحياة طيلة ثمانين عاماً.

بيد أن المعضلة الحقيقية التى قد تواجه الجماعة خلال المرحلة المقبلة تتمثل فى عدم قدرتها على السيطرة على عقول أبنائها، ليس فقط لاتساع دائرة التأثير الخارجى من

خلال ثورة الإعلام والميديا فحسب، إنما أيضاً لعدم وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة تسمح باستيعاب وامتصاص حماس وأفكار هؤلاء الشباب الذين قد يشكلون أول الخيط في انفراط عقد الجماعة في المستقبل المنظور.

وتشى أمراض الشيخوخة، التي استعرضناها آنفاً، بأن الزمن لا يسير لمصلحة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهي أمراض أراها أقرب لإرهاصات «انفجار» داخلي، وهو ما يفرض على قيادة الجماعة أن تعيد النظر في أفكارها وآليات عملها بأعين متريثة، وإلا ستجد نفسها تقف وحيدة خارج حدود الزمن.



هوامش الفصل الرابع عشر

- (١) طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسى الإسلامى فى التاريخ المعاصر، (القاهرة: دار الشروق)، ١٩٩٦م، ط ١، ص ١٢ .
- (٢) محمد عمارة، الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى، (القاهرة: دار الشروق)، ط ٢، ١٩٩٧م، ص ٤٧ .
- (٣) يوسف القرضاوى، الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد، (القاهرة: دار الشروق)، ٢٠٠٢م، ص ١٢ .
- (٤) فتحى يكن، مشكلات الدعوة والداعية، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ٢٠٠١م، ص ١٦ .
- (٥) علاء النادى، الحركة الإسلامية . . شواغل الإصلاح ومواجهة التحديات، مجلة المنار الجديد، العدد ٢٥، شتاء ٢٠٠٤، ص ٦٦ .
- (٦) جمال سلطان، التيار التجديدى فى الإخوان المسلمين، على الرابط :
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=3162&keywords>
- (٧) محمد بن مختار الشنقيطى، ملامح المأزق القيادى لدى الإخوان المسلمين، على الرابط :
<http://www.fiqhsyasi.net/malamih.htm>
- (٨) د. محمد عمارة، من مظاهر الخلل فى الحركات الإسلامية المعاصرة، ضمن كتاب «الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية»، ص ٣٤٦ .
- (٩) د. عبد الله النفيسى، الإخوان المسلمون فى مصر . . التجربة والخطأ، ضمن كتاب «الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية»، ص ٢٤٧، ٢١٦ .
- (١٠) محمد بن مختار الشنقيطى، مرجع سابق .
- (١١) جريدة المصرى اليوم، ٤ يونيو ٢٠٠٧م .
- (١٢) د. عبد الله النفيسى، الحالة الإسلامية فى قطر، مجلة المنار الجديد، عدد ٣٧ شتاء ٢٠٠٧م .
- (١٣) العوا: أدعو الإخوان إلى ترك العمل السياسى، حوار منشور على موقع إسلام أونلاين على الرابط :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181062529733&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout
- (١٤) جمال سلطان، مرجع سابق .

رقم الإيداع ٢٤٠٩٦ / ٢٠٠٧ م

الترقيم الدولي I.S.B.N. 978 - 977-09-2271-5

